علم الاجتماع

فى خدمة التجمعات الأفريقية

تأليف

محمد صالح أيوب

دكتوراه فلسفة فى علم الاجتماع

نائب رئيس جامعة الملك فيصل - شاد

الطبعة الأولى

القاهرة ٢٠١٤

علم الاجتماع فى خدمة التجمعات الأفريقية

تأليف محمد صالح أيوب

علم الاجتماع
في خدمة التجمعات الأفريقية

تأليف

محمد صالح أيوب

دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع

نائب رئيس جامعة الملك فيصل – شاد

الطبعة الأولى

القاهرة ٢٠١٤

اسم الكتاب: علم الاجتماع في خدمة التجمعات الأفريقية

المولـــف : محمد صالح أيوب

الناشــــر: مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع

25شارع شريف - القاهرة

عدد الصفحات 288 صفحة

رقم الأيداع

بدار الكتب والوثائق القومية المصرية 2014/16784

الترقيم الدولي 3 – 68 - 5016 – 927 – 972 . I . S . B . N

التنسيق الداخلي

رفعت حسن سيد سالم

Refat.saed@hotmail.com

تم الطبع بشركة القصر للدعاية والإعلام

تليفون: ٠٢٢٤٨٧٥٠٧٢ ـ ٠١٢٨٣٠١٦٨٨٩ ـ ٠١١١٩١٢٤٩٥١

E-maiols :alkasrprintnig@yahoo.com

الإهداء

إلى الساعين لفهم التجمعات الأفريقية، بمنهاج علمي سديد، من أبناء أفريقيا، ومن يسعى لخدمتها من المهتمين، أهدي هذا الجهد.

الباحث...

أنجمينا – شاد ٢٠/٠٢/٢٠١٤م

آخر يوم أعمل فيه عميدا

لكلية العلوم التربوية – جامعة أنجمينا

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ثم الشكر أجزله لطلاب جامعات أنجمينا، وفرع سبها بشاد، وآدم بركة، الذين عرض عليهم محتوى هذا الكتاب لسنوات عديدة، وشجعوا الباحث ليخرج على هذه الصورة.

وإلى أصحاب الكتب والمكتبات، الذين تردد الباحث على مكتباتهم، وهم كثر، الثناء أجزله، لأنهم أثبتوا للباحث، أن الجود ليس بالموجود فقط، بل الجود عندهم قطع الجلود، ففتحوا للباحث صدورهم ومكاتبهم وبيوتهم وخزائنهم، فنهل منها وارتوى، وكتب على منوالها الذي يُرى.

المحتويات

المقدمة

أتيحت للباحث أن يحاضر في مادة علم الاجتماع، في جامعة أنجمينا منذ العام الجامعي ١٩٩٣-١٩٩٤م، وجامعة سبها فرع شاد ، منذ٢٠٠٩/٢٠١٠م، وكان الهدف من تدريسها : توضيح الإطار النظري في علم الاجتماع ، مع محاولة إرساء دعائم البحث التطبيقي في الميدان ، وهو الجانب الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الواقعية لمجتمع الدراسة.

وكان المتاح من الإطار النظري، هو التجربة الأوروبية، التي تركز على إرساء دعائم المجتمع الوطني في أوروبا، منذ نشأة علم الاجتماع على يد رواده الأوائل، أمثال أوجست كونت وأميل دوركايم، ثم تأتي التجربة الأمريكية في نشأة علم الاجتماع، التي تركز على دراسة ديناميات الجماعات الاجتماعية والمقاييس السوسيومترية الكمية.

وتأتي بعد ذلك محاولات بعض الكتاب الأفارقة لصياغة تجربة أفريقية لعلم الاجتماع، منطلقة من أعمال العلامة ابن خلدون.

ولكن هذه المحاولات الأخيرة، لم تجد العناية الدراسية الكافية لتوضيح أسسها وركائزها الفكرية، مما استدعى من الباحث أن يبذل جهدا لإظهار هذه التجربة الأفريقية، لدراسة التجمعات الأفريقية، التي تعبر عن الظواهر الاجتماعية في أفريقيا بصورة واقعية.

فحاول الباحث أن يقدم لطلابه، هذه التجارب من مصادرها، وبأسماء روادها الأوائل، وذلك من خلال أعمالهم العلمية التي كتبوها، واقتضى ذلك توضيح لبعض المصطلحات، في ميدان علم الاجتماع، وبيان تميز استخدامها، من قبل علماء الاجتماع، بشكل يختلف قليلا أو كثيرا عن بعض العلماء في ميادين أخرى.

وهذا ما جعل الباحث، يتناول علاقة علم الاجتماع ببعض العلوم الإنسانية والطبيعية، ويوضح أن لهذه العلوم نقاط متبادلة، تظهر مدى الاعتماد، والتقارب والتباعد، مما يجعل خدماتها لبعضها كبيرة، على مر التاريخ.

وقد أدت البحوث في تجارب نشأة علم الاجتماع، وتحديد مصطلحاته العلمية، وإرساء علاقات متبادلة، بين العلم الجديد والعلوم الإنسانية والطبيعية، التي تدرس نفس الموضوع من زوايا مختلفة، أدت كل هذه التطورات، إلى ظهور منهاج علمي لعلم الاجتماع، يقوم بدراسة الظاهرة الاجتماعية، التي اختلف الرواد الأوائل لعلم الاجتماع في تحديد ماهيتها.

فبعضهم اهتم بدراسة المجتمع الوطني، باعتباره نقطة التركيز في الظواهر الاجتماعية، وهو مصدر العقل الجمعي، في صورته الاستاتيكية والديناميكية، وهذا ما عبرت عنه بوضوح، التجربة الأوروبية في علم الاجتماع.

بينما رأى آخرون من علماء الاجتماع، أن الجماعات الاجتماعية، بأشكالها الأولية والثانوية، هي مدار اهتمام علم الاجتماع، وهذا ما يميز المدرسة الأمريكية، في بحوثها حول موضوع علم الاجتماع.

ثم ركز بعض العلماء في أفريقيا وغيرها، على العلاقات داخل التجمعات الاجتماعية، التي تميز الحياة الأفريقية، باعتبارها الموضوع الأكثر حيوية للدراسة في علم الاجتماع في أفريقيا، سعيا منهم للبحث عن استثناء ثقافي واجتماعي للوضع الأفريقي، واتخذوا من جهود ابن خلدون في دراسته لأفريقيا، منطلقا لاهتماماتهم العلمية.

دلت الدراسات الاجتماعية لأفريقية، أن التجمعات الاجتماعية، هي أساس حياة الإنسان الأفريقي، والمنطلق الرئيسي للتجمعات الاجتماعية الأفريقية هو الريف الأفريقي ، ففي عام ١٩٥٠م، كان ٩٠% من سكان أفريقيا يعيشون في الريف، وحتى عام ٢٠٠٠م تشير دراسات الأمم المتحدة لأفريقيا، أنه قد ظل ٦٧% من السكان يعيشون في الريف، رغم أن بعض الخبراء في نفس الدراسة، يشيرون إلى أن نسبة سكان الريف في أفريقيا، في بداية الألفية الثالثة أكبر من ذلك بكثير. (الأمم المتحدة : ٢٨)

وهذا يعني، أن الواقع الاجتماعي في أفريقيا، ما زالت ترتفع فيه نسبة الحياة الريفية كثيرا، إذا ما قورن بأوروبا والأمريكيتين، وتقرب النسبة في أفريقيا من النسبة الريفية في آسيا ، ومعروف أن الحياة الريفية، تقوم على التجمعات الاجتماعية، بأشكالها المختلفة،

فالمناطق الريفية في أفريقيا، ما زالت عامرة بالسكان، والزيادة السكانية فيها عالية، حيث يبلغ معدل نمو السكان في الريف في أفريقيا ٢% عام ٢٠٠٠م.

وتتوقع الدراسات في المستقبل، أن يستمر ارتفاع معدل النمو السكاني في الريف الأفريقي بتجمعاته الاجتماعية، فالتنبؤات السكانية لعام ٢٠٢٥م تقول : إن سكان أفريقيا سيتراوحون ما بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ مليون نسمة تقريبا، منهم حوالي ٥٥٠ مليونا، سيعيشون في المناطق الريفية، بالمقارنة مع ٤٣٠ مليون كانوا يعيشون في الريف عام ٢٠٠٠م، أي أن المناطق الريفية ستكون أكثر سكانا عما قبل. (الأمم المتحدة : ٨٦)

والملاحظ على الدراسات في أفريقيا، أن التجمعات الأفريقية، لا يتوقف نشاطها وتأثيرها على البيئات الريفية، بل امتدت إلى البيئة الحضرية الأفريقية، فالمدن الأفريقية، تعتبر بالمقاييس العالمية قرى كبيرة، أما بالمقاييس الاجتماعية للحياة الحضرية الأفريقية، فهي تجمعات اجتماعية حضرية، تعيش على العلاقات الاجتماعية المباشرة، التي لا توجد في العالم الآخر، إلا في الريف والبادية، بالإضافة إلى انتشار الروح الاجتماعية للتجمعات الأفريقية، في جميع الآفاق الإقليمية والعالمية، التي انتقل إليها الأفارقة.

تناول البحث نماذج، للتدليل على سيادة حياة التجمعات في البيئات الأفريقية، فدرس التجمعات عابرة الحدود، وشرحها من خلال العلاقات بين التجمعات الحدودية في شاد والسودان، وقام الباحث بقياس قيادة المؤسسات الحديثة في التجمعات الأفريقية، بريادة الماحي في جامعة الملك فيصل بشاد، من ١٩٩٣-٢٠١٤م.

اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع عن الموضوعات التي عرضتها، تمت الإشارة إلها في متن البحث، وتم إثباتها في قائمة المصادر والمراجع المودعة في نهاية البحث.

قامت الدراسة على المنهاج الوصفي التقريري، حيث تمت العناية بالإطار النظري لنشأة علم الاجتماع، ومن ثم التركيز على الدراسة الميدانية للباحث حول الآفاق السياسية للشباب الشادي التي أجريت عام ٢٠٠٨م، وهي الدراسة التي أتاحت

للباحث، أن يناقش قضية امتداد، الاعتبـارات والاتجاهـات والمواقـف، للتجمعـات الأفريقية، وتجاوزها للآفاق الضيقة القرابية والمكانية، وتواجدها في الآفاق الواسعة القارية والعالمية.

أنجمينا – شاد

٢٠١٤/٠٢/٢٠م

الفصل الأول
نشأة وتطور علم الاجتماع

- التمهيد
١- النشأة الأفريقية
٢- النشأة الغربية (الأوروبية)
٣- النشأة في الولايات المتحدة الأمريكية
٤- الموازنة بين التجارب الثلاث لنشأة علم الاجتماع المعاصر
- الخلاصة

التمهيد

نظرا لما لاقاه علم الاجتماع من رواج في البلدان المختلفة، فقد تبنى المساهمة في نشأته عدد كبير من الشعوب، ونسب كل مجتمع -تقريبا -إلى أحد رواده الأوائل، نصيبا من المشاركة، في رسم البصمات الأولى لعلم الاجتماع، لدرجة يصعب، على الدارس المدقق، أن يحدد من أنشأه ؟

ففي أفريقيا والعالم العربي الإسلامي، يتم الحديث عن مساهمات العالم الأفريقي ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م)، والإيطاليون يرجعون تأسيس علم الاجتماع إلى العالم جيامباتيستا فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤م)، والفرنسيون يرجعون الفضل إلى أوجست كونت (١٧٩٨-١٨٥٧م)، في نشأة علم الاجتماع، بينما الإنجليز إلى المفكر ه.سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣م)، والتجربة في الولايات المتحدة الأمريكية، متنوعة وثرية، وسنعتمد في عرضها على أحد المساهمين فيها، وهو عالم الاجتماع الأمريكي لازار سفلد.

لهذا تحاول هذه الدراسة أن تركز على إبراز ثلاثة تجارب، ساهمت في نشأة علم الاجتماع هي : التجربة الإفريقية، من خلال عرض مساهمات ابن خلدون، والتجربة الأوروبية، من خلال عرض مساهمات فيكو الإيطالي، وأوجست كونت وأميل دوركايم الفرنسيين، وهر برت سبنسر البريطاني، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، التي يعرضها لنا بول لازار سفلد.

ونتبع هذا العرض بإجراء مقارنة، تنطلق من العناصر الأساسية في علم الاجتماع، والتي أضافتها كل تجربة، مع اختبار إلى أي مدى يمكن أن يستفيد منها، الباحث الاجتماعي في أفريقيا، في دراسته للتجمعات الأفريقية ؟

١-المساهمة الأفريقية في نشأة علم الاجتماع

(ابن خلدون ١٣٣٢-١٤٠٦م)

أ-العرض العام لمساهمات ابن خلدون

حظيت مساهمات ابن خلدون في نشأة علم الاجتماع، بدراسة عدد من الباحثين الأفارقة والمسلمين والعرب والأوروبيين وغيرهم، ولكن دراسات الأستاذ الدكتور على

عبد الواحد وافي، أستاذ علم الاجتماع بالجامعات المصرية، تتميز بالعمق، خاصة تحقيقه المتميز لمقدمة ابن خلدون.

لذلك تحاول هذه الدراسة، الاعتماد على العرض الواضح الذي قدمه لمساهمات ابن خلدون في نشأة علم الاجتماع، من خلال دراساته للمقدمة المشهورة.(ابن خلدون، ١٨١)

وضع ابن خلدون مساهماته المبكرة في نشأة علم الاجتماع في القرن الثالث والرابع عشر الميلادي في كتابه "*المقدمة*".

وتطلق مقدمة ابن خلدون على المجلد الأول من سبعة مجلدات، التي يتألف منها "*كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر*"، ويشتمل هذا المجلد على ما يلي :

أولا- خطبة الكتاب وتقع في اثنتا عشر صفحات، عرض فيها المؤلف، لبحوث المؤرخين من قبله، وذكر طوائفهم، ووجوه النقص في بحوثهم، وأشار إلى الأسباب التي دعته إلى تأليف كتابه، وبين طريقته وأقسام.

ثانيا-المقدمة في فضل التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلمام لما يعرض للمؤرخين من المغالط والأوهام، وذكر شيء من أسبابها، وتقع في نحو اثنتين وأربعين صفحة، وفيها طرح قواعد المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع.

ثالثا-الكتاب الأول في طبيعة العمران في الخليقة، وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها، وما لذلك من العلل والأسباب، ويقع في نحو ألف ومائة صفحة، وهذا هو القسم الذي تقع فيه معظم مساهمات ابن خلدون في نشأة علم الاجتماع، وفيه تناول ستة بحوث رئيسية، تدرس ظواهر الاجتماع الإنساني، وقد عرضها الأستاذ الدكتور وافي، في شكل أبواب على النحو التالي:

الباب الأول :في العمران البشري على الجملة، وفيه عدة عناصر، العنصر الأول في أن الاجتماع الإنساني ضروري، ومن العنصر الثاني إلى الخامس، تناول بحوث جغرافية وأثر البيئة الجغرافية في ألوان البشر وأخلاقهم وطرق معاشهم، وفي العنصر الأخير تناول

الوحي والرؤيا وأصناف المدركين للغيب من البشر بالفطرة أو الرياضة وفي حقيقة النبوة والرؤيا والكهانة والعرافين، ويقع في حوالي مائة وعشرين صفحة.

الباب الثاني : في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل، ويشتمل على تسعة وعشرين فصلا فرعيا، خصصت الفصول العشرة الأولى من هذا الباب للشعوب البدوية ونشأتها وبعض شؤونها الاجتماعية، وأصول المدينات، وتعرض الفصول التسعة عشر الأخيرة لطائفة من نظم الحكم والسياسة المتعلقة بالشعوب البدوية وغيرها، وفيه طرح ابن خلدون علم اجتماع المجتمعات المبسطة، وعلم الاجتماع البدوي، وعلم الاجتماع الريفي، ويقع هذا الباب في نحو أربع وخمسين صفحة.

الباب الثالث :في الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية، ويشتمل على أربعة وثلاثين فصلا فرعيا، تعرض جميعها لنظم الحكم وشؤون السياسة، وفيه أرسى ابن خلدون مبادئ علم الاجتماع السياسي، خاصة تأكيده على أهمية العصبية في الحياة السياسية، سواء أكانت العصبية قائمة على صلة الدم أم على المصاهرة، أم علة صلة الولاء أم على صلة الجوار، أم على صلة بالاصطناع كما هي الحال في الجند، ويقع الباب في نحو ثلاثمائة وعشرين صفحة.

الباب الرابع:في البلدان والأمصار وسائر العمران، ويشتمل على اثنين وعشرين فصلا فرعيا، تعرض لنشأة المدن والأمصار ومواطن التجمع الإنساني وما تمتاز به المدن عن غيرها من مختلف الوجوه العمرانية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية، وفيه أسس ابن خلدون لعلم الاجتماع الحضري، ويقع في ثلاث وستين صفحة.

الباب الخامس :في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال ، وفيه ركائز علم الاجتماع الاقتصادي، ويقع في ثمانين صفحة.

الباب السادس :في العلوم وأصنافها، والتعليم وطرقه وسائر وجوهه وما يعرض في ذلك كله من الأحوال، ويشتمل على واحد وستين فصلا فرعيا، تعرض لمختلف فروع العلوم والفنون والآداب ونظم التربية والتعليم، وناقش فيه مضامين علم الاجتماع التربوي وعلم اجتماع المعرفة، ويقع في خمسمائة صفحة.

ب–مظاهر مساهمات ابن خلدون في نشأة علم الاجتماع

(١) اكتشاف علم العمران البشري أو علم الاجتماع الإنساني :علم الاجتماع

وقوام هذا العلم الجديد هو دراسة الظواهر الاجتماعية أو الأحوال الاجتماعية للكشف عن القواعد التي تخضع لها، وفي هذا يقول ابن خلدون " وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فهو ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل وهي ما يلحقه من العوارض الذاتية واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم وضعيا كان أو عقليا" ويقرر ابن خلدون نفسه أن دراسة ظواهر الاجتماع على هذا الوجه لم يسبقه إليها أحد فيما يعلم، وفي هذا يقول :"واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة، غريب النزعة غزير الفائدة، أعثر عليه البحث، وأدى إليه الغوص...وكأنه علم مستنبط النشأة، ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة، ما أدري لغفلتهم عن ذلـك ؟ وليس الظن بهم " (ابن خلدون، ١٩٣)

وغرض ابن خلدون من إنشاء هذا علم العمران البشري هو عصمة المـؤرخين من الوقوع في الأخطاء، ومن قبول الأخبار التي تحكم طبيعة العمران باستحالة حدوثها، وهي فائدة غير مباشرة وغير ذاتية، وإن كانت على رأس الأسباب الـتي دعـت ابـن خلدون إلى إنشاء هذا العلم، أما غرضه المباشر أو فائدته المباشرة، فتتمثل في الوقـوف على طبيعة الظواهر الاجتماعية وما يحكمها من قواعد.

(٢)-اكتشافه لموضوع علم الاجتماع" أحوال الاجتماع الإنـساني "التجمعـات الاجتماعية" :

عالج ابن خلدون في أعماله العلمية التي عرضنا لها، واقعات العمـران البـشري أو أحوال الاجتماع الإنساني، من خلال ضرب الأمثلة، حيث يقول في مقدمته " أنـه لمـا كانت طبيعة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعـرض لطبيعة ذلك العمران من التوحش والتآنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك كله من الملك والدول ومراتبها، ومـا ينتحلـه البـشر بأعمالهم ومعاشهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلـك العمران بطبيعته من الأحوال "(ابن خلدون، ١٨٥)

ناقش ابن خلدون هذه الظواهر الاجتماعية باعتبارها القواعد والاتجاهات العامة التي يتخذها أفراد المجتمع أساسا لتنظيم شؤونهم الجمعية وتنسيق العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض والتي تربطهم بغيرهم.

وتنقسم أحوال الاجتماع الإنساني، أو الظواهر الاجتماعية عند ابن خلدون من حيث وظائفها، أي الأغراض التي ترمي إليها والنواحي التي تقوم بتنظيمها، إلى نظم اجتماعية مختلفة، مثل : النظام العائلي الذي يتعلق بشؤون الأسرة، والنظم السياسية والاقتصادية والدينية والتربوية، ونظم التكتل الاجتماعي أو التجمع الاجتماعي، الذي يقصد به : الطريقة التي يتجمع بها الأفراد بعضهم مع بعض، كالقواعد التي تنجم عنها ظواهر التكاثف والتخلخل في السكان، بالنسبة للمساحة التي يشغلونها، وكالنظم التي يسير عليها المجتمع في إنشاء مواطن التجمع كالقرى والمدن والأمصار والمساكن والطرق التي يتبعها.

وتنقسم هذه الأحوال كذلك من ناحية علاقتها بالتفكير والعمل : فمنها ما يتمثل في قواعد تشرف على التفكير الإنساني، أي القوالب التي يوجب المجتمع على الأفراد أن يصبوا فيها تفكيرهم وفهمهم لبعض ظواهر الطبيعة وما وراء الطبيعة، كالقاعدة الخلقية التي توجب على الفرد أن يعتقد أن الصدق فضيلة وأن الكذب رذيلة، والقسم الآخر يتمثل في قوالب تشرف على العمل الإنساني، كالقاعدة التي توجب على من يريد الزواج أن يتعاقد في صورة خاصة مع الطرف الآخر الذي يريد الاقتران به.

وهذه الأحوال الاجتماعية، إما أن تسعى إلى استقرار المجتمع أو تطوره، فظواهر الاستقرار تتمثل : في نظم ثبتت واستقرت وأصبحت جزءا من شريعة المجتمع، كالنظم العائلية والسياسية والقضائية والدينية والخلقية التي يسير عليها المجتمع بالفعل، بينما ظواهر التطور تتمثل في تيارات لم تستقر بعد، لأن الظواهر الاجتماعية من سنتها التغير والتطور، ويبدو تطورها أول ما يبدو في صورة تيارات تنبعث من المجتمع، وتحاول أن تغير القديم بإدخال عناصر جديدة فيه أو بتحويل مجراه واتجاهه، ولا تنفك هذه التيارات تتصارع مع القديم حتى يكتب لها التغلب عليه والاستقرار، فتصبح حينئذ من النظم الثابتة المستقرة.

يلاحظ على أعمال ابن خلدون، أن معظم ما في البابين الأول والرابع من المقدمة خصصها للظواهر المتصلة بطريقة التجمع الإنساني، أي للنظم التي يسير عليها التجمع أو التكتل الإنساني نفسه، مبينا في الباب الأول أثر البيئة الجغرافية في هذه الظواهر وفي غيرها من شؤون الاجتماع.

وتناول في الفصول العشرة الأولى من الباب الثاني، الظواهر المتصلة بالبدو والحضر وأصول المدنيات، بينما خصص الفصول التسعة الأخيرة، وجميع فصول الباب الثالث، لنظم الحكم وشؤون السياسة، وعرض في سبعة فصول من الباب الثالث، وفي ستة فصول من الباب الرابع وفي جميع فصول الباب الخامس للظواهر الاقتصادية، وأبقى الباب السادس للظواهر التربوية والقضائية والخلقية والجمالية والدينية واللغوية.(ابن خلدون، ١٨١-١٨٨)

(٣)-إلزامية الظواهر الاجتماعية أو الجبرية في الظواهر الاجتماعية:

يعتبر ابن خلدون من أوائل علماء الاجتماع الذين قالوا بجبرية الظواهر الاجتماعية، وكان يرمي من وراء دراسته للظواهر الاجتماعية، إلى الكشف عن القواعد والقوالب التي تخضع لها هذه الظواهر في نشأتها وتطورها وما يعرض لها من أحوال، وكان يقصد بهذه القواعد تلك الأصول العامة، التي تنبئ بحدوث نتائج معينة لازمة، إذا حدثت أسباب خاصة، وترجع النتائج إلى أسبابها.

وهذه القواعد من المسلمات في العلوم الطبيعية، أما الظواهر الاجتماعية فلم يفطن أحد من قبل ابن خلدون إلى جبرية حوادثها وخضوعها لقواعد ثابتة مطردة.

ولكشف هذه القواعد في دراسة الظواهر الاجتماعية، قدم ابن خلدون في مقدمته عرضا للطرق البحثية الثلاث التي كانت سائدة قبله، وهي:

(أ)-الطريقة التاريخية الخالصة، التي يقتصر أصحابها على وصف هذه الظواهر وبيان ما كانت عليه وما هي عليه، بدون أن يحاولوا استخلاص شيء من هذا الوصف، فيما يتعلق بطبيعة الظواهر وقوانينها.

(ب)-طريقة الدعوة إلى المبادئ، التي تقررها الظواهر الاجتماعية، وتقرها معتقدات الأمة ونظمها وتقاليدها، ويرتضيها عرفها الخلقي.

(ج) –الطريقة التي يوجه أصحابها كل عنايتهم إلى ما ينبغي أن تكون عليه هذه الظواهر، بحسب المبادئ المثالية التي يرتضيها كل منهم، مثل طرق أفلاطون وأرسطو والفارابي.

(د) بينما ركز ابن خلدون على طريقة رابعة في البحث لدراسة الظواهر الاجتماعية، لم يعرض لها أحد قبل ابن خلدون، وذلك أنها تقوم على دراسة هذه الظواهر، لا لمجرد وصفها، ولا للدعوة إليها، ولا لبيان ما ينبغي أن تكون عليه،ولكن لتحليلها تحليلا يؤدي إلى الكشف عن طبيعتها والأسس التي تقوم عليها والقواعد التي تخضع لها، بنفس الطريقة التي يستخدمها علماء العلوم الطبيعية، وهذه الطريقة من الدراسة لا تتاح إلا لمن ثبت لديه أن الظواهر الاجتماعية، لا تسير حسب الأهواء والمصادفات، ولا حسب ما يريدها لها الأفراد، وإنما تسير في نشأها وتطورها ومختلف أحوالها، حسب قوانين ثابتة مطردة.

اكتشف ابن خلدون هذه الطريقة، من خلال مشاهداته وتأملاته العميقة، لشؤون الاجتماع الإنساني إلى أن الظواهر لا تشذ عن بقية ظواهر الكون، وإنما محكومة في مختلف مناحيها بقوانين طبيعية، تشبه القواعد التي تحكم ما عداها من ظواهر الكون، ومن ثم رأى أنه من الواجب أن تدرس هذه الظواهر دراسة وضعية كما تدرس ظواهر العلوم الأخرى، للوقوف على طبيعتها وما يحكمها من قوانين، وهذا ما أراد ابن خلدون أن يعمله في المقدمة.

(٤)–التطور هو سنة الحياة في نظر ابن خلدون :

يقرر ابن خلدون في مقدمته أن ظواهر الاجتماع الإنساني لا تجمد على حال واحدة، بل تختلف أوضاعها باختلاف المجتمعات والأمم والشعوب، وتختلف في المجتمع الواحد باختلاف العصور، وتصدق هذه الحقيقة على شؤون السياسة والاقتصاد والأسرة وسائر أنواع الظواهر الاجتماعية، وهذا ما فطن إليه ابن خلدون وجعله أساس بحوثه في علم العمران البشري، إذ يقول : " إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول " (ابن خلدون، ٢٠١)

فما يميز موضوعات الدراسات الاجتماعية عند ابن خلدون، عن موضوعات العلوم الأخرى، أنها ظواهر متغيرة، تختلف أوضاعها باختلاف الزمان والمكان، بينما تعالج العلوم الأخرى مثل : الرياضيات والطبيعة، ظواهر مستقرة، لا تختلف باختلاف الأمم والعصور.

(٥) اكتشاف منهاج لعلم العمران البشري، علم الاجتماع:

اكتشف ابن خلدون المنهاج العلمي لعلم الاجتماع، الذي يقوم على ملاحظة ظاهر الاجتماع في الشعوب، التي أتيح له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها، وعلى تعقب هذه الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره، وتعقب أشباهها ونظائرها في تاريخ شعوب أخرى لم يتح له الاحتكاك بها، ولا الحياة بين أهلها، والمقارنة بين هذه الظواهر جميعا، والتأمل في مختلف شؤونها للوقوف على طبائعها، وعناصرها الذاتية وصفاتها العرضية، وما تؤديه من وظائف في حياة الأفراد والجماعات، والعلاقات التي تربط بعضها ببعض، والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر الكونية، وعوامل تطورها واختلافها باختلاف الأمم والعصور، وأخيرا صياغة النتائج في قواعد وقوالب اجتماعية تخضع لها هذه الظواهر في مختلف شؤونها.

وهذا يعني أن ابن خلدون سار في منهاجه العلمي، واجتاز مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الملاحظة الحسية، والتي تمثلت في جمع مواده الأولية لموضوع بحثه من بطون التاريخ، بينما تتمثل المرحلة الأخرى في العمليات العقلية التي أجراها على هذه المواد الأولية، ووصل بفضلها إلى الغرض الذي قصد إليه من علم العمران البشري وهو الكشف عما يحكم الظواهر الاجتماعية من قواعد وقوالب اجتماعية، وقد صاغ ابن خلدون في مقدمته عددا من القواعد والقوالب الاجتماعية التي استخلصها من تجاربه وتجارب التاريخ، وهي قاعدة " أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء ".

وهي عنوان فصل كامل في المقدمة، يقول فيه : " والسبب في ذلك، والله أعلم، ما يحصل في النفوس من التكاسل، إذا ملك أمرها غيرها، وصارت بالاستعباد آلة لسواها وعالة عليهم، فيقصر الأمل ويضعف التناسل، والاعتمار إنما هو عن جدَة الأمل، وما يحدث عنها من نشاط في القوى الحيوانية، فإذا ذهب الأمل بالتكاسل وذهب ما يدعو

إليه من الأحوال، وكانت العصبية ذاهبة بالغَلَب الحاصل عليهم، تناقص عمرانهم، وتلاشت مكاسبهم ومساعيهم، وعجزوا عن المدافعة عن أنفسهم، بما خضد الغلب من شوكتهم، فأصبحوا مغلَبين لملك متغلِب، طعمة لكل آكل، وسواء كانوا حصلوا على غايتهم من الملك أم لم يحصلوا...وفيه، والله أعلم، سر آخر، وهو أن الإنسان رئيس بطبعه، بمقتضى الاستخلاف الذي خلق له، والرئيس إذا غلب على رياسته وكبح عن غاية عزه، تكاسل عن سبع بطنه وري كبده، وهذا موجود في أخلاق الأناسي، ولقد يقال مثله في الحيوانات المفترسة وأنها لا تسافد إذا كانت في ملكة الآدميين، فلا يزال هذا القبيل المملوك عليه أمره، في تناقص واضمحلال إلى أن يأخذهم الفناء "(ابن خلدون، ٢٠٤)

فالشعوب المغلوبة، تفتقد الحوافز، لانجاز الأعمال، التي تؤدي إلى التقدم، وهذه من القواعد والقوالب الاجتماعية، التي توصل إليها ابن خلدون منذ القرن الرابع عشر الميلادي، والباحث الاجتماعي الأفريقي في حاجة إليها لتفسير، ما عليه المجتمعات الأفريقية منذ الاستعمار الأوروبي، من تخلف اجتماعي في مختلف جوانب الحياة، كنتيجة مباشرة لحالات التغلب والسيطرة الأوروبية المستمرة إلى العصر الحاضر.

٢-النشأة الغربية (الأوروبية) لعلم الاجتماع

تتميز الحياة العلمية في أوروبا الغربية، باعتزازها، بنسبة أي تقدم في جميع مجالات المعرفة، وإرجاعه إلى الرواد الأوائل في الفلسفة اليونانية، مثل : أفلاطون وأرسطو، وما أضافه التراث اليهودي-المسيحي إليها من أفكار، إلى الوصول بالفخر بالفلسفة التنويرية في عصر الأنوار الأوروبي، في مجال العلوم الاجتماعية، ولهذا لا يستغرب الباحث الاجتماعي، إن لاحظ، إرجاع نشأة علم الاجتماع في أوروبا إلى هذه الفترات القديمة في التاريخ الإنساني.

ولكن يمكن الإشارة إلى مرحلة فاصلة، لنشأة علم الاجتماع، بدراسة مساهمات علماء اجتماع من أوروبا، تأخروا حوالي خمسة قرون عن المساهمة الأفريقية في نشأة علم الاجتماع عند ابن خلدون.

وهذا يجعلنا نتحدث عن مساهمات علماء من أوروبا في القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين، مثل :العلم الإيطالي جا مبا تيستا فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤)، في كتابه مبادئ

علم اجتماع جديد الذي يرى فيه، أن التاريخ يجري حسب قوانين لعصور ثلاثة هي : العصر الإلهي، أو عصر الأسطورة، والعصر البطولي، أو عصر القوة، وأخيرا العصر الإنساني، أو عصر الحضارة، وذلك حسب المفهوم الدوري للتاريخ، الذي كان مدروسا عند ابن خلدون، ويرجع الفضل لفيكو في إدخاله في المنظومة الفكرية الأوروبية، وبالتالي أكد مؤسس علم الاجتماع عند الإيطاليين، خاصية كون الإنسان كائنا تاريخيا- اجتماعيا، ورأى في تاريخه، تتابعا للثقافات، التي تخضع لقوانين.(شكري، ٢٠-٢٣)

والأمر يبدو أكثر وضوحا، حينما نصل إلى آراء هنري دي سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) في بداءة القرن التاسع عشر، ففي كتابه " تعاليم رجال الصناعة " استخدم لأول مرة مصطلح " الفيزياء الاجتماعية "، الذي استخدم فيما بعد لدى كل من كتيلية، وأجست كونت، وكان الهدف هو إنشاء علم وضعي، يقوم بدراسة المجتمع الفرنسي، دراسة علمية بعيدة عن الفلسفة، إلا أنه ذهب أخيرا إلى أن القوى الحقيقية للمجتمع، تكمن في الصناعة، وهو الاتجاه الذي ميز أعمال سان سيمون، عن أعمال تلميذه أوجست كونت، فيما بعد.

ارتبطت نشأة علم الاجتماع الأوروبي في القرن التاسع عشر، بمساهمات أوجست كونت (١٧٩٨-١٨٢٧م)، حول الفلسفة الوضعية، التي يرى من خلالها تجاوز دراسة ظواهر الطبيعة والمجتمع، دراسة لاهوتية وميتافيزيقية، وإنما يبدأ الباحث الاجتماعي بملاحظتها ملاحظة دقيقة، ووصفها، ثم ترتيبها، بحيث يمكن التوصل منها إلى أحكام عامة، أو قوانين، وهذه هي خلاصة تطبيق قانون الحالات الثلاث الذي دعي إليه أوجست كونت، ومن خلاله اكتشف ضرورة إنشاء علم اجتماع، يقوم بدراسة المجتمع في جانبيه المستقر (الاستاتيكا)والمتغير (الديناميكا.(شكري، ١٤)

ويقصد أوجست كونت بالاستاتيكا الاجتماعية، نوع من تشريح المجتمع يعتمد على الفكرة العامة للاتساق العام، التي تميز جميع مظاهر الحياة، مثل : الأسرة، بينما يعني بالديناميكا الاجتماعية، التطور الاجتماعي لقوانين طبيعية تحكم الاستمرارية، حيث أن كل مرحلة اجتماعية، هي النتيجة الضرورية للمرحلة السابقة والمحرك الحتمي للمرحلة التالية، أما بالنسبة لمنهج علم الاجتماع، فيبين أوجست كونت ضرورة الملاحظة، وربط المفاهيم العملية بالظواهر، ويضيف إلى ذلك التجريب، والمنهج المقارن، وذلك من أجل

دراسة الاضطرابات الاجتماعية، من أجل التقريب، بين مختلف المراحل أو المواقف، التي يعيشها المجتمع.

أخذ علم الاجتماع، منحى جديدا، على يد أميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧م)، الذي حاول، أن يقيم علم الاجتماع الوضعي، على أساس منهج المشاهدة، والمقارنة، والتفسير، بإرساء مبدأ دراسة الظواهر الاجتماعية ومعالجتها على " أنها أشياء "، حتى تتحقق الموضوعية التامة في علم الاجتماع.

فما هي الظاهرة الاجتماعية عند أميل دوركايم ؟ ففي كتابه قواعد المنهج في علم الاجتماع، إجابة تقول : " هناك نسق من الظواهر تبرز مجموعة من الصفات الشديدة الخصوص، وتتألف من أساليب الفكر والعمل والشعور الخارجة عن الفرد، والتي زودت بقوة قهر فرضت عليه، ومن ثم لا يمكن الخلط بينها وبين الظواهر العضوية، إذ أنها تتألف من تصورات وأفعال، ولا يمكن كذلك نخلط بينها وبين الظواهر النفسية التي لا وجود لها إلا في إطار شعور الفرد، فتتركب هذه الظواهر إذن من نوع جديد قائم بذاته، فينبغي وصفها بأنها اجتماعية، ومن الواضح أنه لا يصلح أن يكون مادتها الفرد، بل ولن يكون شيئا آخر سوى المجتمع، سواء كان المجتمع السياسي بكليته، أو بعض ما يحتويه من جماعات أو زمر خاصة، كمذاهب الدين ومدارس الآداب والسياسة، ومثل الروابط المهنية وغيرها " (Durkheim,P5)

ومن الخصائص التي يذكرها دوركايم للظواهر الاجتماعية : الشيئية، والخارجية، والعمومية، والاستقلالية، والضرورة، والقهر، والإنسانية، ومن ثم ينبغي أن نبدأ، في رأى دوركايم، بالظواهر الاجتماعية، وأن ندرسها على أنها أشياء، بأن نسلك حيالها، مسلكا عقليا خاصا، على اعتبار أننا لا نعرف شيئا عن جوهرها، ونجهل تماما، كل ما يتعلق بخصائصها وطبيعتها، وعلى الباحث الاجتماعي أن يبذل جهدا في الكشف عن خواصها الذاتية بالطرق الموضوعية، حتى تدخل الحقائق الناتجة عن هذه الدراسة في صلب علم الاجتماع، وبها يشق علم الاجتماع طريقه نحو الوضعية التامة.

ويعني دوركايم بالشيء أو الشيئية، هي كل ما يفرض على المشاهد، من الخارج، أي أن الظواهر والوقائع الاجتماعية، أشياء قائمة بذاتها، وتفرض ذاتها على الإنسان الفرد، باعتبارها مستقلة بذاتها عن أفراد المجتمع.(إسماعيل، ٨٣)

ومن مساهمات أميل دوركايم، مناقشاته الشيقة، حول التضامن في المجتمع، بشقيه الآلي والعضوي، حيث يرتبط الفرد في التضامن الآلي بالمجتمع على نحو مباشر، وبدون وسائط، بينما في التضامن العضوي، يستند الأفراد إلى بعضهم البعض، وتتألف بنية المجتمع من كتلة متماسكة من النظم والأنساق، وهذا يعني أن التضامن الآلي يستند إلى عقائد ومشاعر منبثقة من ضمير جمعي صارم، بينما التضامن العضوي يقوم على نسق من الوظائف، ومجموعة متداخلة من العلاقات المتشابكة التي تعتمد على بعضها البعض.

ويقصد دوركايم بالعقل الجمعي: نسق من المقولات، الناتجة عن الحياة الجمعية، وما تتضمن من فكر وصور، التي تصدر جميعها عن الأصل الاجتماعي، ذلك الأصل الذي يمثل عند دوركايم الأساس الموضوعي للفكر، وبعد أن طبق دوركايم المنهاج الوصفي الكيفي في دراسة تقسيم العمل، وسمحت له بأن يقارن، بين التضامن الآلي في المجتمع الصغير البسيط، الذي يسود فيه العقل الجمعي، والتضامن العضوي في المجتمع الكبير المعقد، الذي يسود فيه التكامل التنظيمي.

سعي دوركايم بعد ذلك، إلى تطبيق المنهج التجريبي، في دراسته الإحصائية عن الانتحار، التي حاول فيها أن يدلل على أن ظاهرة الانتحار تفسرها عوامل اجتماعية، حين تنتشر، عناصر التفكك والانحلال وعدم التكامل في البناء الاجتماعي، بمعنى أن معدلات الانتحار تتأثر إلى حد بعيد، بالجوانب المجتمعية، حيث تميل نسبة الانتحار إلى الزيادة المستمرة، كلما ازدادت القيم الانعزالية والنزعات الفردية، التي تفصل الفرد وتعزله عن الانخراط في المجتمع، فقد أكد دوركايم من خلال الإحصائيات، في فرنسا وبعض الدول الأوروبية، أن نسبة الانتحار بين المتزوجين الذين أنجبوا أطفالا، أقل بكثير من نسبة الانتحار بين من لم ينجبوا أطفالا من المتزوجين، على اعتبار أن موقف من ينجب أطفالا، هو أكثر ثباتا وتماسكا من موقف من لم ينجب.

حيث توصل إلى أن درجة التضامن الاجتماعي، تكون أعلى بكثير في تركيب الأسرة ذات الأطفال، من الأسرة التي تتألف فقط من زوجين اثنين دون إنجاب، وكلما زاد عدد الأطفال في الأسرة، كلما قلت درجة الانتحار بين المتزوجين، أي أن نسبة الانتحار بين الأزواج الأكثر أطفالا أقل بكثير من نسبة الانتحار بين الأزواج الأقل عددا في أنجاب الأطفال.(إسماعيل، ٩٩-١١٢)

٣- نشأة علم الاجتماع في أمريكا الشمالية: لازار سفلد

ثبت علم الاجتماع، في المنهاج، والموضوع، والاستخدامات العملية، وفاعليته في خدمة المجتمع، في التجربة الأفريقية والأوروبية، ولكنه ازدهر، وتفرع إلى مجالات رحبة، في القرن العشرين، وما يليه، في أمريكا الشمالية، نظرا للتجربة الخاصة، في تجمع العناصر البشرية المتباينة، في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتجاهات المتركزة حول النزعة الكمية، والقياسات السوسيومترية.

يرى عالم الاجتماع الأمريكي لازار سفلد، أن مساهمات علماء الاجتماع في أوروبا الغربية، قد تأثرت بالحربين العالميتين، ودليله على ذلك، عدم صدور كتاب هام، يرقى إلى مستوى التراث التقليدي، في علم الاجتماع، قد نشر في أوروبا، مابين عامي ١٩٢٠ و ١٩٥٠م.

أما في الولايات المتحدة، فإن لازار سفلد، يقر بأن البداية في نشأة علم الاجتماع، يمكن التاريخ لها، بخروج البلاد من الاستعمار البريطاني، وبداية التصنيع، الذي تبعه وصول موجات متتالية من المهاجرين، فظهرت مشكلات التلاؤم والتكيف الاجتماعي، وكانت المشاغل اليومية أكثر ضغطا، مما يمكن معه التفرغ لاستخلاص منظور تاريخي، وكذلك فإن دراسة الأقليات العرقية، وارتقاء الخدمات الاجتماعية، ونمو المدن الجديدة العملاقة، كل هذا، كان الإطار الذي تكون فيه علم الاجتماع في الولايات المتحدة، وأصبح البحث الاختباري، أداة لا يستغنى عنها في أمريكا، وبدأت طرقه الفنية في البحث، تعلم في الكليات الجامعية.(لازار سفيلد، ١٨٧)

ومن أهم مظاهر مساهمة التجربة الأمريكية في نشأة علم الاجتماع، تطوير الاستقصاءات والقياس الاجتماعي، الذي يقوم على الأسس التالية، كما يعرضها لازار سفلد:

أولا-ترجمة المفاهيم إلى قرائن :

وهذه أحد المهام الأساسية للبحث الاجتماعي الاختباري، فالباحث الاجتماعي الذي يدرس مشكلة " مستوى الحياة " مثلا يصعب عليه ترجمة هذا المفهوم إلى قرينة، وبالتالي

فكل ما كتب حول مختلف المقاييس التي تستعمل للدلالة على مستوى الحياة، متباعدة، ما لم تدرس بعناية مجموعة معطيات، مثل :

أ-التمثيل التصويري للمفهوم، والذي يعني إنشاء أداة للتصنيف تعتمد على تصور واضح للحدود، ويضرب لازار سفلد ، مثلا بقياس درجة الانسجام في الجماعة الاجتماعية، على مقاييس : العيش في وفاق مناسب، العمل المشترك في مكان واحد، التتره بهدوء، وكراهية الانتقال إلى مكان آخر، فأي من هذه المتغيرات أكثر تأثيرا في درجة الانسجام في الجماعة الاجتماعية ؟

ب-تحديد أبعاد المفهرم، والذي يعني تقسيم التمثيل التصويري إلى مقوماته أو جوانبه، فجوانب انسجام الجماعة الاجتماعية مثلا، هي : النظم أو القواعد، والأفراد، وعندئذ ينبغي أن يقوم الانسجام على بعدين : بعد ثقافي يقضي أن لا تكون القواعد متعارضة جدا، وبعد شخصي يتصل بالعلاقات بين الأفراد.

ج-انتخاب الأدلة، وهي الانتقال من صورة، إلى مجموعة أدلة تثير في الذهن مباشرة تجربة الحياة اليومية، فمما يسهل تحليل الأبعاد، البحث عن أدلة على فكرة الانسجام داخل الجماعة الاجتماعية، مثل : ما هي الصراعات التي تقوم على القواعد الأخلاقية في الآداب مثلا، وما مدى اتصال الأفراد بعضهم ببعض ؟ وإلى أي مدى تتعلق حياة الفرد اليومية بأعضاء الجماعة الآخرين ؟وما مدى تكرار أو سهولة أن تنقطع المصالح التي تربط أعضاء الجماعة ؟ وبأي سخاء يشارك الناس في أعمال الإحسان أو البر العام.

د- تكوين أو إنشاء القرائن، وتشمل المعطيات التي يهتم الباحث الاجتماعي باستخلاص النتائج الأساسية منها، فعندما تختار الأدلة لكل بعد أو متغير، ينبغي أن تتم بينها عملية التركيب أو التأليف، إذ لا مجال للبحث في هذه الأبعاد، وكل هذه الأدلة كلٍ على حدة، وتنشأ أهمية هذا النوع، من العمل، بالنسبة إلى الباحث الاجتماعي في علم الاجتماع، عن أنه يرغم الباحث الاجتماعي، على شيء من الوضوح، وشيء من الدقة، قد يكون من الصعب بلوغهما بطريق آخر، ذلك أن الوسط الاجتماعي، يرى فيه ،كأنه مؤلف من مجموعة أشياء، لها خصائص قابلة للتعريف، وكذلك تبدو الحوادث كما لو أنها مجموعة مترابطة بين قرائن متعاقبة.

ولهذا يرى لازار سفلد، ضرورة وجود لغة قرينية، وهي عبارة عن كلمات تجمع في جمل، وكل الجمل تؤلف القرائن الضرورة، وهي تعبر عن محتوى الحد الأدنى المشترك، المقبول ضمنيا في مختلف التطبيقات، التي يمكن وضعها في جداول إحصائية، ذات مداخل متعددة، ويمكن أن تكون هذه الجداول، كبيرة التعقيد، إذا كانت القرائن عديدة، وهناك ثلاث أدوات، ركزت عليها المدرسة الأمريكية، في علم الاجتماع ، هي : الأفعولة الاجتماعية، والإطار، والنماذج.

والأصل في دراسة الأفعولات الاجتماعية، أن نتكلم عن عامل ينشئ عاملا آخر، فكل تغير في المؤسسات له آثاره في مواقف الأفراد، وهذه المواقف بدورها تؤدي بالضرورة إلى تغيرات أخرى في المؤسسات.

ويقصد لازار سفلد بالأطر الاجتماعية، أن تسمح القرائن باستخلاص نتائج تتعلق بالتنظيم الاجتماعي، والبنى القانونية والأخلاقية للجماعات الاجتماعية، وهي ما يسمى بالأطر المرجعية.

بينما النماذج، يرجع الفضل في ادخلها في علم الاجتماع الأمريكي، للعالم الألماني ماكس فيبر(١٨٦٤-١٩٢٠م) **Max weber** الذي رأى أن إنشاء النماذج النوعية، هو محور الفهم الاجتماعي، وهي طريقة تقوم على إنشاء مجال مفتوح، يمكن أن تستخلص منه منظومة نماذج، مدركة حدسيا، ولهذه العملية فائدة مزدوجة، إنها تتيح لنا التأكد من توفر الانسجام المنطقي في منظومة النماذج، كما أنها توحي بطرائق إختبارية، تساعد على جعل التصنيف الحدسي أكثر موضوعية.(لازار سفلد، ١٥٩-١٨٦)

-الخلاصة

ناقش الفصل الأول النشأة الأولى لعلم الاجتماع، فبدأ بالتجربة الأفريقية باعتبارها الأولى تاريخيا، حيث يعترف علماء الاجتماع، بريادة ابن خلدون في هذا المجال، منذ القرن الرابع عشر الميلادي، ثم جاءت التجربة الأوروبية، في القرون الثامن والتاسع عشر الميلاديين، تلتهما التجربة الأمريكية في علم الاجتماع في القرن العشرين.

الفصل الثاني
مفاهيم علم الاجتماع

-التمهيد

١-المجتمع ٢-الجماعة الاجتماعية ٣-المجتمع المحلي
٤- الأسرة ٥-النظم الاجتماعية ٦-العلاقات الاجتماعية
٧-الفعل الاجتماعي ٨-الظواهر الاجتماعية ٩-التجمعات الاجتماعية ١٠-ماهية علم الاجتماع

-الخلاصة

تمهيد

يحتاج الدارس لعلم الاجتماع، إلى معرفة حدود بعض المصطلحات المتداولة في العلم، مثل : المجتمع، الجماعة، المجتمع المحلي، النظم الاجتماعية، العلاقات والظواهر الاجتماعية، وغيرها من مفاهيم علم الاجتماع المعاصر، ولذلك حاول الباحث الاجتماعي أن يورد بعض التعريفات المختصرة لهذه المصطلحات اعتمادا على المعاجم والقواميس الخاصة بعلم الاجتماع.

١ـ المجتمع: تذكر معاجم علم الاجتماع أن المجتمع، يمكن تعريفه بأنه : جماعة من الناس يعيشون معا في منطقة معينة، وتجمع بينهم ثقافة مشتركة، ومختلفة عن غيرها، وشعور بالوحدة، كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان مميز، ويتميز المجتمع ببنيان من الأدوار المتصلة ببعضها، والتي تتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية، ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الأساسية الضرورية لمواجهة الحاجات الأساسية، وهو مستقل، لا بمعنى اكتفائه الذاتي التام اقتصاديا، ولكن شموله لجميع الأشكال التنظيمية الضرورية لبقائه. (بدوي، ٤٠٠).

وهذا يعني أن هناك ثلاثة معان مستخدمة في علم الاجتماع لمفهوم المجتمع، وهي :

المعنى الأول : ويقصد به مجموع العلاقات الاجتماعية بين الناس.

والمعنى الثاني : وهو كل تجمع للكائنات الإنسانية، من الجنسين، ومن كل المستويات العمرية، يرتبطون معا داخل جماعة اجتماعية، لها كيان ذاتي، ونظمها وثقافتها المتميزة.

المعنى الثالث : يعني النظم والثقافة، التي تتحقق عند جماعة من الناس، وهذا المعنى يشير إلى عنصرين أساسيين في التحليل الاجتماعي، هما :أن الإنسان يعيش في جماعات، وأن سلوك الإنسان يتأثر بالمعايير والقيم، وهذا يعني أن المجتمع عبارة عن تجمع من الأفراد، يستمد طبيعته الجمعية من طبيعة الإنسان، وليس مجرد اسم جمعي يطلق على عدد من الأفراد، وبالتالي فهو وحدة كلية متميزة تفوق الوجود الفردي.

وحتى يمكن التمييز بين المجتمع والجماعة الاجتماعية، يجب أن نتصور المجتمع على أنه

الجماعة الكبرى التي ينتمي إليها الفرد، والتي يجد الناس فيها العناصر الأساسية للحياة المشتركة، وهكذا يصبح المجتمع شبكة من الجماعات الاجتماعية، بحيث يشير إلى الإنسانية أو النوع البشري ككل أو ظاهرة التجمع الإنساني، ومع ذلك فالمجتمع، يعتبر نموذجا خاصا، لجماعات تتميز بنسق اجتماعي شامل ينطوي على جميع المؤسسات الاجتماعية الأساسية.

٢- الجماعة الاجتماعية: وهي مجموعة من الأفراد، يقوم بينهم نمط من التفاعل، ويعتمد كل منهم على الآخر، في تحقيق أهداف محددة، أو مقابلة احتياجات معينة، ويكون للجماعة وحدتها الذاتية، التي يسلم بها أعضاؤها، وكذلك الغير.

وللجماعة الاجتماعية نوعان :

الأول : الجماعة الأولية :وهي جماعة صغيرة، يحتفظ فيها الأعضاء بعلاقات مباشرة (وجها لوجه)، وتتميز بالشعور بالوحدة، وهي جماعة غير رسمية، داخلية يسود فيها شعور النحنية و الولاء للجماعة، والتضحية من أجلها مثل : الأسرة، العائلة، جماعات العمل الصغيرة، وقد صاغ هذا المفهوم العالم تشارلز كولي، وحدد لها عدة خصائص، منها علاقات المواجهة المباشرة، والطابع غير التخصصي، والاستمرار النسبي، وصغر الحجم، والألفة النسبية في العلاقات.

الثاني : وهي الجماعة الثانوية : وهي جماعة كبيرة، والاتصال بين أعضائها من النوع غير المباشر، فالعضو لا يعرف إلا القليل جدا، عن الأعضاء الآخرين، مثل : النقابة المهنية، المدينة، الحزب السياسي.(بدوي، ١٨٣- ١٨٤)

ويلاحظ أن تعريف الجماعة يعتمد على مجموعة من المعايير أو المقاييس من بينها :

أ- أن التعريف لكي يكون مفيدا في التحليل الاجتماعي، فلا بد أن يتضمن الإشارة إلى "بناء اجتماعي متكامل" بدلا من الإشارة إلى فئة من الأفراد.

ب - أن يعالج مسألة الحجم أو حدود العضوية كمتغير إضافي.

ج - أن يؤدي التصور الاجتماعي للجماعة الذي يهتم بالمظهر البنائي للروابط

التكاملية بين الأشخاص، إلى إضفاء أهمية خاصة على البناء، إلى جانب الاهتمام بمدى عمق هذه الروابط.

د ـ أن الاختلاف في درجة التأكيد على الروابط المعيارية والوظيفية بين أعضاء الجماعة، تجعل من الضروري، إبراز نموذج التكامل، ودرجته بينهم عند تعريف الجماعة.

ومن أوسع التعريفات للجماعة الاجتماعية، تعريف عالم الاجتماع الأمريكي البيون سمول Albion Small وهو أن الجماعة : عبارة عن عدد من الأفراد تقوم بينهم، علاقات معينة، تحتم عليهم التفكير بعضهم في الآخر، أو بعضهم في بعض.

غير أن هذا التعريف يعتبر الآن أوسع بكثير مما يجب، حيث أصبح من الضروزي، أن نميز بين الحشد والجمع أو الفئة، التي يشترك من يكونوها في بعض الملامح أو الصفات المشتركة، كالنوع الواحد أو مستوى الدخل، أو أي صفات أخرى تجمعهم إحصائيا.

ويبدو أن الاتفاق الأساسي حول مفهوم الجماعة الاجتماعية، هو أنه يشير إلى أكثر من شخص واحد، ومع أن معظم علماء الاجتماع المعاصرين يقصرون استخدام مصطلح الجماعة الاجتماعية، على الوحدات المتكاملة، التي تضم مجموعة أشخاص، إلا أن بعض الباحثين يطلقونه دون تحفظ، على أي جمع من الأشخاص بغض النظر، عن درجة تكامل الصلات الاجتماعية بينهم.

لكن يبدو أن أكثر تعريفات الجماعة شيوعا في علم الاجتماع، هي التي تسلم بوجود روابط اجتماعية من نوع معين بين الأفراد، بغض النظر عن طبيعتها، مع وجود وجهة نظر بارزة تؤكد الوظيفة التكاملية للاتصال، خلاصتها : أن الجماعة تتحقق حينما يحدث تأثير متبادل بين شخصين أو أكثر من خلال الاتصال العقلي، وأكد آخرون أهمية المعايير المشتركة كعناصر رئيسية لتكامل الجماعة الاجتماعية، أما فيما يتعلق بحجم الجماعة الاجتماعية، فيبدو أن هناك اتفاقا على أن المدى الأولي لعضوية الجماعة يكون من شخصين، ثم تأخذ الجماعات في التعقيد حتى نصل إلى التجمعات الأكبر. (غيث، ٢١١ــ ٢١٢)

٣ـ المجتمع المحلي: وهو مجموعة من الناس يقيمون على رقعة معينة من الأرض

وتربطهم علاقات دائمة نسبيا، وليست من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط منظم، وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها، وتسود بينهم روح جمعية، تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع المحلي.(بدوي، ٧٣)، وبالرغم من أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية، ويوفر لسكانه السلع والخدمات، فليس من الضروري أن يتحدد بحدود قانونية، وليس ضروريا أن يمثل كيانا سياسيا مستقلا.

ويعرف تالكوت بارسونز في كتابه "النسق الاجتماعي " المجتمع المحلي بأنه تجمع الفاعلين في منطقة محددة، بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة، ويتضمن هذا التعريف تفاعل الأفراد في إطار نظامي محلي معقد، يقدم خدمات أساسية للأفراد، مع الأخذ في الاعتبار، أن المجتمع المحلي ليس وحدة مستقلة ذاتيا بالضرورة، كما أشرنا سابقا.

ويركز بعض العلماء ومن بينهم ميردوك **G.R.Merdock** إلى أن مصطلح المجتمع المحلي، يتضمن غالبية الجماعات التي تقيم إقامة مشتركة وتربط بينها علاقات المواجهة المباشرة، مثل : القرية، المدينة الصغيرة، القبيلة.(غيث، ٧٣-- ٧٤)

٤ ـ **الأسرة:** وهي الوحدة الاجتماعية الأولى، التي تهدف إلي المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع، لذلك كان أساسا لجميع النظم، وتختلف النظم العائلية في جميع مظاهرها باختلاف الجماعات، كما يختلف نطاقها ضيقا وسعة، فأحيانا يتسع حتى يشمل جميع أفراد العشيرة، وأحيانا يضيق حتى لا يتجاوز نطاق الأب والأم وأولادهما الصغار.(بدوي، ١٥٢)، ويمكن تعريف الأسرة الإنسانية، بأنها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة، وأبنائهما.

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة، إشباع الحاجات العاطفية، وممارسة العلاقات الجنسية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء.

وهناك نماذج عديدة للأسرة، عرفتها الإنسانية، أهمها :

أ ـــ الأسرة النواة، وهي الأسرة المباشرة أو البيولوجية أو الأولية أو المحدودة، وتعرف بأنها : جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة وأبناء غير بالغين، وتقوم كوحدة مستقلة عن باقي المجتمع المحلي، ويتفق معظم علماء الاجتماع على أن هذا الشكل البسيط للأسرة منتشر في كافة المجتمعات.

و توجد الأسرة النواة بصورة خاصة، في المجتمعات الصناعية الحضرية الحديثة، لأنها تعبر عن الفردية التي تنعكس في حقوق الملكية والأفكار والقواعد الاجتماعية العامة حول السعادة والإشباع الفردي، كما يعبر عن عمليات الحراك الاجتماعي والجغرافي في هذا المجتمع.

ويتميز أعضاء هذا النموذج، بدرجة عالية من الفردية، وبالتحرر الواضح من الضبط الأسري، مما يترتب عليه، أن تعلو مصلحة الفرد، على مصالح العائلة.

ب ـــ الأسرة الممتدة، والأسرة الممتدة تجمع عددا من الأسر النواة، وتخضع لبناء أسري كبير ومركب، ويعرفها كل من فوجل **E.F.vogel** وبيل**N.W.bell** بأنها كل تجمع أوسع من الأسرة النواة، وتقوم روابطها على أساس من الانحدار أو الدم أو الزواج أو التبني.

ويميز ميردوك **G.P.Merdock** بين شكلين أساسيين من أشكال الأسرة الممتدة أو المركبة :

الشكل الأول : الأسرة الممتدة التي تتكون من أسرتين صغيرتين أو أكثر يرتبطان فيما بينهما، من خلال امتداد علاقة الابن المتزوج بوالديه، وتسمى أسرة التوجيه.

الشكل الثاني : وهي الأسرة التعددية، التي تتكون من ارتباط أسرتين صغيرتين أو أكثر عن طريق الزيجات الجمعية، أو عن طريق الاشتراك في سلف واحد، وتسمى الأسرة المتصلة، وينتشر الشكلان من الأسرة الممتدة في المجتمعات التقليدية الريفية والبدوية.

وتسود القيم العائلية، في الأسر الممتدة، التي تؤكد تبعية المصالح الفردية لمصالح ورفاهية العائلة ككل، حيث يتميز التنظيم العائلي الممتد، بإحساس أعضائه القوي بالتوحد، والولاء العائلي، والعون المتبادل، والاهتمام باستمرار وحدة العائلة.(غيث، ١٧٦ ـــ ١٧٩)

٥ - **النظم الاجتماعية:** وهي عبارة عن نمط مستقر نسبيا من العلاقات الاجتماعية والأنشطة المختلفة داخل مجتمع أو جماعة، ويقوم على أنساق من الأدوار الاجتماعية والمعايير والمفاهيم المشتركة، التي تهدف إلي تنظيم الحياة الاجتماعية، وتحقيق الأغراض والغايات التي ينشدها المجتمع، تصل به في بعض الأحيان، إلى مرحلة الانتظام الاجتماعي، حيث تسود المجتمع، مجموعة من النظم الاجتماعية المتكاملة والعلاقات الناتجة بينها، يسودها التناسق والخلو من التنازع، بين المعايير الاجتماعية. (بدوي، ٣٩١)

ويرى ماكس فيبر **M.Weber** أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى نسق من الأنشطة الهادفة المستمرة ذات الطبيعة الخاصة، التي ترتبط بالجماعات الثقافية وبأعبائها الإدارية، ويعني التنظيم الاجتماعي عند بعض علماء الاجتماع، أي نمط مستقر للعلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة، بحيث يشكل كلا له خصائص لا توجد في الأجزاء مستقلة.(غيث، ٤٣٠ ــ ٤٣١)

٦ - **العلاقات الاجتماعية:** وهي العلاقات التي تجري بين إنسان وآخر، بحيث يوجد بينهما تفاعل واستجابة، وهذه العلاقات هي الأساس الأول لجميع العمليات الاجتماعية، ويمكن اعتبار الاتصال والعزلة ، قطبي المسافة الاجتماعية، ولو أن كلا منهما يختلف في درجة شدته. (بدوي، ٣٩٩)

وهناك نموذجين من العلاقات الاجتماعية، هما :

الأول :العلاقات الاجتماعية طويلة الأجل، وهي نوع من التفاعل المتبادل الذي يستمر فترة معينة من الزمن تؤدي إلى ظهور مجموعة من التوقعات الاجتماعية الثابتة، وأصدق مثال لهذا النموذج من العلاقات، هو علاقة الدور المتبادل بين الزوج والزوجة.

الثاني : العلاقات الاجتماعية المحدودة، وهو نموذج للتفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر وهو أبسط وحدة من وحدات التحليل الاجتماعي، كما أنه ينطوي على الاتصال الهادف والمعرفة المسبقة بسلوك الشخص الآخر، وقد تكون العلاقة الاجتماعية ذات أمد قصير (كما هو الحال بالنسبة لقائد السيارة الذي يريد إقناع رجل الشرطة بأنه لم يكن مخطئا).(غيث، ٤٣٧)

٧ - **الفعل الاجتماعي:** ويعد الفعل الاجتماعي، أصغر وحدة للتحليل في علم

الاجتماع، يمكن ملاحظتها مباشرة، وتتميز تلك الوحدة بأن لها معنى مشتركا واضحا إلى حد ما بالنسبة للفاعل وللآخرين الذين يدخل في علاقة معهم.(بدوي، ١٩٦)

يشير مصطلح الفعل الاجتماعي إلى أي نشاط منظم وموجه نحو هدف ما، يصدر عن شخص أو مجموعة أشخاص، وهناك ثلاثة عناصر رئيسية للفعل الاجتماعي، وهي :

أ ـ توقع الاتجاهات

ب ـ النشاط المنظم والموجه وفقا لتعريف الدور، من خلال المعايير الاجتماعية وتوقعات الآخرين.

ج ـ الانجاز الرمزي للهدف.

ويمثل الفعل الاجتماعي مجموعة أنماط سلوكية متتالية تعبر عن علاقة بين المثير والاستجابة غير أن هناك وجهة نظر أخرى، تذهب إلى أن دراسة الأفعال الإنسانية، لا يجب أن تقتصر على مجرد فحص المثيرات الخارجية للسلوك ودراسة الأخير كاستجابة لها فقط، وإنما يتعين أيضا أن نأخذ في اعتبارنا المعاني التي يقصد إليها الأفراد من أفعالهم.

وقد حاول جورج ميد **G.Mead** أن يطور هذا الاتجاه، حينما ذهب إلى أن الكائن العضوي، يخلق البيئة التي يتحرك فيها، وهو يرى أنه من الأفضل أن نقصر مصطلح الفعل الاجتماعي، على كل سلوك يتضمن تقاربا مع الآخرين، وأن يكون موضوعه اجتماعيا بالضرورة.(غيث، ٤١٠ ـ ٤١١)

٨ ـ **الظواهر الاجتماعية:** وهي عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والإحساس التي تسود مجتمعا من المجتمعات، والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها، في عملهم وتفكيرهم.(بدوي، ٣٩٢)، وينظر بعض علماء الاجتماع إلى الظاهرة الاجتماعية، باعتبارها نتائج تأثير شخص أو أكثر على شخص آخر، وينطوي هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذي يحدث بين الناس (سواء كان فيزيقيا أو نظاميا) وعلي جميع المواقف الاجتماعية.

وتعتبر الظواهر الاجتماعية، بمثابة الوقائع الامبريقية، التي يمكن ملاحظتها في الحياة الاجتماعية للإنسان، أي نماذج الحوادث، والسلوك، والفكر، التي تشكل البيانات الأساسية لعلم الاجتماع.(غيث، ٤٣١ ـ ٤٣٢)

٩-التجمعات الاجتماعية: وتعرف التجمعات الاجتماعية في هذه الدراسة بأنها : مجموعة العلاقات الاجتماعية المتصلة من العلاقات القرابية الأسرية والقبلية والسلالية، والمكانية الريفية والحضرية، والإقليمية والعالمية، التي أقامها السكان لضمان عيشهم المشترك.

يحاول الباحث في هذا الدراسة، أن يقدم صياغة للتجمعات الاجتماعية، تستجيب للمعطيات الاجتماعية الواقعية، التي أتاحت لكل إقليم في العالم، أن يختار القضايا الاجتماعية الخاصة بمنطقته، حسب المنهج المستخدم في علم الاجتماع العام.

وتتمثل هذه المحاولة في التركيز على موضوع *"علاقات التجمعات الأفريقية"* باعتبارها الأساس، الذي تقوم عليه العمليات الاجتماعية، في التجمعات الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار، جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والتربوية والدينية، ونضرب المثل للتجمعات الاجتماعية، بما هو سائد في دولة شاد المعاصرة، حيث تقوم علاقات التجمعات الشادية، علي مجموعة مركبة، من العلاقات الاجتماعية، أهما ؛ العلاقات القرابية، والمكانية، والإقليمية، والتحالفية.

١٠ - ماهية علم الاجتماع: هناك عدد كبير من المحاولات، قام علماء علم الاجتماع باختبارها، لتحديد ماهية العلم الذي ينتمون إليه، يمكن تلخيصها في المستويات الثلاثة التالية :

<u>المستوى الأول</u> : علم دراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، أو علم دراسة المجتمعات الكبرى، أو علم العمران البشري أو علم دراسة المجتمعات الإنسانية.

وهذا يعني أن ماهية علم الاجتماع على هذا المستوى تتركز على الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، أو الفعل الاجتماعي للكائنات الإنسانية، وبالتالي يطرح الباحثون السؤال التالي : هل يعتبر علم الاجتماع علما تعميميا، أم أنه دراسة تاريخية مقارنة للمجتمعات الكبرى، ومن ثم فإلى أي مدى يمكن تطبيق المناهج التجريبية والإحصائية في دراسة الظواهر الاجتماعية بكفاءة ؟

وخلاصة الموقف السائد، لدى علماء الاجتماع في مناقشة القضايا السابقة، هو أن علم الاجتماع، وإن كان يسعى إلى اكتشاف التعميمات، وبناء الأنساق النظرية، إلا أنه

في الوقت ذاته، يجري دراساته عن المجتمع والقيم والمعايير مستخدما مفاهيم عامة، بقصد فهم مجرى هذه الظواهر فهما تاريخيا، أي الاتجاه نحو النظريات العامة.

وهذا هو التصور الأصلي في علم الاجتماع ، أيام ابن خلدون وأوجست كونت، وغيرهما، حيث يرون أن علم الاجتماع، هو أكثر العلوم عمومية، لأنه يتناول كافة الظواهر، من خلال، تنظيم وترتيب وتأليف، نتائج العلوم الاجتماعية الجزئية، فهو علم المجتمع وعلم الثقافة.

غير أن هذا الاتجاه لا يحظى بقبول كافة علماء الاجتماع، ففي نفس الوقت الذي يقر فيه علماء الاجتماع المعاصرون، بهذه الحقيقية في بداية نشأة العلم، وإمكانية الاستفادة منها حتى في الوقت الحاضر، إلا أن علم الاجتماع كتخصص دقيق، عليه أن يركز على دراسة التفاعل الاجتماعي، أو على المجتمع كنسق منظم للعلاقات الاجتماعية.(غيث، ٤٥٣-٤٥٤)

ويعرف علم الاجتماع على هذا المستوى بأنه : دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية، كما تبدو في الزمان والمكان، للتوصل إلى قوانين التطور التي تخضع لها هذه المجتمعات الإنسانية، في تقدمها وتطوره، كما يقوم علم الاجتماع على الدراسة الموضوعية للظواهر الاجتماعية وتحليلها تحليلا علميا صحيحا. (بدوي، ٤٠٢)

ومن الملاحظ أن علم الاجتماع، باعتباره، دراسة للوحدات الاجتماعية الكبرى، تعبير شامل عن مجموعة كبيرة من الاهتمامات العلمية، التي يشترك فيها المهتمون بدراسة المجتمعات الكبيرة وبالمنهج المقارن، في محاولة منهم لدراسة المشكلات والموضوعات، التي لم تحل بعد بشكل مرض، والتي شغلت اهتمام علماء الاجتماع الأوائل، علاوة على طائفة من المشكلات والقضايا التي استجدت بعد ذلك، ويتميز الأسلوب الجديد في التناول باستخدام مناهج دقيقة منضبطة، والاعتماد على بيانات أكثر دقة وأكبر حجما وأكثر تنوعا، واستخدام الأساليب الحديثة في معالجة البيانات، والاستفادة من الخبرة الطويلة في علم الاجتماع.(الجوهري، ٢٦٦-٢٧١)

المستوى الثاني : علم دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى، أو الجماعات الصغرى، وهو العلم الذي يحاول فهم الوقائع والعمليات الاجتماعية، عن طريق دراسة أصغر

الوحدات الاجتماعية، وملاحظة علاقات التفاعل المباشر بين عدد ضئيل من الأفراد، من حيث تأثرها بالبناء الاجتماعي القائم، محاولة منه للتوصل إلى الإنتظامات العامة في العلاقات الاجتماعية، آخذا في الاعتبار البناء الاجتماعي وثقافة المجتمع ، بوصفهما البيئة الاجتماعية لتلك العلاقات، والتي تؤثر على هذا السلوك.

يتميز ميدان الدراسة الاجتماعية للوحدات الصغرى، أو دراسة الجماعات عموما في علم الاجتماع، بأنه يقوم على الدراسات الميدانية والحقلية، والتجارب المعملية والقياسات السوسيومترية، سواء في بيئتها الطبيعية أو المصطنعة، وتركز الدراسات المعملية (الصناعية) أو السوسيومترية، على جانب معين من جوانب الجماعة المدروسة، وعدم الاهتمام بالوحدات الأكبر، سواء عن وعي وقصد من الباحث الاجتماعي، أو بدون وعي، بينما دراسة علم الاجتماع للجماعات الاجتماعية في بيئتها الطبيعية، تراعي الآثار الاجتماعية للمجتمع على الجماعات التي تدرسها.

ففي دراسة للباحث حول جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا، حصر المفهوم في الجماعات، التي تتولى نشر الأفكار الجديدة في بيئاتها الاجتماعية، وهى ثلاث بيئات هي: البيئة الحضرية، والبيئة الريفية، والبيئة البدوية، ومن ثم حاول الباحث، تحديد الأنشطة والديناميات، التي تعمل في إطارها هذه الجماعات.

ففي البيئة الحضرية تتميز جماعات التحديث الاجتماعي بالنشاطات السياسة مثل الأحزاب والجمعيات المدنية، بينما في البيئة الريفية تركز جماعات التحديث الاجتماعي عملها على التدريب والتعليم، وتنحصر جهود جماعات التحديث الاجتماعي في البيئة البدوية على التوطين باعتباره النشاط الأولي لاستعداد البدو للتعرض للأفكار الحديثة، حول التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وخلصت الدراسة، إلى أن الأنشطة الأكثر تأثيرا في البيئة الحضرية، هي الأنشطة السياسية، التي تؤثر من خلالها الصفوة في تشكيل الأحزاب والتجمعات السياسية والجمعيات المدنية، رغم أن الدراسة درست اثر

عوامل أو أنشطة أخرى، مثل : دور جماعات المبادرات الاقتصادية والصفوة الإدارية ورجال الثقافة والإعلام والصفوة العسكرية، ولكن الدراسة رجحت ديناميات جماعات الصفوة السياسية، باعتبارها الأكثر تأثيرا في الحياة الحضرية.

ونفس الترجيح، تم في الحياة الريفية، فرغم دراسة ديناميات الجماعة الريفية بكل تفاصيلها، مثل الأنشطة الزراعية، خاصة نشاطات الإرشاد الزراعي، وأنشطة الجماعات الزراعية، من خلال التجمعات الريفية واستغلال الصفوة الإدارية والسياسية لوضع المزارعين في المطالبة بامتيازات معينة، إلا أن الدراسة التحليلية رجحت ديناميات التدريب والتعليم، باعتبارها الميادين الأكثر تأثيرا في نشر الأفكار الحديثة في الحياة الريفية.

وقد رجحت الدراسة أن الحياة البدوية، يصعب أن تنتشر فيها الأفكار الحديثة، قبل حدوث عملية توطين البدو في أماكن ثابتة تقريبا، باعتبارها الأرضية الاجتماعية، التي تساعد في أن يتعرض البدو، لعمليات نشر الأفكار المستحدثة، مثل : المياه الصالحة للشرب، والعناية بالطفل والأم... الخ، وهذا لا يعني، أن الدراسة لم تتناول جميع فعاليات الجماعات البدوية والمشكلات التي تواجهها، ولكنها رجحت عملية التوطين باعتبارها الأكثر تأثيرا، في أنشطة الجماعات البدوية، نحو التنمية والتحديث.(أيوب ج، ١٢١)

المستوى الثالث : علم دراسة الوحدات الاجتماعية المتوسطة، أو علم دراسة التجمعات الاجتماعية المتوسطة، وهو العلم الذي يحاول دراسة النظم الاجتماعية، انطلاقا من النظام العائلي والسياسي والديني، وهذا المفهوم لعلم الاجتماع، فتح الباب أمام علم الاجتماع العام، ليدرس مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة بشكل علمي، مستخدما المنهاج العلمي الاجتماعي، فظهرت فروع عديدة لعلم الاجتماع مثل : علم الاجتماع العائلي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الحضري، وعلم الاجتماع الريفي.

وهناك بطبيعة الحال أوجه تداخل عديدة بين تلك الفروع ومجالات الدراسة، وهذا يتيح للباحثين في علم الاجتماع، الذين يركزون على التجمعات المتوسطة، وضعا مفيدا ومتميزا، بحيث تنمو التخصصات المتنوعة، وتتراكم المعارف والتجارب والخبرات في علم

الاجتماع المعاصر، مما أمد الباحثين في المجال الاجتماعي، بعدد من المنطلقات والمبادئ العامة، وسهل عملية تطبيق المعرفة الاجتماعية في الواقع القائم، مما فتح الآفاق نحو دراسات أكثر عمقا.

ومن ما يميز علم اجتماع التجمعات المتوسطة، تداخل أبحاثه ودراساته مع عدد من العلوم الاجتماعية الأخرى، وقد يصل هذا التداخل في بعض الأحيان إلى مدى وثيق، بحيث يتعذر تحديد المتخصص الحقيقي الأصيل الذي يدرس هذه المشكلة أو تلك، فنجد أن نفس المشكلة تدرس في وقت واحد من قبل المتخصصين في علمين، مثلا : علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، ولا يستطيع أحد الاستغناء عن إسهام كليهما، ومن المؤكد أن هذا التعاون ، يؤتي ثمارا طيبة للمشتغلين بكلا العلمين، ويضرب المثل بتعاون علم الإنسان وعلم الاجتماع في دراسة الأسرة، ونفس العلاقة موجودة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، فالمشتغل بعلم السياسة ، يدرس السلوك السياسي والنظم والعمليات السياسية، على حين يهتم المشتغل بعلم الاجتماع السياسي، بدراسة العلاقات بين تلك الظواهر السياسية ، والوقائع الاجتماعية الأخرى المحيطة.(الجوهري، ٢٧١-٢٧٤)

ففي دراسة ميدانية للباحث في مجال علم الاجتماع السياسي حول الآفاق السياسية للشباب الشادي المعاصر، أجريت سنة ٢٠٠٨م، حدد فيها في البداية، ماذا يقصد بالآفاق الاجتماعية السياسية ؟ وأجاب بأنها: *تلك الاعتبارات والمواقف، التي يراعيها الشباب الشادي، في اتخاذهم لقراراتهم الاجتماعية والسياسية.*

وبناء على النمط الاجتماعي والسياسي، السائد في شاد المعاصرة، والذي يقوم على سياسة اللامركزية في الحكم المحلي للدولة، تتاح أمام الشاب الشادي، مستويات الآفاق السياسية المتدرجة الآتية : المستوي الشخصي، والعائلي، والمحلي (القرية)، والمقاطعي (عدد من القرى + مدينة)، والإقليمي(عدد من المدن)، ووطني (دولة شاد)، وقاري (الإتحاد الإفريقي)، وعالمي(كوني).

وتسعي هذه الدراسة، إلى قياس هذه المستويات من الآفاق، لدي عينة من الشباب في مدينة أبشة، ومدي اختلافها وتوزيعها، حسب متغيرات اجتماعية أساسية، مثل :

الخلفية الحضري (بدوي، ريفي، حضري)، ومستوى التعليم، والسن، والجنس، وحاولت الدراسة أن تحقق أهدافها النظرية، بعرض إطار نظري من علم الاجتماع السياسي، الذي يقوم على دراسة الاتجاهات السياسية للأفراد لمعرفة آفاقهم السياسية، وعلم السياسة، الذي يدرس النظام السياسي المطبق في البلاد المدروسة.

وحاولت تحقيق أهدافها العملية، من خلال تحليل بيانات، تم جمعها من عينة عشوائية من مدينة أبشة شرقي شاد، في العام الجامعي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وقامت بتحليلها إحصائيا.

وتوصلت إلى نتائج تفيد : بأن الشباب الشادي، يختلف في آفاقه السياسية، باختلاف السن والتعليم والخلفية الحضرية والجنس، فصغار السن والمتعلمين وسكان المدن والرجال، أكثر ميلا إلى الآفاق السياسية الواسعة مثل : الآفاق الوطنية والقارية والعالمية (الكونية).

بينما الشباب الشادي، الأكبر سنا والأقل تعليما وذوي الخلفية البدوية أو الريفية والنساء، يميلون إلى الآفاق السياسية الضيقة، مثل : المصالح الشخصية، والعائلية، والمحلية والمقاطعية.(أيوب د،٣٠٨)

ومجمل القول أن ماهية علم الاجتماع، يمكن تحديدها على النحو التالي : علم الاجتماع، *علم وصفي تقريري تحليلي، يهدف إلى دراسة المجتمع والجماعات والتجمعات الإنسانية، دراسة مقارنة، لتوضيح شؤون الحياة الاجتماعية الراهنة.*

توضيحات:

- علم : لاعتماده على المنهاج العلمي الاستقرائي.
- وصفي :لقيامه على التعبير الكيفي والكمي.
- تقريري :لتركيزه على الحالة الراهنة، أو القرائن التي تدل عليها.
- تحليلي :لاستناده على التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة، وتنظيمه الواضح للعلاقات الوظيفية بين المتغيرات المدروسة، وأخيرا ترجيحه أو وزنه الدقيق لأثر المتغيرات أو العوامل المدروسة.

- المجتمع :أمكن تحديده بدقة في المجتمعات، التاريخية، الوطنية المستقرة نسبيا.
- الجماعات :تصنيف لفئات معينة من المجتمع، بناء على معايير ومقاييس واضحة، في المجتمعات الحديثة.
- التجمعات :تنظيمات اجتماعية، تتركز عليها الحياة الاجتماعية للمجتمعات والجماعات، التي تعرضت لهزات قوية (مثل: الاستعمار الأوروبي لأفريقيا) في تاريخها الاجتماعي والثقافي، وبالتالي فهي تعاني من إشكاليات، في تركيبتها الوطنية، واستقرارها السياسي والاقتصادي.

الخلاصة :

تناول الفصل عرضا، لتحديد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع المعاصر، مثل المجتمع، الجماعة، المجتمع المحلي، والنظم والعلاقات والظواهر الاجتماعية، اعتمد الباحث في صياغتها على بعض المعاجم والقواميس، الخاصة بعلم الاجتماع، في محاولة منه لتقريب وجهات نظر الكتاب والقراء، حول المصطلحات المستخدمة في الكتاب.

الفصل الثالث
موضوع علم الاجتماع

- تمهيد

١-دراسة المجتمعات الكبيرة

أ- المجتمع المحدود

ب- النسق الاجتماعي

ج-النظام الاجتماعي

٢-دراسة الجماعات الصغيرة

أ- العلاقات الاجتماعية

ب- الفعل الاجتماعي

ج- الظواهر الاجتماعية

٣-دراسة التجمعات الاجتماعية في أفريقيا

أ- التجمعات القرابية

ب- التجمعات المكانية

ج- التجمعات الإقليمية

د- التجمعات التحالفية

- الخلاصة

تمهيد

من الوسائل الهامة، لتوضيح مكانة علم الاجتماع، في خدمة التجمعات الأفريقية، تحديد ما ذا يدرس علم الاجتماع المعاصر ؟

تدل الخبرات المكتسبة عن تطور علم الاجتماع، أن أول موضوع شغل بال العلماء في هذا التخصص، هو دراسة المجتمع الإنساني، باعتباره الموضوع الجوهري، في اهتمامات الرواد الأوائل لهذا العلم، فمن أكثر الموضوعات التي تتردد في أعمال ابن خلدون، وسان سيمون، وأوجست كونت، وهربرت سبنسر، وغيرهم من الرعيل الأول لعلماء الاجتماع، هو اهتمامهم بالمجتمع، كمنطلق لفهم العناصر المكونة له، على مر التاريخ الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية.

تمثل ذلك في الاهتمام بالنسق والنظام الاجتماعي، باعتبارهما مكونان بارزان من مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، يشملان مراكز وأدوار ومراتب اجتماعية يصعب دراستها، دون فهم النسق والنظام الاجتماعيين، الذين تجري في إطارهما وظائف ومهام معينة.

تبع ذلك تطور في علم الاجتماع، تمثل في الاهتمام بدراسة الجماعات الصغيرة ، المتجسدة في العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية وغيرها، شمل دراسة الأفعال والظواهر الاجتماعية، تركز في الأساس على قياس الآراء والاتجاهات والمواقف، بعدد غير محدود من الوسائل الكمية الإحصائية، آخرها الدراسات السوسيومترية أو دراسات القياس الاجتماعي.

والجديد الذي نطرحه، في هذه الدراسة، هو صياغة موضوع لعلم الاجتماع يتناسب مع ظروف المجتمعات الأفريقية، بعد أن لاحظ الباحث الاجتماعي، أن معظم المجتمعات استفادت، من تطور علم الاجتماع، لخدمة مجتمعاتها الخاصة، فصاغت موضوعات خاصة، يدرسها علم الاجتماع في مجتمعاتها ، فيوجه البحث الاجتماعي إليها، دون غيرها من الموضوعات التي يدرسها علماء الاجتماع، في المجتمعات الأخرى.

يقوم موضوع علم الاجتماع، في المجتمعات الإفريقية، على التركيز على دراسة

التجمعات الاجتماعية، باعتبارها النقطة المركزية التي تدور حولها الحياة الاجتماعية للإنسان الأفريقي، مهما اختلفت الخلفيات الحضرية التي يعيشها، في البادية أو في الريف أو الحياة الحضرية في المدن، وفي أنشطته المختلفة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي علاقاته التي يقيمها مع غيره من التجمعات في عملياته الاجتماعية المختلفة : التعاون، التكيف، الاستيعاب، التنافس، أو الصراع.

فالإنسان الأفريقي، يضع اعتبارا كبيرا للتجمع البشري الذي ينتمي إليه، في جميع تصرفاته، بدرجات تفوق الاعتبارات التي يضعها الإنسان الآخر، في المجتمعات الأخرى.

مع فتح المجال أمام المهتمين بعلم الاجتماع، لمعرفة جميع الموضوعات التي يدرسها علماء الاجتماع، في المجتمعات المختلفة للمقارنة.

١- دراسة المجتمعات الكبيرة

أ - المجتمع المحدود: يرى بعض علماء الاجتماع، أن موضوع علم الاجتماع في الأساس، هو دراسة المجتمع، وبناء على هذا الرأي فان دراسة علم الاجتماع، يمكن أن تفيدنا إفادة بالغة، فيما إذا كانت تصوراتنا وافتراضاتنا عن المجتمع والحياة الاجتماعية، صحيحة أم لا ؟ كالتصور الذي يذهب مثلا إلى أن الفقراء مسوؤلون عن فقرهم، أو أن وجود نظم للمعتقدات مسألة ضرورية للمجتمع، وحول طبيعة السلطة السياسية، أو غير ذلك من القضايا، التي ربما كان لدى الإنسان العادي البسيط، تصورات وأفكار حولها.

وهذا يعني إن علماء الاجتماع، يمكنهم أن يقدموا لنا المعلومات التي تتعلق بأبعاد الخبرة الإنسانية، والتي تجهلها الأغلبية من الناس.(عودة، ١٩)، ويؤيد هذا الاتجاه معظم كبار علماء الاجتماع أمثال : إميل دوركايم وغيره، على اعتبار أن علم الاجتماع، لا يمكن إن يشكل قائمة من المقولات والتصورات التي لا حياة فيها ولا موضوعية، وبالتالي من الضروري أن ترتبط هذه المقولات والتصورات، بالحقائق التي تنطوي عليها في مختلف نواحي الحياة في المجتمع، لأن الحقائق والتصورات، ليس في ذاتها مبادئ أو قوي ميتافيزيقية، ولكنها أمور تنبع من المجتمع ومن النشاط الجمعي، فهو الذي يخلقها وينشئها ويصطلح عليها، ولذلك فمن المستحيل دراستها من الناحية الصورية المجردة، بعيدة عن تجسيداتها الجمعية.

فوظيفة رجال علم الاجتماع، تتمثل : في دراسة المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية، والدعائم التي تؤدي إلى وحدة المركب الجمعي، والخواص والقواعد المنظمة التي تؤدي إلي الثبات والاستقرار في المجتمع، والقوى المؤثرة في تطور المجتمع وتقدمه، لأن الوقوف على هذه الحقائق العامة ومناقشتها وتحليلها هو العمل الحق لرجل الاجتماع.(التابعي، ١٥)

وحسب هذه الآراء، فان موضوع علم الاجتماع، هو دراسة المجتمع في بنيته ونظمه وظواهره، دراسة علمية وصفية تحليلية، الغرض منها الوصول إلى القواعد التي تحكمها، وهذا التحديد يوحي بأن ميدان علم الاجتماع، هو دراسة حياة الأفراد في حالة الاجتماع، والعلاقات التي تنشأ بينهم، والنظم والقواعد المنظمة لعلاقاتهم، ويدخل في نطاق هذه الدراسة، الوقوف علي التراث الاجتماعي وعناصره والمعتقدات والفنون ومظاهر الحضارة ومعايير الأخلاق وأساليب العمل، والتقسيم الطبقي ومظاهر التخلف والتغير والتقدم والتنظيم الاجتماعي.(التابعي، ١٦)

فالمجتمع جماعة من الأفراد الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار المجردة، وقد وصفه أحد علماء الاجتماع بأنه " أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد " وهو مكتف بذاته، بمعنى أن له رصيدا من الإجراءات والوسائل الخاصة بالتعامل مع البيئة، وإطالة وجوده إلى ما لا نهاية، وبالتالي يكاد يكون من المستحيل تعيين الحدود الدقيقة لمجتمع ما، والأصح أن تلك الحدود ترسم بطرق مختلفة لتحقيق أغراض مختلفة في كل مرة، أي حسب الأحوال وحسب الهدف من عملية تعيين الحدود، وبوسعنا مثلا أن نتكلم عن المجتمع الشادي، وأحيانا عن المجتمع الأفريقي، بل وأحيانا أخرى عن المجتمع الدولي.

وذلك بعد أن أصبحت شبكة الاتصال في القرن الحاضر ، قادرة على الربط بين كافة سكان الأرض تقريبا ، والتأليف بينهم في جماعة واحدة ولأغراض معينة، كما نلاحظ من ناحية أخرى، أن المجتمع المكتمل والقادر على البقاء مستقلا، قد يكون مجتمعا صغيرا كل الصغر، فبعض قبائل غينيا الجديدة، لا يزيد عدد الواحدة منها على ألف نسمة، ولها لغتها الخاصة، ودينها الخاص، ونجدها مزودة بالأساليب والوسائل ، التي تمكنها من التعامل مع البيئة المحيطة، ومن الاستمرار عبر الأجيال جيلا بعد الآخر، ولهذا

يمكن أن يقال، إن مهمة عالم الاجتماع، تتمثل في دراسة المجتمعات المختلفة، والمقارنة بين نتائج أبحاثه، للوصول إلى تصور معقول عن المجتمع المحدد الذي يدرسه. (الجوهري، ٥٥)

ب- النسق الاجتماعي: بينما يرى بعض علماء الاجتماع، أن دراستهم للمجتمع الكبير تتركز على النسق الاجتماعي، باعتباره أهم وحدة في دراسة علم الاجتماع، ويتكون هذا النسق من مجموعة من الناس الذين يعيشون معا ويشتركون في واحدة أو أكثر من الأنشطة المشتركة، ويرتبطون بعضهم ببعض برابطة معينة أو عدد من الروابط والصلات، وقد يكون النسق الاجتماعي الذي يدرسه علماء الاجتماع صغيرا، كأن يتكون من زوجين يعيشان معا في أسرة، وقد يكون ضخما كبير الحجم كمصنع كبير يضم آلاف العمال، أو مدينة تضم ملايين السكان الحضريين.

ويضمن كل نسق اجتماعي، عددا من الوقائع أو الأحداث الاجتماعية، في شكل أنماط من منتظمة من السلوك يفرضها هذا النسق على الأفراد الداخلين فيه، وفي حالة النسق الاجتماعي الكبير المستمر، تنشأ بطبيعة الحال ملايين من تلك الوقائع أو الأحداث الاجتماعية التي يهتم بدراستها عالم الاجتماع، ومن الطبيعي والمنطقي، أن مثل هذا العدد الكبير من الوقائع، لا يمكن دراسته دفعة واحدة، ولا إحصاءه إحصاء شاملا وافيا.

ولذلك يتحتم علينا، تقسيمه أو تصنيفه إلى فئات أصغر، فندرس الوقائع المتصلة بكل من : السكان، والمدن والطبقات الاجتماعية، والعمل، والتنظيمات، والحياة الأسرية، والجريمة، والتغير الاجتماعي، وهذا التصنيف إلى فئات من هذا النوع، يمثل مجالات أو ميادين الدراسة في علم الاجتماع، كعلم لدراسة الأنساق الاجتماعية.(الجوهري، ١٩-٢٠)

ج- النظام الاجتماعي: يذهب بعض علماء الاجتماع على أن النظام الاجتماعي هو موضوع دراساتهم واهتماماتهم الأساسية، كمعبر عن المجتمع الكبير ، ويشير تصور النظام الاجتماعي لديهم، إلى ذلك النمط المنظم الذي تجري وفقا له الشؤون الإنسانية، بدءا من علاقات التعاون البسيطة، كأن يعاونك شخص غريب عليك، بأن يقدم لك

مساعدة، إلى درجة الجماعات المنظمة ، التي تتحدث لغة مشتركة وتشترك في نفس الوقت في نشاها السياسي لأجيال وربما لعدة قرون.

وهذا ما يلاحظ في المجتمعات التاريخية بوصفها نظما، والنظام الاجتماعي ليس مجرد أن يفعل الناس ما تعلموا أن يفعلوه، فليس ثمة أحد يرغم الناس على إطاعة قواعد السلوك والتصرف، فان هذه القواعد السلوكية، قد لا تتحدد بالنظم والقواعد في كثير من الأحيان، لكن الناس يتعلموها ويكتسبوها ببساطة من خلال المشاركة الاجتماعية، إن هذا الانتظام الذي تحدث وفقا له، الأشكال المتعددة للأحداث الاجتماعية، والطريقة التي يوجد بها هذا الانتظام، هو موضوع دراسة علم الاجتماع في المجتمعات الكبيرة .(عودة، ١٧ــ ١٨)

فعلم الاجتماع يدرس هنا، أحوال الاجتماع الإنساني، وهي النظم والقواعد والاتجاهات العامة، التي يشترك في إتباعها أفراد مجتمع ما، ويتخذونها أساسا لتنظيم حياهم العامة، وتنسيق العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم، كالنظم التي يسير عليها المجتمع في شؤونه السياسية والاقتصادية والخلقية والعائلية، وبالتالي يتركز اهتمام علم الاجتماع في المقام الأول ، ببني البشر في اعتمادهم المتبادل، المستخلص في نظم اجتماعية.(أبو كريشة، ١٣)

والنظام الاجتماعي المقصود هنا، عبارة عن نمط متميز من النشاط الاجتماعي والقيم التي تدور حول إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية، والتي تصاحبها طرق متميزة للتفاعل الاجتماعي، والنظام الاجتماعي بهذا المعنى ظاهرة ثقافية وتنظيمية في نفس الوقت، فهو يتضمن الوصفات التي وضعها المجتمع وتراكمت عبر الأجيال، والخاصة بالتعامل مع إحدى الحاجات الأساسية، كما يتضمن الأفراد والتنظيمات القائمة بأداء هذا العمل، ونلاحظ هنا تقسيم المجتمع إلى نظم أسرية، ودينية، واقتصادية، وسياسية، هو تقسيم عام قابل للتطبيق على جميع المجتمعات، باعتبارها النظم الأساسية في أي مجتمع، مهما صغر حجمه وفي أي مرحلة من مراحل تطوره.(الجوهري، ٥٧)

٢- دراسة الجماعات الصغيرة

أ-العلاقات الاجتماعية: تذهب طائفة من علماء الاجتماع، إلى أن موضوع علم الاجتماع، هو دراسة العلاقات الاجتماعية، في الجماعات الصغيرة ، ولذلك يعرف رجال هذه الطائفة بأصحاب "مدرسة العلاقات" ، فلم الاجتماع عندهم هو علم دراسة العلاقات الاجتماعية، غير أهم يدرسون هذه العلاقات من الناحية الصورية المتعلقة بطبيعة العلاقات في ذاهما، بدون النظر إلى مادهما وإلى ظواهرها المختلفة وصورها المتعددة والقوالب التي تتشكل فيها.

ويتزعم هذه المدرسه المفكر الألماني " جورج سيمل **G.Simmel**" الذي ترتكز نظريته ، علي التمييز بين طبيعة العلاقات الاجتماعية ، من الناحية الصورية المجردة، وبين ما تنطوي عليه من أشياء اجتماعية، ووظيفة علم الاجتماع في هذه الحالة هي : تحليل هذه المظاهر المختلفة للعلاقات الاجتماعية، حتى نصل إلى مقوماها الأساسية وخصائصها الذاتية، ثم محاولة تفسيرها في صورها المجردة، بعيدا عن مادها المتغيرة أو عن تجسيداها الاجتماعية.

وبعض الانتقادات التي وجهت إلى هذه المدرسة، تتعلق في الأساس بتجريدها للعلاقات الاجتماعية، ومحاولة ردها إلى عناصرها الأولية، وهذا تجريد يخرج العلاقات الاجتماعية عن طبيعتها، ويسلبها من معانيها الاجتماعية، بل ويجعلها غير صالحة للدراسة والبحث، هذا فضلا عن أن دراسة هذه العلاقات دراسة صورية مجردة تتنافى مع فكرة القانون الاجتماعي أو القواعد الاجتماعية العامة، إذ كيف نستطيع الوصول إلى قانون أو قاعدة عامة ، عن المنافسة في ذاهما ما لم تكن هذه المنافسة ، مرتبطة بالحوادث الاجتماعية، ومقيدة بشروط زمنية وموضوعية ؟ أننا لا نفهم المنافسة إلا في ضوء المنافسة الاقتصادية والسياسية والرياضية والعلمية، وما إليها من الحالات التي تقوم في وسط جمعي.

وهذا ما يتناسب مع مطالب الدراسة الاجتماعية الميدانية، التي تختلف من بيئة إلى أخرى، وما يقال عن علاقات المنافسة يقال عن غيرها من الظواهر ، التي تتمثل في علاقات وروابط اجتماعية، هذا فضلا عن أن رجوع العلاقات الاجتماعية إلى عناصر

أولية مجردة، يقطع صلتها ويمزق وحدها، لان هذه العلاقات متشابكة ومتداخلة وسريعة التغير ودائمة التفاعل، ولذلك لا يمكن دراسة هذه العلاقات منعزلة أو مجردة، لأن مثل هذه الدراسة تبقى عقيمة وعديمة الجدوى، ومن ثم يجب دراسة العلاقات الاجتماعية دراسة وضعية، كما هي موجودة في المجتمع.(التابعي،١٢ــ١٣)

لذلك يرى " هنري برات فير تشيلد " أن علم الاجتماع هو "الدراسة العلمية التي تنشأ عن علاقات الجماعة في الكائنات الإنسانية، وأنه دراسة للإنسان وبيئته البشرية وعلاقاقما ببعضهما البعض".

ويركز هذا التعريف، على أن علم الاجتماع، دراسة للجماعة، كوحدة للمجتمع ، فالجماعة كوحدة للمجتمع أو خلية أولى للتحليل الاجتماعي، إذ تتكون من عدد من الأفراد يشغلون مراكز تحددها العلاقات الاجتماعية، ويقومون بأدوار تحددها الوظائف، في إطار من نسق معايير وقيم خاصة، تنظم سلوك الأعضاء في داخلها، وفيما بين الجماعة والجماعات الأخرى على نفس المستوى، ومن بين الجماعة والتجمعات الأعم والأشمل التي هي جزء منها .(أبو كريشة، ١٧ـــ ١٨)

ب-الفعل الاجتماعي: ويعد الفعل الاجتماعي أصغر وحدة للتحليل في علم الاجتماع، وهي أصغر وحدة للعلاقات الاجتماعية يمكن ملاحظتها مباشرة، وتتميز تلك الوحدة بأن لها معنى مشتركا واضحا إلى حد ما بالنسبة للفاعل وللآخرين الذين يدخل في علاقة معهم، فإذا كانت العلاقات الاجتماعية تمثل جزئيات الحياة الاجتماعية، فان الفعل الاجتماعي يمثل الذرة الحقيقة للحياة الاجتماعية.(شكري، ١٤٥ــ ١٤٧)

ج- الظواهر الاجتماعية: يرجع الفضل للعالم الفرنسي " أميل دوركايم " في تحديد موضوع علم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية، في كتابه " قواعد المنهج في علم الاجتماع " الذي عرف فيه الظاهرة الاجتماعية بأنها عبارة عن " أنماط من السلوك وضروب من التفكير والشعور، تتميز بأنها خارجة عن الفرد، كما تتمتع بقوة قهر " مثل: قواعد الأخلاق، الأسرة، الممارسات الدينية، قواعد السلوك المهني، هذه هي الظواهر الاجتماعية المكتملة، ويضيف أميل دوركايم إليها الظواهر غير المكتملة، مثل التيارات

الاجتماعية، والتي تفتقر إلى التنظيم الاجتماعي المحدد بوضوح، مثل موجات الحماس التي تدفع الأفراد إلى الاندماج في الحشد أو الجمهرة، هذه التيارات اجتماعية في جوهرها، لأن لها واقعا موضوعيا، كما تمارس ضغوطا متعددة على الفرد والجماعة.

وقد ضرب دوركايم أمثلة للظواهر الاجتماعية من أجل زيادة الأمر وضوحا بقوله : إن في كل مجتمع إنساني مهما كانت درجة تحضره، نجد أن الأفراد يسيرون في مختلف شؤون حياتهم، وفي مختلف فروعها على أساليب خاصة، وقواعد وأوضاع لا يحيدون عنها، وعلى سبيل المثال : بصدد الأسرة، يتفقون على أمور عامة يسيرون عليها، فيما يتعلق بنظم الزواج والطلاق والقرابة والمصاهرة وتقرير الحقوق والواجبات، لكل أفراد الأسرة، تجدهم يسيرون على أساليب وقواعد لا يحيدون عنها، ومن يخرج عما ترسمه من حدود يواجه في هذا الصدد بقوة وعنف.(عبد الباقي، ٣٥٧ـ ٣٥٨)، ورغم المحافظة على الاتجاه العام لمفهوم الظاهرة الاجتماعية ، الذي قرره أميل دوركايم، إلا أن تطور الدراسات في علم الاجتماع الحديث، أعطي الظاهرة الاجتماعية معان أكثر قربا من الواقع الاجتماعي.

فبدأ ينظر إلى الظاهرة الاجتماعية ، باعتبارها نتائج تأثير شخص أو جماعة أو مجتمع، على شخص آخر، وينطوي هذا التأثير على كل نماذج السلوك الذي يحدث بين الناس، وعلي جميع المواقف الاجتماعية، وبالتالي فالظواهر الاجتماعية، تعتبر بمثابة الوقائع الامبيريقية أو العملية التي يمكن ملاحظتها في الحياة الاجتماعية، وبالتالي فهي قوالب للتفكير والعمل الإنساني.(عبد الجواد، ١٩)

وتوصل جزء كبير من علماء الاجتماع في الوقت الحاضر، إلى أن الظاهر الاجتماعية التي يدرسونها، يمكن أن يعبر عنها في شكل "اتجاهات ومواقف وآراء اجتماعية، يدلي بها المبحوث الخاضع للدراسة " ثم يقوم الباحث الاجتماعي في مجال علم الاجتماع بدراستها دراسة علمية وصفية تقريرية مقارنة، كما هي، وليس كما ينبغي أن تكون.

ويقصد بالاتجاهات والمواقف والآراء الاجتماعية، الأفكار التي ترسم للفرد كيف يسلك على نحو ما في موقف معين، وتقوم هذه الاتجاهات على مجموعة من المعتقدات التي

تكون اتجاها أو موقفا أو رأيا معينا لدى الفرد بقدر كاف من الإقناع، الواعي أو غير الواعي، بحيث أن استجابة ذلك الفرد لموقف معين تكون محددة سلفا، والاتجاهات والمواقف والآراء، تنطوي على قيم، أو هي بمثابة تجسيد لتلك القيم، وأغلبها مستمدة من أقاربه وأصدقائه وغيرهم ممن يرتبط بهم في حياته.(الجوهري، ٥٩)

٣- دراسة التجمعات الاجتماعية في أفريقيا

إن علماء الاجتماع، في كل بلاد العالم، ليسوا على الغالب متفقين، فيما بينهم حول موضوع علم الاجتماع، ولا على الصورة التي تتقابل بها، النشاطات الاجتماعية الحقيقية، مع التصورات المثالية في التخصص.

وهذا يعني أن النظريات التي قال بها أمثال أوجست كونت وسان سيمون ودوركايم في فرنسا، قد لا تكون ممكنة التطبيق -تماما -في المجتمعات الأفريقية. فقد آن الأوان، لكي نبحث بعمق، هذا الإطار النظري المحدد لموضوع علم الاجتماع، وأن نضع مناهجه على المحك، لعلنا نعين ما هو صالح للمجتمعات الأفريقية، فكأن الأمر بمعنى ما، يتعلق بتوجيه علم تطور، فوق أراض أجنبية، داخل ثقافات أجنبية، يحاول علماء الاجتماع في المجتمعات الأخرى، تكييفه أو أقلمته، حسب أوضاعهم الاجتماعية، فالواقع يقول: أنه قد يحدث أحيانا، أن موضوعا اجتماعيا أو ثقافيا ملحا، أو ميلا من ميول الطابع الوطني، يؤثر في طبيعة الدراسات الاجتماعية، وهذا ما يميز موضوع علم الاجتماع، في كل إقليم بخصائص معينة.

ويضرب المثل هنا بعلم الاجتماع الأمريكي " فعلى حين تنفجر الثورات، يدرس علماء الاجتماع الأمريكان، شروط الاستقرار الاجتماعي، وعلى حين أن الأسس الاجتماعية للسلطة تتحول حتى لتصبح غير واضحة، فإن الأمريكيين يتكلمون عن عوامل حاسمة نفسية، وعن مشاكل هوية شخصية، وعلى حين أن البعد الذي يفصل الشعوب الغنية عن الشعوب الفقيرة يزداد بلا انقطاع، فإن علماء الاجتماع الأمريكيين، يناقشون بصورة خفية نتائج المساواة الدولية، هذا إن ناقشوا في ذلك يوما ما. (لازارسفيلد، ٢٧٧)، وعلى هذا يمكن تقرير، أن من حق الباحثين في علم الاجتماع في المجتمعات الأفريقية، أن يحاولوا صياغة موضوع لعلم الاجتماع الأفريقي، يتناسب مع الشروط الواقعية للمجتمعات الأفريقية.

وهنا يمكن الاستفادة، من المحاولات العلمية التي قام بها، علماء الاجتماع المحلسيين والعالميين، الذين قدموا دراسات علمية في مجال علم الاجتماع.

ولا يمكن في هذا الإطار، إغفال الجهود التي بذلها، مؤسس علم الاجتماع الأفريقي العلامة عبد الرحمن بن خلدون، ومحاولاته الذكية حول "العصبية الاجتماعية" باعتبارها المحرك الرئيسي للمجتمعات الأفريقية، في شمال أفريقيا التي درسها.

ويحاول الباحث في هذا الطرح، أن يقدم صياغة لموضوع *علم اجتماع للتجمعات الأفريقية*، يستجيب للمعطيات الاجتماعية الواقعية الإقليمية، التي أتاحت لكل إقليم في العالم، أن يختار الموضوعات الاجتماعية الخاصة بمنطقته، حسب المنهج المستخدم في علم الاجتماع العام.

وتتمثل هذه المحاولة في التركيز على موضوع "*علاقات التجمعات الأفريقية*" باعتبارها الأساس، الذي تقوم عليه العمليات الاجتماعية، في المجتمعات الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار، جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والتربوية والدينية، ونضرب النموذج التالي للتجمعات الأفريقية، في دولة شاد المعاصرة، حيث تقوم علاقات التجمعات الشادية، علي مجموعة مركبة، من العلاقات الاجتماعية، أهما؛ العلاقات القرابية، والمكانية، والإقليمية، والتحالفية.

أ-التجمعات القرابية: ونواة العلاقات القرابية في التجمعات الشادية، الأسرة، والتي غالبا ما تكون كبيرة، بحيث تشمل الزوج والزوجة والأولاد والجد والجدة والأعمام والأخوال والإخوة، وما تفرع عن هذه الأصول والفروع من أفراد، والعلاقات داخل هذه الأسرة قوية وملزمة للجميع، بحيث تتطلب من الفرد الالتزام الشديد بالضبط الاجتماعي والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، لدرجة أن أي تقدم أو نجاح يحرزه فرد من أفراد هذه ا لأسرة الكبيرة، يعتبر نجاحا لهذه الأسرة كلها، وتتوقع أن يعود ناتج نجاح هذا الفرد المادي والمعنوي، لهذه الأسرة الكبيرة.

وبالمقابل ، تتحمل هذه الأسرة الكبيرة تبعات فشل أو إحباط ، أو أي التزام من أحد أعضائها بصورة جماعية، ولهذا يحافظ الأفراد في إطار هذه العلاقات علي نمط حياة

موروث أو مألوف، يقوده في أغلب الأحيان كبار السن، وإذا وصل أحد الأعضاء من صغار السن إلي تولي قيادة الأسرة الشادية، فإنه يحرص علي إتباع توجيهات كبار السن ، وهي عملية نادرة، ولا تحدث إلا في حالة نجاح الشاب أو الفتاة في الجانب المالي أو السياسي أو الوظيفي، و حتى في هذه الحالة النادرة فإن الجيل الجديد داخل الأسرة الشادية ، غالبا ما يُوكل هذه المهمة لأحد أفراد الأسرة الكبار شكليا، ويتولى هو قيادها وتوجيهها من خلاله.

هذه هي الصورة النمطية، للعلاقات القرابية ، داخل الأسرة الشادية، لكن من الملاحظ أن هذه العلاقات حدثت فيها بعض التغييرات في الوقت الحاضر، فهناك تغيير من حيث حجم الأسرة الكبير، فقد ساعدت عوامل اجتماعية واقتصادية ، مثل : الهجرة والتحضر وتغير المهن من الرعي والزراعة إلي العمل أو الوظيفة ذات الدخل المحدود، كل هذه العوامل جعلت من غير المقدور علي بعض الأسر الكبيرة، أن تحافظ علي حجمها وعيشها المشترك، مما جعلها تسمح لبعض أفرادها بالاستقلال بأنفسهم وتكوين أسر صغيرة، تشمل : الزوج والزوجة والأولاد فقط، مع التشديد علي المحافظة على الالتزام بالشعور المشترك تجاه الأسرة الكبيرة، وذلك من خلال الزيارات المتكررة والوقوف مع أي فرد من أفراد الأسرة الكبيرة، كلما دعت الحاجة إلي ذلك.

وينتشر نظام الانتساب إلي صلب الأب لدي الأسر الشادية، ولكن للأم والانتساب إليها دور هام في العلاقات الأسرية ، حيث يسود الاعتقاد بأهمية الخال والخالة بالنسبة للفتي والفتاة، وتقوم علاقات مادية ومعنوية مبنية علي علاقات الخؤولة، وتفضل الأسرة الشادية، الزواج الداخلي بين أبناء الأعمام، ولكن في بعض مناطق الشمال الشادي تفضل بعض الأسر الزواج الخارجي.

ومن أهم العلاقات القرابية التي تنتشر داخل الأسر الشادية العلاقات القبلية، وهي التي تشمل عددا كبيرا من الأسر الكبيرة، تجمعها رابطة الدم واللغة، وربما المكان أو الأرض، وفي حالة العلاقات القبلية يشعر الأعضاء فيها، بأنهم يعرفون يقينا أصلهم المشترك، في شكل جد قريب و معروف، وهذا الاعتراف يجب ألا يتوقف علي أفراد القبيلة فقط، بل يتوجب أن تقر به القبائل المجاورة، وربما السلطات الرسمية، ويوجه

العلاقات القبلية داخل القبيلة، شيخ القبيلة أو الملك وأعوانه ونوابه، وغالبا ما يصل الشيخ إلي رئاسة القبيلة بالوراثة، ولكن في حالات معينة يتوجب علي القبيلة، أن تختار من بين أعضائها، من يتولى قيادتها، وفي هذه الحالة يتطلب الاعتراف بمكانة الشيخ الجديد من جميع أعضاء القبيلة من جانب، والاعتراف به من القبائل المجاورة من جانب آخر، ثم يتبع ذلك الإقرار من السلطات الرسمية.

ومن المعروف أن العلاقات القبلية، امتداد لعلاقات الأسرة الكبيرة فهي تلزم صاحبها بجميع قرارات شيخ القبيلة، وبالمقابل تتحمل القبيلة الدفاع عن أفرادها في جميع الحالات، ونظرا لهذه العلاقات الملزمة داخل القبيلة، يسود تصور لدي الدارسين، بأن العلاقات القبلية، من الممكن أن تستغل، لتجاوز اللوائح والنظم والقواعد، التي يقوم عليها المجتمع الحديث، ولهذا يتم الحديث عن بعض التصرفات، التي يمكن اعتبارها استغلالا للعلاقات القبلية، مثل : المحاباة، وخدمة الأقارب، وتفضيلهم علي غيرهم، في الوظائف والخدمات الرسمية. (أيوب أ، ٦)

وهناك مستوى آخر للعلاقات القرابية، هو مستوي العلاقات السلالية، ومن الممكن اعتبار العلاقات السلالية، جزءا من العلاقات القبلية، إلا أنها يميز العلاقات السلالية، هو اتساعها وبعدها الزمني لدرجة أن بعض الأعضاء الداخلين فيها، قد لا يعرفون بالضبط صلة النسب التي تربطهم بالجد الحقيقي أو الأسطوري للسلالة، وعلي كل حال، فإن العلاقات السلالية، تقوى أو تضعف، بناء علي عوامل معينة، منها : إدراك الأصل الواحد، والأرض المشتركة، والعلاقات التاريخية القائمة داخل السلالة، ويتم التعامل داخل العلاقات السلالية انطلاقا من شيوخ القبائل التي تنتمي إلي سلالة واحدة، ومن خلالهم توزع الالتزامات، إلي الأسر الكبيرة أو الصغيرة وبصفة عامة، فإن العلاقات القرابية، أقوى ما تكون لدى الأسرة الصغيرة، ثم داخل الأسرة الكبيرة وتضعف بالتدريج، كلما اتجهنا نحو العلاقات السلالية.(لويد، ٢٠٢- ٢٠٤)

ب-التجمعات المكانية: تتداخل العلاقات المكانية، مع العلاقات القرابية، في التجمعات الأفريقية تداخلا كبيرا، خاصة إذا اشترك أفراد الأسرة والقبيلة والسلالة في الأرض، لدرجة أنه من الصعب علي الباحث الاجتماعي، أن يلاحظ التمييز بينهما،

ولكن يحدث في بعض الأحيان، أن تتكون علاقات اجتماعية قوية، نتيجة للعيش المشترك بين الجماعات، بغض النظر عن روابط الدم، ويسميها العلماء بالعلاقات المكانية، أو المحليات أو البلديات .

ويشعر الداخلون في مثل هذه العلاقات، بالمصير المشترك لبعضهم البعض، ويتعزز هذا الشعور بعلاقات الزواج والمصاهرة، وبعلاقات الجيرة، وتظهر أهمية العلاقات المكانية، في التجمعات الشادية، بأنها وصلت ببعض الجماعات أن تنتمي إليها انتماء قويا، يتجاوز روابط القرابة، ويتيح الحرية لقبول جماعات داخل الأراضي السلالية، بغض النظر عن الانتماءات العرقية، وقد عرفت التجمعات الشادية، العلاقات المكانية، منذ إنشاء القرى والحلال الصغار، وكذلك المدن الكبيرة، وقد لعبت هذه العلاقات، دورا هاما في عملية قبول الوافدين الجدد، داخل هذه الأماكن.

ج- التجمعات الإقليمية: وتعرف العلاقات الإقليمية في التجمعات الشادية، بأنها مجموعة العلاقات، التي تشمل عددا من التحالفات القبلية والسلالية والمكانية والتحالفية، وقد عرفت هذه العلاقات، حينما نشأت السلطنات الإسلامية الكبيرة، مثل، دار فور وكانم وبقرمية ودار وداعة، فالعلاقات الاجتماعية التي كانت تسود داخل هذه السلطنات الإسلامية، هي علاقات إقليمية، حيث يشعر جميع الأفراد الداخلين فيها، بأهمية الإقليم الكبير الذي يضم مجموعة كبيرة من القبائل والسلالات والتجمعات المكانية والتحالفية، فالناس تعبر عن انتمائها للإقليم دون غيره من الانتماءات الأخرى، بعدة مظاهر، مثل : إضافته إلي أسمائهم مثل الكانمي أو البقرمي، بدل إضافة أسماء القبائل والسلالات والأماكن الصغيرة، وكذلك التعبير عن ذلك بالدفاع عن الإقليم، في حالات الغزو وغير ذلك ، وفي الوقت الحاضر تشكل العلاقات الإقليمية، أهم مكون من مكونات التجمعات الأفريقية، والذي ينعكس إيجابا أو سلبا، علي النظام السياسي والاقتصادي للتجمعات الأفريقية.

د- التجمعات التحالفية: ظهرت العلاقات التحالفية في التجمعات الأفريقية، نتيجة الضغوط الخارجية، وظروف العيش في مناطق جذب سكاني، تفد إليها مجموعات سكانية متباينة، بين وقت وآخر، وما تبع ذلك من صراع حول المراعي والآبار، والأرض

الزراعية والمدن الكبيرة، أستدعى كل هذا، قيام تجمعات أكبر حجما من الناحية العددية، ولهذا ظهرت الضرورة إلى قبول الآخرين، سواء أكانوا قبائل أخري أم مجموعات مكانية، وهذا ما أدي، إلي ظهور التجمعات التحالفية، التي يقودها، ممثلو القبائل والسلالات والتجمعات المكانية.(أيوب ب، ٢٣)

ويدعم المجتمع الشادي، العلاقات التحالفية، لأنها تسمح بقيام علاقات اجتماعية، تتجاوز العلاقات القبلية والسلالية والمكانية والإقليمية، وذلك من أجل إرساء دعائم المجتمع الوطني، الذي من طبيعته التسامح، وأكبر مثال يشار إليه للعلاقات التحالفية في المجتمع الشادي ما عقدته التجمعات المتحالفة في العاصمة أنجمينا من اتفاقية تشمل- تقريبا - جميع القبائل والسلالات والتجمعات المكانية، بهدف تنظيم العلاقات الاجتماعية فيما بينها.

ومن أهم بنود هذه الاتفاقية التحالفية أن رؤساء القبائل والسلالات والتجمعات المكانية الموقعون علي هذه الاتفاقية والمنضمون إليهم، تحالفوا علي رفض عادة الثأر التي كانت سائدة في العلاقات القبلية السلالية والمكانية، وتحويلها إلي الدّية - حسب قواعد التحالف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية - وقد وصل الأمر ببعض التجمعات المتحالفة إلى إلغائها تبادليا، خاصة في قتل حوادث السيارات، والتي أضيف إليها فيما بعد جميع أنواع القتل غير العمد، وكذلك الأضرار والإصابات في الحوادث المختلفة.

وقد وجدت هذه الاتفاقية، تصديقا رسميا من الدولة والقضاء الشادي، مما جعل الأعضاء المتحالفون يتمتعون بالحماية من السلطات الرسمية، والطريقة التي رسمها المستفيدون من هذه الاتفاقية، تتمثل في أنه حينما يقع حادث -يدخل ضمن بنود الاتفاقية - فما علي شيخ قبيلة الجاني، أو

مندوب ممثل التجمع الاجتماعي، إلا الاتصال بشيخ القبيلة المتضرر أحد أفرادها، وزيارة المتضرر، وتقديم التعازي في حالة الوفاة، وهذه العملية، تمثل الاعتراف بالخطأ، وتحمل كامل المسؤولية، ويتبع هذه العمليات الشكلية، التدخل ماديا، وذلك عن طريق المساهمة في تكاليف العزاء بمبلغ، نص عليه في اتفاقية التحالف، وهو أربعون ألف ريال شادي وهو ما يعادل أقل من أربعمائة دولار أمريكي وقد يزيد أو ينقص حسب العادات المتبادلة بين التجمعات الاجتماعية، بالإضافة إلي تحمل نفقات العلاج والإعاشة، إذا كان المتضرر مصابا بإصابات بالغة، ولا دخل للعلاقات الشخصية بين المتخاصمين أو المتضررين.

ونظرا للدور الكبير الذي لعبته هذه الاتفاقية التحالفية في فض النزاعات بين المتحالفين، فقد سعت جميع القبائل والسلالات والتجمعات المكانية لتوقيعها والاستفادة من مزاياها الاجتماعية.

وآخر المنضمين أليها تجمع أولاد سنغال، وهي جماعة مكانية، ثم تحولت إلى تحالفية، تضم كل سكان غرب أفريقيا الذين وفدوا إلي شاد، أيام الاستعمار الفرنسي للعمل في الدوائر الحكومية الاستعمارية، وظلوا في شاد بعد الاستعمار، وما تبعهم من مجموعات، وإنهم ولكي يتمتعوا بمزايا الاتفاقية التحالفية، توجب عليهم أن يكونوا جماعة اجتماعية مكانية تضمهم وتدافع عنهم، في إطار التحالفات القائمة حتى وإن افتقدوا الرابط القبلي والسلالي أو المكاني السابق.

وقد قبلت السلطات الرسمية هذا التجمع المكاني المصطنع، وكذلك التجمعات الاجتماعية الشادية، بكثير من التسامح، رغم اعتراف الجميع، بأن لا رابط بين هؤلاء الناس، إلا هدف الاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقية التحالف للعيش في العاصمة أنجمينا وضواحيها.

- الخلاصة

تناول الفصل، موضوع علم الاجتماع، على ثلاث مستويات، هي : مستوى المجتمع الكبير، ومستوى الجماعات الصغيرة، ومستوى التجمعات الاجتماعية، وهذه هي المستويات الأكثر انتشارا، في علم الاجتماع المعاصر، حاول الباحث صياغتها، بشكل يتناسب مع كتاب، قدم لطرح قضية علمية، أمام القراء، تتمثل : في إمكانية خدمة علم الاجتماع، للتجمعات الأفريقية المعاصرة.

الفصل الرابع
علاقة علم الاجتماع بالعلوم المختلفة

- تمهيد

أولا-علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية والإنسانية

أ-علاقة علم الاجتماع بالفلسفة

ب-علاقة علم الاجتماع بالتاريخ

ج-علاقة علم الاجتماع بالجغرافيا

ثانيا-علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والتقنية

أ-علاقة علم الاجتماع بعلم الطبيعة(الفيزياء)

ب-علاقة علم الاجتماع بالعلوم الرياضية

ج-علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبية

-الخلاصة

التمهيد

يتمتع علم الاجتماع باستقلالية، ميزته عن الكثير من العلوم، التي كانت تغطي الموضوعات التي يدرسها، وتستخدم المناهج العلمية التي يستخدمها، بل وتستحوذ، على الإطار النظري العام، الذي يقوم عليه.

فرغم الشعور بالاعتزاز والزهو، من قبل علماء الاجتماع، بهذه المساحة البحثية التي حازوها، بجهودهم العلمية، واعتراف زملائهم في المجالات العلمية المختلفة، بأهمية مكانتهم العلمية، ودور علم الاجتماع في المنظومة العلمية العالمية، وإن كانت تقل عن الدور والمكانة، التي اقترحها مؤسس علم الاجتماع الفرنسي أوجست كونت.

كل هذا، لا ينفي وجود علاقات علمية لعلم الاجتماع بالعلوم المختلفة، الإنسانية والاجتماعية منها، والطبيعية والتقنية، علاقات تأثير وتأثر متبادل، في القضايا والمناهج والأطر النظرية، لدرجة أن بعض هذه العلاقات العلمية، وصلت إلى تكوين فروع لعلم الاجتماع، مرتبطة بهذه العلوم، تدرس من قبل علماء الاجتماع والعلوم الأخرى، وتأسيس فروع لهذه العلوم، تدرس من قبل علماء كل علم.

أولا-علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية والإنسانية

قامت علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، على مسافات متفاوتة، حسب تاريخ نشأة هذه العلوم وتطورها، وكذلك الموضوعات التي يدرسها كل علم.

أ-علاقة علم الاجتماع بالفلسفة

قام علم الاجتماع في التجربة الأوربية، على الأفكار الفلسفية، التي تصدت للمشكلات الأوربية أيام أوجست كونت في القرن التاسع عشر، بهدف تصور مخرج اجتماعي يوجه السياسة الاجتماعية العامة في المجتمعات الأوربية الخارجة من الصراعات السياسية والاقتصادية الحادة.

وأقرب مثل على هذه التجربة الأوربية، أعمال أوجست كونت نفسه في الفلسفة الوضعية، التي شرح فيها آراءه، حول الاستاتيكا الاجتماعية والديناميكا الاجتماعية.

وبناء على هذا، فما هي نقاط التقارب المشتركة بين الفلسفة وعلم الاجتماع، ونقاط التباعد التي تميز علم الاجتماع عن الفلسفة، وأخيرا ما هي نقاط الاعتماد المتبادل، أي ما الذي تقدمه كل من الفلسفة وعلم الاجتماع للآخر ؟

-التقارب بين الفلسفة وعلم الاجتماع

يذكر الجوهري أن هناك ثلاث نقاط تقارب، بين الفلسفة وعلم الاجتماع هي:

(١) هناك قاسم مشترك بين الفلسفة وعلم الاجتماع، وهو فلسفة العلم، التي تعنى بدراسة المناهج والمفاهيم والأدلة، وهو اهتمام فلسفي شائع في الفلسفة وعلم الاجتماع.

(٢) هناك علاقة وثيقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع، في اهتمامهما بموضوع السلوك الاجتماعي الإنساني الذي توجهه القيم، فعالم الاجتماع يدرس القيم والتقويمات الإنسانية بوصفها وقائع، لكن عليه أن يهتم أيضا بمناقشة القيم في سياقها الفلسفي الخاص.

(٣) تؤدي بعض الدراسات الاجتماعية ، إلى ظهور الفكر الفلسفي، أو إثارة المسائل الفلسفية-كما يرى أميل دوركايم- إذ يقول : " إنني أعتقد أن علم الاجتماع -أكثر من أي علم آخر-قد أسهم في تجديد التساؤلات الفلسفية...إن الفكر في علم الاجتماع يتجه نحو الامتداد-عن طريق التقدم الطبيعي - لكي يصبح فكرا فلسفيا ".(الجوهري، ٩٩-١٠٠)

وفي نفس الوقت الذي يثير فيه علم الاجتماع الأفكار الفلسفية، فإن جانبا كبيرا من فكر علم الاجتماع قد بدأ من الفلسفة.

ويلاحظ أن أحد مصادر قوة علم الاجتماع في مراحله الأولى، تتمثل في إدراكه أنه غير كاف في ذاته، ويحتاج إلى إحكام صلته، بفلسفة المجتمع، لكي يبدأ منها صياغته للمشكلات الاجتماعية، ويعود إليها لتفسير المشكلات الجديدة، الناتجة عن البحث الاجتماعي.

-نقاط التباعد بين الفلسفة وعلم الاجتماع

رغم العلاقة القوية بين الفلسفة وعلم الاجتماع التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، إلا أن هناك ما يميز بينهما :

(١) تختلف الفلسفة عن علم الاجتماع، باعتبارهما شكلين مختلفين من أشكال المعرفة الإنسانية، فهناك فروق في الهدف وسبل الوصول إليه، فهدف الفلسفة بصفة عامة هو الوصول إلى ما تتصوره حقائق نهائية أو مطلقة، ومن ثم فهي تبحث عن العلل النهائية للأشياء أو لظواهر الكون المختلفة، التي تشمل أيضا الإنسان والمجتمع والحضارة، أما علم الاجتماع فإن هدفه محدد بالحقائق النسبية الواقعية.

وفي ضوء هذا الاختلاف في الهدف تختلف التساؤلات التي يثيرها كل من الفيلسوف وعلم الاجتماع، فالتساؤل الفلسفي طموح وغير محدد، بينما التحديد والتواضع هما السمتان الأساسيتان اللتان تميزا التساؤل في علم الاجتماع، إن الفيلسوف يستطيع أن يتساءل حول مستقبل الإنسان أو مصير الحضارة الإنسانية ككل ؟ بينما عالم الاجتماع يستطيع فقط، أن يثير تساؤلا محددا، مثل ما هي الظروف والملابسات الموضوعية التي يمكن قياسها وحصرها، والتي تؤدي في موقف معين، إلى ظاهرة العنف في سياق اجتماعي معين ؟ أو غيرها من التساؤلات المحددة، التي يمكنه الإجابة عنها بالطرق المنهجية العلمية.

(٢) وهناك أيضا اختلاف بين الفلسفة وعلم الاجتماع في التفكير العلمي، حيث أن منطق التفكير الفلسفي، يبدأ من الكليات إلى الجزئيات، معتمدا على حد بعيد على التأمل الذاتي، بينما التفكير العلمي في علم الاجتماع، يعتمد على الملاحظة الموضوعية للظواهر الاجتماعية، ورصدها بمختلف أساليب الرصد والقياس الدقيقة منطلقا من تصور أن الظواهر الاجتماعية تتميز بالوجود الموضوعي بشكل مستقل عن التصورات الذاتية للأفراد.

ولذلك فإن المعرفة العلمية في علم الاجتماع، تبدأ من الجزئيات وتتجه نحو التعميم، وهي الطريقة الاستقرائية، في وصف الخصائص المشتركة لهذه الجزئيات وتعيين العلاقات المتبادلة بينها.(عودة٢٦-٢٨)

-الاعتماد المتبادل بين الفلسفة وعلم الاجتماع

(١) تسهم الفلسفة من خلال المنطق في صياغة النتائج التي يصل إليها البحث الاجتماعي، والمسلمات الأساسية التي يقوم عليها علم الاجتماع بوصفه علما، فالنظرية الاجتماعية هي نسق منطقي في المحل الأول، ترتبط فيها النتائج بالمقدمات.

(٢) ومن ناحية أخرى، فقد أسهم علم الاجتماع، إسهاما بارزا في حل الكثير من المشكلات الفلسفية، مثل : مشكلات المعرفة، والقيم، والأنساق الأخلاقية والدينية، فيفسر جميع هذه المشكلات في ضوء أصولها الاجتماعية وتطورها التاريخي.

فعلى سبيل المثال، قدم أميل دوركايم إسهاما معرفيا في مقولات الفكر، حين عارض كلا التيارين الفلسفيين المتنازعين حول هذه القضية، الفلسفة الحسية التي ترى أن الخبرة الحسية المباشرة هي مصدر المعرفة، والفلسفة العقلانية التي ترى أن مقولات الفكر كافية، في العقل الإنساني بوصفه عقلا إنسانيا، وأنها بذلك سابقة على أي خبرة حسية.

وقد فهم دوركايم مشكلة مقولات الفكر، بوصفها مشكلة اجتماعية،أو أنها ستصبح واضحة، إذا تم تفسيرها في ضوء الواقع الاجتماعي، باعتبار مقولات الفكر، ذات أصل وطبيعة اجتماعية، على اعتبار أن بعض القبائل التي يتخذ مكان إقامتها شكلا دائريا تفهم المكان بوصفه دائرة أو في شكل دائري، كما أن مقولة الزمان، ما هي إلا انعكاس ذهني للزمان الاجتماعي للقبيلة، ولتتابع الأنشطة الاجتماعية، والطقوس والمراسم والمناسبات.(عودة، ٢٨-٣٢)

وهذا يعني، أن هناك اعتماد متبادل، بين الفلسفة وعلم الاجتماع، ليس فقط في مرحلة النشأة والتطور، وإنما في الأبحاث والدراسات المستقبلية.

ب-علاقة علم الاجتماع بالتاريخ

يظن بعض الناس أن العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، تتمثل ببساطة في أن الاجتماع، هو تاريخ الحاضر، بينما التاريخ هو اجتماع الماضي، وهذا مما خلق في داخل

علم الاجتماع، بعض الاتجاهات النظرية، التي تعتبره ذا طبيعة مماثلة للتاريخ، غير أن ذلك يبدو في الحقيقة، أمر غير واقعي، فقد يتداخل علم الاجتماع، مع التاريخ في جانب معين، مما يدل على التقارب بينهما، لكنهما يختلفان تماما، في الجوانب الأخرى، مما يدل على التباعد بينهما، في نفس الوقت،فإن هناك ما يجمع بين التاريخ وعلم الاجتماع، وهو دراستهما المشتركة، للظاهرة الإنسانية أو التفاعل الإنساني، وهو ما يخلق نقاط اعتماد متبادل بين التخصصين.

-نقاط التقارب بين العلمين

(١) يظهر من دراسات الرواد الأوائل في علم الاجتماع، استعانتهم بالمادة التاريخية التي يقدمها المؤرخون، خاصة في استخدامهم للمنهج المقارن، ومادة علم الاجتماع التاريخي، في سعي منهم إلى تكوين عالم اجتماع ذا حس تاريخي، وذا رؤية تاريخية، أي عالم الاجتماع الذي يفهم المجتمع بوصفه ظاهرة تاريخية، وهو المنطلق الصحيح لدراسة المجتمع ودراسة أي ظاهرة اجتماعية جزئية، وهو عمل المؤرخ في الأساس .

وطالما أن الظاهرة الاجتماعية، قد تشكلت في سياق تاريخي، فلا مفر من الرجوع إلى جذورها التاريخية، حتى يمكن فهمها في سياقها الحقيقي، ويضرب المثل هنا، بأنه لا يمكن الوصول إلى فهم نظرية (ماكس فيبر) حول العلاقة بين المذاهب الدينية والأخلاقية والنظم الرأسمالي، دون الرجوع إلى التحليل التاريخي، أن التاريخ هنا يستخدم بوصفه المعمل الأساسي الذي يعتمد عليه الباحث الاجتماعي في اختبار قضاياه النظرية.(عودة، ٤٥)

(٢) وبالمقابل، يلاحظ أن المؤرخ يستفيد من علم الاجتماع، في دراسته للمشكلات الهامة، من خلال المفاهيم والأفكار العامة، فيكون المؤرخ رؤية اجتماعية، ضرورية لرصد الأحداث وتحليلها وتقييمها، وقياس مدى إمكانية حدوثها في ضوء المرحلة الاجتماعية التي حدثت فيها، في ضوء طبيعة المجتمع والنظم الاجتماعية والثقافية، وهنا المؤرخ لا يرصد أحداثا وقعت في فراغ، بل في سياق اجتماعي وثقافي، هذه الرؤية الاجتماعية التي تمكنه من الحكم على صحة الخبر أو زيفه، بحيث يستطيع أن يقول إن حدثا معينا، لا يمكن أن يقع في إطار

مجتمع، له خصائص معينة، ويمكن أن يقع في إطار سياق اجتماعي آخـر، لـه خصائص أخرى.

يقدم عالم الاجتماع للمؤرخ إذن، الرؤية الاجتماعية التي يستطيع من خلالها، أن يرى الأحداث والأخبار في سياقها الاجتماعي الطبيعي، كما أنه يقدم له أيضا المفهومات والمقولات والأدوات المنهجية، كمفهوم القوة الاجتماعية والسلطة والتغير والاستقرار والصراع والتعاون، مما يشكل بصيرة اجتماعية للمؤرخ في رصده للأحداث وتحليلها.

كما زود عالم الاجتماع المؤرخ بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع، وبالتالي ظهرت العناصر الأولى التي ارتكز عليها تصنيف المجتمعات، فالتاريخ الحديث وعلم الاجتماع يستخدمان نفس الإطار المرجعي في دراسة نماذج المجتمع.(الجوهري، ٩٦-٩٧)

-نقاط التباعد

إن مما يميز التاريخ عن علم الاجتماع، أن التاريخ يدرس الأحداث الإنسانية الفريدة غير المتكررة، المرتبطة بزمان معين ومكان معين، بينما يدرس علم الاجتماع الأنماط المطردة، أو القابلة للتكرار، من الأحداث الإنسانية، فالاختلاف بين العلمين، يتمثل : في هدف الدراسة، والزاوية التي ينظر كل منهما للموضوع من خلالها.

فالثورة الفرنسية، بوصفها تغيرا اجتماعيا نوعيا، يمكن أن تكون موضوعا مشتركا للبحث بين علم الاجتماع والتاريخ.

كون علم الاجتماع يهتم بها، بوصفها ظاهرة اجتماعية مطردة، وقابلة للتكرار، بصرف النظر عن مكان ما وزمان ما، وثورة بعينها، إنه يدرس ثورات متفرقة حدثت في أماكن متفرقة وأزمنة مختلفة، ليس بهدف اكتشاف النمط الفريد أو الخصائص الفريدة لكل ثورة، بل يهدف إلى اكتشاف النمط المشترك بين الثورات جميعا، وذلك لكي يصل إلى تعميم حول"الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورة بوصفها فعلا إنسانيا،أو إلى نظرية اجتماعية في الثورة ".

بينما يهتم المؤرخ، برصد كل ثورة بملابساتها وأحداثها، ونمطها الفريد وشخصيتها البارزة، لكي يسجل الثورة كحدث إنساني فريد غير متكرر.(عودة، ٤٠-٤٣)

-نقاط الاعتماد المتبادل بين التاريخ وعلم الاجتماع

يتمثل الاعتماد المتبادل بين التاريخ وعلم الاجتماع، في ذلك الترابط الذي يميز الفعل الإنساني، فهو فعل تاريخي وفعل اجتماعي، في الوقت ذاته، مما جعل كلا العلمين يستفيد من الآخر في المنطلقات والمفاهيم والمنهج الدراسية، فظهر في التاريخ فرع تحت عنوان : التاريخ الاجتماعي، يهتم بالقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وظهر في علم الاجتماع، فرع تحت مسمى : علم الاجتماع التاريخي، يهتم بالدراسات الاجتماعية المرتبطة بالتاريخ.

ويضرب المثل في كلا العلمين بأعمال ابن خلدون، المنطلقة في الأساس من التاريخ، ولكنها أدت إلى نشأة علم العمران البشري أو علم الاجتماع بالتعبير الحديث.

فقد حذر ابن خلدون الباحث في شؤون الاجتماع، أن يتخذ أقصى ما يمكن اتخاذه من الحيطة والقصد في قياس الغابر على الحاضر، وذلك أن المبالغة في هذا القياس والغفلة عن طبيعة الظواهر الاجتماعية وتطورها وعدم ثباتها على حال واحدة، كل ذلك خليق بأن يوقع الباحث في الزلل ويحيد به عن قصد السبيل.

وفي هذا يقول ابن خلدون "والقياس والمحاكاة للإنسان طبيعة معروفة، ومنه الغلط غير مأمونة، تخرجه مع الذهول والغفلة عن قصده وتعوج به عن مراميه، فربما سمع السامع كثيرا من أخبار الماضين، ولا يفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها، فيجريها لأول وهلة على ما عرف، ويقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينهما كبيرا، فيقع في مهواة الغلط "(ابن خلدون، ٢٠٢)

وضرب ابن خلدون مثلا للأخطاء التي وقع فيها المؤرخون من جراء ذلك فقال : "فمن هذا الباب ما ينقله المؤرخون من أحوال الحجاج، وأن أباه كان من المعلمين، مع أن التعليم لهذا العهد من جملة الصنائع المعاشية ، البعيدة عن اعتزاز أهل العصبية...ولا يعلمون... أن تعليم صدر الإسلام والدولتين لم يكن كذلك، ولم يكن بالجملة صناعة، وإنما كان نقلا لما سمع من الشارع وتعليما لما جهل من الدين على جهة البلاغ، فكان أهل الأنساب والعصبية الذين قاموا بالملة هم الذين يعلمون كتاب الله وسنة نبيه صلى الله

عليه وسلم على معنى التبليغ الجبري، لا على وجه التعليم الصناعي، إذ هو كتابهم المنزل على رسوله منهم وبه هدايتهم، والإسلام دينهم، قاتلوا عليه وقتلوا، واختصوا به من بين الأمم وشرفوا، فيحرصون على تبليغ ذلك وتفهيمه للأمة، لا تصدهم عنه لائمة الكبر، ولا يزعجهم عاذل الأنفة، ويشهد لذلك بعث النبي صلى الله عليه وسلم كبار أصحابه مع وفود العرب، يعلمونهم حدود الإسلام، وما جاء به من شرائع الدين...فلما أستقر الإسلام ووشجت عروق الملة، تناولها الأمم البعيدة من يد أهلها، واستحالت بمرور الأيام أحوالها، وكثر استنباط الأحكام الشرعية من النصوص لتعدد الوقائع وتلاحقها، فاحتاج ذلك لقانون يحفظه من الخطأ، وصار العلم ملكة، يحتاج إلى التعليم، فأصبح من جملة الصنائع والحرف، واستقل أهل العصبية بالملك والسلطان، فدفع للعلم من قام به سواهم، وأصبح حرفة للمعاش، وشمخت أنوف المترفين وأهل السلطان عن التصدي للتعليم، واختص انتحاله بالمستضعفين، وصار منتحله محتقرا، عند أهل العصبية والملك، والحجاج بن يوسف، كان أبوه من سادات ثقيف وأشرافهم، ومكانهم من عصبية العرب ومناهضة قريش في الشرف ما علمت، ولم يكن تعليمه للقرآن على ما عليه الأمر لهذا العهد، من أنه حرفة للمعاش، وإنما كان على ما وصفناه من الأمر الأول في الإسلام".(ابن خلدون،٢٠٢)

يلاحظ من هذا التحليل أن ابن خلدون، يدرس المادة التاريخية، معتمدا على بصيرة اجتماعية، جعلته يصحح الوقائع التاريخية، انطلاقا من معرفة صيرورة الظواهر الاجتماعية.

فوضح أن مهنة التعليم لم تتطور إلا في العصور المتأخرة عن صدر الإسلام، وبالتالي فإن والد الحجاج، مبلغا وناشرا للإسلام في عهده، وليس معلما، حسب ما وصلت إليه المهنة في القرن الرابع الهجري عصر ابن خلدون.

ج-علاقة علم الاجتماع بالجغرافيا

للجغرافيا علاقات قوية بعلم الاجتماع ، باعتبارها تصف البيئة التي تجري على أرضها الظواهر الاجتماعية .

-نقاط التقارب

(١) يلاحظ على آثار العلماء في الشؤون الاجتماعية، اهتمامهم بأثر العوامل الجغرافية التي يدرسها علماء الجغرافيا.

فقد اعتبر ابن خلدون البيئة الجغرافية، دعامة أساسية لمختلف الظواهر الاجتماعية، حتى لقد افتتح مقدمته بدراسة هذه البيئة وبيان ما لها من آثار، وحتى أنه لم يغادر أية ظاهرة اجتماعية، إلا جعلها مدينة لهذه البيئة، بصورة ما، فإلى البيئة الجغرافية في نظره يرجع السبب في اختلاف البشر في ألوانهم وجسومهم وميولهم ونشاطهم العام، وكثير من صفاتهم الجسمية والخلقية، وللبيئة الجغرافية في نظره دخل كبير فيما يميز المجتمعات بعضها من بعض، من مقومات ف التقاليد والعادات والعلوم والأفكار والانفعالات ، وشؤون الأسرة ونظم الحكم والسياسة والأخلاق وسائر أنواع الاجتماع.

وإلى مثل هذا، بل إلى أبعد منه، ذهب بعض العلماء في التجربة الاجتماعية الغربية، على رأسهم العلامة الفرنسي مونتسكيو(١٦٨٩-١٧٥٥م) في كتابه الشهير (روح القوانين)فقد بالغ في آثار البيئة الجغرافية في أحوال العمران، حتى جعلها السبب الرئيسي، في اختلاف الأمم في شؤون الشرائع والقوانين والتقاليد والعادات، ومستوى الحضارة وشكل الحكومة ونظم السياسة والاقتصاد والحرب والأخلاق، ومبلغ تكاثف السكان وتخلخلهم، ومدى ما ينعم به الشعب من حرية واستقلال، أو ما يعانيه من تبعية وخضوع، ونسب إلى هذه البيئة الفضل في نشأة النزعات الديمقراطية في التشريع ورسوخها في نفوس الأفراد، كما حملها الوزر في إشاعة نظام الطبقات ، ونظم الاستعباد والتبعية بمختلف مظاهرها، سواء في ذلك استعباد الشعوب بعضها لبعض (الرق المدني) واستعباد الرجال لنسائهم.

وتنتشر هذه الآراء في التجربة الغربية لعلم الاجتماع المعاصر، في نتائج الأعمال القريبة من الجغرافيا البشرية، مثل أعمال (جان برون) في كتابه الجغرافيا الإنسانية.(وافي، ٢٣٠)، ويستفيد علماء الاجتماع، من بعض هذه

الآثار العلمية، في مناقشاتهم للقضايا الاجتماعية التي يدرسونها، خاصة في المقارنات التي يجرونها بين التجمعات المختلفة، حسب المناطق الجغرافية.

(٢) ويستعين علماء الجغرافيا من نتائج الدراسات الاجتماعية التي لها علاقة بالبيئة الجغرافية والبشرية، خاصة فروع علم الاجتماع الخاصة بالسكان والبيئة والحضر والريف.

فكان للاهتمامات علم الاجتماع بالبيئة، كبير الأثر على الدراسات الجغرافية المعاصرة، حيث يهتم علم الاجتماع بالبيئة كمجموعة من العناصر الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر على سلوك الإنسان، وتفاعله مع الآخرين، وتوجه نشاطه الاجتماعي وجهة معينة، كما تحدد له في الغالب طبيعة النشاط الاقتصادي، كالرعي والصيد والزراعة والتجارة والصناعة والتعدين، ويهتم كذلك بدراسة التنظيمات التي تقوم بين الوحدات الإقليمية التي ينقسم إليها المجتمع، وتوزيع السكان داخل كل وحدة من هذه الوحدات، وتأثير العوامل الجغرافية الفيزيقية على النظم الاجتماعية وبالتالي على البناء الاجتماعي، ويلقي علم الاجتماع الضوء أيضا على عملية التكيف الاجتماعي مع البيئة، سواء اكتفى المجتمع باستقلال ما تقدمه البيئة من ثروة، أو سيطر على تلك البيئة واكتشف مصادرها ومواردها الدفينة، وتحكم فيها وشكلها بطريقته الخاصة، حسب احتياجاته التكيفية، كما هو الحال في المجتمعات الصناعية الحديثة.(التابعي، ١٧٢)

-نقاط التباعد

(١) ففي الوقت الذي يرى فيه علماء الجغرافيا الأثر المباشر للعوامل الجغرافية في تحديد مصائر الشعوب في التنمية والتقدم، يرى علماء الاجتماع أن البيئة الجغرافية لا تتحقق آثارها، إلا بفضل ما يحدث وبين العوامل الاجتماعية الأخرى من جهة، وما يحدث بينها وبين استعدادات الشعوب من جهة أخرى من تفاعل وتضافر، فإن لم يتم هذا التفاعل والتضافر لم تستطع هذه البيئة سبيلا إلى إحداث أثر ما في حياة هذه الجماعات.

ويضرب المثل ببلاد الصين الحديثة، التي كانت ولا تزال غنية بمناجمها

المعدنية، ومع ذلك لم يتجه شعبها لاستغلال هذه المناجم والانتفاع بها في شؤون التصنيع، لأن عوامل وظروف أخرى، جعلته يصدف عن الصناعة، ويقف جهوده على النشاط الزراعي، فظلت ناحية هامة مما تشتمل علية بيئته الجغرافية معطلة، لا أثر لها في تطوره الاجتماعي، وظل على هذه الحال إلى ما بعد منتصف القرن العشرين الميلادي.

(٢) يؤكد بعض علماء الجغرافيا، أثر البيئة الجغرافيا فقط على المجتمع، بينما يقر علماء الاجتماع هذا الأثر، وبالتالي تسير البيئة المجتمع، وتتحكم في مقتضياته، ولكنهم يركزون ، على أن المجتمع يؤثر بشكل أكبر في بيئته ويخضعها لرغباته، فكثيرا ما استطاع المجتمع، أن يغير طبيعة البيئة الجغرافية، ويخضعها لإرادته، وينقض كثيرا مما أبرمته، ويحول بينها وبين تحقيق كثير مما تقتضيه، ويجعلها طوع مشيئته، ويشكلها كما يشاء، وتشاء له غاياته في الحياة.

فقد استطاع الإنسان أن يجعل الجبال وديانا، ويشق فيها طرقا، ويفتح فيها أفاقا، ويجفف البحيرات والمستنقعات، ويغير مجاري الأنهار والبحيرات واتجاهات الرياح، وينزل المطر وفق مشيئته، ويجعل من الصحاري مزارع ومن الغابات مدنا، واستطاع بما استخدمه من وسبل النقل السريعة، وما اهتدى إليه من أساليب الاستبدال أن ينثر المواد الأولية، ويجعلها موفورة في كل مكان، وبالجملة فقد تجلت في العصر الحديث إرادة الإنسان وسيطرته على بيئته في كل ما نرى من مظاهر الحضارة الحديثة.

ولا أدل على ذلك، من أن الشعوب، قد تتفق في البيئة الجغرافية، ولكنها تختلف اختلافا كبيرا في شتى مظاهر الحضارة ومختلف شؤون الحياة، فسكان المناطق الاستوائية بأفريقيا يعدون من الشعوب المتخلفة، على حين أن سكان هذه المناطق نفسها بأمريكا يعدون من أرقى الشعوب، وأمريكا الشمالية أو الدنيا الجديدة، كانت موطنا لشعوب متأخرة، وهي نفسها الآن موطن لأمم وصلت إلى درجة كبيرة في سلم الحضارة. (وافي، ٢٣٢)

-نقاط الاعتماد المتبادل

(١) تعتبر دراسة الظواهر الجغرافية من الدراسات الهامة التي يهتم بها علماء الاجتماع، لاعتبارها من البيئة الخارجية التي تحيط بالإنسان ذاته، وهذا يجعلهم يتعرفون على كثير من الجوانب المتداخلة أو المسبقة لحدوث الظاهرة الاجتماعية في الواقع الاجتماعي.

(٢) كذلك يهتم علماء الجغرافيا بنتائج بحوث علم الاجتماع في الموضوعات المشتركة، فدراسة الظاهرة السكانية أو الهجرة أو النشاط الاقتصادي، تجعل الباحث في الجغرافيا، يهتم بجميع العوامل المتداخلة مع نوعية تركيب السكان والوضع الطبقي والمهني ، وجميع الأنشطة الاقتصادية، وبعض القضايا المتعلقة بالمواليد والوفيات والحد الأمثل للسكان، وعلاقة الموارد والغذاء بالسكان، في سعي من علماء الجغرافيا للاستفادة من تحليلات علماء الاجتماع، لاسيما وأن الجميع يهتم بدراسة المجتمع ككل . (عبد الرحمن، ١٠٢-١٠٣)

وخلاصة العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الإنسانية، أن الرؤية الاجتماعية للظواهر، قد جذبت عددا كبيرا من الباحثين من العلوم الإنسانية للاهتمام بها، وأخذها بعين الاعتبار، في تفسيرهم للظواهر التي تقع في إطار تخصصاهم، مما أدى بعلماء الاجتماع، ليفتحوا آفاقهم العلمية، نحو العلوم الإنسانية، ويستفيدوا من نتائج الأبحاث فيها،وهذا الانفتاح خلق جوا من العلاقات الإيجابية، بين العلوم الاجتماعية والإنسانية، في تفسيرها للسلوك الإنساني، ساعد على ذلك سيادة الاتجاه البراجماتيكي في الحياة العامة، مما جعل للاعتماد المتبادل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلم الاجتماع، فائدة واقعية للباحثين، في جميع فروع المعرفة الإنسانية.

ثانيا-علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والتقنية

أدت التطورات الحديثة في حياة الإنسان، إلى الحاجة إلى الاستفادة المتكاملة من نتائج البحوث العلمية في جميع التخصصات، وبالتالي ظهر الحديث في الأوساط العلمية عن علاقة لعلم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والتقنية، في سعي من العلماء للمحافظة علي

المصالح المختلفة للجماعات والأفراد في المجتمع، وخوفا من طغيان التطورات في العلوم الطبيعية والتقنية عليها.

ويكمن ذلك، في اقتراح تعاون العلوم الطبيعية مع العلوم الاجتماعية، في وضع خطط مستقبل الإنسانية، وهذا يتضمن التعاون بين نتائج هذه العلوم على المستوى النظري وعلى المستوى العملي، ومعنى هذا، أنه يتعين أن يكون لدينا أطباء يفهمون شيئا في علم الاجتماع، وأن يكون لدينا أيضا علماء اجتماع يفهمون شيئا في الطب، لأن هذا هو الشرط الأساسي لقيام تعاون بين الطرفين.(الجوهري، ١٠٦)

وتحقيقا لهذه الغاية سأحاول عرض بعض العناصر التي نحاول من خلالها تقريب هذه الفكرة، وإظهار الصلات الأساسية بين بعض العلوم الطبيعية والتقنية وعلم الاجتماع.

أ-علاقة علم الاجتماع بعلم الطبيعة (الفيزياء)

من الملاحظ أن أول من أثار قضية العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الطبيعة، هو مؤسس علم الاجتماع أوجست كونت، في بداية محاولاته لصياغة الأسس الفكرية لعلمية للعلم الجديد.

فحسب رأي أوجست كونت، أن علم الاجتماع هو العلم النظري المجرد للظواهر الاجتماعية، أي فيزياء اجتماعية **physique sociale** استلهاما من وجود فيزياء سماوية وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيميائية، وفيزياء نباتية، وفيزياء حيوانية، وبالتالي فإن المنظومة العلمية في حاجة ماسة إلى نوع آخر من علم الطبيعة، وهو علم الطبيعة الاجتماعية، حتى يكتمل النسق المعرفي عن الطبيعة، وكان يعني بعلم الطبيعة الاجتماعية، ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا لدراسته، باعتبار هذه الظواهر من نفس روح الظواهر العلمية والطبيعية والكيميائية والفسيولوجية، من حيث كونها موضوعا للقوانين الثابتة.(عبد الباقي، ٣١٧)، ويظهر التقارب بين علم الاجتماع وعلم الطبيعة، في الاهتمام المشترك لكلا العلمين بالبيئة المكانية أو الكونية، فعلم الطبيعة يهتم بدراسة عناصر البيئة المكانية الخارجية، والتعرف على الكائنات التي تعيش فيها، بما فيها المخلوقات البشرية، وعلم الاجتماع يشارك علم الطبيعة بالاهتمام بدراسة مكونات

وأسباب وعوامل ومظاهر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ذاته، فعن طريق دراسة البيئة الاجتماعية، يحاول علماء الاجتماع تفسير سلوك الإنسان وأنماط تفكيره، وطرق تعايشه مع الآخرين.

وهذا يعني، أن العلمين يدرسان عوامل البيئة الطبيعية – الاجتماعية في نفس الوقت، مثل أثر توزيع السكان في المناطق الجبلية أو السهول أو الوديان، أو تأثير درجات الحرارة والبرودة، على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن العلمين يركزان على أثر العوامل البيئية المكانية على مستويات الجريمة والانحراف والبطالة،وطبيعة الإقامة والمستوى المعيشة في ضواحي المدن الكبيرة كل ذلك، من أجل إعداد كل من البيئة الطبيعية والاجتماعية لخدمة الإنسان، ومحاولة تكيفه ليعيش بصورة مرضية تجعله قادرا على الاستمرار في البقاء والوجود وتسعى لحل مشكلاته التي تظهر بصورة مستمرة،والحد من نتائجها السلبية استفادة من ضرورة تبني المداخل المتعدد بين العلوم عند دراسة المجتمع وبيئته الاجتماعية.(عبد الرحمن، ٩٥)

أما مظاهر التباعد بين علم الطبيعة وعلم الاجتماع ، فتكمن في قدرة العلوم الطبيعية على صياغة القوانين العلمية المحددة، والتي يمكن التحقق منها بعد ذلك بصورة كبيرة، وجعل هذه القوانين بمثابة المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها العلوم الطبيعية، مثل قوانين الجاذبية، والطفو، والحرارة، كما يتم الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الطبيعية، والتي لا يمكن تغييرها إلا عن طريق حدوث تغيرات علمية في مجال التخصص ذاته، ومثل هذه القوانين والتعميمات يصعب الوصول إليها في علم الاجتماع، في ظاهر اجتماعية، مثل :حجم الأسرة، ونمط الزواج، أو الحياة الحضرية، ويمكن تطبيقها في المجتمع الإنساني ، فما ينطبق منها على المجتمعات في أوروبا لا ينطبق على المجتمعات الأفريقية، من حيث التشريعات والعادات والتقاليد، وطبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتتمثل مظاهر الاعتماد المتبادل بين علم الاجتماع وعلم الطبيعة، في محاولات كلا العلمين لإخضاع البيئة الطبيعية والاجتماعية والسيطرة عليها من قبل الإنسان، للمساهمة في وجوده وتكيفه ورفاهيته، ولتحقيق هذا الهدف ظهر تخصص مشترك بين العلمين هو

علم البيئة أو الأيكولوجيا، الذي يدرس البيئة الطبيعية والاجتماعية بمفهومها العام، فدراسة توزيع السكان وكثافتهم وإقامتهم في المدن أو الريف أو البدو أو عوامل الهجرة من طرد وجذب، كل هذه العمليات الاجتماعية البيئية، إنما ترجع إلى مجموعة من الظروف البيئية التي تتحكم في هذا التوزيع، ولا يمكن تفسيرها إلا عن طريق الاستعانة بالكثير من أساليب الاجتماعية والطبيعية،وما يكون بينها من اعتماد متبادل في الاستفادة من النتائج العلمية في كلا التخصصين.

ب-علاقة علم الاجتماع بالرياضيات

يظهر من دراسة علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية، تأثره بالاتجاهات المنهجية السائدة فيها، خاصة التي تركز على التطلع إلى تطبيق المقاييس الموضوعية في دراسة جميع الظواهر الكونية، بما فيها الظواهر الاجتماعية.

ومن المناسب أن نشير إلى نزعة في البحث العلمي سيطرت على معظم الباحثين، وهي النزعة التي تؤكد العدد والقياس كمنهاج للدراسة لا غنى عنه في البحث العلمي في أي ميدان، وتسعى هذه النزعة إلى ترجمة الظواهر المشاهدة إلى جداول ورسوم بيانية، وتحويل قوانين العلم إلى دلالات رياضية. (بدوي، ٣٤٢)

وهو طموح راود عددا كبيرا من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع، ساعدهم على ذلك ، المرونة العلمية التي وجدوها في زملائهم في التخصصات المختلفة في العلوم الرياضية.

فعلم الإحصاء، من أوائل العلوم الرياضية التي شكلت حلقت وصل بين العلوم الاجتماعية والرياضية، خاصة في الدراسات السكانية، التي كانت عبارة عن تجميع للبيانات والأرقام للتعدادات السكانية التي تجريها المجتمعات المختلفة عن سكانها.

ولكن، لما كانت هذه الأرقام الخام، تحتاج إلى أن تقدم تنبؤات بتطور السكان في المستقبل، أدى هذا منطقيا، إلى إدخال عوامل غير رقمية اجتماعية، ثقافية، نفسية...الخ في الاعتبار عند دراسة سكان أي مجتمع، وذلك من أجل البحث عن العوامل التي تأثر على عملتي المواليد والوفيات مثلا، مما يسهل عمليات التخطيط السكاني في المستقبل،

مثل : تنظيم الأسرة، لمعرفة المشكلات التي من الممكن أن تعترض السلوك الرشيد للأسرة في مجتمع معين ، ونجاحه في مجتمع آخر، وقد دلت الدراسات التي ركزت على هذا الموضوع، أن العقبات راجعة في الأساس إلى طبيعة البناء الاجتماعي ، وإلى التراث الثقافي للمجتمع، أكثر من رجوعها إلى طبيعة القرارات والاعتبارات السياسية والفكرية قصيرة الأمد، مما جعل للتقارب العلمي بين الرياضيات وعلم الاجتماع، فائدة عملية في الدراسات المستقبلية للسكان في أي مجتمع منظم.

وقد وجد علماء الاجتماع ضالتهم فيما تقدمه علوم الرياضيات من عون في اختراع وحدات وأدوات مقننة للقياس، تمكنهم من إخضاع الظواهر الاجتماعية للتسجيل الدقيق والملاحظة المباشرة، وتسمح بعرض نتائج هذه الدراسات الاجتماعية بالرسوم البيانية الرمزية، بالإضافة إلى السماح للباحثين الاجتماعيين بالاستفادة من المنهاج التجريبي الذي يعتمد على التجربة المعملية أو الميدانية، أي تثبيت جميع المتغيرات ما عدا متغير واحد، ثم يجري البحث عن تأثيره على المتغيرات الثابتة، ولما كانت الظاهرة الاجتماعية لا يمكن تناولها، كما هو الحال في العلوم الطبيعية، اقترح في علم الاجتماع تناول حالتين اجتماعيتين في موقف اجتماعي يختلف بالنظر إلى وجود أو عدم وجود المتغير موضوع الدراسة، وبهذه الوسيلة يستطيع علماء الاجتماع الكشف عن الأهمية السببية للعامل المدروس.

ومن الأمثلة على ذلك جماعتان من السكان تشتركان في بعض الخصائص السكانية، مثل : العمر، النوع، السلالة، جنسية الأب، مكانة الأب، ولكنهما يختلفان في متغير آخر واحد مثل : عدد سنوات الدراسة، وعلى ذلك تفترض الدراسات الاجتماعية، أن أي فوارق بين الجماعتين ترجع إلى هذا العامل مثل : الفارق في القدرة على التكيف، وبالتالي يمكن إقامة علاقة سببية راجعة إلى اختلاف سنوات الدراسة. (عبد الباقي، ٤٥٩)

ووصل التقارب بين علوم الرياضيات وعلم الاجتماع مداه، بظهور مدرسة قياس العلاقات الاجتماعية (السوسيومترية) في الولايات المتحدة الأمريكية وتطبيقاتها في البلدان الأخر.

وتهدف هذه المدرسة إلى تقديم معنى دقيق ودينا مي للعلاقات الاجتماعية، أي معرفة البناء الداخلي للجماعات الاجتماعية ، وكذلك الأشكال المعقدة التي تنشأ عن قوى التجاذب والنبذ بين أعضاء الجماعات، بحيث تنظر المقاييس السوسيومترية إلى كل عضو من أعضاء الجماعة في ضوء علاقته بالكل، في نفس الوقت الذي تنظر فيه إلى الكل في ضوء علاقته بكل جزء، عارضة كل نتائجها في معادلات ومصفوفات وجداول ورسومات رياضية بحتة.

هذه هي مظاهر التقارب بين العلوم الرياضية وعلم الاجتماع، حيث استفادت الأولى من الثاني في تفسير وتحليل الإحصاءات السكانية التي جمعتها عن المجتمعات المختلفة، فوجدت لها فهما علميا من خلال ما يوفره علم الاجتماع من استيعاب للبناء الاجتماعي للمجتمع.

وبذلك استطاع الأخصائي في إحصاء للسكان أن يستنتج، لما ذا تزداد المواليد في مجتمع معين بنسب أعلى من مجتمع آخر مجاور له؟ يلاحظ هذا حتى داخل المجتمع الواحد، حيث تختلف نسب المواليد باختلاف الفئات العمرية، والطبقات، والمستويات التعليمية، فالجماعات التي تشجع الزواج المبكر وتعيش في طبقات فقيرة ولها مستويات تعليمية وثقافية منخفضة، هي الجماعات التي تزداد فيها الولادات أكثر من الجماعات التي تتأخر فيها سن الزواج، وتعيش في مستوى اقتصادي متوسط أو مرتفع، وتحظى بمستوى مرتفع في التعليم والثقافة.

وكان يصعب على علماء الرياضيات والإحصاء بشكل خاص، التوصل إلى مثل هذه التحليلات السكانية، قبل استفادتهم من النتائج العلمية التي توصل إليها زملاءهم في علم الاجتماع من خلال دراستهم للأبنية الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، مما سمح بإجراء مقارنات رياضية – اجتماعية، مفيدة في المشاريع المستقبلية، ونفس هذه الملاحظة موجودة في استفادة علماء الاجتماع، من المقاييس والمعادلات الرياضية التي صاغها في الأساس علماء الرياضيات، ثم قام علماء الاجتماع بتكييفها لقياس العلاقات الاجتماعية.

ولكن هذا التقارب بين العلوم الرياضية وعلم الاجتماع، لا يحجبنا عن توضيح نقاط التمايز بين مجالات الدراسة وحدود العلمين.

-نقاط التباعد

وأهم ما يميز العلوم الرياضية عن علم الاجتماع، هو مدى الموضوعية في الدراسة، ومدى التنبؤ بمستقبل النتائج التي يمكن الحصول عليها في كلا العلمين، فالباحث في علوم الرياضيات ، أكثر قربا من الموضوعية العلمية في دراسته من زميله في علم الاجتماع، فالباحث في الرياضيات لا يكون مندمجا من الناحية الشخصية في دراسته لمسافات الكواكب، بينما زميله في علم الاجتماع، حينما يدرس التمايز الطبقي أو التعاون الاجتماعي بين الطوائف الدينية، يتأثر بانتمائه الطبقي والديني، وهذا ما يجعله بعيدا نسبيا من الموضوعية العلمية.

ونفس هذا الفرق في المدى بين الباحثين، يمكن أن نلاحظه في التنبؤ بمستقبل نتائج العلمين، حيث يلاحظ أن علم الرياضيات قد حقق درجات عالية نسبيا في التنبؤ بنتائجه العلمية، فقدرته على التنبؤ بحدوث ظاهرة معينة من عدمه أكبر من قدرة الباحث في علم الاجتماع، فهو لا يزال يواجه مشكلات معقدة، نظرا لصعوبة تكرار الظواهر الاجتماعية بصورة منتظمة، مقارنة بظواهر العلوم الرياضية.

-نقاط التبادل

بالرغم من ذلك، فعلماء الاجتماع يستطيعون الآن التنبؤ ببعض الظواهر التي يدرسونها، وهذا ما أدى إلى تطور ما يعرف بالدراسات المستقبلية في علم الاجتماع، وفيها يمكن التنبؤ بصورة نسبية بحدوث بعض الظواهر أو نتائجها السلبية أو الإيجابية في المجتمع.

فيمكن لعالم الاجتماع أن يتنبأ بزيادة معدلات الطلاق مثلا نتيجة لمعرفة نتائج التفكك الأسري في مجتمع معين، كما أن زيادة الطلاق قد تساعد عالم الاجتماع في التنبؤ بحدوث مشكلات اجتماعية أخرى مثل انحراف الأحداث، وزيادة معدلات الجريمة، وحالات الإدمان على المخدرات.

ومن نتائج العلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع والعلوم الرياضية، ظهور علم اجتماع السكان، الذي حوّل الإحصاءات السكانية من مجرد وصف لسكان مجتمع من المجتمعات،

إلى دراسة في علم الاجتماع لتحركات هؤلاء السكان، مستخدما المادة الكمية الموثوق بها نسبيا، ليجري بحوثه ودراساته على أساسها، وتتمثل هذه المادة في نتائج التعداد السكاني العام الرسمية، وبيانات السجل المدني (المواليد، الزواج، الطلاق، الوفيات)، يضاف إلى ذلك التعداد بالعينة الذي يجرى على فترات متقاربة حول موضوعات بعينها، ويقدم معلومات كمية موثوق بها.

ويستخدم علم اجتماع السكان كذلك البيانات التي تقدمها بحوث العينة أو الدراسات المسحية بالعينة التي تجرى من آن لآخر حول موضوع معين لاستطلاع رأي الناس في حجم الأسرة الأمثل من وجهة نظرهم، ومقارنة تلك البيانات بمتوسط حجم الأسرة الفعلي في المجتمع المدروس وكل هذه القضايا يتم تناولها علميا، من خلال مقاييس كمية دقيقة.(الجوهري، ١٠٨)

والنموذج الثاني لنتائج العلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع والعلوم الرياضية، هو ظهور علم الاجتماع الرياضي، وما حققه من تقدم في مجال الدراسات التطبيقية، لدرجة أطلق عليه البعض (أمل المستقبل).

ينطلق علم الاجتماع الرياضي من مسلمة أساسية، تذهب إلى أن كل الظواهر الاجتماعية تمثل ميدانا، يمكن أن يخضع للأساليب الرياضية، التي تتميز بدرجة عالية من الصدق.

ولتجاوز صعوبة استخدام القياس الرياضي في الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع، يطالب الباحث في علم الاجتماع بأن يخترع وحدات وأدوات للقياس الاجتماعي، وأن يقننها، حتى يمكنه إخضاع الظواهر الاجتماعية للتسجيل الدقيق، والملاحظة العلمية المباشرة، مثل الرسوم البيانية، والتجارب المعملية، والمصفوفات والمخططات السوسيومترية، وكل هذه مقاييس رياضية مستخدمة في دراسات علم الاجتماع الرياضي.

ج-علاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبية

ترتبط العلوم الطبية بعلم الاجتماع، باعتبارها علوم تدرس مشكلات الإنسان في

المجتمع، وتسعى كل منها لاستخدام نظريته ومناهجه وطرق بحثه وأدوات جمع بياناته الخاصة، لدراسة المشكلات والقضايا التي يهتم بها، وصب نتائج الأبحاث في قالب مشترك.

مما جعل علماء العلوم الطبية وعلماء الاجتماع ، يركزون على الاستفادة المتبادلة من خبرات تخصصاتهم الأكاديمية والمهنية، فعالم الطب أو الطبيب العادي، لا يمكن أن يشخص حالة مرضاه، دون الرجوع إلى كثيرا من المتغيرات الاجتماعية، مثل : التاريخ المرضي للمريض وأسرته، وما يعرف بالحالة المرضية، والوضع الطبقي، والمهنة، والدخل، والأسرة، ومستوى التعليم والثقافة، وغير ذلك من متغيرات ضرورية، قبل أو خلال مراحل العلاج التي تقدم إلى المريض ذاته.(عبد الرحمن، ٩٠-٩١)

وفي الحقيقة لقد أدرك الأطباء طوال تاريخ علمهم، أنه يوجد ارتباط وثيق بين المرض والبيئة الاجتماعية، ولقد أخذ هذا الإدراك ينعكس في النظرية والتطبيق.

أ-مظاهر التقارب بين علم الاجتماع والعلوم الطبية

دلت الخبرات العملية، حول الخدمات الصحية، في جميع أنحاء العالم، على أهمية التعرف بوضوح، على البيئة الاجتماعية والثقافية للمرضى حتى يمكن تقديم سبل العلاج اللازمة.

فعند دراسة الأمراض وتوطنها في المجتمعات وكيفية القضاء عليها أو التخفيف من حدتها ، يلجأ الأطباء إلى الاستعانة بخبرات علماء الاجتماع، وما توصلوا إليه من استخدام للمداخل الاجتماعية المساعدة عند تشخيص الأمراض، سواء للمرضى أو بدراسة طبيعة الأمراض التي توجد في المجتمع، والأسباب التي تؤدي إلى تفاقمها أو الحد من سلبياتها، وقد أدى مثل هذا التعاون العلمي بين التخصصين، إلى الجدوى من دراسة أمراض مثل : فقدان المناعة(الايدز) والسرطان، والكوليرا والتيفود...الخ، خاصة وأن هناك أنواع معينة من الأمراض تكون متوطنة في مناطق معينة دون الأخرى.

هذا بالإضافة،إلى أن استجابات المرض للعلاج أو التماثل للشفاء أو الاستعداد لإجراء العمليات الجراحية، تستلزم من الأطباء ضرورة التعرف على أساليب اجتماعية

معينة، للتعامل مع مرضاهم، وهي ما يسمى بعلاقات الطبيب بجماعات المرضى، والتي على ضوئها يتم معرفة آراء المرضى وتحليل استجاباقم نحو معالجتهم من هيئات الطب المختلفة، كما توجد بعض مظاهر الرفض للعلاج الذي حدده الطبيب، بسبب المدخل أو الأسلوب الذي اتبعه الطبيب، وعدم التزامه ببعض المعطيات الاجتماعية، وهذا بالتحديد ما يفسر مدى إقبال المرضى على طبيب معين دون الآخر، أو في بلد معين دون البلد الآخر، خاصة شيوع ظاهرة العلاج في الخارج في البلدان النامية لعدم إتباع أطباء الداخل للمسة الاجتماعية النفسية للتطبيب والعلاج الجسدي.

ويمكن تلخيص نقاط التقارب بين علم الاجتماع والعلوم الطبية في الآتي:

(١) إلتغير في نسبة انتشار المرض من جماعة إلى أخرى.

يمثل التغير في نسب انتشار المرض، باختلاف الجماعات المحلية والعمرية والنوعية (ذكر/أنثى) مهنية ثقافية، أحد العوامل التي جعلت العلاقة بين العلمين ضرورة واقعية.

حيث أدت الدراسة الوبائية لبعض الأمراض المزمنة، إلى نتائج تؤكد أهمية دراسة العادات والخبرات الاجتماعية للجماعات والفئات المختلفة، وأستنج من هذه الدراسات المشتركة أن التحكم في المرض بمثابة مشكلة لها دوافعها الاجتماعية.

وهكذا أصبحت مسألة تخفيض حدة المرض المزمن أو التحكم فيه ، قضية تحتاج إلى إحداث تغييرات متكررة ومستمرة في الأنماط الاجتماعية لحياة المريض،تتبعها بعض التعديلات الضرورية في الأدوار الاجتماعية للمريض، وبخاصة الأدوار الأسرية، فقد لوحظ بطء في التقدم البطيء في صحة المرضى المزمنين وما يفرضه عليهم نظام العلاج من أهمية العناية بمشكلة بمدى قابلية المرضي للعلاج، ولهذا أصبحت العوامل الاجتماعية على وجه الخصوص لها مكانة بارزة في تخفيف حدة الأمراض، ومدى انتشارها في الجماعات المختلفة، وأخيرا وجدت هذه النظرة ما يدعمها في ميادين الصحة العامة وغيرها.

(٢) العلاج المعتمد على الوسط الاجتماعي

هناك إدراك من قبل المتخصصين في العلوم الطبية والاجتماعية، بأهمية العلاقة بين الطبيب والمريض، من خلال مراعاة بيئة المريض في جملتها، في الاعتبار عند رسم العمليات الوقائية والعلاجية، والسعي نحو الوقاية والعلاج المعتمد على الوسط

الاجتماعي، للمريض إلي البناء الاجتماعي في جملته، باعتباره إطارا هاما، في الوقاية والعلاج وممارسة الطب.

وهذا ما يقوم به المدخل التكويني في التحليل النفسي الاجتماعي، الذي يعتبر أن المريض له تفسيراته الاجتماعية المتميزة لمرضه أو حالته، مما اضطر الأطباء في علم الوبائيات خاصة، إلى توجيه اهتمامهم نحو البيئة الاجتماعية للفرد، في نفس الوقت الذي يبحثون فيه عن تأثره بالعوامل الضارة بالصحة في بيئته الفيزيقية.(جلبي، ٢١-٢٥)

(٣) يميل الأفراد إلى النظر إلى واقعة المرض من منظورات ثقافتهم الخاصة، ويميلون استنادا على هذه المنظورات إلى الاستجابة إلى المرض على نحو معية، وهذا يتطلب فهما مشتركا للمرض والبيئة الاجتماعية.

(٤) إن الوقاية والمعالجة لمرض معين، تتطلب أكثر من مجرد المعرفة الطبية، فالنظم المسؤولة عن الرعاية الطبية، تدعمها مجموعة تنظيمات أخرى مثل: الهيئات الصحية التطوعية ومؤسسات صناعة وتوزيع الدواء، وتجمعات الأطباء، والمؤسسات المهنية لتدريب العاملين في الصحة.

وفي المجتمعات المتخلفة، تدعم قوة الطقوس الدينية ، وتجمعات الجيران وأفراد القبيلة الجهود الطبية للوقاية وعلاج المرضى، وبناء على ذلك، تتداخل جهود العلماء في العلوم الطبية والاجتماعية للمساهمة في الميدان الطبي، على اعتبار أن المرض ظاهرة عامة، تؤثر في كل الناس أينما كانوا، ولكن ليس بنفس الدرجة أو في نفس الاتجاه دائما، مما يحتم تضافر جهود العلمين لمكافحته.

ب- مظاهر التمايز بين علم الاجتماع والعلوم الطبية

بالرغم من تداول بعض المآثر التاريخية، التي تقول ": أن الطب يعتبر بمثابة علم اجتماعي" إلا أن نقاط التباعد بين التخصصين ظلت قائمة في المفاهيم والتطبيقات الأساسية للعلمين.

فمفاهيم مثل : الصحة، المرض، الخدمة الصحية، سلوك المرض، الرعاية الصحية، لها دلالات مختلفة في الوقت الحاضر لدى المتخصصين في كلا المجالين.

فالصحة قد يطلق عليها في العلوم الطبية بأنها "غياب المرض الظاهر وخلو الإنسان من العجز والعلل"، وبناء على هذا الفهم الضيق يعتبر الشخص الذي لم يشعر بالمرض ولم تظهر عليه علامات الاعتلال عند الفحص بأنه في صحة، وهذا ما ناقضته منظمة الصحة العالمية، حينما حددت مفهوم الصحة بأنه " حالة التحسن الجسمي والعقلي والاجتماعي الكامل، وليست مجرد غياب المرض أو العلة".

ونفس الاختلاف في المصطلح نجده في المرض، حيث يعرفه البعض بأنه "حالة فقدان الصحة"، بينما تركز وجهة النظر الاجتماعية على اعتبارات وقيم تحكمها وتحددها معطيات اجتماعية في المقام الأول، تنبثق عن خبرة الناس نتيجة لعضويتهم في جماعات مختلفة، علاوة على أن السن والنوع والظروف الأسرية والأصول الاجتماعية والطبقية تلعب دورها البارز في تحديد المرض.

والخدمة الصحية قد تعني عند البعض فحص المريض وتشخيص مرضه وإلحاقه بإحدى المؤسسات الصحية وتقديم الدواء اللازم لعلاجه، بينما النظرة الاجتماعية تعرف الخدمة الصحية بأنها تعني " كافة أوجه الرعاية للمريض من تقديم الدواء والغذاء والمعاملة الجيدة والاستفادة من عناية الأخصائي الاجتماعي " أي الخدمة الصحية متعددة الأغراض.

ومن التمايز بين التخصصين تحديد مفهوم سلوك المريض، حيث يقصره البعض على "الطريقة التي يدرك بها الإنسان بعض الآلام للمرض، ويتعرف على التعب أو أية علامة أخرى للاعتلال الوظيفي للجسم "، بينما تراعي النظرة الاجتماعية للمرض تلاؤم الاستجابة الإنسانية مع الظروف الصحية والمرضية، والمعايير المرتبطة بهما، والاستجابة لهما، وهو سلوك إنساني عام في جميع المجتمعات، يهتم بالعوامل الثقافية، وتجنب الإشارات التي تعطي أي دليل على الوصمات نحو المريض.

وأخيرا، التمايز حول مفهوم الرعاية الصحية، حيث يوقفها البعض على الرعاية الطبية فقط، بينما يشير المفهوم من الناحية الواقعية، إلى " كافة الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تؤثر في صحة الفر بجانب الرعاية الطبية"، وهذا

ما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية، حينما عرفت الرعاية الصحية الأولية بأنها " أسلوب للرعاية يتعلق بمجتمع بعينه، وهي تتكون من أساليب ووسائل مناسبة وغير باهظة التكاليف، ومقبولة من المجتمع، وفي حدود ما تسمح به الظروف".(التابعي،٣٩٧-٤٠٠)

ج-الاعتماد المتبادل بين علم الاجتماع والعلوم الطبية

تجاوزت الدراسات المعاصرة للطب -كمجال تطبيقي- الإطارات الثلاثة القديمة لاهتماماته، وهي :كيفية ظهور أعراض الأمراض،ومعالجتها، وتناول الأغذية الصحية، واتجه بمساعدة العلوم الاجتماعية إلى الاهتمام بالعوامل الاجتماعية للمرض، وعلاقة الطبيب بالمريض، وقضية الطبقات الاجتماعية والخدمات الصحية، والتنظيم الاجتماعي للمستشفى وتأثير الطائفة على السلوك البشري في المؤسسات الصحية، ودراسة القوة والنفوذ وتنفيذ الأوامر في المستشفيات، وأساليب الاتصال، وعوامل الالتحاق بالعمل الطبي والدافعية نحوه، وتوزيع المرض خاصة الأمراض المزمنة، والاستجابة الاجتماعية والثقافية للصحة والمرض، والجوانب الاجتماعية ولثقافية للرعاية الطبية، وتنظيمات الممارسة الطبية وقضايا صحة لمجتمع المحلي، والطرق المختلفة للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية، وغير ذلك من موضوعات الاهتمامات المشتركة بين العلوم الطبية وعلم الاجتماع، وساهم ذلك في تطوير مجال علمي مشترك هو علم الاجتماع الطبي، ركز على الدراسات العلمية الطبي الاجتماعية.

الخلاصة

تناول الفصل علاقة علم الاجتماع بالعلوم المختلفة، مركزا على علاقته بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، مثل الفلسفة والتاريخ والجغرافيا، وعلاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية والتقنية، مثل الفيزياء والرياضيات والطب.

الفصل الخامس
المنهاج العلمي في علم الاجتماع

-التمهيد

١-منطلقات المنهاج العلمي في علم الاجتماع

أ-التفكير الاجتماعي

ب-الباحث الاجتماعي المدرب

ج-البحث الاجتماعي

٢-المنهاج الاجتماعي=الكيفي-الكمي

أ-ماهية المنهاج الاجتماعي

ب-الوصف الاجتماعي الكيفي والكمي

(١)-الدراسة التطبيقية للمنهاج الكيفي

(٢)-الدراسة التطبيقية للمنهاج الكمي

٣-تخطيط وتنفيذ البحث الاجتماعي=تصميم

-الخلاصة

التمهيد

يعتبر كتاب أميل دوركايم قواعد المنهج في علم الاجتماع، الركيزة التي يعتمد عليها في الدراسات الاجتماعية في مجال هذا العلم.(دوركايم، ٤٥)

وبالتالي يتم توجيه الطلاب في علم الاجتماع، إلى معرفة مظاهر التفكير العلمي المختلفة، مع التركيز على التفكير الوضعي الاستقرائي، مع محاولة تحديد مفهوم البحث العلمي، والتأكيد على خصائص الباحث العلمي، مع دراسة مكثفة للمناهج العلمية الوصفية والتحليلية والتجريبية، كيفية كانت أم كمية، مع إيراد تطبيقات ميدانية عن هذه النماذج، واختتام دراسة المناهج بوضع خطط وتصاميم عن الإجراءات العملية للبحث الاجتماعي المعاصر.

١ - منطلقات المنهاج العلمي في علم الاجتماع

يقوم المنهاج العلمي في علم الاجتماع، على ثلاث ركائز أساسية هي: التفكير العلمي السليم، والباحث الاجتماعي المدرب، والبحث الاجتماعي الواقعي.

أ-التفكير الاجتماعي: ويقصد بالفكر، جميع الظواهر العقلية التي تنتج عن عمليات التفكير القائم على الإدراك والتحليل والتعميم، وهذا ما يجعل الفكر يتميز عن العاطفة التي تصدر عن ميل انفعالي، ولا تستند على التجربة أو الملاحظة الدقيقة، ويتميز الفكر، عن الإرادة التي ترمي إلى ترجيح كفة الميول القائمة على أحكام تقويمية.

ويعرف التفكير الاجتماعي، بأنه مجموع العمليات الذهنية العليا، التي تثيرها مشكلة بحثية اجتماعية معينة، أو يقتضيها موقف اجتماعي، للوصول إلى نتيجة ما، وللتفكير الاجتماعي معنى واسعا، يطلق على كل ما يجول بالذهن من خواطر وصور وذكريات، وهذا ما يسمى بالتفكير الاجتماعي المعرفي، الذي قد يشمل الذي جميع النشاطات الذهنية، حتى الخرافية منها، ومعنى ضيقا، ينطبق خاصة على العمليات العقلية العليا، من حكم وتجريد وتعميم وتمثيل واستدلال وتجريب، من أجل الوصول إلى النتائج العلمية، وهذا ما سمى بالتفكير الاجتماعي العلمي، بشقيه ألاستنتاجي والاستقرائي.(بدوي، ٣٤٧، ٤٢٥)

وهذا يعني أن التفكير الاجتماعي المعرفي -العلمي، انتقل من الاعتماد على العادات والتقاليد، وجميع أساليب التفكير الخرافي، التي ترد جميع مظاهر الطبيعة إلى القوى الخفية، بناء على عـــدم وجود نظام يسير عليه العالم.

إلى المرحلة التجريدية، حينما تجمعت لدى الإنسان مجموعة من الخبرات والتجارب الذاتية، جعلته يقتنع بوجود نظام يسير عليه الكون واعتقد بان بإمكانه، أن يتجاوز مـــا توصل إليه الأقدمون من خبرات، وهذا ما فسح المجال أمام الأدوات العقلية، بان تناقش جميع الأمور بحرية فكرية قائمة على التأمل والحوار والقياس المنطقي، ولكنه توقف عنـــد التجريد والاستدلال، ولم يتوصل إلى دراسة الأسباب الأساسية للمشكلات التي يعيشها الإنسان في المجتمع.

وأخيرا وصل التفكير الاجتماعي، إلى مرحلة أخرى، أكثر قربـــا مـــن الدراســـة الموضوعية للقضايا الاجتماعية، التي تعترض حياة الإنسان، وهي مرحلة التدليل العقلـــي الاستقرائي، ووضع الفروض وإجراء التجارب والدراسات الاجتماعية الميدانية.

وفي هذه المرحلة، يقوم الباحث الاجتماعي، بالوصول إلى الحقائق، عن طريق جمـــع البيانات الاجتماعية، ثم استخلاص النتائج، بعد تحليلها إحصائيا.

فالتحقيق الاجتماعي، الذي تسعى إليه الدراسات الاجتماعية، في هـــذه المرحلـــة، يعتمد على تحديد موضوع الدراسة أو مشكلة البحث الاجتماعي، ثم وضع الفروض أو الاقتراحات الميدانية، أو إجراء التجـــارب لجمـــع البيانـــات الأساســـية، ثم تحليلـــها واستخلاصها النتائج.

وتعتمد دقة هذه المرحلة، في الوصول إلى الحقائق على مدى إمكانية تحويل المعلومات المتعلقة، بالبحث الاجتماعي، إلى تعبيرات ذات رموز أو خواص رياضية أو كمية (بدر، ٥١).

والمرحلة العلمية، تقوم على الأسلوب الاستقرائي في التفكير، وهو تفكير لا يستند إلى تقليد أو نقل، أو إلى سلطة، وإنما يستند إلى الحقائق، حين يبدأ الإنـــسان بملاحظـــة الظواهر الاجتماعية، وتؤدي الملاحظة الاجتماعية الواعية إلى وضع الفـــروض، وهـــي علاقات يتخيلها الباحث الاجتماعي بين الظواهر التي يلاحظها، ثم يحاول التحقـــق مـــن

صدقها، ويختبر إلى أي مدى تنطبق هذه العلاقات، على جميع الظواهر الأخرى المشابهة لها؟ وفي هذه المرحلة يستخدم التفكير القياسي، عند تطبيق تلك العلاقة، على مواقف أخرى جديدة.(عبد الباقي، ١٨-٢٣).

وهذا يعني أن المرحلة العلمية تركز على التفكير العلمي لتفسير الحقائق العلمية التي يتم جمعها، وهو التفكير الذي يعتمد على قواعد وعمليات عقلية محددة، منها:عندما يواجه الإنسان موقفا جديدا عليه، فانه يفكر في مواجهته، وهذا التفكير يأخذ المراحل التالية :

(أ)-مواجهة الإنسان لموقف يشعر بعدم القدرة الفورية على الاستجابة له.

(ب)-تحديد عدم قدرة الباحث الاجتماعي، على مواجهة ذلك الموقف، في إطار مشكلة اجتماعية محددة، تتطلب حلا.

(ج)-تصور حل أو تفسير لذلك الموقف الاجتماعي، عن طريق التخمين واستنتاج فكرة أو فرض أو نظرية، مستمدة من حصيلة الخبرات المتوافرة لدى الباحث الاجتماعي.

(د)-تدعيم تلك الفكرة أو الفرض أو النظرية، عن طريق جمع البيانات الاجتماعية أو القرائن التي تؤيدها.

(ه)-الربط بين الحل المتصور والفرض المستنتج، للتأكد من ملاءمة الفرض للموقف المطلوب استيعابه، فإذا جاءت النتيجة بالإيجاب، يبدأ الباحث الاجتماعي في التساؤل، عما إذا كانت النتيجة التي أمكن التوصل إليها، باستخدام ذلك الفرض أو النظرية، صالحة للمواقف المشابهة ؟ أم أن استخدامها لا يصلح، إلا لهذا الموقف فقط ؟ ومن ثم يستحيل، تعميم تلك النتيجة.

(و)-بعد تأكد الباحث الاجتماعي، من نجاح الحل الذي توصل إليه في مواجهة الموقف أو المشكلة الاجتماعية التي اعترضته، فان الخطوة التالية هي التطلع المستمر إلى إمكانية تعميم هذا الحل أو تقييمه، في ضوء اعتبارات احتياجاته في المستقبل. (عبد الباقي، ٥٢-٧٢).

وبالاهتداء بالطريقة العلمية يقوم الباحثون الاجتماعيون، بالتعرف على العلاقات الوظيفية بين الوقائع أو الظواهر الاجتماعية، وهذا يعني، أنهم يرتكزون، على وجود نظام، وان هذا النظام في اطراد مستمر، والباحث الاجتماعي بالملاحظة والتجريب، يستطيع اكتشاف هذا النظام المستمر، وبذلك أصبحت هناك مسلمات أو بديهيات يستند إليها العلم في منهاجه، وهي الأساس لتحقيق أهداف العلم في فهم الوقائع والظواهر، والتنبؤ بمستقبلها، وضبطها والتحكم فيها لخدمة الإنسان في نهاية الأمر.

وإذا اعتبرنا أن العلم، نشاط يهدف الباحث الاجتماعي من خلاله، إلى السيطرة على الطبيعة الاجتماعية، بتحقيق أحسن تكييف ممكن بالنسبة له، فان أهداف العلم، مثل: الفهم والتنبؤ، تخدم الهدف الثالث، وهو التحكم، باعتباره الهدف النهائي للعلم.

فإذا كانت المؤشرات الإحصائية والتنبؤات تشير إلى زيادة في معدلات الهجرة السكانية إلى المدن في شاد، فان هدف العلم ينبغي أن يدور، حول التحكم في ظاهرة الهجرة إلى المدن، أي ضبطها في المعدلات الطبيعية حتى لا تزيد عن الحد الأمثل، الذي يؤثر في الإنتاج، الريفي والبدوي الشادي، وان تسمح للمدن أن تنمو بشكل طبيعي، بحيث تستطيع المرافق المتوفرة تقديم الخدمات الأساسية لسكانها المتوقعين. (عبد الباقي، ٥٢-٧٢).

ب-الباحث الاجتماعي المدرب: هناك معايير التي اتفق معظم الباحثين الاجتماعيين، على أنها من السمات الأساسية في معرفة الباحث الاجتماعي، بحيث تكون منارة للباحثين أنفسهم لمعرفة أنفسهم وزملائهم في العمل البحث الاجتماعي، وتساعد الأساتذة في اكتشاف من يتميزون بروح البحث الاجتماعي، وهي مقاييس مرنة يكفي توفر، حد معين منها لدى الباحث الاجتماعي، لينطق في مجال البحث الاجتماعي.

وهذه المعايير هي: موهبة الخيال والأصالة، التي تشمل مجموعة من القدرات الشخصية الذاتية والموضوعية، وتظهر في مجموعة كبيرة من المظاهر منها : القدرة على اختيار موضوع اجتماعي، يحتاج إلى دراسة ويتميز بالغموض، وإعداد خطة تفصيلية لدراسة الموضوع، تشرح الأفكار الأساسية التي تكونه، وأن تظهر شخصية الباحث الاجتماعي، في مناقشته لآراء الآخرين والاستفادة من المقارنات.

والمعيار الثاني هو المثابرة، التي تشمل مجموعة من الأنشطة التي توضح الجد والجلد ومتابعة الموضوع الذي يريد دراسته بغض النظر عن العقبات التي تواجهه.

والمعيار الأخير هو سعة الأفق، الذي يضم مجموعة من المظاهر التي تشمل قبول الآخرين، والتأدب بالأخلاق البحثية، في مناقشة وانتقاد الآراء العلمية، التي ينتجها الباحث الاجتماعي، أو الباحثين الآخرين، وهناك أنظمة لإعداد الباحثين الاجتماعيين:مثل نظام الإشراف الحر، ونظام الأعداد الدقيق المشهور في الجامعات الأكاديمية، وأخيراً النظام المتكامل، الذي يأخذ من كلا النظامين ميزاقما الإيجابية.

ج-البحث الاجتماعي: يقصد باصطلاح البحث الاجتماعي، كل محاولة منظمة تستهدف دراسة مشكلة اجتماعية محددة، من اجل التوصل إلى مبادئ عامة.

وقد تقوم العملية البحثية الاجتماعية، على توضيح بيانات علمية جمعت من قبل، أو تحاول إضافة بيانات جديدة، إلى هيكل المعرفة الاجتماعية القائمة حول الموضوع، على اعتبار إن المعرفة الاجتماعية، تنمو وتتراكم، عن طريق دراسة ما هو معروف بالفعل، كما تعتمد على مراجعة المعارف السابقة في ضوء الاكتشافات الجديدة، ولذلك يمكن النظر إلى كل محاولة لدراسة مشكلة اجتماعية معينة، بطريقة منظمة، والى كل إضافة جديدة، إلى معرفة الباحث الاجتماعي بمشكلة معينة، بوصفها بحثا اجتماعيا.

وتعتبر عملية البحث الاجتماعي، طريقة في التفكير وأسلوب للنظر إلى الوقائع، يصبح معها معنى المعطيات الاجتماعية، التي تم جمعها واضحا في ذهن الباحث الاجتماعي، وبالتالي فهي تشمل جميع النشاطات العلمية التي ينشغل ها العلماء والباحثون من اجل الحصول على المعرفة، التي تبدأ بتصور الواقع المدروس، ثم اختباره تجريبيا أو عمليا. (شلبي، ٢٠).

فعملية البحث الاجتماعي تشكل في معناها الاصطلاحي النهائي، منهاج حياة متكامل للباحث الاجتماعي، وهي أدواته ووسيلته، لفهم الحياة الاجتماعية والتعرف عليها، أيا كانت محاورها وأيا كانت جوانبها، فكل مشكلة اجتماعية، أو عقبة هي بحث اجتماعي جديد، يجب دراسته ومعرفة أسبابه، وكيفية التوصل لحلول، للقضاء على

المشكلة الاجتماعية أو معالجتها، وتعميم تلك النتائج كلما ظهرت المشكلة الاجتماعية من جديد.

ولكي يكتمل التحديد الدقيق لمعنى البحث الاجتماعي المعاصر، يجب الإشارة إلى عنصر التحقيق والمتابعة للبيانات المكتسبة عن طريق البحث أو من خلال عملية البحث الاجتماعي، فجميع الحقائق المدروسة علمياً، يجب أن تكون قابلة للتحقق منها مستقبلا، من قبل الباحث الاجتماعي نفسه، أو من قبل باحثين آخرين، عن طريق الاختبارات العلمية، وهذا يعني أن جميع نتائج البحوث الاجتماعية، قابلة للاختبار، للتأكد من صحتها من قبل باحثين اجتماعيين آخرين، بطريقة موضوعية.

٢-المنهاج الاجتماعي =الكيفي +الكمي

أ-ماهية المنهاج الاجتماعي: هناك اتفاق بين المشتغلين بعلم الاجتماع، على أن المنهاج الاجتماعي، هو الطريق الواضح الذي يختاره الباحث الاجتماعي، لإجراء دراساته العلمية، أو الخطة المرسومة التي يسير عليها أي باحث الاجتماعي في عمله العلمي.

ويعرف الدكتور/ زيدان عبد الباقي المنهاج الاجتماعي بأنه ((الواسطة التي تيسر لنا الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق العلمية في موقف من المواقف الاجتماعية، ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها)). (عبد الباقي، ٢).

ويعرفه د. مصطفي التير بأنه : ((الطريق الذي يؤدي إلى كشف حقيقة الظاهرة، بحيث تحدد العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي تتكون منها الظاهرة). (التير، ١٣-١٤)

ومجمل القول أن المنهاج الاجتماعي، يشمل جميع القواعد والإجراءات والطرق والأساليب والأدوات، التي يختارها الباحث الاجتماعي لتعينه في دراسته للمشكلة التي اختارها، من اجل اكتشاف الحقيقة العلمية الجديدة أو الاطمئنان، على حقيقة مكتشفة سابقاً.

يولي المهتمون بعلم الاجتماع، عناية كبيرة بالمنهاج الاجتماعي، الذي يتبعه الباحث الاجتماعي، في الحصول على الحقائق العلمية، على اعتبار أن الحقيقة العلمية الاجتماعية،

لا قيمة لها، بدون استخدام منهاج اجتماعي علمي، يساعد على التأكد، من مدى صدقها وثباتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فليس هناك علم أو تقدم علمي إلا عن طريق البحث العلمي، وتقدم البحث العلمي يعتمد على منهاج البحث الاجتماعي العلمي حيث يدور معه وجودا أو عدما، صدقا أو زيفا منذ البداية، فجميع النتائج العلمية تشترط وجود منهاج موثوق، لاكتشاف الحقائق العلمية الجديدة أو التثبت من الحقائق المكتشفة. (عبد الباقي، ٣).

والمنهاج الاجتماعي، بشقيه الكيف والكمي، في جوهره، هو المنهاج الاستقرائي، وهو المنهاج الذي ينتقل فيه الباحث الاجتماعي، من الجزء إلى الكل أو من الخاص إلى العام، فهذا المنهاج يسير متدرجا في التعميم، حتى يصل إلى القضايا الكلية، وهو يقوم في كل خطوة، من خطواته، على الملاحظة والتجربة، أي استقراء الجزئيات الواقعية، والمقارنة بينها، حتى يصل إلى القواعد الاجتماعية العامة أو النظرية.(صابر، ١٤-٢١)

ب-الوصف الاجتماعي الكيفي والكمي: ويستند المنهاج الاجتماعي على وصف الظواهر الاجتماعية، المحسوسة منها أو المشاهدة، الحاضرة منها والماضية، ووصف توقعات المستقبل، وكثيرا ما يتضمن الوصف تفسيرا للظاهرة الاجتماعية أو اختبارا لصحة الفروض.

ويعتمد على دراسة الواقع الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية ، كما توجد في الواقع الاجتماعي، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا.

فالمنهاج الاجتماعي الكيفي، يصف لنا الظاهرة الاجتماعية ، ويوضح خصائصها، معتمدا على الوصف اللفظي للخصائص المدروسة، بينما المنهاج الاجتماعي الكمي، يعطينا وصفا رقميا، يوضح مقدار الظاهرة الاجتماعية أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، معتمدا على عمليات العد وحساب التكرارات والنسب المئوية والاجتماعية وغير ذلك من المفاهيم الإحصائية.

وكلا النوعين من الوصف مفيد لوصف الظاهرة الاجتماعية المدروسة، فالوصف الكيفي مفيد، لأنه يعطينا منطلقات جديدة، لإجراء دراسات وأبحاث اجتماعية أخرى،

متصلة بموضوع البحث الاجتماعي ونتائجه، من خلال الأضواء التي يلقيها على موضوع البحث الاجتماعي، وعلميات الوضوح التي يسعى إليها، من خلال عرضه لأكبر عدد من الخصائص والصفات التي تربط بالظاهرة الاجتماعية محل الدراسة، أما الوصف الكمي فهو مفيد لأنه يستند على قواعد محددة من القياس والإحصاء، بالإضافة إلى أن الأرقام تعطي وصفا دقيقا لبعض الظواهر يصعب الوصول إليه بالتعبير الكيفي فقط.

ومن الممكن، أن توصف الظواهر الاجتماعية، وصفا كيفيا يتبعه وصف كمي، وهذا يتوقف على طبيعة مشكلة البحث الاجتماعي المعالجة، فيلجأ الباحث إلى الوصف الكيفي حينما تتطلب منه قضية البحث الاجتماعي، استخدام جميع العمليات العقلية، التي يراد بها كشف الحقائق وتبسيطها، كالتقسيم والتصنيف والاستدلال والاستقراء والقياس، بينما يلجأ إلى الوصف الكمي، إذا استدعى موضوع بحثه الاجتماعي تبويب النتائج وفحصها، وجمع تكراراتها واستخدام المتوسطات الإحصائية ومقاييس التشتت، والارتباط وحساب الاحتمالات.

ومن المناسب أن نشير إلى نزعة في البحث الاجتماعي، سيطرت على معظم الباحثين الاجتماعيين، وهي النزعة التي تؤكد العد والقياس، كمنهاج للدراسة الاجتماعية، لا غنى عنه في البحث العلمي في أي ميدان، وتسعى هذه النزعة إلى ترجمة الظواهر الاجتماعية المشاهدة، إلى جداول ورسوم بيانية وتحويل قوانين العلم إلى دلالات رياضية. (بدوي، ٣٤١)

والمسح الاجتماعي وسيلة تؤدي إلى جمع البيانات حول مجتمع صغير أو كبير، وقد تتعلق البيانات بحقائق اجتماعية، كمستويات التعليم أو توزيع فئات السن أو فئات الدخل، وقد تتعلق هذه البيانات بالآراء أو الاتجاهات، وبالتالي فان من خصائص المسح الاجتماعي انه يدرس الواقع الاجتماعي خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون الحاضر أي الواقع الاجتماعي عند جمع البيانات، وهو يعطي فرصة لجمع بيانات معتمدة ومتنوعة وكثيرة عن الظاهرة الاجتماعية بطريقة منظمة، مثل استمارات المقابلة أو استمارات الاستبيان.

وتقوم الدراسات في المسح الاجتماعي على فروض وقواعد نظرية واضحة تساعد في تفسير النتائج والتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والمتغيرات السلوكية أو ما يعرف بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ويمكن الحصول على البيانات المسحية الاجتماعية عن طريق المسح الشامل أو الحصر، ويستخدم في حالة المجتمعات الصغيرة (مجتمع البحث) كأن يكون المجتمع طلاب مدرسة أو عاملين في مصنع صغير أو سكان قرية صغيرة أو قبيلة محدودة العدد، ولكن الطريقة الأكثر شيوعا في المسوح الاجتماعية الحديثة هو المسح عن طريق العينة الممثلة للمجتمع الكبير (التير، ٦١-٦٣).

ويتميز المسح الاجتماعي المعاصر بأنه يستهدف مجرد وصف الظواهر الاجتماعية في صورة كمية للكشف عن مدى قوة وضعف أي من هذه الظواهر في قطاع من قطاعات البناء الاجتماعي، أو في مختلف أرجاء المجتمع، ويتركز الاهتمام في مثل هذه البحوث الاجتماعية حول التحديد الكمي الدقيق لوجود عامل أو أكثر في جماعة محددة من الناس أو في عينة من هذه الجماعة، والوسيلة إلى ذلك هي القياس الكمي بصورته العامة لمدى وجود ذلك العامل أو تلك العوامل في المجتمع محل الدراسة، والتعبير عن ذلك المدى برموز لها خواص رياضية إحصائية.(بدوي ٢، ٢٦٥).

وهذا الاتجاه الحديث في المسوح الاجتماعية يسعى إلى الوصول إلى حقائق يمكن وصفها رقميا بحيث يوضح مقدار الظاهرة الاجتماعية أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، بيانات تتقبل عملية العد وحساب التكرارات والنسب المئوية وحساب الارتباطات والاحتمالات وغير ذلك من المفاهيم الإحصائية.(عبيدات، ١٨٨-١٩٤)

فبدل أن يصف الهجرة إلى المدينة في المجتمع الشادي الحديث بأنها مرتفعة يحدد هذا الارتفاع حسب الإحصاء السكاني لعام ١٩٩٣م بأنه وصل إلى(٨٠،٧%)من الهجرة الداخلية لمقر محافظة لغون الغربية، وبدل أن يقول يتميز المجتمع الشادي بكبر حجم فئة العمل، يقول: تصل نسبة الفئة العمرية من (١٥-٦٤سنة)إلى (٤٨،٥%)من فئات المجتمع الشادي، حسب الإحصاء السكاني لسنة ١٩٩٣م، وهكذا.

ورغم النجاحات التي حققها المسح الوصفي التقريري في إعطاء معلومات هامة عن الظروف الاجتماعية التي تعيشها بعض فئات المجتمع، واتخذت المجتمعات بعد ذلك قرارات عملية للرفع من مستوى هذه الفئات، خاصة في أوربا الغربية، إلا أن التركيز الكبير على الإحصاء قد لا يؤدي إلى نفس النتيجة، خاصة في المجتمعات النامية التي ينتشر فيها الجهل بأهمية البحث العلمي وفهم الأسئلة المطروحة من قبل الباحثين، وبالتالي فان الإحصاءات التي تستعمل في المسوح الاجتماعية التي تمت في هذه المجتمعات وصفت بالتضليل العلمي باعتبارها لا تعبر عن الاتجاهات والآراء والظواهر والتصرفات الواقعية للمجتمعات النامية.

وهذا ما جعل بعض الباحثين في المجتمعات النامية، خاصة الإفريقية، يركزون على مدخل أكثر ملاءمة للظروف الحالية للمجتمعات الإفريقية، وهو مدخل الدراسات الحقلية المنتشر في الأبحاث الأنتربولوجية، فهو يتطلب من الباحثين بدل أن يسأل المبحوثين عن رأيهم واتجاهاتهم حول ظاهرة أو تصرف اجتماعي معين، ويسجله في استمارة بحث،ثم يحلل البيانات الإحصائية التي يجمعها، يترل الباحث بدل ذلك إلى أرض الواقع الاجتماعي ويعيش مع الأهالي موضوع الدراسة فترة كافية من الزمن ليعيش بنفسه الظاهرة الاجتماعية ثم يسجلها ويحللها في ضوء الفرضيات والنظريات العلمية المتاحة له في مجال بحثه.

نظرا لمحدودية الأساليب الإحصائية في فهم وتفسير العلاقات الاجتماعية بجميع مظاهرها، فقد اهتدى عدد من الباحثين في مجال علم الاجتماع وعلم الإنسان الاجتماعي إلى طريقة الملاحظة المشاركة في الدراسات الحقلية للكشف عن الجوانب الخفية من العلاقات الاجتماعية.

ونستطيع تعريف الملاحظة المشاركة بوصفها عملية تواجد للملاحظة في موقف اجتماعي بهدف إجراء بحث علمي، فالقائم بالملاحظة يكون في علاقة مواجهة مباشرة مع المبعوثين، وهو من خلال مشاركتهم في حياتهم الطبيعية يستطيع أن يجمع المعلومات التي يحتاج إليها في دراسته، وهكذا يكون الباحث جزءا من السياق الذي يلاحظه، وهو يتأثر بهذا السياق، فيكيف مواقفه تبعا للظروف التي تواجهه.(محمد، د/محمد علي، ٢٦٨-٢٦٩).

وقد توصل العلماء في مجال علم الإنسان أو الانتربولوجيا في دراساهم الحقلية إلى عدد من التجارب والخبرات، تمثلت في قواعد وخطوات أثبتت الدراسات الحقلية في المجتمعات البسيطة والمتقدمة جدواها.

– وتبدأ هذه الخطوات بانتقاء قضية قابلة للدراسة ثم يختار الملاحظ أو الباحث الحقلي الوحدة الاجتماعية أو المجتمع الذي يريد أن يعايشه، ويفضلون المناطق الجغرافية المحدودة من حيث المساحة وعدد السكان، وتكون وحدة الدراسة النموذجية عندهم صغيرة ومنعزلة نسبيا، مثل القرى الصغيرة التي يتمتع فيه الناس بعلاقات اجتماعية مباشرة أو ما يسمى بعلاقات الوجه لوجه، مما يسمح بملاحظة أثر هذه العلاقات المتبادلة في المجموعة ككل، وتتوفر مثل هذه الميزات في الجماعات القبلية وجماعات العمل في المصانع، وبعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

– وتتمثل الخطوة الثانية في البحث الحقلي في أن يضع الملاحظ خطة أو مشروع بحث بصورة واضحة ودقيقة، ومما يساعد الباحث على وضع خطة جيدة الاتصال بالباحثين خاصة الأنتربولوجيين الذين درسوا المنطقة والاستفادة من خبراهم العملية، والاطلاع على الأعمال العلمية المكتوبة عن المنطقة أو المناطق المشاهة لمنطقة الدراسة.

وخلاصة هذه الخطوة أن الباحث في الملاحظة المشاركة في حاجة ماسة لأية معلومة عن المنطقة تساعد في وضع مشروع بحث متكامل منذ البداية، لأنه قد لا تتوفر للباحث الإمكانات من حيث الزمن والمعدات والمصادر إذا تجاوز هذه الخطوة ودخل في المجتمع الملاحظ، وهذه هي الخطوة الثالثة، وتتجسد في محاولة تحديد الباحث لوسائل الدخول إلى المجتمع المدروس مثل الاتصال بالمسؤولين الرسميين والتقليديين كالملوك والسلاطين والشيوخ والإداريين ومن في حكمهم، والمسؤولين غير الرسميين خاصة الفئات المؤثرة في البنية الاجتماعية كرجال الدين والراعين للعادات والتقاليد وكبار السن وأهل المكانات الاجتماعية الموروثة والاستفادة من الإخباريين.

خاصة في المجتمعات المعزولة والمتنوعة الثقافات واللغات والأعراف، ثم الاندماج مع الأهالي، وذلك بان يتوافق الباحث مع أساليب الحياة السائدة في المجتمع المحلى، وهذه

الخطوة تتطلب من الباحث الإلمام بلغة الأهالي وثقافتهم وعاداقم وتقاليدهم، لأن أي نوع من التمييز قد يعيق الباحث عن الوصول إلى المعلومات الواقعية عن حياة الناس العادية.

- هذه هي أهم الخطوات العملية في الدراسات الحقلية قبل جمع المعلومات الفعلية عن المجتمع المدروس لكن الخبرات العملية جعلت معظم الباحثين يضيف خطوة خامسة وتتمثل في أن يقضى الباحث فترة كافية من الزمن للعيش مع المجتمع المدروس اقلها سنة كاملة لأن أي فترة اقل من هذه غير كافية للاندماج التام في حياة المجتمع وتفهم العلاقات الاجتماعية المتشابكة التي تشكل البنية الاجتماعية وتضم أفرادها بعضهم إلى بعض وهي ما يعبر عنه بالعلاقات الاجتماعية المنمطة.

وتعرف العلاقات الاجتماعية التي يدرسها اختصاصي علم الإنسان الاجتماعي، الذي يطبق أكثر من غيره الدراسات الوصفية التقريرية التي تستخدم مدخل الملاحظة المشاركة، بأنها ذلك الأسلوب الذي يتعامل به الأفراد ويتصرفون على أساسه حيال بعضهم البعض، أو بمعنى آخر، هي تلك الارتباطات والالتزامات الاجتماعية التي تشد الأفراد إلى بعضهم والتي بدورها تحدد نوعية التصرف والتعامل الاجتماعي.

ويتضمن عمل الباحث الحقلي تحديد جوانب محددة من السلوك الاجتماعي والتي تتميز بالاتساق والنمطية، وذلك بقصد التوصل إلى العوامل والمؤثرات التي تجعل لهذه الجوانب من السلوك الاجتماعي شكلا منمطا يتفق اغلب أفراد المجتمع في تطبيقها والتقيد بها، ومحاولة مقارنة هذه الأشكال من السلوك المنمطة من السلوك الاجتماعي بما لدى الباحث من افتراضات ونظريات علمية مستفادة من دراسات سابقة لمجتمعات متشابهة في التركيبة الاجتماعية ومستوى التنظيم الثقافي والاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن المهام الأساسية للباحث في الدراسات الحقلية تتجاوز الوصف الكمي للأشياء أو العلاقات الاجتماعية العادية، والوصول إلى ملاحظة الأشياء الكامنة التي تتعلق بتصرفات الأفراد، والأشياء الخاصة التي تتعلق بالقيم والمعتقدات غير الواضحة وغير الصريحة، فيحاول كشفها وإخراجها إلى حيز الوجود، حيث انه لا يمكن الاعتماد

على الوقائع الظاهرة الاجتماعية وإهمال الأشياء الكامنة والتي لها أهمية بالغة في شرح وتفسير التصرف الاجتماعي.

ولا يمكن للباحث المطبق لمدخل الملاحظة المشاركة أن يقدم نتائج دراسته ما لم يتعامل ويتفاعل مع جمهور البحث الخاضع للدراسة، كأن يدون الأنشطة الاجتماعية التي يقومون بها، ويلاحظ طرق التعامل والتفاعل بين الأفراد في مواقف ومناسبات اجتماعية متكررة ومعتادة، ولا ينحصر دور الباحث في تسجيل وملاحظة التصرف الاجتماعي لأفراد المجتمع، وما ينتج عنه من أحداث ومواقف اجتماعية، بقدر ما يركز على معايشته للأحداث والمواقف الاجتماعية، باعتباره أحد أفراد التركيبة الاجتماعية تقريبا، وهذا ما يجعلنا نكرر أهمية استيعاب الباحث في هذا المدخل لثقافة المجتمع المدروس وتفهمه التام لدقائق اللغة والرموز المستعملة في التعبير عن المواقف الاجتماعية.

ومما يساعد الباحث الحقلي في تحليله لنتائج بحثه، مقارنة موضوع الدراسة بالأنظمة المتشابهة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة سواء كانت ميدانية أو نظرية، فلا يجوز لأي باحث ميداني تجاهل الدراسات المقارنة في ميدان البحوث الاجتماعية، والتي عن طريقها يستطيع تحديد إطار موحد لطبيعة الأنظمة المتشابهة والكشف عن العوامل والمسببات لمثل هذا التشابه مادية أو معنية أو بيئية، ليس بسبب تشابهها صدفة أو عرضا، ولكن لإثبات نوعيتها والتي تعتبر بالمفهوم الاجتماعي ذات أهمية بالغة، وقد تكون كامنة في النظام الاجتماعي والتي لا يستنتجها الباحث إلا بطريق المقارنة. (قنوص، ٥٩-٧٣)

ونظراً لما يشوب الدراسات الحقلية المعايشة من تحيز في اختيار مجتمع الدراسة وعدم الضبط الدقيق لتقنيات الملاحظة المشاركة، فان الباحثين المعاصرين المستخدمين لهذا المدخل بدءوا يستخدمون الاستمارات البحثية الدقيقة لتسجيل بياناقم، وان كانت لا تسجل فيها المعلومات أمام المبحوثين، بل يحاول الباحث تخزينها في ذاكرته أو أي ذاكرة حديثة أخرى ثم يفرغها بعيدا عن أعين الأهالي و ذلك من اجل الاستفادة منها في تطبيق بعض العمليات الإحصائية، وكذلك الاستفادة من المعلومات التي توفرها السجلات والدوائر الإدارية الرسمية عن الأهالي أو مجتمع الدراسة.

ويقصد بالدراسات الوصفية التحليلية جميع الأبحاث التي تتبنى الاتجاه العلمي الـذي يسعى إلى رد الشيء أو الظاهرة الاجتماعية إلى العناصر المكونة لها، مادية كانت أم معنوية، في مقابل الاتجاه التركيبي الذي يسعى إلى إعادة بناء الأجزاء في وحدة كلية.

وللاتجاه التحليلي العلمي ثلاثة مظاهر هي: الاتجاه العقلي، ويستخدم قضايا المنطق للوصول إلى إثبات الحقائق، بينما يتركز مظهره الثاني في التحليل التجريبي، وهو المعول عليه في المنهاج التجريبي، بمراحله المختلفة، من ملاحظة وتجربة واستقراء، كما سنوضحه في فقرة قادمة، والمظهر الثالث للتحليل العلمي هو التحليل الاجتماعي ويقصدون بالتحليل الاجتماعي، الفحص الشامل للوقائع الاجتماعية المعقدة للتمييز بين أجزائها المختلفة وتحديد علاقة كل جزء بالآخر وعلاقة كل جزء بالكل، مما ينتج عنه وصف منهجي للعلاقات الاجتماعية مع بعضها البعض وفقا للتصنيف الشكلي والموضوعي (بدوي ٣، د/ زكي، ١٨، ١٩، ٢٨١).

ويتميز النموذج الوصفي التحليلي عموما بأنه لا يتوقف عند وصف الظاهرة الاجتماعية بجمع المعلومات والبيانات عنها، بل يسعى إلى تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها، والتعبير عنها كيفيا وكميا، بحيث يؤدى ذلك إلى الوصول إلى فهم العلاقات الوظيفية التي تربطها بالظواهر الأخرى، وذلك من أجل تحقيق الأهداف العلمية الواضحة والتي تتمثل في مساعدة الباحث في الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم هذا الواقع وتطويره (عبيدات. ١٨٨).

للدراسات الوصفة التحليلية مراحل حاول المهتمون التركيز على ثلاثة منها وهى: تحديد الإطار المرجعي للمفاهيم وتنظيم تصنيف المعلومات والبيانات وأخيرا الوزن الدقيق للمعلومات والبيانات، ونظرا لأهمية هذه المراحل نفصل بعض الأسس التي تبنى عليها.

(١) تحديد الإطار المرجعي للمفاهيم: وهي مرحلة تعتبر من المتطلبات الأساسية للتحليل، وتتمثل في ضرورة إدراك الفروق بين مدلولات مختلف المصطلحات المستخدمة في البحث، حتى يتأتى التحليل مفهوما من الجميع، وبالشكل الذي يرغب فيه الباحث، من خلال لغة اصطلاحية مشتركة، ويؤكد بعض الباحثين أن عملية صياغة المفاهيم في لغة اصطلاحية، من الأساليب الفكرية الأساسية التي يلجأ إليها الباحث للتحكم في خصائص المعلومات ودراستها وتنظيمها واستبعاد ما يتطلب الأمر استبعاده منها، غير أن هذه العملية يستحيل تحقيقها بدون تحديد مدلول كل مفهوم من خلال لغة اصطلاحية واضحة، ويمكن صياغة ما تتطلبه هذه العملية في شكل تساؤلات على النحو التالي:

(أ) هل المصطلح يتميز بالإيجاز والوضوح مع انطوائه على معنى تام؟

(ب) هل يقوم المصطلح على أساس فكرة واحدة؟ أي لا يشتمل على أكثر من فكرة واحدة؟

(ج) هل الفكرة التي يعبر عنها هذا المفهوم مرتبطة به، وضرورية لتحديد معناه؟

ومن الملاحظ أن الاتفاق على مفاهيم أو مصطلحات معينة من الصعوبة بمكان، ومن ثم فلا مناص أمام الباحث في حالة الاختلاف على مدلول مصطلح معين من اللجوء إلى التعريفات الإجرائية، التي تعتمد في تحليل المفهوم على العمليات السلوكية التي تنطوي عليها، سواء دلت هذه العمليات على الإجراءات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة أو المتغيرات التابعة(عبد الباقي٢، ١٣٤-١٣٥).

ففي دراسة للباحث حول جماعات التحديث الاجتماعي حصر المفهوم في الجماعات التي تتولى نشر الأفكار الجديدة في بيئاتها الاجتماعية وهى ثلاث بيئات هي: البيئة الحضرية والبيئة الريفية والبيئة البدوية، وحاول الباحث تحديد الأنشطة والديناميات التي تعمل في إطارها هذه الجماعات حسب البيانات السابقة، ففي البيئة الحضرية تتميز جماعات التحديث الاجتماعي بالنشاطات السياسة مثل الأحزاب والجمعيات المدنية، بينما في البيئة الريفية تركز جماعات التحديث الاجتماعي عملها على التدريب والتعليم، وتنحصر جهود جماعات التحديث الاجتماعي في البيئة البدوية على التوطين باعتباره النشاط الأولي لاستعداد البدو للتعرض للأفكار الحديثة حول التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية(أيوب، جماعات، ١٩٨-٢٤٧).

(٢) تنظيم تصنيف المعلومات والبيانات: وبمجرد أن يحاول الباحث تحديد مفاهيم بحثه، ويحاول أن يصيغ العلاقات بين المتغيرات في شكل حلول أولية أو فروض نظرية تجريدية، فإنه يفكر في أدوات جمع البيانات التي تخدم الفروض النظرية للبحث، بحيث تتكون لدى الباحث مجموعة من الخطوط العامة للبيانات المطلوبة للبحث، ونوعيتها، ومدى إمكانية استخدام معاملات الارتباط بين مجموعة البيانات التي يتم الحصول عليها، وحبذا لو وجه الباحث إلى نفسه التساؤلات التالية:

- ما هي المواقف التي تعبر عن الأجزاء الجوهرية لمشكلة البحث؟
- وما هي مجموعة الأسئلة التي يمكن أن تستخدم إجاباتها في تفسير كل موقف من تلك المواقف؟
- ما هي العمليات الاجتماعية والنفسية التي كانت بمثابة العوامل الدينامية في إبراز أجزاء أو مواقف مشكلة البحث؟

- ما هي العلاقات السببية بين مختلف مجموعات العوامل الدينامية التي أدت إلى إبراز أو تضخم حجم مشكلة البحث؟

ويتركز التنظيم الأساسي لتصنيف البيانات على تجمع البيانات المتشابهة مع بعضها البعض، وكذلك تجميع ضروب الاختلاف في المشكلة محل الدراسة، وترتيبها في فئات ومفردات متشابهة، بهدف تحليل هيكل البيانات إلى عناصر يمكن ترتيبها حسب الزمان والمكان، وبحسب العلاقات والنتائج، وأنماط السلوك، ومستويات الوظائف، وألوان الاتجاهات الاجتماعية السائدة، وكلما اتجهت البيانات نحو الوضوح وقبول العمليات الإحصائية كلما ساعدت على التحليل العلمي الدقيق(عبد الباقي٢، ١٢٤-١٣٤).

(٣) الوزن الدقيق للبيانات: وعملية وزن أو ترجيح البيانات ترتبط بافتراضات أو فروض البحث وبموضوعة، وبشكل عام، فإن المتغيرات أو العوامل التي تدرس في أي ظاهرة، تؤثر بدرجات متفاوتة في الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة، ومرحلة الوزن الدقيق هي محاولة تحديد دور كل عامل من العوامل المدروسة في حدوث الظاهرة الاجتماعية.

ويركز بأن تخضع عمليات الترجيح لقياسات دقيقة، تسمح بتيسير إعادة البحث من قبل باحثين آخرين تحقيقا لصفة التراكمية في الأبحاث العلمية(عبد الباقي٢، ١٢٢-١٢٤).

ومرحلة الترجيح والوزن لأهمية العوامل المؤثرة في أي ظاهرة من الظواهر، تظهر أهميتها باعتبارها خلاصة النتائج التي يمكن أن يصل إليها البحث العلمي.

(١) الدراسة التطبيقية للمنهاج الاجتماعي الكيفي: ومن التطبيقات العملية للدراسة الوصفية التحليلية دراسات تحليل المحتوى أو المضمون

وهي دراسات تنتشر في علوم وتخصصات واسعة في الوقت الحاضر، مثل ميادين الإعلام والتغيير الاجتماعي ودراسات الاتجاهات الفكرية والاجتماعية، معتمدة في ذلك على مضمون رسائل أو أعمال مكتوبة.

وقد حاول الباحث في دراسة له عن الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي، أن يطبق نموذج تحليل المضمون أو المحتوى لدراسة وتحليل (رسالة تبصرة الحيران من هول فتن الزمان) في محاولة منه للتعبير عن الاتجاهات الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة في مملكة دار وداي في بداية القرن العشرين.

ويظهر من الإطار النظري لدراسة الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي أن الأعمال الفكرية التي قام بها الشيخ الترجمي مثلت قيادة فكرية لجماعات إصلاحية تهدف إلى تغيير العلاقات الاجتماعية في دار وداي، مقابل جماعة تقليدية يمثلها علماء السلطان في وداي، وقد عبر كل اتجاه أو تيار من هذه الجماعات عن موقفه من خلال المخزون الثقافي للحضارة الإسلامية، أو بتعبير آخر، استخدمت هذه الجماعات الموروث الثقافي للاجتماع الإسلامي في تعاملها مع القضايا الاجتماعية والسياسية التي واجهتها سلطنة وداي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

إذن مشكلة البحث الاجتماعي، في هذه الدراسة، يمكن صياغتها على النحو التالي :

- ما هي الجماعات الدينية الرئيسية التي مثلت القيادة الفكرية التي سعى إليها الناس أكثر من غيرها في طلب النصيحة والحصول على المعلومات ؟
- ثم ما هي المواقف الاجتماعية والسياسية التي تختلف حولها آراء واتجاهات الجماعات الدينية في دار وداي ؟
- وأخيرا هل يجسد آراء وأفكار واتجاهات هذه الجماعات الدينية عمل من وسائل الاتصال المكتوبة في مثل هذه الفترة ؟

ووسيلة الاتصال التي نعني بتحليل مضمونها في هذه الدراسة هي رسالة (تبصرة الحيران من هول فتن الزمان) التي كتبها الشيخ عبد الحق الترجمي أحد قادة الجماعات

الدينية في دار وداي في تلك الفترة، وتعبر هذه الرسالة ن عن آراء واتجاهات ومواقف، الجماعات الدينية، في دار وداي، حول بعض الموضوعات الاجتماعية والسياسية، التي تعرضت لها سلطنة وداي.

ويمكن تجريد الجماعات الدينية في وداي إلى مجموعتين: الأولى تمثلها جماعة علماء السلطان المتعددة العناصر والخصائص، فهي تضم العديد من الجماعات الدينية مثل جماعة صاحب الجامع، وجماعة الأمامية، وجماعة القضاة، ولكن كلها تميزها خاصية عدم تلقيها لعلومها من الخارج في الغالب، وهذا ما جعل تصنيفها في جماعة واحدة هي فئة الجماعة التقليدية، وذلك لأنها لم تكسب خبرات تعليمية من الخارج في الغالب، من ناحية، ولأنها وقفت موقف المعارض للأفكار الإصلاحية في سلطنة ودايّ من ناحية أخرى، والثانية هي الجماعة الإصلاحية التي يقودها الشيخ الترجمي، وهي أيضا تحوى عناصر متنوعة انضمت إليها من الجماعات الدينية التقليدية السابقة، ومن خارج هذه الجماعات، ولكن ما يميزها هو خبرتها بالعالم الخارجي من ناحية، وانخراطها في تيار الإصلاح والتعليمات التي ينادى بها الشيخ الترجمي من ناحية أخرى.

ويعطى منهج تحليل المضمون لهذه الدراسة العديد من التصورات النظرية والعملية التي تساعد في إجراء العديد من المقارنات(الجوهري، ٢٢١-٢٢٣).

فمن خلال التجريد النظري السابق، استطاعت الدراسة أن تركز عملها التحليلي على جماعتين هما الجماعة التقليدية والجماعة الإصلاحية، وبعد ذلك تمت المقارنة بين موافقهما تجاه قضايا محددة، وذلك من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي جعلت أيا من الجماعتين توافق أو تعارض أيا من المواقف التي تناولها عبد الحق السنوسي في رسالته تبصرة الحيران من هول فتن الزمان(الترجمي،).

أما عن القضايا التي اختلفت حولها الجماعات الدينية فهي على النحو التالي:-

- اعتبار دار ودايّ دار حرب أم دار إسلام بعد السيطرة الفرنسية عليها.
- الهجرة الإسلامية من دار ودايّ وإليها.
- مخالطة النصارى في دار وداي.

- مصالحة النصارى بالمال أو دفع الميري (الضريبة) إليهم.

- قضية قتال النصارى مع ضعف المسلمين وشتات كلمتهم وقلة مؤو نتهم.

- الشكوى إليهم والتقاضي عندهم.

- قضية العمل بالأجر أو بالإكراه مع الفرنسيين.

- الموقف من ظهور محمد أحمد المهدى في السودان الشرقي.

- المواقف من السحر والخرافات والشعوذة واستخداماها المختلفة.

نتوصل من تحليل مضمون رسالة الشيخ الترجمي إلى أن الاختلاف في الاتجاهات والمواقف والصراعات الفكرية التي خاضتها الجماعات الدينية في ودايّ، كل ذلك كان نتيجة للتغيرات السياسة والاجتماعية التي حدثت في المجتمع التشادي، خاصة عملية تعامله مع التحدي الثقافي الذي فرضه الاستعمار الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبالتالي فإن مضمون الرسالة يعطي أهمية للتعايش بين أهل الأديان السماوية من وجهة نظر الإسلام في الاتجاهات أو القضايا الأربعة الأولى، حيث سعى الترجمي باستخدامه للمخزون الثقافي للاجتماع الإسلامي إلى تأكيد التعايش بين أهل الأديان السماوية خاصة النصارى، باعتبار أن ذلك من أساسيات الإسلام منذ بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم وحياة الصحابة في مكة و المدينة والحبشة واختلاطهم بالنصارى.

وعلى ذلك فإن وصول الفرنسيين بحد ذاته إلى دار ودايّ لا يجعلها دار حرب من جهة نظره والجماعات الإصلاحية التي يقودها، فلا يصح لأحد أن يهجر بلاده لهذا السبب ولا أن يمنع من مخالطة النصارى.

ولكن الشيخ الترجمي وبنفس الروح التي عرض بها مبادئ التعايش الديني في الإسلام، وانطلاقا من نفس المخزون الثقافي في الاجتماع الإسلامي، استطاع أن يصيغ طريقة للتعامل مع الوضع الجديد الذي فرضه الفرنسيون على أهل دار ودايّ، وذلك للوقوف صفا وأحداً ضدهم.

ولكن من الداخل حيث أجاز محاربتهم وقتالهم لمن استطاع باعتبارهم ليسوا أهلاً لإقامة العدالة في ديار الإسلام، خاصة بعد محاربتهم لرموز الإسلام وأسسه فيها، ومقاطعتهم اقتصاديا بعدم العمل لديهم بأجر أو بدونه، ومقاطعتهم ثقافيا بعدم التزيي بزيهم ومنع اتخاذهم أطباء وذلك سعياً منه لحماية الهوية الثقافية إسلامية من الاستلاب حينما تأكد له استهداف الفرنسيين لها.

وهذا اتجاه عبر عن وحدة الجماعات الدينية في دار وداي، والذي استمر إلى حدوث موقعة الكبكب التي استشهد فيها جمع كبير من العلماء على يد الفرنسيين وعلى رأسهم الشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي ٠(أيوب، الدور).

(٢) الدراسة الميدانية في المنهاج الاجتماعي الكمي:

قام الباحث بدراسة اجتماعية، حول الآفاق السياسية للشباب التشادي المعاصر، فحدد الآفاق الاجتماعية السياسية في هذه الدراسة، بتلك الاعتبارات والمواقف التي يراعيها الشباب الشادي في اتخاذهم لقراراتهم الاجتماعية والسياسية، وبناء على النمط الاجتماعي والسياسي السائد في شاد والذي يقوم على سياسة اللامركزية في الحكم المحلي للدولة، تتاح أم الشاب الشادي، مستويات الآفاق السياسية المتدرجة الآتية : المستوي الشخصي، والعائلي، والمحلي (القرية)، والمقاطعي (عدد من القرى + مدينة)، وإقليمي(عدد من المدن)، ووطني (دولة شاد)، وقاري (الإتحاد الإفريقي)، وعالمي(كوني).

وتسعي هذه الدراسة إلى قياس هذه المستويات من الآفاق لدي عينة من الشباب في مدينة أبشة، ومدي اختلافها وتوزعها حسب متغيرات اجتماعية أساسية، مثل : الخلفية الحضري (بدوي، ريفي، حضري)، ومستوى التعليم، والسن، والجنس.

وحاولت الدراسة أن تحقق أهدافها النظرية، بعرض إطار نظري من علم الاجتماع السياسي، الذي يقوم على دراسة الاتجاهات السياسية للأفراد لمعرفة آفاقهم الـ
وحاولت تحقيق أهدافها العملية، من خلال تحليل بيانات، تم جمعها من عينة ع
مدينة أبشة شرقي شاد، وقامت بتحليلها إحصائيا.

وتوصلت إلى نتائج تفيد، بأن الشباب الشادي يختلف في آفاقه السياسية، باختلاف السن والتعليم والخلفية الحضرية والجنس، فصغار السن والمتعلمين وسكان المدن والرجال، أكثر ميلا إلى الآفاق السياسية الواسعة مثل : الآفاق الوطنية والقارية والعالمية (الكونية)، بينما الشباب الشادي الأكبر سنا والأقل تعليما وذوي الخلفية البدوية أو الريفية والنساء، يميلون إلى الآفاق السياسية الضيقة، مثل : المصالح الشخصية، والعائلية، والمحلية والمقاطعية.

أولا- الإطار النظري: الآفاق السياسية للشباب الشادي المعاصر(عينة-ابشة-٢٠٠٨)

يقوم الإطار النظري لهذه الدراسة على نتائج علم الاجتماع السياسي، وبالتالي اقتضى الأمر أن نورد بعض الآراء حول تعريف هذا العلم ومرتكزا ته الفكرية.

مر مفهوم علم الاجتماع السياسي بمراحل عديدة في تطوره، فعرف في البداية بأنه علم الدولة، وهو التحديد الأكثر عمومية لهذا المفهوم، بينما تعريفه بأنه علم السلطة تعريف عام فقط، ويعتبر تعريفه بأنه علم القوة السياسية الأقل عمومية من بين التعريفات السابقة، والإشارة إليه بأنه علم الظواهر الاجتماعية السياسية، هو التعريف المحدود العمومية، ويعتبر تحديد مفهوم علم الاجتماع السياسي بأنه علم دراسة الأسس الاجتماعية للاتجاهات والمواقف والآراء السياسية، هو التعريف المحدد جدا لعلم الاجتماع السياسي المعاصر، مع الإقرار بأهمية التطورات العلمية التي مر بها تحديد هذا المفهوم.

ثانيا : الدراسة الميدانية

(١) الإجراءات المنهجية: تتضمن الإجراءات المنهجية في الدراسات الميدانية عددا من الناصر، أهمها : تحديد أهمية الدراسة وأهدافها، والفروض ومجتمع الدراسة، وعمليات جمع البيات وتحليلها، واستخلاص النتائج.

أ- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق غرضين هما :

الهدف النظري : والذين يتمثل في توضيح مدى وجود الآفاق السياسية بمستوياتها المختلفة لدى الشباب الشادي المعاصر، ومعرفة ترتيبهم لهذه الآفاق، بناء على الإطار

النظري في علم الاجتماع المعاصر، الذي يشير إلى أن الجماعات تختلف في آفاقها السياسية، بناء على مستواها التعليمي، وخبرتها الحضرية، وفئتها العمرية وجنسها.

هذا بالإضافة إلى إشارات هامة، حول اختلاف الآفاق السياسية للجماعات، اتساعا وضيقا، فالآفاق السياسية الواسعة، هي التي تتجه نحو تأكيد، الاعتبارات العالمية والقارية والوطنية، في اتخاذها لقراراتها السياسية بينما الآفاق السياسية الضيقة، هي التي تتجه نحو تأكيد الاعتبارات الشخصية والقبلية والمحلية والإقليمية.

فهل يمكن التأكد من وجود مثل هذه الدلالات والإشارات العلمية النظرية، في الآفاق السياسية للشباب الشادي المعاصر ؟

الهدف العملي : ويتمثل في إمكانية تحقيق فروض هذه الدراسة، والاستفادة من نتائجها في التطبيق العملي، من خلال مشاريع تنموية، تقوم على تنمية الآفاق السياسية الواسعة، والحد من العوامل التي تشجع الآفاق السياسية الضيقة.

– فروض الدراسة: تنطلق فروض هذه الدراسة من قاعدة تقول : إن أفراد المجتمع الشادي المعاصر يتأثرون بالأحداث السياسية المعاصرة ويتفاعلون معها، وبالتالي فإن آفاقهم السياسية يمكن أن تقع بين بعدي ضيق الأفق السياسي، وسعة الأفق السياسي.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الفروض التالية:

١– إن الجماعات الأكثر تعليما، والأصغر سنا، والأكثر إقامة في البيئة الحضرية، يتجه أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، نحو الآفاق السياسية الواسعة، وبالتالي فهي الأكثر اهتماما بالمواقف السياسية الواسعة، المحددة في الدراسة بالوطنية والقارية والعالمية.

٢– إن الأشخاص الأقل تعليما، والأكبر سنا، والأبعد عن الحياة الحضرية، يتميزون بالاتجاه نحو الآفاق السياسية الضيقة، وبالتالي فهم الأكثر تركيزا على الاعتبارات الشخصية والقبلية والمحلية والإقليمية.

٣– تضيق الفروق في الآفاق السياسية بين الرجال والنساء، في الشباب الشادي المعاصر.

ج- عمليات جمع البيانات

١- أدوات وطرق جمع البيانات

لقد استخدم الباحث في تصميم أدوات جمع بيانات هذه الدراسة جميع الوسائل المستخدمة في الدراسات الميدانية في علم الاجتماع المعاصر مثل : الاستفادة من المصادر الثانوية من سجلات إحصائية ودراسات سابقة، سواء منشورة في مجلات علمية محكمة أو كتب أو أبحاث عرضت في مؤتمرات علمية أو نوقشت في رسائل جامعية، ثم أتبع ذلك بتصميم استمارة استبيان تضمنت جميع الأبعاد والمتغيرات التي تقيس الآفاق السياسية للشباب الشادي المعاصر، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الشخصية للباحث بالتطورات السياسية التي يمر بها المجتمع المدروس.

(٢) تدريب جامعي البيانات: استعان الباحث في جمع البيانات بطلاب مادة علم الاجتماع السياسي بجامعة آدم بركة بأبشة، دفعة ٢٠٠٨م، وبالتالي تم تدريبهم وتزويدهم بمعرفة الخلفية العامة للبحث، من خلال عرض أهدافه وفروضه، وأدوات وطرق جمع بياناته، وكذلك تدريبهم على معرفة أساليب المقابلة الناجحة، وما يتعلق بالأساليب الفنية للاستمارة الاستبيان، مضمنا الكيفية الناجحة لتقديم أنفسهم إلى المبحوثين، خاصة وأن البحث أجري في ظروف سياسية غير مستقرة في المدينة (٢٠٠٨/٠١/٠٧م)، وهو اليوم الذي تجاوزت فيه الطائرات الشادية الحدود السودانية، وقصفت بعض القرى ، مما أدي بأن يطلب مجلس الأمن الدولي من الدولتين، التحلي بالحكمة وتجنب الإجراءات التصعيدية.

والبحث يجرى في مدينة لا تبعد عن الحدود التي قصفت إلا مئات الأمتار، وبالتالي تم التركيز على تدريبهم على طمأنة المبحوثين بسرية المعلومات التي يعطونها، والدليل العملي على ذلك أننا حذفنا من الاستبيان، جميع المعلومات التي من الممكن، أن تدل على هوية المبحوثين، وكيفية قراءة الاستبيان، وتدوين الإجابات بدقة، فليس للباحث فرصة للرجوع إلى المبحوث لاستدراك أي نقص في البيانات.

(٣) التعامل مع البيانات: بعد نهاية جمع البيانات، قام فريق العمل – تحت إشراف

الباحث – بمراجعة جميع الاستمارات، وهنا تم استبعاد الاستمارات الناقصة، ثم تم تشكيل مجموعات من المتدربين لتفريغ البيانات، ليسهل التعامل معها إحصائيا.

–التعريف بالمتغيرات الأساسية: لقد تضمنت صحيفة الاستبيان مجموعة من الأبعاد التي تقيس الآفاق السياسية للشباب الشادي، على أساس معرفة الباحث بثقافة المجتمع الشادي المعاصر من ناحية، وانطلاقا من الإطار النظري لهذه الدراسة من ناحية أخرى.

وتقتضي الدراسات العلمية تحديد الأبعاد الأساسية للدراسة، ولهذا سنحاول أن نوضح كل بعد من الأبعاد السابقة.

أ–الاعتبارات الشخصية: في المجتمعات التقليدية البسيطة، يضع الناس اعتبارات كبيرة لمصالحهم الشخصية، على اعتبار أنه لا توجد قوانين تحمي لهم حقوقهم وتنظم حياتهم، وبالتالي يتوجب على كل فرد في المجتمعات غير المنظمة أن يحمي نفسه ومصالحه الشخصية بنفسه قبل كل شيء.

فالناس في مثل هذا الأفق السياسي الضيق تدور أفكارهم حول أنفسهم ومصالحهم الشخصية في كل اتجاهاتهم السياسية، وترتفع عندهم مشاعر الأنانية السياسية وتضخيم الذات، ويرغبون في حل جميع مشكلاتهم السياسية بأنفسهم، ويلاحظ هنا طغيان الأنانية العمياء، وانعدام التعاون وصعوبة اتخاذ القرارات السياسية ذات الطابع التفاوضي أو الحواري، والنظرة البعيدة في الأفق السياسي، فجميع الأمور السياسية تحل بدون تروٍ، ووفقا للمصلح الشخصية للأفراد.

ويلاحظ أن هناك فرقا جوهريا بين الآفاق الشخصية للقرارات السياسية، التي تعتبر مظهرا سلبيا للاتجاهات السياسية الحديثة ، والروح الفردية للإنجاز، أو الشعور بالإنجاز الفردي الذي يتسم به التفكير السياسي الرأسمالي، مقابل التفكير السياسي الاقتصادي الشيوعي، الذي يشجع الروح الجماعية في الإنجاز، فالشعور بالإنجاز الفردي حالة نفسية اجتماعية هامة، تدفع الأشخاص المعاصرين نحو المثابرة في إنتاجهم، مقابل الاتكالية والانهزامية النفسية الاجتماعية التي يتميز غير المنجزين ماديا ومعنويا في النظام الشيوعي والمجتمعات التقليدية البسيطة.

ولهذا يقصد بالاعتبارات الشخصية في هذه الدراسة " الآفاق السياسية للشباب الشادي التي تتجه نحو المصالح الشخصية والأنانية، ولا تراعي المصالح العامة " فالقاعدة الأساسية التي تعبر عن هذا البعد أفضل تعبير متمثلة في نظرية العالم الإيطالي المشهور (ميكافيلي)، والتي أقرها في كتابه (الأمير) وملخصها : الغاية تبرر الوسيلة، فكل اتجاه أو رأي أدى إلى مصلحة أو نفع مادي أو معنوي فهو اتجاه سليم.

ب- الاعتبارات العائلية: في المجتمعات التقليدية، العائلة أو القبيلة هي التي تحمي أفرادها، وترعى الحقوق الأساسية لأي مجموعة من رعاياها، تحتاج إلى عون ومساعدة، وبالتالي تقوى الاعتبارات العائلية في اتخاذ القرارات السياسية التي يسود فيها التضامن الآلي، مقابل المجتمعات المنظمة التي يسود فيها التضامن العضوي الذي تحميه المؤسسات الرسمية التابعة للدولة أو التنظيمات المدنية التي أنشأها المجتمع المدني الحديث، كما شرح هذه النظرية عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركايم).

يصف دوركايم التضامن الأول بالآلية استنادا إلى مشابهة عقدها بين آلية التضامن وميكانيكية حركة الجزئيات، وهي حركة آلية (لا إرادية) تماما كحركة الإنسان البدائي داخل نطاق لعشيرة، وفي سلوكه الاجتماعي مع أعضاء القبيلة، فإن ضميره الفردي يستند كلية، إلى ما يفرضه الضمير الجمعي، منظمة لسلوكه الاستاتيكي الثابت.

وهذا هو السبب الذي من أجله نلحظ سيادة(الشخصية الجمعية) أو الذاتية الكلية التي تسلب خصائص الشخصية الفردية، بمعنى أن الذات الكلية للمجتمع إنما تمتص إرادة الفر د وحريته فيسلك سلوكا آليا.

ويصف التضامن الثاني بالعضوية، حيث ينجم عن هذا التضامن نوع من التكامل الذي ينعقد ويتشابك كلما تعقد وتشابك نظام تقسيم العمل الاجتماعي، حيث تظهر وظائف جديدة، لم تكن موجودة من قبل، وتتخصص هذه الوظائف استنادا على التمايز الواضح في نظم وظواهر تقسيم العمل الاجتماعي، فكلما ازداد تماسك الأفراد واعتمادهم على بعضهم بعضا، مما ينجم عنه بالضرورة نوعا من التكامل الاجتماعي.

وكلما ازداد المجتمع بدائية كلما ازدادت آلية التضامن، حيث يكون عدم التمايز

واضحا بين سائر أفراده، ويصبح كل واحد منهم نسخة متكررة من الآخر دون تمييز، وعلى العكس من ذلك يظهر التمايز واضحا، كلما ازدادت المجتمعات تقدما وتطورا، فيمكننا أن نميز بين فرد وآخر، استنادا على تعقد نظام تقسيم العمل، فيظهر اللاتجانس وتختفي المشابهات العقلية، وتزول أنماط السلوك الإستاتيكي التي كانت تظهر في سياق التقليد وتواتر العادة.

ومن مميزات التضامن الآلي عن التضامن العضوي، ميزة تحول العلاقات التلقائية التي كانت سائدة في المجتمع ذي التضامن الآلي، فتتغير هذه العلاقات الاستاتيكية الثابتة، إلى علاقة متغيرة، هي علاقة العقد، نظرا للتغيرات الديناميكية الهائلة التي نجمت وطرأت على ملامح البناء الاجتماعي، فيحل القانون محل العرف، والعقد محل التلقائية، والمسؤولية الفردية محل المسؤولية الجمعية،فالقاتل في المجتمع البدائي ليس مسؤولا كفرد عن جريمته، وإنما المسؤول الأول هو قبيلة الجاني، حيث أن القتل في المجتمعات البدائية، لا يقع على القتيل، وإنما وقع الجرم على قبيلة المجني عليه، فتطالب بالثأر أو الدية، بمعنى أن المسؤولية في المجتمعات البدائية، هي مسؤولية جماعية، وليست بالفردية، فيسود العرف، وتقل مظاهر تقسيم العمل، حيث نجد قداسة تحيط بما يفرضه الضمير الجمعي من قواعد، فيتميز السلوك بالتجانس، ولكن في التضامن العضوي، تقل حدة الروح الجماعية، وتتغير صور التضامن، ويتحول مضمونه، ويسود اللاتجانس، ليحل محل التجانس، ويظهر التفاضل بديلا عن اللا تفاضل، وعدم التجانس.(اسماعيل، ٣٧-٣٨)

ج- الاعتبارات المحلية: يضع الناس في المجتمعات التقليدية عناية كبيرة في التحيز للاعتبارات المحلية أو القروية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية، ويعتبرون أي موقف سياسي لا يراعي مصالح محلاتهم أو قراهم، لا يهمهم ولا يعيرونه أي اهتمام، ولا يستحق أن يساهموا فيه، وهذا ضيق أفق سياسي يميز المجتمعات القروية أو المحلية.

د- الاعتبارات المقاطعية(جغرافيا): فالمقاطعة -حسب التقسيم الإداري لشاد- رغم أنها تضم عددا من المحلات أو القرى، إلا أنها تنظيم جغرافي أقل من الإقليم الإداري، وما يميز الآفاق السياسية على هذا المستوى، هو كونها بداية الخروج السياسي من ضيق الأفق، وهو الخطوة الأولى في التحول الاجتماعي السياسي، حيث يمكن للمواطن أن

يشارك في القرارات السياسية التي تتجاوز محلته أو قريته التي يعرفها معرفة مباشرة، وبالتالي يتعاون مع أشخاص آخرين لا يعرفهم ولا يقربون إليه عائليا، وهذه هي الخطوة الرئيسية في بداية الانفتاح السياسي الذي يتطلبه العصر الحديث.

هـ- الاعتبارات الإقليمية: والإقليم في التنظيم الإداري اللامركزية الشادي المطبق حاليا، عبارة عن مجموعة من المقاطعات الإدارية، يحكمه والي مستقل، ويتمتع بصلاحيات إدارية ووظيفية كبيرة، تتمثل في مندوبين عن جميع الوزارات في الدولة، ومن الناحية الرسمية يمثل حاكم الإقليم حكومة مصغرة في إقليمه، بكل ما تعني هذه العبارة من صلاحيات وإمكانات مادية وسلطات تنفيذية، ويعتبر سكان أي إقليم إداري مستقلون داخليا، ولهم الحق في تسيير أمور حياتهم اليومية في المجالات الاقتصادية والإدارية والوظيفية والمالية والخدمية، ولهذا يعتبر الاتجاه نحو الآفاق الإقليمية، خطوة جوهرية نحو شعور المواطنين بتحمل مسؤولياتهم السياسية، وهو شعور سياسي يعبر عن انفتاح سياسي هام نحو التحرر من المركز (العاصمة) وتطبيق عملي للامركزية السياسية المطلوبة في تحقيق النمو السوي للآفاق السياسية السليمة.

و- الاعتبارات الوطنية: والآفاق السياسية الوطنية هي التي تراعي مصالح جميع أقاليم الدولة الشادية، والآفاق السياسية على هذا المستوى من المفترض أن تكون مدعومة من الدولة، خاصة من الناحية الإعلامية والتربوية والثقافية. واتساع الأفق السياسي واتجاهه نحو الاعتبارات الوطنية من الفرضيات الرئيسية لهذه الدراسة.

ز- الاعتبارات القارية: عرفت شاد تجربة الارتباط بالأقطار الإفريقية منذ التجربة الاستعمارية، حيث ربطت إداريا بوسط إفريقيا طيلة فترة الاستعمار (١٩٠٠-١٩٦٠م)، وظل هذا الارتباط إلى الآن في شكل المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CMAC)، وشاد من الدول المؤسسة للوحدة الإفريقية، والمؤثرة في مسيرة الإتحاد الإفريقي.

وهناك اتجاه سياسي قوي في إفريقيا حاليا، يسعى إلى توسيع الآفاق السياسية للمواطنين، لتبني فكرة المشاعر المشتركة للأفارقة تجاه القضايا السياسية الإفريقية،وبالتالي فما أهمية الاعتبارات القارية في الآفاق السياسية للشباب الشادي؟

ح- الاعتبارات العالمية: منذ أحداث الحرب العالمية الأولى والثانية، وتكوين المؤسسات الدولية التي تشكل الأمم المتحدة، مثل صندوق النقد الدولي، ومجلس الأمن، والمنظمات المتخصصة الأخرى، ظهر ميل من جميع سكان العالم نحو تكوين أو تشكيل الإنسان العالمي، الذي يتسع أفقه السياسي ليشمل الاهتمام بالقضايا العالمية. ثم تطور الاتجاه نحو العولمة بجميع مظاهرها، فهل لهذه العولمة أثرها في الآفاق السياسية للشباب الشادي ؟

وفي الواقع تعد البنية الاجتماعية والثقافية للدولة التشادية من أهم العقبات في وجه العولمة في تشاد، لذلك هناك اهتمام كبير من قبل الغرب بالدراسات الاجتماعية، يقوم بها خبراء من جميع الجنسيات من أجل الوقوف على مكونات البناء الاجتماعي، خاصة العلاقات الأسرية والقبلية التي تدور حولها الجماعات التشادية، بهدف فهمها، ثم محاولة تغييرها نحو العولمة.

واستكمالا لهذا المسعى تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعملية تكوين وإعداد لجماعات قيادية خاصة، تتولى تبني ونشر أفكار وقيم ومبادئ العولمة الأمريكية، وقد اختارت وسيلة بسيطة لإعداد وتطوير هذه المجموعة، أهم مظاهرها إقامة دورات في أمريكا يشارك فيها كبار الإداريين والمثقفين التشاديين، ومن المعلومات المستقاة من الذين شاركوا في هذه الدورات أن الإعداد لها يبدأ من أنجمينا ، حيث يتم ترشيح المستهدفين وبعد الموافقة ترتب لهم الاستعدادات للذهاب إلى أمريكا، بشرط أن يمروا بالعصمة الفرنسية باريس، ومن المفضل أن يمكثوا فيها عدة أيام تسمح لهم برؤية أهم المعالم الحضارية التي تسمح للمتدرب بالمقارنة مع المعالم الحضارية الأمريكية واكتشاف الفرو قات ، وذلك من أجل إزالة الهالة الثقافية لدي المثقفين التشاديين في نظرهم للمركز الفرنسي السابق.

وبالفعل تركز الجهات المسؤولة عن الدورات في أمريكا على أن يري المتدرب التشادي كلما هو مبهر ومثير من المعالم الحضارية في أمريكا، مثل المراكز الفضائية الأمريكية ومراكز صناعة الحاسوب، وناطحات السحاب الأمريكية، مع تجنب مشاهدة أي مظاهر سلبية في الثقافة الأمريكية، ولا توجد مشكلة لغة في كل هذه الدورات، بحيث

تتم دورات المثقفين باللغة الفرنسية لوحدهم والمثقفين باللغة العربية لوحدهم، ووجود مترجمين تحت الطلب، وقد أدت هذه الدورات فعلها السحري لدى المتدربين، حتى أن بعض الذين شاركوا يقولون : تحولت فرنسا في أعينهم إلى قرية عادية، مقابل ما شاهدوه من تقدم في أمريكا، وطالما أن هذه الجماعات القيادية تتولى أصلا مناصب هامة في الإدارة التشادية، فإنها الجماعة المناسبة لنشر أفكار وقيم العولمة بجميع مظاهرها الاقتصادية والسياسية والثقافية داخل الدولة التشادية.

هـ قياس التغيرات المستقلة:في هذه الدراسة استخدمنا عددا من المتغيرات المستقلة، وهي :

١-العمر: قيس هذا المتغير عمر المبحوث في الفترة التي أجريت فيها المقابلة، وصنف العمر على ثلاث فئات : شاب،متوسط،كبير.

وبشكل عام فإن المجتمع التشادي يعد مجتمعا شابا أي تكثر فيه الفئة العمرية الصغيرة سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المديريات.

٢- التعليم: يقيس هذا المتغير المستوى التعليمي للمبحوث في الفترة التي أجريت فيها المقابلة، وصنف مستوى التعليم على أربع فئات: عالي، متوسط، ابتدائي، أمي.

من الملاحظ أن تطور التعليم في تشاد في العهد الاستعماري، بدأ متأخرا، فرغم وصول الاستعمار الفرنسي منذ عام ١٩٠٠م، إلا أن نسبة محو الأمية في أفريقيا الاستوائية أيام الاستقلال، لم تتجاوز (٢,٥%)، ولم تستهدف إلا فئات معينة، وأقاليم معينة، مثل: الجنوب التشادي، نظرا لتمركز بعض الشركات الفرنسية فيه، مثل : شركات القطن والسكر والأرز والخمور، وغيرها، وأيضا لموقف المسلمين المتمثل في عدم إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية، خوفا من التنصير.

٣-الخلفية الحضرية (مكان الإقامة الدائم): لقد اعتمدنا في قياس هذا

المتغير على البيانات التي أدلى بها المبحوث ذاته، واستقصينا من خلالها خلفيته الاجتماعية، وفيما إذا كانت حضرية أم ريفية أم بدوية، وصنفت الإجابات على ثلاث فئات : حضري، ريفي، بدوي.

في بداية هذه الفقرة أود أن أزيل مسلمة يأخذ بها الكثير من الباحثين في التحضر في أفريقيا مفادها أن المدن الحديثة في أفريقيا هي ميراث الاستعمار الغربي لأفريقيا ، فحسب هذه المسلمة تعتبر المدن الأفريقية منطلقة في الأساس من نواة القواعد العسكرية الأوروبية من ناحية، ومن الإدارات الإقليمية المختلفة داخل المستعمرة الواحدة من ناحية أخرى، والتي تطورت إلى مراكز إدارية، لوحدات إدارية مترامية الأطراف، وهذه في النهاية، هي المدن التي نمت فيها الحياة الحضرية، على الطريقة الأوروبية، واستمر عليها الوضع بعد الاستقلال عن المستعمر، ومن الملاحظ أن هذه المسلمة، هي نتاج التأثر بالأفكار الاستعمارية، التي تحاول أن تمسح أي سبق أو فعل حضاري، مهما صغر عن المجتمعات الأفريقية، وبالتالي محو أي تاريخ عظيم عن أفريقيا، وإيهام الباحثين، وعامة الناس، أن تاريخ أفريقيا الحضاري، بدأ مع انبلاج نور المستعمر الأوربي على أفريقيا، وهذه المسلمة يدحضها التاريخ الحضاري الهام للمدن التشادية القديمة قبل الإسلام، وما حصل لها من نمو وتطور، بعد دخول الإسلام وقيام إمبراطوريات إسلامية قوية، حيث بنت قصور الحكم والمساجد، والأسوار المحيطة بالمدن المحصنة.

فسكان الحضر في تشاد لا يمثلون إلا (٢١,٤%) من مجموع السكان العام، أما إذا نظرنا إلى هذه النسبة في المدن الرئيسية فإن التباين كبير، فنسبة التحضر في محافظة البحيرة هي (٤,٦ %) بينما نسبة التحضر في شاري بقر مية هي (٤٨,٣ %) نظرا لوجود العاصمة في هذه المديرية، ولا توجد في تشاد أي محافظة تصل فيها نسبة التحضر إلى (٥٠ %)، وبعد شاري بقر مية تأتي محافظة بركو -إنيدي - تبستي بنسبة تحضر وصلت إلى (٢٧,٥ %)

وشاري الأوسط (٢٠,٢ %)، بينما في المحافظات التشادية الأخرى تنخفض نسبة التحضر (REPUBLIQUE DU TCHAD.11).

٤- النوع: يقيس هذا المتغير نوعية المبحوث ما إذا ذكرا أم أنثى، ويرى بعض الباحثين أن المرأة لا تهتم بالشؤون السياسية، لذلك رأينا أن تتضمن هذه الدراسة، مقياسا لهذا النوع من المتغيرات في المجتمع الشادي المعاصر.

و-قياس التغيرات التابعة: تدلنا نتائج الدراسة الميدانية حول الآفاق السياسية للشباب الشادي -عينة من مدينة ابشة - التي أجريت بتاريخ ٢٠٠٨/٠١/٠٧م على المعطيات التالية:

جدول رقم(١) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات الشخصية في الآفاق السياسية للشباب.

الاعتبارات الشخصية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٢٤	%٤٥،٣
لا	٢٧١	%٥٤،٧
المجموع	٤٩٥	%١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن المجموع الكلي لأفراد العينة الذين أجابوا على هذا السؤال هو (٤٩٦) فردا، حيث أعطى (٢٢٤) منهم أهمية للاعتبارات الشخصية في مواقفهم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٤٥،٤%)، بينما لم يولي عدد (٢٧١) منهم أي أهمية للاعتبارات الشخصية في مواقفهم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٥٤،٧%)، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة لا يولون أهمية للاعتبارات الشخصية في مواقفهم السياسية.

جدول رقم (٢) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات العائلية في الآفاق السياسية للشباب

الاعتبارات العائلية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٠٠	٤٠،٣%
لا	٢٩٦	٥٩،٧%
المجموع	٤٩٦	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن مجموع أفراد العينة الذين أجابوا على هذا البعد وصل إلى (٤٩٦) فردا، أولى عدد(٢٠٠) منهم أهمية للاعتبارات العائلية، بنسبة وصلت إلى (٤٠،٣%)، بينما عبر عدد(٢٩٦) من أفراد العينة، عن عدم إعطائهم، أي أهمية للاعتبارات العائلية، بنسبة وصلت إلى (٥٩،٧%)،والدلالة الإحصائية لنتائج هذا الجدول، تبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة، لا يعيرون أهمية للاعتبارات العائلية، في اتخاذهم لقراراقم السياسية.

جدول رقم(٣) يوضح اتجاهات المبحوثين حول اثر الاعتبارات المحلية في الآفاق السياسية للشباب

الاعتبارات المحلية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٢٧	٤٥،٨%
لا	٢٦٩	٥٤،٢%
المجموع	٤٩٦	١٠٠%

يتبن من نتائج الجدول الإحصائي السابق، أن العدد الكلي لأفراد العينة الذين شملهم المسح الاجتماعي السياسي هو (٤٩٦) مبحوثا، ذكر منهم عدد (٢٢٧) مبحوثا، أهم يعطون أهمية للاعتبارات المحلية في اتخاذهم لقراراقم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٤٥،٨%)، بينما ذكر عدد(٢٦٩) منهم أفم لا يعطون أهمية للاعتبارات المحلية في اتخاذهم لقراراقم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٥٤،٢%)، وتدل هذه النتيجة على أن الفئة الكبرى من أفراد لا يرون أهمية للاعتبارات المحلية في اتخاذهم لقراراقم السياسية.

جدول رقم (٤) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر اعتبارات المقاطعة (جزء من الإقليم) في الآفاق السياسية للشباب.

اعتبارات المقاطعة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢١٨	٤٣،٩%
لا	٢٧٩	٥٦،١%
المجموع	٤٩٧	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن العدد الكلي لأفراد العينة الذين شاركوا في البحث هو (٤٩٧) مبحوثا، أشار عدد(٢١٨) منهم بأنهم يضعون أهمية للاعتبارات مقاطعتهم الجغرافية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٤٣،٩%)، بينما أشار عدد (٢٧٩) منهم بأنهم لا يضعون أهمية لمقاطعاتهم الجغرافية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٥٦،١%)، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة لا يعطون أهمية كبيرة لمقاطعاتهم الجغرافية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية.

جدول رقم (٥) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات الإقليمية في الآفاق السياسية للشباب.

الاعتبارات الإقليمية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٤٣	٤٨،٩٩%
لا	٢٥٣	٥١،٠١%
المجموع	٤٩٦	١٠٠%

يتضح من هذا الجدول أن أفراد العينة الذين شملهم البحث عددهم (٤٩٦) فردا، أجاب عدد(٢٤٣) منهم، بأنهم يولون أهمية للاعتبارات الإقليمية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية، بنسبة وصلت إلى(٤٨،٩٩%)،بينما أعرب(٢٥٣)منهم،بأنهم يولون أهمية كبيرة للاعتبارات الإقليمية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية، بنسبة وصلت إلى(٥١،٠١%)،وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة البحث لا يولون أهمية كبيرة للاعتبارات الإقليمية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية.

جدول رقم (٦) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات الوطنية في الآفاق السياسية للشباب.

الاعتبارات الوطنية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤١٥	٨٣،٧%
لا	٨١	١٦،٣%
المجموع	٤٩٦	١٠٠%

ويتضح من الجدول أن أفراد عينة البحث الذين أدلوا بآرائهم حول هذا البعد عددهم الكلي (٤٩٦)، أشار(٤١٥) منهم بأنهم يضعون أهمية كبيرة للاعتبارات الوطنية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٨٣،٧%)، بينما أشار(٨١) منهم، بأنهم لا يضعون أهمية كبيرة للاعتبارات الوطنية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية،بنسبة وصلت إلى (١٦،٣%)، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة يضعون أهمية كبيرة للاعتبارات الوطنية في اتخاذهم لقراراتهم السياسية.

جدول رقم (٧) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات القارية(الإفريقية) في الآفاق السياسية للشباب.

الاعتبارات القارية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٥١	٧٠،٩%
لا	١٤٤	٢٩،١%
المجموع	٤٩٥	١٠٠%

يتضح من الجدول أن عدد أفراد العينة الذين شاركوا في الإجابة عن هذا البعد هو (٤٩٥) فردا، أشار(٣٥١) منهم بأنهم يولون أهمية كبيرة للاعتبارات القارية في اتخاذهم لمواقفهم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٧٠،٩%)، بينما أشار(١٤٤) منهم بأنهم لا يولون أهمية كبيرة للاعتبارات القارية، بنسبة وصلت إلى (٢٩،١%)، وهذا يدل على أن الغالبية من أفراد مجتمع البحث يولون أهمية كبيرة للاعتبارات القارية في اتخاذهم لمواقفهم السياسية.

جدول رقم (٨) يوضح اتجاهات المبحوثين حول أثر الاعتبارات العالمية في الآفـــاق السياسية للشباب.

الاعتبارات العالمية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٠٤	٦١،٣%
لا	١٩٢	٣٨،٧%
المجموع	٤٩٦	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن العدد الذي شمله البحث في هذا البعد هـــو (٤٩٦) فردا، أشار (٣٠٤) منهم بأنهم يولون أهمية للاعتبارات العالميـــة، بنـــسبة وصـــلت إلي (٦١،٣%)، بينما أشار(١٩١)بأنهم لا يولون أهمية كبيرة للاعتبارات العالمية في اتخاذهم لمواقفهم السياسية، بنسبة وصلت إلى (٣٨،٧%)، وهذا يعني أن غالبية أفـــراد مجتمع البحث يولون أهمية كبيرة للاعتبارات العالمية في اتخاذهم لمواقفهم السياسية.

ز- قياس التغيرات المستقلة

جدول رقم (٩) يبين حالات إقامة المبحوثين

الإقامة	العدد	النسبة المئوية
حضري	٣٦٦	٧٤،٢%
ريفي	٦٨	١٣،٨%
بدوي	٥٩	١٢،٠%
المجموع	٤٩٣	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن عدد أفراد العينة الذين شملهم البحث في هذا البعد هو (٤٩٣) فردا، منهم (٣٦٦) فردا يقيمون في الحضر، بنسبة وصـــلت إلى (٧٤،٢%)، ومن بينهم عدد(٦٨) فردا صنفوا أنفسهم بأنهم يقيمون إقامة دائمة في الريف، بنـــسبة وصلت إلى(١٣،٨%)، وأشار عدد (٥٩) منهم بأنهم يقيمون إقامة دائمة في البـــدو، بنسبة وصلت إلى (١٢،٠%)، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة البحث صنفوا أنفـــسهم من الحضريين.

جدول رقم (١١) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
عالي	١٧٥	٣٥،٣%
متوسط	١٤٥	٢٩،٢%
ابتدائي	٧٦	١٥،٣%
أمي	١٠٠	٢٠،٢%
المجموع	٤٩٦	١٠٠%

يتضح من الجدول أن العدد الكلي لعينة البحث الذين شملهم هذا البعد هو (٤٩٦) فردا، منهم عدد(١٧٥)فردا في المستوى العالي للتعليم، بنسبة وصلت إلى (٣٥،٣%)، وذكر (١٤٥) منهم بأنهم في المستوى المتوسط من التعليم، بنسبة وصلت إلى (٢٩،٢%)، وأشار(٧٦) منهم بأنهم في المستوى الابتدائي للتعليم، بينما عبر(١٠٠) فردا بأنهم لا يقرئون ولا يكتبون، بنسبة وصلت إلى (٢٠،٢%)، وهذا يدل على أن أكبر نسبة من أفراد مجتمع البحث من مستوى التعليم العالي، يليه المستوى المتوسط، ثم الأمي فالابتدائي.

جدول رقم (١٢) يبين الحالة النوعية للمبحوثين

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٢٩٧	٦٠،٢%
أنثى	١٩٦	٣٩،٨%
المجموع	٤٩٣	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن عدد أفراد مجتمع البحث الذين شاركوا في هذا البعد هو (٤٩٣) فردا، كان من بينهم عدد (٢٩٧) من الذكور، بنسبة وصلت إلى (٦٠،٢%)، وعدد (١٩٦) فردا من النساء، بنسبة وصلت إلى(٣٩،٨)، وهذا يعني أن غالبية أفراد مجتمع البحث من الذكور.

جدول رقم (١٣) يبين الحالة العمرية للمبحوثين

العمر	العدد	النسبة المئوية
شاب	٣٥٧	%٧٢،٦
متوسط	٨٧	%١٧،٧
كبير	٤٨	%٩،٧
المجموع	٤٩٢	%١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن عدد أفراد مجتمع البحث الذين شاركوا في هذا البند هو (٤٩٢) فردا، كان من بينهم عدد(٣٥٧) من فئة الشباب، بنسبة تصل إلى (٧٢،٦%)، وعدد (٨٧) فردا من فئة متوسطي العمر، بنسبة تصل إلى (١٧،٧%)، وعدد(٤٨) فردا من فئة الكبار، بنسبة (٩،٧%)، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة من الشباب، يليهم متوسطي الأعمار، ولم يبقى لكبار السن إلا أقل من ١٠%.

من النتائج السابقة للدراسة الميدانية ، يتضح أن العينة قد رتبت الآفاق السياسية للشباب الشادي على النحو التالي:

جدول رقم (١٤) الترتيب الذي أعطاه المبحوثين للآفاق السياسية المدروسة

رقم البعد السياسي الأول	الترتيب الجديد للأبعاد	النسبة المئوية
٦ الوطنية	١	%٨٣،٦
٧ القارية	٢	%٧٠،٩
٨ العالمية	٣	%٦١،٣
٥ الإقليمية	٤	%٤٨،٩٩
٤ المقاطعية	٥	%٤٥،٨
٣ المحلية	٦	%٤٥،٣
١ الشخصية	٧	%٤٣،٩
٢ العائلية	٨	%٤٠،٣

تدل النتائج النهائية للبحث أن مجتمع الدراسة قد رسم الآفاق السياسية للشباب الشادي، على صورة تعطي الأولية، للاعتبارات الوطنية، في اتخاذها للقرارات السياسية، بنسبة كبيرة تفوق أي اعتبارات أخرى، وتلي الاعتبارات الوطنية في صياغة الآفاق

السياسية للشباب الشادي، الاعتبارات القارية، وبالذات القارة الإفريقية ، ثم الاعتبارات العالمية، والإقليمية والمقاطعية، والمحلية والشخصية، وأخيرا الاعتبارات العائلية.

ح-تحليل البيانات: استخدم الباحث في تحليل نتائج هذه الدراسة النسب المئوية التي ساعدته في ترتيب الآفاق السياسية للشباب الشادي، حيث وضحت نتائج الدراسة أن الشباب يرتبون أولوياقم السياسية بناء على اعتبارات مختلفة عن الصورة العامة التي يرتب بها عامة الناس في المجتمعات النامية آفاقهم السياسية، فقد أعطى أفراد البحث أهمية للاعتبارات الواسعة، مثل : الاعتبارات الوطنية والقارية والعالمية، مقابل الاعتبارات الضيقة مثل : الاعتبارات العائلية والشخصية والمحلية والإقليمية.

وساعد التحليل الإحصائي، في مقارنة هذه الأبعاد، بالمتغيرات المستقلة، حيث أمكننا أن نقول : أن أفراد الشعب الشادي الأكثر تعليما، والأصغر سنا، والذين يعيشون في الحياة الحضرية — تتسع آفاقهم السياسية، نحو الاتجاهات السياسية الوطنية والقارية والعالمية، وهذا يعني أنهم يتجاوزون الآفاق السياسية التقليدية الضيقة، التي تتجه نحو تأكيد الاعتبارات، الشخصية والعائلية والمحلية.

ووضحت الدراسة أن الرجال لا يفوقون إلا قليلا النساء في اتساع الآفاق السياسية، وهذه نتيجة يمكن الانطلاق منها لتقرير، أن النساء اللائي شاركن في البحث الاجتماعي، آفاقهن السياسية، تقرب من الرجال الذين شاركوا في البحث.

٣- تخطيط وتنفيذ البحث الاجتماعي

أ-صياغة مشكلة البحث الاجتماعي: يظن الباحث الاجتماعي المبتدئ، أن خطوة اختيار مشكلة البحث من الخطوات السهلة، ولكن التجارب العملية مع البحث الاجتماعي الجاد، أثبتت أنها من أصعب الخطوات البحثية، لأنها تتطلب أن يجيب الباحث الاجتماعي، منذ البداية عن أسئلة جوهرية، مثل : ما هي المشكلات الاجتماعية الصالحة للدراسة العلمية ؟ ومن أين يشتق الباحث الاجتماعي المشكلات ؟ وهل هناك معايير وقواعد، يمكن أن تساعد الباحث الاجتماعي، في جهوده العلمية ؟ والإجابة على مثل هذه الأسئلة يتطلب، أولا تحديد مفهوم مشكلة البحث الاجتماعي، وهي عبارة عن موقف اجتماعي غامض، لا نجد له تفسيرا محددا، أي موضوع غير واضح المعالم.

ولكي يتغلب الباحث الاجتماعي المبتدئ على هذه المعضلة، عليه أن لا يتسرع في دراسة المشكلة بعد اختيارها، قبل أن يطرح على نفسه بعض الأسئلة المحورية منها : ما هي بالضبط المشكلة التي يسعى إلى حلها ؟ ومما يساعد على الإجابة على مثل هذا السؤال، أن يضع عددا من الحلول أو الإجابات المبدئية، وهي ما يسمى بالفروض العلمية.

وهذه الإجابات الأولية " الفروض " هي التي ستشكل العناصر الأساسية في دراسته المستقبلية، ليتأكد من صحة الفروض التي اقترحتها الدراسة منذ البداية، وبهذه العملية يتجنب الباحث الاجتماعي، تشتيت جهده في القضايا العامة، بل يحصره في التحقق من فرضيات وعناصر أو عوامل محددة ومدى تأثيرها في الظاهرة الاجتماعية المدروسة، وتساعد أيضا على وضع حدود لمشكلة البحث، وذلك من خلال استبعاد جميع العوامل والمتغيرات غير الهامة •

ولا يمكن أن يكون التحديد للمشكلة كاملا، ما لم توضع المصطلحات المستخدمة في الدراسة، في تعريفات دقيقة تزيل أي غموض أو لبس، في دلالتها على المقصود في البحث الاجتماعي الحالي، وهي ما تسمى بالتعريفات الإجرائية.

فإذا أراد باحث الاجتماعي، أن يدرس الدور الاجتماعي والسياسي للعلماء في المجتمع التشادي، فهو يمر بخمس خطوات لتحديد هذا الاختيار بدقة، وهذه الخطوات هي:

- الدور الاجتماعي والسياسي للعلماء في الحضارة الإسلامية = اختيار شديد العمومية.
- الدور الاجتماعي والسياسي للعلماء في المجتمع التشادي = اختيار لموضوع عام.
- الدور الاجتماعي والسياسي للعلماء في دار وداي = اختيار أدنى عمومية.
- الدور الاجتماعي والسياسي للعلماء أيام السلطان دود مرة = اختيار محدد العمومية.
- الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي (١٨٥٣-١٩١٧) = اختيار محدد جداً.

ومن الواضح أن الشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي، مع تحديد الفترة الزمنية المطلوب دراستها، هو أحد قادة علماء دار وداي، ولعب دورا هاما، أيام السلطان دود مرة في دار وداي، وبالتالي فهو من علماء شاد وعلماء الحضارة الإسلامية، فبمجرد أن ينتهي الباحث الاجتماعي، من تحديد مشكلة بحثه الجديد، يسعى إلى صياغة عنوان يدل دلالة مباشرة على موضوع الدراسة.

ب-التصميم الإجرائي للبحث الاجتماعي: وهو عبارة عن اتخاذ الخطوات العملية، لتنفيذ مشروع البحث العلمي الذي اختاره الباحث الاجتماعي، ويتضمن التصميم الإجرائي، عددا من العمليات البحثية، يمكن حصرها في النقاط التالية وهي :

حصر المصادر وتسجيل المذكرات على البطاقات البحثية، في البحث الاجتماعي الكيفي، وإعداد الاستمارات، وتدريب الباحثين وتبصيرهم بمجتمع الدراسة، وجمع البيانات، وتحليلها إحصائيا، في الأبحاث الميدانية، وعمليات تحرير البحث الاجتماعي، التي تتضمن تنظيم متن البحث والاقتباسات، وأخيرا التنظيم الشكلي للبحث الاجتماعي.

تدل خبرات الباحثين حول التصميم الإجرائي للبحث الاجتماعي، انه لا يوجد مفتاح سحري أو وصفة شاملة، يتم وفقها كتابة البحث الاجتماعي، ولكن هناك بعض القواعد والشروط، التي تساعد الباحث الاجتماعي، في إنجاز بحثه الاجتماعي.

ففي الأبحاث الاجتماعية الكيفية، بمجرد أن يكمل الباحث، عملية حصر المصادر وتدوين الملاحظات، على بطاقات مشكلة تشكيلا مناسبا، يقوم بترتيبها وتصنيفها في شكل مجموعات، على حسب خطة مشروع البحث، المقررة والمعتمدة من الأستاذ المشرف، فيجمع كل البطاقات الخاصة بفصل أو باب معين على حدة، ويتأكد ما إذا كانت تحوي جميع البيانات اللازمة لكتابة هذا الفصل أو الباب، وهنا أيضا استشارة الأستاذ المشرف هامة.

فيبدأ في قراءتها، بوعي وإدراك، للعناصر الأساسية التي تضمنتها ومدى خدمتها المباشرة لبحثه الحالي، فقد تكون المعلومات هامة في المحل أو المصدر الذي أخذت منه،

ولكنها تكون غير مناسبة ولا تخدم البحث الجديد، ويشكل وضعها في البحث نشازا، وبالتالي على الباحث أن يختار من البطاقات وما تحويه من بيانات ما يخدم البحث الجديد فقط، باعتباره يقدم جديدا مثل: الإحصاءات و المخطوطات والوثائق التي تنشر لأول مرة، ويستبعد بعض البطاقات غير الهامة، وهذا ما يميز بعض الأبحاث التي تقودها البيانات المجموعة في البطاقات (الاستطراد) وليست الأفكار الأساسية التي يريد الباحث الجديد دراستها والبرهنة عليها.

ويتعرف القارئ على الروح المميزة للباحث الجديد في مقارناته الذكية للنصوص، وفي المداخل التي يقدم بها الأفكار، وعمليات الربط بين الآراء والمذاهب المناقشة، فتظهر شخصية الباحث الجديد بين ثنايا العرض وبأدب جم، دون الحاجة إلى الظهور المباشر، باستعمال ضمير المتكلم أو بغيره.

والخطوات في عملية كتابة البحث متكاملة وتراكمية، وما تفصيلها وتوزيعها إلا للتسهيل والتوضيح، فخطوة تراكم المعرفة التي تتحقق بجمع اكبر قدر من المعلومات حول الموضوع المناقش، تخدم خطوة ترشيد استعمال هذه المعرفة، وهي بدورها تساعد على خطوة التمرن على كتابة الأبحاث العلمية والخطوات الثلاث السابقة تخدم الخطوة الأخيرة وهي النظرة المستقبلية للظواهر المدروسة مما ينمي الروح النقدية والمساهمات الذاتية للباحث.

مثال توضيحي : رغم تنوع طرق الباحثين في تطبيقاتهم لاجتياز الخطوات الأولى للكتابة جزء أو فصل معين من البحث، إلا أن الطريقة العامة تتمثل في إتباع الخطوات السابقة بدقة شديدة.

ويضرب الباحث المثال التالي من عمل له بعنوان : جماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا، فكيف تمت عملية التخطيط لاجتياز الخطوات الأساسية لكتابة الفصل الخامس من هذه الدراسة ؟ وهو بعنوان. ظهور أنماط جديدة لجماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا،قام الباحث في البداية، باختيار بطاقات المصادر التي تحوي في عناصرها الأساسية، بعض النقاط التي تخدم هذا الفصل، وهي في الغالب اقل عددا من

بطاقات المذكرات، لأن بطاقة التعريف بالمصدر الواحدة، قد تحوى أكثر من نقطة يمكن عمل بطاقة مذكرة لها، ولهذا كانت بطاقات المصادر في هذا الفصل (١٢) بطاقة، بينما وصل عدد بطاقات المذكرات (١٥٦ بطاقة،)، وهذه الخطوة قام بها الباحث للتثبت من أن البيانات الأساسية في البطاقات كلها متطابقة من حيث معلومات المصدر، ومدى تناوله لموضوع معين، وترقيم الصفحات، لأن أي خطأ في ذلك قد لا يتداركه الطالب – الباحث إلا بعد فوات الأوان وقد يكلفه الكثير من الوقت والجهد، وقد يرفض الفصل من قبل الأستاذ المشرف لعدم الدقة في الإشارة إلى المؤلف والمصدر والموضوع، بينما هذه الخطوة لا تكلف الطالب – الباحث الجاد إلا بعض الدقائق، إذا أخذها بعين الاعتبار في بداية تحريره لبحثه، خاصة في مرحلة إعداد بطاقات حصر المصادر.

وبعد ذلك قام الباحث بترتيب بطاقات المذكرات على العناوين الفرعية للفصل حسب الأرقام الداخلية على النحو التالي :

جدول رقم : (١٥) يوضح ترتيب بطاقات المذكرات على العناوين الفرعية للفصل الخامس : ظهور أنماط جديدة لجماعات التحديث الاجتماعي في وسط إفريقيا.

العنوان	الأرقام الداخلية لبطاقات المذكرات
– تمهيد	١-٣
١- جماعات الزعامة التقليدية	٤-١٢
٢- الجماعات الزراعية	١٣-٢٠
٣- جماعات العمل الإجراء في المدينة	٢١-٣١
٤- جماعات المبادرات الاقتصادية	٣٢-٣٧
٥- جماعات المثقفين	٣٨-٥٢
٦- الجماعات العسكرية	٥٣-٥٦
– الخلاصة	
– الحواشي	

ويفصل بين التجمعات الفرعية داخل الفصل بفواصل معينة، تجعلها متميزة بعضها عن بعض، فيأخذ الباحث المجموعة الأولى ويكتب العنوان الفرعي الأول جماعات الزعامة التقليدية وله تسع بطاقات مذكرات (٩) تحمل الأرقام الداخلية من (٤-١٢)، فيقرؤها ويتأمل محتوياتها ويقارنها بما اختمر في ذهنه وما عايشه من تفكير حول الموضوع، فيترتب هذه البطاقات التسع ترتيبا يخدم الفكرة التي يريد كتابتها، والباحث لا يتبع الطريقة التي تناولتها بطاقات المذكرات حول الزعامات التقليدية، بل يوجهها بصورة ذكية لتخدم أهداف بحثه، وبأمانة علمية، تظهر من خلال إشاراته لأراء الكتاب المؤيدة والمعارضة لوجهة نظهره.

وواضح أن الباحث اتبع الطريقة المنطقية والتاريخية أو الزمنية لعرض الأفكار الأساسية في الفصل، فالزعامات التقليدية، سبقت غيرها في التكوين، والمحافظة على وضعها الموروث محاولة التأقلم مع الأوضاع الجديدة، ثم تبعتها الجماعات الزراعية إلى أن وصل الباحث إلى الجماعات العسكرية التي لم تلعب دورا واضحا إلا بعد الاستقلال في وسط إفريقيا.

وتم صياغة هذا الفصل في ضوء التراكم المعرفي حول الموضوع وما كتب عن ظهور الأنماط الجديدة لجماعات التحديث في وسط إفريقيا، وتظهر الاستفادة من خلال المناقشة الموضوعية للآراء والأفكار المطروحة حول موضوع الفصل. ورغم أن هذا الفصل هو الفصل الخامس من الدراسة، ومن المتوقع أن يكون الباحث قد اكتسب بعض الخبرات والتجارب من خلال إتباعه للتعليمات والتوجيهات التي يتلقاها من الأستاذ المشرف في الفصول السابقة، إلا أن الباحث أعاد صياغته أكثر من مرة، وتخللت ثنايا هذا الفصل إشارات عديدة للانتقادات والتصورات المستقبلية حول موضوع الفصل، واتبع الباحث الصورة المثلى في التمهيد للموضوع في بداية الفصل، وأختتمه بخلاصة تضمنت النقاط التي تم عرضها في الفصل (أيوب، جماعات التحديث).

هذا هو الأعداد والترتيب والتصنيف للبطاقات والمصادر والمذكرات وخطوات الاستفادة منها في كتابة فصل من البحث بشكل يدوي، والترتيب والتصنيف الآلي في الحاسوب يسهل الوصول إلى المذكرات بأرقامها الداخلية أو بأي طريقة تصنيفية أخرى، مثل : التصنيف على أساس المؤلف أو العنوان أو الموضوع، فيخرج منها الباحث ما يريد

حسب التوزيع الداخلي لعناوين الفصل، ويكتب الفقرة أو العنوان المطلوب، ثم يتبعه بالذي يليه، وتظهر أهمية البطاقات بجميع أشكالها إذا كانت محفوظة يدويا أو آلياً، للاستفادة منها في أبحاث مستقبلية.

بينما التصميم للبحث الاجتماعي الميداني، يتضمن بالإضافة إلى التصميم الكيفي السابق، عمليات جمع البيانات الميدانية، إعداد استمارة جمع البيانات، وتدريب الباحثين عليها، وجمع البيانات، وتفريغها في جداول إحصائية، وتحليلها حسب المتغيرات المختارة.

الباحث الاجتماعي، بإتباعه لخطوات تحرير البحث السابقة، يكون قد أنجز الأجزاء المختلفة من بحثه حسب الخطة المعتمدة.

ولكن كتابة الفصول والأبواب أو الأقسام منفصلة، تحتاج إلى تنظيم عام، يشمل جميع مكونات نص البحث، التي أنجزت، والتي لم تنجز بعد كالمقدمة والخاتمة (الملخص)، بهدف النظر إليها بشكل كلي، في سعي لإدراك الشكل الداخلي للبحث، وبمعنى آخر، يسعى الباحث للإجابة عن السؤال التالي: هل سامت الأجزاء المختلفة لمتن البحث مكتملة في الإجابة عن السؤال الأساسي الذي طرحته الدراسة منذ البداية ؟ وهذا يعني أن على الباحث أن ينظم المسودة الأولى للبحث الاجتماعي، ثم يراجعها مراجعة خاصة، تساعد على صياغة النسخة النهائية، بشكل سليم.

فإذا تأكد الباحث الاجتماعي، أن المادة المكتوبة تلبي التصور الكلي، الذي يخدم هدف البحث الاجتماعي، ينطلق لصياغة مسودة متن البحث.

وتكتب المسودة في الغالب على أوراق كبيرة نسبيا، وتختار المنطقة الوسطى من الصفحة للكتابة عليها ، وتترك مسافات كافية على الجهات الأربع للصفحة لتتيح للطالب إضافة الملاحظات أثناء المراجعة، وهذه المسافات ضرورية، حتى إذا أختار الباحث الاجتماعي، طريقة لكتابة الحواشي في آخر الفصل أو البحث، وتغني هذه المسافات عن عملية الكتابة في سطر وترك آخر، بل يكتب بشكل عادي، والمسافات أكثر فائدة في الرقن على الحاسوب، كما هو شائع في الأبحاث الحديثة.

ومسودة متن البحث تشمل عددا من المكونات أهمها : المقدمة والخاتمة، ثم الأقسام

أو الأبواب والفصول والأجزاء الثانوية، والاقتباسات وأخيرا النتائج والتوصيات (الملخص).

يقصد بتخطيط تقارير البحث العلمي مجموعة التصورات الذهنية والعلمية التي يجريها الباحث العلمي في جميع مراحل البحث بهدف التعبير عن موضوع بحثه، سواء أكان ذلك بطريقة شفوية أم كتابية، استهدفت جمهوراً صغيراً، كالمتخصصين واللجان العلمية، أم جمهوراً كبيراً كالتعبير عن البحث في وسائل الإعلام العامة والورش البحثية والمحاضرات العامة.

وتتوزع أنماط تقارير البحث حسب مراحل البحث والأغراض والجهات التي يعد التقرير عن البحث لها، ولهذا نجد تقرير البحث الخاص بالتعبير عن إشكالية البحث، وتقرير التقديم للبحث، والتقارير المتنوعة للعرض، وتقارير الملخصات التي تبدأ من ملخصات الأغلفة إلى ملخصات النشر الموجهة إلى المجلات العلمية المحكّمة.

فالمناقشة التي تعقد لنيل الدرجات العليا في الجامعات تتطلب إعداد عرض مكتوب يقرأ أمام اللجنة قبل المناقشة، وكذلك بعض مشاريع البحث العلمي التي تجرى على حساب بعض الجهات، يقدم رئيس الفريق المكلف من المعهد أو المركز العلمي تقريراً مكتوباً يعرض أمام مجموعة مختارة من الجهة الممولة للبحث، لتقرر مدى قبولها للبحث والاستفادة من نتائجه.

ويختلف العرض الكتابي لتقرير البحث باختلاف نوع الدراسة، فعرض الدراسات الميدانية أو المعملية، يتطلب معالجة في العرض الكتابي تختلف عن العرض الكتابي للدراسات الوصفية المكتبية، وكذلك باختلاف طلبات الجهات التي يقدم إليها التقرير.

وهناك العرض الكتابي المطول، والعرض المختصر، فالعرض الكتابي المطول لا يختلف كثيراً عن التقرير النهائي للبحث الأكاديمي، الذي درس في فقرات سابقة من هذا الكتاب، ويلقى هذا العرض داخل الجامعات والمعاهد العلمية العالية بهدف استكمال متطلبات الحصول على الدرجات العلمية الجامعية، و يوثق مثل هذا العرض

بتفصـــيل دقيق، بحيث توضح الخلفية العلمية للدراسة، وكيفية معالجة الموضـــوع، والنتائج المحصلة وإصدار التوصيات المناسبة .

- الخلاصة

تناول الفصل الخامس المنهاج العلمي في علم الاجتماع، من تأكيد التفكير العلمي الاستقرائي، باعتباره الأساس في تقرير النتائج العلمية في علم الاجتماع المعاصر، مـــع عرض موجز عن البحث والباحث العلمي، والنماذج المختلفة للمنهاج العلمي، خاصة النماذج الوصفية والتحليلية والتقريرية والتجريبية، مع التطبيق العملي، ببحث ميداني عن الآفاق السياسية للشباب الشادي.

الفصل السادس

التجمعات الأفريقية بين التغير والاستمرار

-تمهيد:

١- الوحدات السلالية في أفريقيا

٢- آثار الثقافات المجاورة في أفريقيا

٣- الاستعمار الأوروبي في أفريقيا

٤- العولمة في أفريقيا

٥- التجمعات الأفريقية المعاصرة إلى أين ؟

-الخلاصة

تمهيد:

يركز هذا الفصل، على إعطاء فكرة للقارئ، حول التحولات الاجتماعية التي حدثت في أفريقيا، لنقل التجمعات الاجتماعية الأفريقية، من الوحدات السلالية إلى العولمة، فندرس الوحدات السلالية، التي تعتبر النواة الأساسية للحياة التقليدية في أفريقيا، ثم ندرس الآثار الثقافية لاتصال أفريقيا بالثقافات المجاورة، على هذه الوحدات، ونضرب المثل بالثقافة العربية الإسلامية، وبالثقافة الأوروبية المسيحية، ونعقب بالتحولات التي أحدثها الاستعمار على أفريقيا، ونختم بمدى التكيف الاجتماعي لأفريقيا مع العولمة المعاصرة.

١ ـ الوحدات السلالية : ويقصد بالوحدات السلالية في أفريقيا، طائفة من الأشخاص جمعتهم شجرة نسب واحدة، من صلب ذكر أو أنثى أو كليهما معاً، وينحدرون جميعاً من جد قديم معروف الاسم، ومما يجسد الوحدة السلالية، معرفة مصادر تكوينها وتاريخ أسلافها.

والمصدر الأصلي لانضمام الأعضاء الجدد إلى الوحدات السلالية، هو ميلاد أطفال جدد، وبالتالي فإن الانتماء الشخصي إلى الجماعة يتحدد في ضوء النسب إلى شجرة العائلة والانحدار عن السلف، والمصدر الآخر للانضمام إلى الوحدة السلالية هو التبني، ومن ثم الذوبان والاستغراق في سلسلة أنساب الوحدة السلالية، ومما يقوى الوحدة السلالية، الاعتقاد بأن أسلاف الجماعة الموتى، يحتفظون بسلطانهم أو تأثيرهم على الجماعة – فكرياً – وهم في العالم الآخر، على نحو يفيد خلود الجماعة وديمومتها.

ومن الملاحظ أن الهدف من تحديد النسب، الذي لا يتجاوز عادة ثلاثة أو أربعة أجيال، قبل شيوخ الجماعة الأحياء، ليس تبيان التاريخ الماضي، بل ليكون النسب، ضرباً من الميثاق للسلوك الاجتماعي، بين الأحياء من أبناء الجماعة، وبالتالي فإن تركيزها هو على درجة التوحد والاندماج، داخل وحدة الجماعة، أكثر من كونه، اهتماما بشجرة الأنساب في حد ذاتها، فهي وسيلة وليست غاية.

ونظراً لأن الوحدات السلالية المنظمة اجتماعياً على هذا النحو، تؤكد على الـولاء للجماعة، أكثر من تأكيدها على الاستقلال الفردي، فقد حاولت الجماعات الـسلالية المحافظة على وحدها، بأن احتفظت للنازح بحقوقه التي يتمتع بها بحكم انتسابه اسريا، وبالتالي فقد ظل أفراد الجماعة الذين انفصلوا عن الوحدة مكانياً، يتمتعون بعضويتهم في الجماعة، لأنها تمثل بالنسبة لهم، ضماناً اقتصادياً هاماً، يمكن الرجوع إليه في وقت الحاجة، بالإضافة إلى الأمان العاطفي الذي توفره السلالة لأعضائها كجماعات ارتكاز، يستند إليها أعضاؤها أثناء الأزمات(تشوداك، ٣٨٩-٣٩٠).

ومما يساعد على تكامل الوحدة السلالية، الإقامة المشتركة، فقد لوحظ أن أكثرهـا يستوطن أرضاً مشتركة، لدرجة أن موطن الجماعة يصبح في بعض الأحيان هـو عـين الوحدة الاجتماعية، وتشير عملية الاستيطان المشترك في ذاتها إلى طبيعة الاتحاد والتماسك بين أبناء الجماعة السلالة، وفي أغلب الأحيان، تملك الجماعة السلالة الأرض التي تسكنها والتي تفلحها، وتصبح الحقوق جماعية، والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى حق الملكية.

ويشارك الفرد، عضو الجماعة السلالية، في المحافل والاجتماعـات الـتي تعقـد، للتشاور في إدارة الأرض وتوزيع حصصها، وله حق الانتفاع بالأرض التي تعهد بها إليه الجماعة، شريطة أن لا يلحق بها ضرراً أو فساداً، ويمكن للمرء أن يحوز على أي مساحة يشاء من الأرض ويزرعها تابعوه، ولكن إذا ما أخفق هو أو ذريته في الانتفاع بها، فـإن الجماعة تعهد بها إلى آخرين، وهكذا تظل الأرض دائما ملكاً للجماعة في مجموعها، ويعاد توزيعها بين حين وآخر، داخل أعضاء الجماعة.(عودة أ، ١٥-١٦)

وتشير بعض الدراسات إلى أن أفريقيا في ظل نظام الوحدات السلالية "لم تعـرف الإهانات، والكثير من المشكلات الاقتصادية، مثل المشكلات بين العمال وأرباب العمل، بين الغنى والفقير، أي لا توجد لديها عقد الدونية، فـالعواطف في متنـاول الجميـع، والسلطة موزعة، والناس راضون، قبل دخول الاستعمار "(فان لنجنهوف، ٣٢٧).

يتجه الولاء السياسي في الجماعات السلالة في أفريقيا نحو رؤساء القبائل أو الملـوك داخل الجماعة، وهؤلاء الرؤساء أو الملوك يقومون بالعمل في الموطن، ويؤدون الخدمات

العامة التي يمكن أن يقوم بها محافظ المنطقة في الوقت الحاضر، وبالتالي فهم يؤدون جميع المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية، ويشكلون جماعات خاصة تقوم بتقديم العون لكل أفراد المجموعة (تشوداك، ٣٨٩).

وعلى ذلك فإن الجماعات السلالية، تقوم مقام الممثل الشرعي لحقوق الإنسان الأفريقي، مثل حقه في الأرض والحريات بصورها المختلفة، وقد يتألف مجلس الرؤساء أو الملوك من ممثلين عن الجماعات السلالية التي تضمها المنطقة، أو ربما يتقرر، أن تكون فئة من الرجال، هم الأرفع مقاماً، ولهم الرأي والكلمة، بناء على إجراءات خاصة، تحدد تسلسل المراتب الاجتماعية، أو أن تختار كل جماعة من بين أعضائها من يمثلها (تشوداك، ٣٩١).

أما الولاء الديني في الوحدات السلالية، فهو ينقسم إلى نوعين : الولاء إلى الديانات التقليدية في أفريقيا، والتي تتكون من مجموعة من العقائد والشعائر تكون الروح الفكرية للجماعة السلالية، ويرى بعض الكتاب الفرنسيين، أن هذه الديانات ترتبط ارتباطاً كبيراً، بما يسمى اليوم بالطقوس السحرية (فان لنجنهوف، ٣٣٨-٣٣٩).

أما النوع الثاني من الولاء الديني، فهو الولاء الذي يتجه إلى الديانات السماوية، وأهمها : الإسلام والمسيحية، والتي لا تخلو الممارسات الأفريقية عن التأثر بالروح الأفريقية، مثل العناية بالأسلاف في شكل اهتمام بالأولياء الأموات في الإسلام، أو انتحال كنائس محلية ذات خصائص أفريقية أو سلالية، كأتباع كنائس (الكيبانجيسم) في وسط أفريقيا.

وعلى ذلك فإن الولاء السياسي والديني في أفريقيا، يدعمه تلاحم وتكامل مظاهر متعددة، مثل الحقوق المشتركة في الانتساب إلى السلالة والتي تقوى الوحدة الاجتماعية، وكذلك الحقوق المشتركة في الأرض، وتوزيع السلطات السياسية، التقليدية والحديثة، والعقائد والشعائر الدينية الواحدة.

زيادة على ذلك، هناك مزيج من السمات المشتركة، كانت تمثل علامات مميزة للوحدة السلالية، مثل الكي أو الندب والرموز على الوجه، وغير ذلك من مظاهر التكامل، التي تميز الوحدات السلالية معينة، داخل أفريقيا.

٢ - آثار الثقافات المجاورة:

(أ) آثار الثقافة الإسلامية العربية: برغم أن تأثر أفريقيا باتصالاتها الفكرية بالحضارة العالمية، يكاد يكون متعادلاً بين الإسلام والمسيحية في الوقت الحاضر، إلا أنه من الناحية التاريخية، هناك تأثير أكبر للثقافة الإسلامية العربية في هذه المنطقة.

نتج عن هذا الأثر – وخاصة في القرن العاشر والحادي عشر – تكون سلطنات وممالك وإمارات وإمبراطوريات ذات طابع إسلامي وبالتالي " أظهر حكامها عناية كبيرة بالنظم الإسلامية في الحياة، واتخذوا الدين الإسلامي دستوراً لحياتهم، وأشاعوا العدل والإنصاف بين السكان، وحاولوا أن ينفذوا النظام الاقتصادي الإسلامي، فاتجهت العناية، إلى جمع الزكاة وحسن توزيعها، كما عنى الحكام عناية خاصة بتعليم القرآن وإتباع آدابه".(شلبي، ٢٩٦-٢٩٧)

وحول طبيعة انتشار الدين الإسلامي في هذه المناطق، يعبر أحد الكتاب الغربيين عن هذه الميزة بقوله:" عند الكثير من القبائل الأفريقية، الإسلام كان في الكثير من الأحيان، وسيلة مساعدة للحفاظ على أنماط أو نماذج حياتهم التقليدية، في تنازعها مع أنماط حياتية أخرى، فالدخول في الإسلام، وإن كان لا يعنى ترك الأفريقي على كل نمط حياته القديم، إلا أن التحول إلى الإسلام، لا يحدث اضطرابات على المؤمنين في حياتهم التقليدية" (هرسكوفتش، ١٢٨).

تضاف هذه الميزات، إلى خصائص أخرى في الدين الإسلامي تجعل من الحضارة الإسلامية تتمشى مع الطبيعة الأفريقية، في التضامن الاجتماعي والوحدة الشاملة في إطار الحرية الداخلية ؛ ذلك النظام الذي كانت التجمعات في أفريقيا تعيش في كنفه داخل ممالكها التقليدية، "فالإسلام يعطى مظهراً للوحدة والشمولية العامة، في ذات الوقت الذي تكون فيه المساجد مستقلة عن أي كان، وبالتالي يتيح حرية لتشكيل الفرق الدينية، لكن خارجياً المؤسسون ومعابدهم واحدة "(هرسكوفتش، ١٣٥).

وهذه الحرية الداخلية والشمولية الخارجية جعلت الجماعات الإسلامية في منطقة وسط أفريقيا على اتصال دائم بالمراكز الإسلامية، وخاصة من الناحية الثقافية والفكرية سواء في شرق أفريقيا، أو مع الشرق بصفة عامة (القلقشندي، ١١٦-١١٨).

وكانت ثمرة هذه الاتصالات تأسيس أول تعليم رسمي على النمط الإسلامي، وظهر ذلك بشكل واضح – حتى للأوربيين – في العصور الوسطى، حيث تكونت معاهد ومدارس لإعداد العلماء في العلم والدين الإسلامي في هذه المناطق، وقد وجد الفرنسيون هنا الكثير من المدارس القرآنية (هرسكوفتش، ١٤٦-١٤٧).

واستمر هذا التأثير حتى أثناء السيطرة الفرنسية. فقد أقر الجنرال (مارشاند G.MARCHAND) أن هناك تأثيراً كبيراً على أفريقيا الاستوائية الفرنسية (عام ١٩٥٩) من القاهرة إلى السودان، فالمسلمون في الأطراف من أبانقى شارى (أفريقيا الوسطى) إلى شاد، يتعاملون مع المعارف والمعلومات التي تأتيهم من السودان، ويجلبونها إلى داخل هذا الإقليم، وخاصة في المجالات الثقافية الإسلامية ".(مارشاند، ٥٣-٥٤)

وظلت ظاهرة الانتشار الواضح للثقافة الإسلامية، محصورة التأثير سكانياً، في الأطراف (وسط أفريقيا – شاد – الكمرون)، بينما انتشر الإسلام بشكل عام وصل إلى كل مناطق وسط أفريقيا، وأعنى بها الجابون والكونغو على التوالي.

ومن الملاحظ أن الجماعات التي تأثرت بالثقافة الإسلامية في وسط أفريقيا، ظهرت فيها العديد من الميزات الثقافية، أهمها : المزج الواضح بين الثقافة الإسلامية والثقافة التقليدية الأفريقية، بينما التعليم يظهر فيه الجانب الإسلامي أكثر دقة، وخاصة الذي يتم منه في إطار المعاهد والمدارس القرآنية.

ومن هذه القاعدة كان يتم تكوين الجماعات الجديدة التي يسمح لها موقعها الثقافي ومركزها الاجتماعي في بعض الأحيان بالاتصال بالمراكز بالإسلامية الكبرى لزيادة التعليم، هذا بالإضافة إلى دور هذه الجماعات في إحداث تغييرات أخرى في أنماط الحياة السياسية، وذلك بمحاولتها نحو التحوير إلى النمط الإسلامي، من حيث العلاقة بين السلطان أو الملك والسكان.

وبرز بعد ذلك في إطار السلطة السياسية دور رجال الدين المتعلمين (وخاصة في ممالك وإمبراطوريات كانم، باقرمي، وداي) فلا يخلو أي رمز للسلطة من رجل دين له رأيه البارز في تسيير أمور المنطقة، وخاصة في الجوانب التشريعية الاجتماعية والعلاقات

بين الشعوب المجاورة سواء كانت الإسلامية في الشمال والشرق أو التقليدية في الجنوب والغرب.

وبرغم التغييرات التي أحدثتها الاتصالات الفكرية والثقافية بالحضارة الإسلامية في أفريقيا، إلا أن عملية التكييف الثقافي، التي قام بها الأفارقة للثقافة الإسلامية (والذي يسمح به الدين الإسلامي)، جعل بعض نواحي الحياة الاجتماعية تبقى تقليدية، كما كانت في السابق تقريباً، فالنظام الاقتصادي ظل موجهاً إلى الاكتفاء الذاتي، وبالتالي بقى هذا النظام يتميز بالمظاهر التالية :

عدم وجود التخصص على نطاق واضح ملحوظ : ولكن هذه الميزة ليست عامة، فهناك تخصصات مهمة في هذه المنطقة، مثل : الحرف اليدوية في بعض المدن والقرى، إلا أن بعض الباحثين يرى أن عدد السكان المتخصصين فيها كان ضئيلاً، لدرجة تؤثر في نوع وكم هذا التخصص (عودة ب، ٢٠٨-٢٠٩).

عدم الإنتاج المنتظم للسوق : وهذه نتيجة طبيعية، لأن الاقتصاد التقليدي في هذه المنطقة في تلك الآونة، كما ذكرت، موجه أساساً إلى الاكتفاء الذاتي الداخلي، وبالتالي فإن الفائض من الإنتاج يتم التصرف فيه على أساس المقايضة، وهي عملية اقتصادية مميزة في النظام الاقتصادي الأفريقي الذي يقوم على التشارك في جميع المنتجات، والمقايضة تتم في الغالب على مستوى القرية أو مستوى تبادل الجماعات المختلفة، كالمدينة وما يجاورها من مزارعين.

وهذه الميزة في اقتصاد أفريقيا، ظلت قائمة إلى وقت قريب في بعض المناطق، حيث تتم المقايضة بين أصحاب المواشي وأصحاب الغلال (الحبوب)، وكذلك بين المحصولات الزراعية الأخرى المتنوعة، فأسواق كاملة يقوم جزء كبير منها على هذا الأساس، حيث يحضر إليها الناس بمنتجاتهم فقط، لمقايضتها مع آخرين، لهم منتجات زراعية ومواش ومنتجات الألبان مثل السمن، ويخلو فيها التعامل -تقريبا- بالنقد.

وسنذكر في ثنايا هذا البحث، كيف خططت الإدارة الفرنسية لتدمير هذا النوع من النشاط الاقتصادي في أفريقيا، بإدخالها عدة متغيرات أهمها فرضها التعامل بالنقد الفرنسي.

وكلما أريد قوله هو، أن التغيير في حياة التجمعات في أفريقيا وخاصة أثناء تأثرها بالحضارة الإسلامية، كان يحدث، ولكن بخطى بطيئة، تمشياً مع الإطار الثقافي الذي تعيش فيه هذه التجمعات، وعلى ذلك فإنه لا يمكن وصف النشاط الاقتصادي لهذه التجمعات، في هذه الفترة بالسكون، فهو لا تنعدم فيه الديناميكية، ولكن ديناميكيته على طريقته الخاصة، ووفقاً لإطاره الثقافي، الذي قد يبدو للملاحظ الأجنبي أنه استاتيكي، وخاصة إذا نظر إليه، بمقاييس جاء بها من نظام اقتصادي آخر، فهذا النظام يوجد فيه تبادل اقتصادي، ولكن تبادل محدود، إذا ما قورن بالتبادل التجاري الأوربي مثلاً.

ب–آثار الثقافة الأوروبية المسيحية: وقد استغل الأوروبيون في العصور الحديثة، نقاط الضعف السابقة في اتصالات أفريقيا بالثقافة العربية الإسلامية، في الحياة الاجتماعية للتجمعات في أفريقيا، للتدخل من خلالها، وخاصة الأنماط الاقتصادية والسياسية، واستعملوا في ذلك وسائل متعددة.

عرفت أفريقيا الديانة المسيحية، منذ ظهورها، إلا أن ذلك ظل في الأطراف الشرقية، بينما توغلها نحو وسط وجنوب أفريقيا، انتظر الجهود الأوروبية.

وكانت البداية وصول رحلات استطلاعية أو استكشافية، مثل رحلات استانلي البريطاني إلى نهر الكونغو، فقد أثارت التقارير التي كان يرسلها إلى المجلات والجرائد الأوربية موضحاً فيها ما تتميز به منطقة وسط إفريقيا من خيرات، وما استطاع أن يحققه من معاهدات واتفاقيات، يعترف فيها الزعماء التقليديين الأفارقة بالمنطقة التجارية الأوربية في الكونغو.

فقد استطاع في فترة وجيزة أن يبرم أكثر من (٤٥٠) معاهدة مع الزعماء التقليديين في وسط إفريقيا، تنازلوا فيها عن حقوقهم المطلقة في امتلاك الأرض وثرواتها، بالمفهوم الأوربي للتنازل، وليس بالمفهوم الإفريقي (حق الانتفاع فقط)، حيث ظهر أخيراً أن هؤلاء الزعماء الأفارقة، ما كانوا يتصورون أن الواحد منهم، يستطيع أن يعطي شبراً واحداً من الأرض، كملكية شخصية، حتى لأحد أفراد جماعته الإفريقية، فما بالك يإعطائها للأوربي الأجنبي.

ورغم ذلك أثارت نجاحات استانلي حفيظة الفرنسيين، فأرسلوا برازا ليلعب نفس

الدور في المناطق الواقعة في الضفة اليمنى لنهر الكونغو، فاستولى على هذه المناطق بنفس أسلوب استانلي، فوقع عدداً من المعاهدات مع الزعماء الأفارقة، وتبع ذلك إنشاء شركة تجارية فرنسية، وهذه بدورها تطلبت الحماية العسكرية من فرنسا، فسميت المناطق التي حازها في الكونغو بفرانس فيل، ثم حولت إلى برازافيل، اعترافاً بدوره في السبق إلى هذه المناطق من وسط إفريقيا، ثم اتجهت المسيرة الفرنسية في وسط إفريقيا، من مركزها في فرانس فيل نحو بحيرة تشاد، ولم تتعرض لأي مقاومة واضحة، إلا من قبل سلطان كانم برنو، السلطان (رابح بن فضل الله)، وتم القضاء عليه عسكرياً عام ١٩٠٠م.

٣- الاستعمار الأوروبي: كلمة الاستعمار، تستمد أصلها من كلمة " مستعمر " المنحدرة من الأصل اللاتينى " كلوناس " وهي تدل على زارع الأرض أو ذلك الذي يفلح الأرض مقابل جزء من ثمرها، ويرى بعض الكتاب أن هذا المعنى تغير في القديم عندما اتسعت دولة روما واشتق منه بعد ذلك لفظ " كلونيا" (دوبوشير، ١٣).

وعلى ذلك فإن مدلولها في الفرنسية يأتي من كلمة " كولون" أو معمر، التي ظهرت في اللغة الفرنسية منذ القرن الرابع عشر، وليس من باب الصدفة أن هذه الفترة هي فترة الكشوفات الجغرافية التي دفعت أوربا إلى فتح عالم جديد، وتبع ذلك ظهور كلمة " مستعمر " في ذات الفترة (دوبوشير، ١٣-١٤)، وظل المعنى العام لكلمة الاستعمار من حيث اشتقاقه اللغوي في الفرنسية هو : فعل وواقعة تأسيس مستعمرات، والمستعمرة تعنى هنا الأرض القابلة للزراعة التي تقطع للمستعمر أو تباع له (دوبوشير، ١٤).

ومنذ ١٧٩٠ ظهر الفعل " يستعمر " في اللغة الفرنسية، والذي عدل بدوره معنى الاستعمار تعديلاً ملحوظاً، بحيث لم يعد لفظ الاستعمار في الواقع يعنى فقط تأسيس مستعمرة أو أكثر، بل أصبح يقصد به فعل الاستعمار، أي أنه قد أضيف إلى المعنى الأول الذي يدل على فعل الإنشاء معنى آخر، يدل على فعل التنظيم والتنمية، وبذلك تجمد المعنى الأول للاستعمار وعلى ذلك فقد تعدل وتغير معنى كلمة الاستعمار بقدر ما ازداد الوعي، باطراد الزمن، بما تعنيه الكلمة واقعياً.

ويرى (دوبوشير) أن هذه القاعدة ليست واردة بالنسبة للرواد الأوائل للاستعمار الذين لم يكونوا يدركون ما هم بسبيل أن يفعلوه، وذلك لأن الاستعمار، كان مغلفاً لهم

بحب المغامرة من ناحية، وبغموض مراميه الحقيقية التي انبثقت من غموضه اللغوي من ناحية أخرى.

وأزيد على ذلك بأن التغير في معنى — الاستعمار وارتباطه بالوعي الاجتماعي، كان قاعدة أكثر ثباتاً عند الشعوب التي خضعت للسيطرة الأجنبية فيما بعد، منه لدى القائمين بهذا العمل. فكيف للشعوب الأفريقية أن تعي طبيعة هذا الفعل الذي لم يصل إلى فهمه الكثير من الشعوب الفرنسية نفسها، ويشير (دوبوشير) حول ذلك، إلى أن حس عامة الناس، لم تمسه طبيعة الاستعمار الجائرة أساساً، إلا أيام الثورة الفرنسية، وفعل يستعمر الذي ظهر في تلك الفترة، يحمل آثار هذا الفهم.

فالاستعمار منذ ذلك الحين أصبح مرادفاً لفعل " السيطرة "، لقد بدأ الإحساس عندئذ بظاهرة الاستعمار، بوصفها تعبيراً عن السيطرة وابتداء من القرن التاسع عشر لم يعد الاستعمار " بريئاً " وأصبح كل من يشارك فيه يدرك ما هو بسبيل أن يفعله، وتظهر كلمة المستعمر في عام (١٨٣٥) ويظهر معها الاعتراف بما في هذه الظاهرة من خصائص بيروقراطية ومؤسسية، وفي عام ١٨٣٨م يظهر الاستعمار ظافراً منتصراً لا يخفي من خططه ونياته شيئاً. بل إنه ابتدع صفة قابل للاستعمار (دوبوشير، ١٤).

ولكن الاستمرار فيه تبرره المؤسسة العسكرية الفرنسية للفرنسيين والشعوب الأفريقية وغيرها، بمسحة عجيبة، أشارت إليها موسوعة القرن العشرين الفرنسية، وهي أن كل الشعوب المتقدمة ابتداء من اليونان إلى الرومان إلى أحفادهم الأوربيين أخيراً، قاموا بهذا الفعل وسيطروا على أراض ومجتمعات أخرى، بدعوى تثقيفها (أوج، ٣٥٠-٣٥٢).

ومن خلال مناقشتنا السابقة، لمعنى كلمة الاستعمار وتطبيقاتها، تظهر ضرورة قلب معنى الكلمة، لكي تعطى معناها واقعياً، وهذا الغموض في المدلول، ليس قاصرا على اللغة الفرنسية، بل هو ماثل، في اللغة العربية أيضاً، فمعنى الكلمة المباشر، هو عمارة الأرض وفلاحتها وبناؤها.

وتأكيداً لهذا المعنى يقول " ابن منظور " في معجمه لسان العرب : " وعمر المال نفسه يعمر، وعمر وعمارة، الأخيرة عن سيبويه، وأعمره المكان واستعمره فيه جعله

يعمره. وفي التتريل العزيز : هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها، أي أذن لكم في عمارتها"(ابن منظور، ٢٨٢).

وهذا الغموض في اللغة ودلالة المعنى – ربما – هو السبب الذي دفع بعض الباحثين الآن، إلى اختيار مصطلحات أخرى أكثر دقة، لوصف هذه الظاهرة، وأكثر المصطلحات شيوعاً في هذا المجال الآن هي : الاستعمار الجديد، والامبريالية، والتي تعبر أصدق من كلمة " استعمار " واقعياً، لوصف السياسة الاستعمارية في أفريقيا.

ويضرب المثل باستعمار فرنسا لأفريقيا، التي كونت مستعمراتها في وسط إفريقيا تحت اسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية، وكان معظم حكامها من العسكريين الفرنسيين، وانتشرت فيها الشركات الفرنسية، مثل شركة القطن، والسكر، واللحوم، وشركات منتجات التصدير الأخرى.

ونظراً لطبيعة الحكم المركزي الفرنسي لمنطقة وسط إفريقيا، فقد كانت تحكم من عاصمة واحدة هي مدينة (برازافيل)، فجميع القرارات الإدارية، تتخذ في باريس، وتنفذ في المنطقة من برازافيل، وهذا ما أدى إلى أن تربط المنطقة كلها سياسياً واقتصادياً، لتخدم الوجود الفرنسي في إفريقيا الاستوائية.

ولم تظهر بوادر الحكم المدني لوسط إفريقيا إلا بعد عام ١٩٤٤م، إثر مؤتمر عقد في برازافيل، وصدرت منه عدة قرارات، أهمها القانون الإطاري (Loi cadre) الذي أعطى للصفوة السياسية الإفريقية في وسط إفريقيا القليل من الحقوق، وأهمها حق تكوين مؤسسات سياسية وإن كان يشترط أن تتبع مثيلاتها في المركز (باريس)، ورغم ضيق المساحة الممنوحة لهذه الفئات، إلا أنها استطاعت أن تكون جماعات إفريقية ذات ثقافة فرنسية مثل جماعات المبادرات الاقتصادية الإفريقية، وهي مكونة من رجال الأعمال الإفريقيين الساعين لدعم التجارة الأوربية في وسط إفريقيا، والجماعات الإدارية الإفريقية.

خاصة الصفوة السياسية التي تدربت على يد الفرنسيين، وربطت مصيرها ومستقبلها بالفرنسيين، والجماعات العسكرية خاصة الأفارقة الذين تدربوا في القوات

الفرنسية وشاركوا في الحروب التي خاضتها، فاحترفت الحياة العسكرية وتنورت بعمليات الخدمات التثقيفية والانضباط في المؤسسة العسكرية الفرنسية، ورأت أن تنقل شيئاً منها إلى المجتمعات في وسط إفريقيا(أيوب أ، ٢٣٢)، وبالجملة، فإن التغييرات التي أحدثتها فرنسا في الحياة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية، خلقت وضعاً مضطرباً من الناحية السياسية والاقتصادية، ساعد على أن تخرج فرنسا من إفريقيا الاستوائية، ولكن بعد أن كونت فيها تجمعات أفريقية، ذات ثقافة فرنسية ترعى مصالحها.

وأول وسيلة استخدمتها فرنسا، هي إدخال النقد الفرنسي، وإجبار السكان على دفع الضرائب نقداً، وهذا مما أدى بالسكان إلى بيع منتجاتهم الزراعية ومواشيهم بالنقد الفرنسي، وكذلك زراعة المحاصيل ذات القيمة التجارية وتصديرها لفرنسا.

ونظراً لأن مثل هذه التدخلات في النشاط الاقتصادي قد لا تعطى نتائج سريعة، فقد استخدموا بعدها، وسيلة المزارع الجماعة، التي يجبر فيها السكان على العمل على زراعة محصول تجارى موجه نحو السوق الفرنسية.

وهذه هي بدايات تطبيق سياسة الاستيعاب الفرنسي، وهي التي تعبر في الواقع عن طبيعة الاتصال بين فرنسا وسكان وسط أفريقيا، وكان هدفها خلق جماعات في وسط أفريقيا من المزارعين، وأصحاب المواشي يعتمدون في بيع حاجياتهم على السعر والنقد الفرنسي، وقد قامت البرامج الفرنسية في تلك الآونة على غرس عناصر انتقائية معينة من الثقافة الفرنسية، ومحاولة إجبار جماعات وسط أفريقيا على استيعابها، على أمل أن تؤدى إلى تكوين نماذج من الثقافة الفرنسية – الأفريقية – حتى يسهل دمجها في النهاية إلى الثقافة الأم الفرنسية.

ويمكننا أن نلخص نتائج اتصالات فرنسا بوسط أفريقيا، في أنها استطاعت بفعل سياستها المتعددة التي يمكن التعبير عنها، بالاستيعاب الفرنسي، أن تبذر جرثومة التحديث الاجتماعي الأوربي في أفريقيا، ولكن طبيعة هذه الاتصالات التي طبقت في إطار المستويات الثلاثة للاستيعاب، أدت إلى إلغاء أية إمكانية لخلق جماعات تحديث اجتماعي، أفريقية كاملة وشاملة، فقد اضطر الفرنسيون إلى تغيير أنماط الحياة الأفريقية للتمكن من

حكمها، لكن كان من مصلحتهم أن يراعوا، أن لا يصل التحديث الاجتماعي، إلا إلى جزء صغير من السكان، وألا يكون هذا التحديث إلا سطحياً (تشودداك، ٣٨٧).

وكان من مظاهر جرثومة التحديث هذه، ظهور العمل المأجور الذي أدى إلى بروز جماعات العمال بالأجر النقدي في القرى والمدن، وظهور نمط الملكية الخاصة للأرض، الذي جعل الطريق مفتوحاً أما ظهور الإقطاعيات، وإن كان ذلك بشكل محدود في وسط أفريقيا، كما سنلحظ ذلك أثناء حديثنا عن هذا النمط من الجماعات الدينية المسيحية، وخاصة في دورها السياسي المؤيد للسيطرة الفرنسية.

وأدى تشغيل الأفريقيين في الوظائف الرسمية الفرنسية ذات المستوى المتدني، إلى بروز نوع خاص من الجماعات المتوترة والغاضبة من وضعها المتدني، بسبب الإهانات التي تتلقاها من الفرنسيين الذين تعمل معهم، ورؤية الريبة التي ينظر إليها بها أفراد مجتمعها الآخرين، ولهذا النمط من الجماعات دور مهم في تزكية الوعي الوطني الأفريقي، فيما بعد، وخاصة بعد أن يكتشفوا الخدع الفرنسية، في المبادئ التي يتغنون بها، مثل : المساواة والإخاء والعدالة، وبالتالي يرجعون إلى واقعهم الأفريقي التقليدي مع خبراتهم الجديدة.

وهناك تأثيرات أخرى، جاءت عن طريق إدخال التجارة الأوربية فظهرت، جماعات أفريقية تمتهن التجارة في أنواع معينة، من السلع الأوربية والأفريقية، فكانت ناقلة للكثير من القيم الأوروبية، إلى القرى والأسواق النائية، وأدى إدخال التشريعات الغربية في حياة السكان، وخاصة قانون الأحوال الشخصية، إلى امتحان مميز، يظهر من خلاله، مدى تمسك التجمعات الأفريقية، بقيمها وعاداتها وتقاليدها، وكانت سياسة الاستيعاب تركز كثيراً على الذين يجتازون مثل هذا الامتحان نحو الثقافة الغربية، فتكونت جماعات خاصة في أفريقيا تحظى بعناية الأوروبيين.

٤ ـ العولمة في أفريقيا: وستحاول هذه الفقرة مناقشة بعض مظاهر العولمة، مثل المظاهر الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

١ ـ المظهر الاقتصادي للعولمة: يعتبر المظهر الاقتصادي من أهم سمات العولمة، وذلك لأن مفهوم العولمة نفسه من نتاج الرأسمالية، وآثار العولمة أوضح ما تكون في مجال

الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى أهمية الاقتصاد وخطورة الدور المناط به، ولأنه الهم الأكبر للحضارة الغربية الصانعة لمفهوم العولمة .(الجهيني، ٣)

ويمكن تعريف العولمة من المنطلق الاقتصادي بأنها " حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونية " (عبد الكريم، ٣٢)

ورغم كل التحليلات حول بداية العولمة والتي قد يكون لبعضها أهمية تاريخية في تفسير ظاهرة العولمة إلا أنه يمكن للباحث أن يعتبر أن العولمة مرحلة تاريخية من تخطيط الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ظهر دور الولايات المتحدة الأمريكية في العولمة منذ مؤتمر (بريتون وودز) عام١٩٤٤ م والذي تمخضت عنه مؤسسات اقتصادية يدار من خلالها الاقتصاد العالمي وهي :

أ-صندوق النقد الدولي الذي يقوم بدور الحارث على النظام النقدي الدولي.

ب-البنك الدولي الذي يعمل على تخطيط المتدفقات المالية طويلة المدى.

ج)- الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي تعرف اختصارا باسم "القات"، وتهدف إلى تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى الأسواق كباقي الدول أعضاء الاتفاقية، وذلك لتحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج وبين تدفق التجارة الخارجية. (عبد الكريم، ٣٦)

وقد تعاظم دور هذه المؤسسات الدولية في الآونة الأخيرة، حيث بدأت تؤثر في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، بل وفي صياغة السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول(خاصة الدول النامية) مما يعد تنازلا من هذه الدول عن بعض وظائفها في اختيار السياسات الاقتصادية المناسبة لها، ويتمثل تأثير أدوات العولمة الاقتصادية في تنظيم القيود على حركة التجارة والمدفوعات وتنظيم المدفوعات وأسعار الصرف الأجنبي، وسياسات الحكومات إزاء ضبط الطلب المحلي، والخصخصة وتحرير الأسعار المحلية والضرائب، وذلك في إطار التزامات تعاقدية بين الحكومات وهذه المؤسسات، تعرف بالمشروطية أو ببرامج الهيكلة الاقتصادية.(الشربيني، ٧٧)

ومن الانعكاسات الكبيرة لعملية العولمة الاقتصادية على أفريقيا تطبيقها لبرامج الهيكلة الاقتصادية المقترحة من صندوق النقد الدولي، وغيره من مؤسسات العولمة الاقتصادية، فارتعت الضرائب على جميع الخدمات والسلع، وارتعت الأسعار، وتم تنازل الدولة عن التزاماتها في الحماية الصحية وبعض الخدمات الاجتماعية، وتوفير العمل للخريجين، وتثبيت أو توقيف الترقيات لجميع الموظفين الحكوميين، رغم قلتهم، (خمس وعشرون ألف موظف مدني يخدمون حوالي ستة ملايين ونصف من السكان)، والأخطر من ذلك تم تخفيض العملة إلى أكثر من خمسين في المائة، مما جعل الأسعار ترتفع إلى أكثر من مائة في المائة في بعض السلع خاصة السلع المستوردة من الخارج.

والمتضرر الرئيسي من كل هذه المشروطية المفروضة من مؤسسات العولمة هو المواطن العادي، والدولة الأفريقية وجدت في مثل هذه المنظمات مشاجب تعلق عليها جميع تنازلاتها عن وظائفها الاقتصادية، فالمواطن حينما يسأل عن الوظيفة أ و العمل بعد تخرجه أو إعداده له، ترد عليه الدولة بأن برامج الهيكلة الاقتصادية المفروضة على البلاد من صندوق النقد الدولي هي المسؤولة عن عدم وجود العمل أو الوظائف.

والإجابة نفسها تأتي حينما يسأل عن سبب ارتفاع سعر الخبز، فصندوق النقد الدولي يشترط حرية التجارة، والخبز سلعة تجارية، وأي تدخل من الدولة في الحرية التجارية يعني إخلالها بشروطها مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار الخصخصة تم تنازل الدولة الأفريقية عن الكثير من المؤسسات الاقتصادية العامة، بحجة عدم كفايتها الاقتصادية،فشركة القطن الشادية معروضة للخصخصة، وشركة السكر الشادية تمت دراسة جدوى خصخصتها،وكذلك المؤسسات الحيوية مثل مؤسسات الماء والكهرباء، والحبوب والغلال، والاتصالات والهاتف والبريد.

والغريب أن العمال والموظفين في المؤسسات العامة الأفريقية، حينما يحتجون ليوم واحد من صدمتهم من الخصخصة، تأتي العصا السحرية للعولمة فتقنعهم بأن وضعهم في الخصخصة سيكون أفضل، فيتراجعون عن الإضراب، وبالتالي تستمر عمليات الخصخصة لجميع المؤسسات الاقتصادية الشادية العامة.

٢- المظهر السياسي للعولمة: تأتي أهمية المظهر السياسي للعولمة، نظرا لأنه في الدول المتقدمة تعتبر السياسة انعكاسا للمظهر الاقتصادي للدولة، بينما في المجتمعات النامية، السياسة هي التي تسير الاقتصاد، ولذلك تركز العولمة كثيرا على المظهر السياسي في تعاملها مع العالم الثالث.

فالدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى من خلال العولمة إلى فرض النموذج الغربي في الحكم، والذي يتمثل في الديمقراطية الانتخابية، ويحاولون أن يعتبروا تطبيقها شرطا في التعامل مع الدول الأخرى، والديمقراطية الغربية المطلوبة تعتمد على التعددية الحزبية وحرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال قنوات معينة كالانتخابات والصحف الخاصة أو الحرة، وانتشار الجمعيات المدنية الأهلية،وغيرها من القنوات، واعتبرت الدول الغربية أن عدم تطبيق الديمقراطية-حسب النموذج الأمريكي- ينتج عنه الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان وضياع حقوق الأقليات. (الجهيني، ٦)، ولذلك تعرف العولمة، من خلال مظهرها السياسي بأنها تعني: التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وتحت سيطرتها.

وقد انعكس المظهر السياسي العولمة على الدولة الأفريقية بشكل واضح بعد التسعينات من هذا القرن العشرين، فتعددت الأحزاب السياسية، إلى أن وصل عددها إلى أكثر من ستين حزبا سياسيا معترفا به رسميا،في معظم الدول الأفريقية، وتجاوز عدد الجمعيات المدنية والأهلية الثلاثمائة جمعية، تراوحت من جمعيات حقوق الإنسان إلى جمعيات حقوق الطيور والزواحف، وهذه التعددية خلقت في البداية متنفسا في الحريات،ولكنها بعد فترة وجيزة ظهر عبؤها على الحياة السياسية العامة، خاصة تأثيراتها الخارجية من دول المركز،فلا توجد جمعية مدنية في أفريقيا، ليست لها علاقة مع جمعية مناظرة لها في الغرب، إن لم تكن مجرد فرع منها، تعمل بأمرها وتوجهاتها وبتمويلها.

أما المتطلبات الأخرى للديمقراطية الغربية، خاصة العمليات الانتخابية، فقد تم الوفاء بها في أفريقيا بالكامل - شكليا-، حيث إقرار الدستور بالانتخابات الحرة وكذلك تمت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية،وفي طريقها لإجراء انتخابات البلديات والتجمعات المحلية.

٣- المظاهر الاجتماعية والثقافية للعولمة: يرى بعض الكتاب، أن العولمة تشتمل على ثلاث عمليات تتعلق بانتشار المعلومات، وتذويب الحدود، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات. وبهذا يصبح جوهر عملية العولمة يتمثل، في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع، بين الدول على نطاق كوني. (ياسين، ٧)

ويلاحظ أن العولمة في المجالات الاجتماعية والثقافية تركز على سيادة القيم الغربية وبالتحديد القيم الأمريكية على العالم كله، وقد عبر عن هذا الاتجاه كتاب (فوكوياما) الأمريكي ذي الأصل الياباني الذي أسماه نهاية التاريخ، واعتبر سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الشيوعية انتصارا حاسما للرأسمالية ودليلا واضحا على تفوق وسمو القدرات التكنولوجية الأمريكية والمؤسسات المنبثقة عنها. (الجهيني، ٥)

فالعولمة في مظهرها الثقافي الاجتماعي تعني انتقال الأفكار والمبادئ والقيم الثقافية والاجتماعية من المركز (أمريكا) إلى التوابع(الدول النامية)، وأدوات هذا النقل هي وسائل الاتصالات والإعلام، وهذا يعني " أن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله ".(عبد الكريم، ٤٢)

والذي ينظر بدقة إلى عولمة الإعلام يكتشف أن العولمة تتعامل مع الإعلام ومنتجات الثقافة على أساس كونها سلعا يجري تداولها في سوق موحدة لا توجد فيها خصوصيات سياسية وثقافية، فالأفضلية للسلعة أو الخدمة الأجود والأرخص، وتتجاهل العولمة الثقافية والإعلامية عن عمد الطابع الأمريكي المهيمن على صناعة الإعلام والاتصالات الدولية، والذي تزايد بصورة ملحوظة منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصال، خاصة ظهور الانترنيت ، والإعلام الأمريكي، والتحولات السياسية في النظام الدولي الجديد.(شومان، ٨٧)

وعولمة الثقافة والاجتماع والإعلام التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، ناهضتها بعض الدول داخل المعسكر الغربي نفسه، مثل فرنسا وكندا، على اعتبار أن وسائل الإعلام الأمريكية تسيطر على ٦٥ % من مجمل المواد والمنتجات الإعلامية

والإعلانية والثقافية والترفيهية ، بل إن فرنسا تقاوم سيطرة اللغة الإنجليزية على شبكة الانترنيت، وذلك لأن ٩٥ % من حجم تداول الاتصالات والمعلومات على هذه الشبكة يتم باللغة الإنجليزية، بينما ٢ % فقط يتم باللغة الفرنسية، ولهذا السبب رفعت فرنسا خلال مناقشات "القات " الأخيرة شعار الاستثناء الثقافي. (عبد الكريم، ٤٣)

٥- التجمعات الأفريقية المعاصرة إلى أين ؟ ذكرنا أثناء مناقشتنا لموضوع علم الاجتماع في أفريقيا، أن للتجمعات الأفريقية المعاصرة، علاقات اجتماعية مركبة من مستويات متعددة، أهمها ؛ العلاقات القرابية، والمكانية، والإقليمية، والتحالفية.

ا-التجمعات القرابية: ومستوى التجمعات القرابية، هو المستوى الأساسي للتجمعات الأفريقية، وله ثلاث درجات هي : العلاقات الأسرية، والقبلية، والسلالية.

ونواة العلاقات القرابية في التجمعات الأفريقية الأسرة، والتي غالبا ما تكون كبيرة، والعلاقات داخل الأسرة الأفريقية قوية وملزمة للجميع، ولهذا يحافظ الأفراد في إطار هذه العلاقات علي نمط حياة موروث أو مألوف، يقوده في أغلب الأحيان كبار السن.

وينتشر نظام الانتساب إلي صلب الأب لدي الأسر الأفريقية، ولكن للأم والانتساب إليها دور هام في العلاقات الأسرية ، حيث يسود الاعتقاد بأهمية الخال والخالة بالنسبة للفتي والفتاة، وتقوم علاقات مادية ومعنوية مبنية علي علاقات الخؤولة.

وهذا ما يفسر الاعتراض، الذي يكاد يكون عاما في أفريقيا، على العلاقات المثلية، فجميع التجمعات الأفريقية تتعفف من علاقات الشواذ جنسيا، خاصة علاقات الرجال بالرجال والنساء بالنساء، باعتبارها علاقات مرفوضة اجتماعيا، ناهيك عن الحديث عن سن قوانين تسمح بالزواج المثلي.

ولا يقوم التصور الأفريقي للأسرة، باعتبارها الكيان المقبول اجتماعيا للعلاقات القرابية، على الأخلاق وحدها، كما يرى الناظر من الخارج، بل يقوم في الأساس على قواعد اقتصادية وسياسية وثقافية.

فالأسرة الأفريقية، عبارة عن شركة عائلية متكاملة العناصر، فهي التي تشغل أعضاءها تشغيلا تاما، في الرعي والزراعة في الحياة الريفية، وحتى في الوظيفة العامة

للدولة الحديثة، وتوفر الضمان الاجتماعي، للعاطلين من أفرادها، وتسعي للبحث عن التأمين الاقتصادي للضعفاء من أعضائها، وتوفر التعويضات عن الخسائر عن طريق جمع المساعدات الملزمة من جميع الأعضاء القادرين وغيرهم كل حسب إمكاناته المادية.

ومقابل هذه الحقوق الاقتصادية للعضو في الأسرة الأفريقية، هناك واجبات عينية على العضو الوفاء بها، أهما الالتزام بجميع القواعد المرعية للحياة الاقتصادية داخل الأسرة، من أهمها عدم التقاعس عن أداء الأعمال الموكلة إلى العضو، حيث يعتبر التعطل وعدم الاجتهاد في الأعمال الاقتصادية، سلوكا معيبا، ومدعاة للسخرية، وجالبا للعار من جميع أعضاء الأسرة الصغيرة.

وتدور الحياة السياسية في أفريقيا على العلاقات الأسرية، فالأسرة هي الأصل في المكانة والرتبة السياسية الموروثة، داخل السلطات التقليدية مثل السلطنات والممالك والشيوخ ورؤساء المحلات والقرى والحلال والفرقان، ومن هؤلاء يتم اختيار النواب والممثلين في البرلمانات ومستشاري وعمد البلديات الأفريقية، وغالبا ما توزع الحقائب، الوزارية والمناصب العليا، في الدولة الأفريقية، على أساس المكانة الوراثية والأسرية، وليس على أساس الكفاءات المكتسبة.

والأساس في الثقافة في أفريقيا هو التعليم، ولا يتم التعليم في أفريقيا، إلا على النحو الذي توفره الأسرة الأفريقية لأبنائها، نظرا لتنازل الدولة الأفريقية، عن واجبها حول تعليم الطفل الأفريقي، فبقدر ما تبذل الأسرة من جهد لتعليم أعضائها، يكون حظهم من الثقافة.

ومن أهم العلاقات القرابية التي تنتشر داخل الأسر الأفريقية العلاقات القبلية، وهي التي تشمل عددا كبيرا من الأسر الكبيرة، تجمعها رابطة الدم واللغة، وربما المكان أو الأرض، وفي حالة العلاقات القبلية يشعر الأعضاء فيها، بأنهم يعرفون يقينا أصلهم المشترك، في شكل جد قريب و معروف، وهذا الاعتراف يجب ألا يتوقف علي أفراد القبيلة فقط، بل يتوجب أن تقر به القبائل المجاورة، وربما السلطات الرسمية.

في التجمعات الأفريقية القرابية، القبيلة هي التي تحمي أفرادها، وترعى الحقوق

الأساسية لأي مجموعة من رعاياها، تحتاج إلى عون ومساعدة، وبالتالي تقوى الاعتبارات العائلية في اتخاذ القرارات السياسية التي يسود فيها التضامن الآلي، مقابل المجتمعات المنظمة التي يسود فيها التضامن العضوي الذي تحميه المؤسسات الرسمية التابعة للدولة أو التنظيمات المدنية التي أنشأها المجتمع المدني الحديث كما شرح هذه النظرية عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركايم).

يصف دوركايم التضامن الأول بالآلية، استنادا إلى مشابهة عقدها بين آلية التضامن وميكانيكية حركة الجزئيات، وهي حركة آلية (لا إرادية) تماما كحركة الإنسان البدائي داخل نطاق لعشيرة، وفي سلوكه الاجتماعي مع أعضاء القبيلة، فإن ضميره الفردي يستند كلية، إلى ما يفرضه الضمير الجمعي، منظمة لسلوكه الإستاتيكي الثابت، وهذا هو السبب الذي من أجله نلحظ سيادة(الشخصية الجمعية) أو الذاتية الكلية التي تسلب خصائص الشخصية الفردية، بمعنى أن الذات الكلية للمجتمع إنما تمتص إرادة الفرد وحريته فيسلك سلوكا آليا.

ويصف التضامن الثاني بالعضوية، حيث ينجم عن هذا التضامن نوع من التكامل الذي ينعقد ويتشابك كلما تعقد وتشابك نظام تقسيم العمل الاجتماعي، حيث تظهر وظائف جديدة، لم تكن موجودة من قبل، وتتخصص هذه الوظائف استنادا على التمايز الواضح في نظم وظواهر تقسيم العمل الاجتماعي، فكلما ازداد تماسك الأفراد واعتمادهم على بعضهم بعضا، مما ينجم عنه بالضرورة نوعا من التكامل الاجتماعي.

وكلما ازداد المجتمع قبلية، كلما ازدادت آلية التضامن، حيث يكون عدم التمايز واضحا بين سائر أفراده، ويصبح كل واحد منهم نسخة متكررة من الآخر دون تمييز، وعلى العكس من ذلك يظهر التمايز واضحا، كلما ازدادت المجتمعات تقدما وتطورا، فيمكننا أن نميز بين فرد وآخر، استنادا على تعقد نظام تقسيم العمل، فيظهر اللاتجانس وتختفي المشابهات العقلية، وتزول أنماط السلوك الإستاتيكي التي كانت تظهر في سياق التقليد وتواتر العادة.

ومن مميزات التضامن الآلي عن التضامن العضوي، ميزة تحول العلاقات التلقائية التي كانت سائدة في المجتمع ذي التضامن الآلي، فتتغير هذه العلاقات الاستاتيكية الثابتة، إلى

علاقة متغيرة، هي علاقة العقد، نظرا للتغيرات الديناميكية الهائلة، التي نجمت وطرأت على ملامح البناء الاجتماعي، فيحل القانون محل العرف، والعقد محل التلقائية، والمسؤولية الفردية محل المسؤولية الجمعية.

فالقاتل في المجتمع القبلي ليس مسئولا كفرد عن جريمته، وإنما المسئول الأول هو قبيلة الجاني، حيث أن القتل في المجتمعات البدائية، لا يقع على القتيل، وإنما وقع الجرم على قبيلة المجني عليه، فتطالب بالثأر أو الدية، بمعنى أن المسؤولية في المجتمعات البدائية، هي مسؤولية جماعية، وليست بالفردية فيسود العرف، وتقل مظاهر تقسيم العمل، حيث نجد قداسة تحيط بما يفرضه الضمير الجمعي من قواعد، فيتميز السلوك بالتجانس، ولكن في التضامن العضوي، تقل حدة الروح الجماعية، وتتغير صور التضامن، ويتحول مضمونه، ويسود اللاتجانس، ليحل محل التجانس، ويظهر التفاضل بديلا عن اللاتفاضل، وعدم التجانس.(إسماعيل،٣٧-٣٨)

وهناك مستوى آخر، للعلاقات القرابية، هو مستوي العلاقات السلالية، ومن الممكن، اعتبار العلاقات السلالية، جزءا من العلاقات القبلية، إلا أنما يميز العلاقات السلالية، هو اتساعها وبعدها الزمني، لدرجة أن بعض الأعضاء الداخلين فيها، قد لا يعرفون بالضبط صلة النسب، التي تربطهم بالجد الحقيقي، أو الأسطوري للسلالة، وهذا ما تناولناه في الفقرة السابقة.(لويد، ٢٠٢- ٢٠٤)

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل حافظت التجمعات القرابية، على نمط علاقاتها الاجتماعية، رغم التحولات والتأثيرات التي واجهتها ؟

يلاحظ الباحث، أن تغيرات هامة قد حدثت، في التجمعات القرابية في أفريقيا، نتيجة للحاجات المتغيرة في الحياة الأفريقية نفسها، تغييرات داخلية، بسبب المرونة التي تميز البناء الداخلي للتجمعات القرابية، فتم قبول أعضاء جدد، في العلاقات القرابية، بالهجرة دخولا وخروجا، وفي درجاتها الثلاث، في الأسرة والقبيلة والسلالة، فرغم بعض الاستثناءات، التي رفضت فيها العلاقات القرابية الغرباء، إلا أن العلاقات القرابية الأفريقية، تعتبر مرنة في قبول الآخر المهاجر إليها، إذا قيست بالعلاقات القرابية الآسيوية مثلا.

وهناك تغييرات في العلاقات القرابية، نتيجة للتأثيرات الخارجية، تمثلت في نمط الأسرة، حيث ظهر اتجاه حديث لتكوين الأسرة النواة من بعض الشباب الأفريقي، خاصة في البيئات الحضرية، وعند بعض المتعلمين على النمط الأوروبي.

ولكن لوحظت بعض النكوص من بعضهم، خاصة إذا أتيحت للرجال من هذه الأسر الصغيرة، إمكانيات اقتصادية، أو مناصب رفيعة، فإنهم سرعان ما يعددون في زيجاتهم، ويكبرون من أسرهم، في محاولة منهم، للتكيف مع الأوضاع السائدة في أفريقيا.

وهناك تغيرات كبيرة حصلت في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، للعلاقات القرابية استدعت التوسع إلى تجمعات أخرى، والظاهرة التي يجمع عليها الكتاب هي، أن تطبيق كل العمليات التغييرية السابقة، قد أسفر عن وضعية جديدة، تحتاج إلى جماعات جديدة وفئات وشرائح من داخل أفريقيا، لكي تتعامل معها.

وتمثل في الإصلاحات الاجتماعية التي تهدف إلى تحويل شكل المجتمع التقليدي، وذلك بتوسيع منظومته التربوية، وبخلق منظومة حديثة للإدارة وسلطات الدولة ونشر منجزات المعرفة العلمية الحديثة، وتنظيم العمليات الإنتاجية وزيادتها في المناطق الريفية لشعور جماعات التحديث الاجتماعي بأهمية الجماعات في الريف ودورها في تحديث المجتمعات التقليدية في القرية، وأدى هذا الاهتمام، إلى إنشاء نظام من المشاريع والمصالح الاقتصادية في القرى.

ويمكن تلخيص الهدف الأساسي لهذه الجهود بأنها تهدف إلى إعادة تنظيم البناء الاجتماعي ، مع تركيز خاص على إشراك كل الفئات القبلية في عملية تكوين الأمة.

على اعتبار أن دور جماعات التحديث الاجتماعي في التجمعات القرابية، يتلخص في مدى مقدرتها على تحويل هوية جميع السكان في البلد الأفريقي إلى هوية جديدة متكاملة.

وهذه عملية شاقة، نظراً للظروف الواقعية للتجمعات القرابية في أفريقيا، وعلى ذلك يتوجب على جماعات التحديث الاجتماعي أن تحافظ – حفاظاً مقصوداً – على جزء لا يستهان به من الثقافة التقليدية، وخاصة منها المتعلق بالشعائر والأعراف، وبعض أنماط السلوك التقليدي أي الإبقاء على أجزاء من البناء الاجتماعي للمجتمع الأفريقي

التقليدي، وإدماج هذه الأجزاء مع الثقافة الجديدة، لأن هذه العملية تساعد جماعات التحديث في هذه المناطق أن تضم إلى صفوفها جميع الفئات في المجتمع، وتتجنب عملية اغتراب المواطن الأفريقي، إذا كانت كل الأفكار المستحدثة، لا يجد فيها الأفريقي ذاته، فتكون وعاء لفكرة وقيمه وتطلعاته.

بل يجب أن يكون، سعى هذه الجماعات متجهاً، إلى جعل العامة تشعر، بأن ما يجرى من تحولات تعبيراً عن ذاتها، وما تطرحه النخبة العليا من أفكار مستحدثة، مذهباً يمنحها حماساً وديناميه ووعياً بتحررها، فتنطلق طاقاتها، لبناء مجتمع تشعر بالانتماء إليه نظاماً وفكراً وإنتاجاً.

فلاغتراب لدى الإنسان الأفريقي في التجمعات القرابية، في الوقت الحاضر، لا ينتفي، إلا من خلال النشاط الإبداعي الخلاق، والنشاط العملي والإنتاجي، للعاملين وللأفراد المنظمين، كمجتمع وثيق الروابط بالأرض والإنسان.

ب-التجمعات المكانية: تتداخل العلاقات المكانية، مع العلاقات القرابية، في التجمعات الأفريقية تداخلا كبيرا، خاصة إذا اشترك أفراد الأسرة والقبيلة والسلالة في الأرض، لدرجة أنه من الصعب علي الباحث الاجتماعي، أن يلاحظ التمييز بينهما.

ولكن يحدث في بعض الأحيان، أن تتكون علاقات اجتماعية قوية، نتيجة للعيش المشترك بين الجماعات، بغض النظر عن روابط الدم، ويسميها العلماء بالعلاقات المكانية، أو المحليات أو البلديات ،.ويشعر الداخلون في مثل هذه العلاقات، بالمصير المشترك لبعضهم البعض، ويتقوى هذا الشعور بعلاقات الزواج والمصاهرة والجيرة، فالعيش المشترك، هو الأساس في العلاقات المكانية الأفريقية، وهي علاقات تتجاوز العلاقات القرابية أو تدعمها، وهي موجودة في البادية والريف والحياة الحضرية، بدرجات متفاوتة، ففي ظروف معينة تكون في البيئة الحضرية آكد من البيئتين البدوية الريفية، وفي أحيان أخرى، يكون العكس.

فقد أقامت السلطات التقليدية الأفريقية، والسلطات الاستعمارية عددا من التجمعات المكانية، شملت أعدادا من الأفارقة، من مختلف الأسر والقبائل والوحدات

السلالية، أي متجاوزة العلاقات القرابية، شكلت هذه التجمعات فيما بعد، نواة المدن الأفريقية الحديثة.

وترجع أهمية التجمعات المكانية، باعتبارها الأساس في البيئات الحضرية الأفريقية، التي فيها العواصم الأفريقية، والمؤسسات الحكومية الرسمية، وصناع القرار السياسي، والمؤسسات الاقتصادية، المحلية والعالمية، ومؤسسات التعليم العالي، وتكوين الأطر الفنية، التي تقود المشاريع المستقبلية، وفيها في معظم الأحيان، تتجمع الخدمات من المياه الصالحة للشرب إلى الكهرباء والطرق المعبدة، والاتصالات الحديثة، فمعظم التغيرات التي تحدث في أفريقيا، يتم التفكير فيها من داخل التجمعات المكانية في أفريقيا.

وفي التجمعات المكانية، تتخذ جميع التدابير للاتصال بمؤسسات العولمة، ومنها تنتشر إلى جميع مستويات التجمعات الاجتماعية الأفريقية، وهذه القيم الجديدة، تلقى قبولاً ودعماً سريعاً، بين تجمعات مكانية تربطها علاقات اجتماعية مفتوحة، وسوف تتوحد القيم بمجموع النخبة وتصبح تعبيراً مطابقاً لها، في نظر جماهير الناس، كما تعبير مرجعاً دالاً على سلوكها، وبالتالي فهذه التجمعات تقوم بدور القدوة أو النموذج في انتشار الأفكار المستحدثة في أفريقيا.

وتتوزع هذه التجمعات في أفريقيا في العديد من القطاعات بالإضافة إلى القطاع الحكومي أو الوظيفي المدني، مثل المنظومة العسكرية التي لعبت دوراً هاماً في نقل وتأكيد بعض الأفكار والأعمال والنظم الحديثة وجسدها داخل المجتمعات التقليدية. فهي تساهم في تأكيد العلاقات المفتوحة التي تتجاوز العائلة، على اعتبار أن المؤسسة العسكرية التي تكونت في أفريقيا بعد الاستقلال تشتمل على فئات من مناطق مختلفة من البلد الواحد، هذا إن لم يكن من بلدان مختلفة خاصة في المراحل الأولى لتكوين هذه المؤسسة، وقد ساهمت هذه المؤسسة أيضاً في بعض البلدان في محو الأمية ونشر الطرق الحديثة في العمل المكتبي والقضائي.

وتشمل هذه الفئة أيضاً أصحاب المهن الحرة من المتعلمين كالمحامين والخريجين الذين يعملون في التجارة والصناعة، ويساهم هؤلاء في نشر المستحدثات العلمية في المجالات

التي يعملون بها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة في ذات الوقت الذي تلعب فيه دوراً إيجابياً في نشر وتتبنى الأفكار الجديدة فإنه – نظراً لما تتمتع به من نفوذ – يمكن أن تعوق إدخال أو تبنى أفكار جديدة أو أساليب حديثة للعمل إذا رأت أنها تضر بمصالحها.

حيث أكدت بعض الدراسات في علم الاجتماع، أن بيئة المدينة الحديثة، وانتشار الحياة الحضرية فيها، يساعد على إضعاف الروابط الاجتماعية، وأن تفتح بدلاً من ذلك فرصاً جديدة، أمام بعض الفئات الاجتماعية، مثل : الموظفين والعمال الأجراء لدى المؤسسات في المدينة، للحصول على خبرات وتخصصات واهتمامات جديدة.

فالمدن التي تكونت بفعل السيطرة الأوروبية، قامت أصلا لمواجهة مطالب الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، وهي تقيم الأشياء بسعر النقد، ومفاهيم المعاملات النقدية والمصرفية، وهي ملتقى طرق المواصلات الحديثة، ومقر وسائل الإعلام والدعاية المستحدثة، وهي أيضاً مركز أداة الحكم ومراكز الإدارة، وارتبط بهذا، ظهور بعض متطلبات الحياة العصرية، من مدارس ومتاجر وأماكن لهو وصحافة، وكان العمل المتاح للجماعات الأفريقية في المدينة في بداية الأمر، هو العمل اليدوي الرخيص، بينما استأثر الأوروبيون بجميع الأعمال الراقية.

وهذه الجماعات انتقلت إلى المدينة من البدو والريف، نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية، وعاشت في الحياة الحضرية في عمليات اندماج الاجتماعي، وابتعدت عن أصولها وثقافتها وتقاليدها وبيئتها القبلية (روجرز، ٨٦-٨٧).

واستعمل الأوروبيون وسائل متعددة لكي تتشكل هذه التجمعات، وخاصة اليد العاملة الرخيصة، ومن أهم الوسائل التي استخدمت هي إجبار السكان في مواطنهم الأصلية على دفع الضرائب العينية بالعملة الأوروبية، وليس عن طريق المنتجات الأولية، فظهرت الحاجة إلى الفرنك، وظهر العمل الإداري وحاجته إلى خدم وسطاء من نفس المناطق، وتبع ذلك انتشار النشاط التجاري، فظهرت بذلك حركة في مجال إنتاج المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، لتوفير الفرنك الضروري لدفع الضرائب.

فبدأت أنماط من الهجرات الأفريقية، وزاد عدد الأفارقة الذين يعيشون داخل المدن،

وبالتدريج استقروا هم وأسرهم، وبهذه الطريقة تجمع ، سكان جدد للمدن في هذه المنطقة، تقوم حياتهم على نمط الحياة الحضرية وخاصة العمل المأجور .(محي الدين، ١٣١).

ويستنتج (بالانديه) من خلال دراسته لبيئة حضرية في منطقة وسط أفريقيا وهي مدينة برازافيل ، أن هناك خمسة أسباب لهجرة الجماعات الأفريقية التي تكون هذا الواقع الحضري : وأول هذه الأسباب هو السبب الاقتصادي، فقد كان هدف المهاجر هو تحسين وضعه الاقتصادي. وذلك بناء على تصوره وطموحه حول العمل والعيش في الحياة الحضرية. وذلك من خلال العمل بالأجر النقدي المرتفع نسبياً، ويترجم تحسين الوضع الاقتصادي في سعيه بأن يكون غنياً في المستقبل.

ويمثل هذا السبب نسبة ٢٥% من مجتمع البحث. بينما أعطت نسبة تراوح ما بين ٢٥ – ٣٠% أسباباً عائلية وأسرية لهجرتهم إلى المدينة. وكان يتجسد في المساهمة في خلق فرص تعليم مناسبة لأحد أفراد الأسرية لكي يستطيع أن يؤدى دوراً أو يصل إلى مكانة معينة لا يستطيع هو بحكم تقدمه العمري والتزاماته العائلية الوصول إليها. وأعطت المجموعة الثالثة أسباباً تهدف إلى رفع الدرجة أو المكانة الاجتماعية من خلال الهجرة إلى المدينة، وذلك بتغيير المهنة العادية والاشتغال بعمل فني ذي نوعية جيدة وبأجر مرتفع ويدفع نقداً بالعملة، وكانت نسبة هذه المجموعة من مجتمع البحث حوالي ١٠%. وكان سبب المجموعة الرابعة للهجرة إلى المدينة هو تجنيب كوارث حلت بقراهم، والمدينة هنا تمثل ملجأ بالنسبة لهؤلاء، وتمثل ١٠% من العينة في هذه الدراسة. بينما التجمعات التي كان السبب الأساسي لهجرتها إلى المدينة هو العمل المأجور في الصناعة لم تتجاوز ٥% فقط .(محي الدين، ١٣٢).

وتدل نتائج هذه الدراسة دلالة مهمة على خلق الحياة الحضرية الجديدة فحوالي ٦٠% من أفراد مجتمع الدراسة لم يكن وضعهم في المدينة مقبولاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل جاء نتيجة للتغيرات التي أحدثتها السلطان الفرنسية في البيئة التحتية للاقتصاد والقيم الأفريقية، ولهذا فإن حوالي ١٥% فقط من سكان هذه المدينة يمكن تبرير وجودهم الاجتماعي في المدينة ، حيث إن ١٠% منهم كانت أسباب الطرد من الريف إلى المدينة طبيعية وهي الكوارث، وهي نتيجة يمكن أن تحدث (الانتقال من

مكان إلى آخر بفعل الكوارث) حتى قبل مجيء الفرنسيين، ولم يبق إلا ٥% فقط من التجمعات في الحياة الحضرية، أيام الحكم الفرنسي يمكن القول بأنهم عمال مهنيون، يعملون في صناعات ترتبط بالحياة الحضرية.

ويمكن توقع أن هذه النسبة القليلة فقط، هي التي استطاعت التعامل مع الحياة الحضرية بشكل مناسب، وربما هذا ما يفسر عدم وجود جماعات تحديث اجتماعي، من أفريقيا في المدن في السنوات الأولى للحكم الأوروبي.

وتتكون هذه التجمعات المكانية، بشكل عام من التقدميين الصناعيين والمنتمين في التعليم، والهادفين إلى خلق حياة سياسية مقلدة في الأساس للمتر بول(الأوروبي)، وقد تم إعداد هذه الجماعات في أطر محددة ودقيقة، وذلك من خلال قنوات مثل رجال الأعمال (التجار) والموظفين بالخدمة العامة والنقابات، والتعاونيات، وعلى كل حال، تجسد عمل هذه الجماعات الجديدة، في أنها تسعى إلى تحول حديث، للأبنية الاجتماعية، والأنظمة السياسية والاقتصادية لأفريقيا، وقد عول الأوروبيون على التجمعات المكانية كثيراً، في ترسيخ وجودهم، باعتبار أن الفضل يرجع إليهم في خلق البيئة الحضرية التي تكون فيها، لدرجة أن (بالانديه) يشيد بهذا الإنجاز لفرنسا في وسط أفريقيا فيقول :" إن أفريقيا الآن (١٩٥٤)م تجاوزت الزمن الذي تحكم فيه العادات والأساطير والقوانين الاجتماعية والأعراف والتقاليد، ووصلت إلى زمن شكلت فيه أفكاراً حديثة قائمة على اتجاه المواطنة، وإثارة المشاعر الوطنية، وهذا حدث عظيم " (سوفي، ٢١٦-٢٢٠).

ولكن نفس هذا الكاتب في دراسة له لهذه الجماعات بعد ذلك بفترة اعترف أن المظاهر السياسية الحديثة في منطقة وسط أفريقيا تصاحبت مع مظاهر تقليدية، ومن الاثنين معاً تشكل فيما بعد نمط جديد من الجماعات عبر عن نفسه فيما بعد في شكل ثورات واضطرابات اجتماعية واقتصادية نتيجة للسيطرة الفرنسية، وبالتالي فقد أكد (بالانديه) أخيراً بوجوب الفصل بين ماضيين يؤثران في التشكيل الأولى لجماعات التحديث في هذه المنطقة، وهما الماضي الأفريقي " التقليدي " وماضي السيطرة الفرنسية " الاستعماري " (محي الدين، ١٤١)، وسنحاول أن نضرب مثلاً بالبيئة المكانية الحضرية في شاد المعاصرة، ونعني بالتحضر في هذا المستوى من الدراسة، نسبة سكان المدن في تشاد مقابل

سكان الريف والبادية، وعلى هذا المفهوم للتحضر، علينا أن نوضح بأن شاد تتميز بسيادة المدينة الصغيرة، وذلك نظرا لتشتت السكان، في قرى وبوادي صغيرة.

فسكان الحضر في شاد لا يمثلون إلا(٢١,٤ %) من مجموع السكان العام، أما إذا نظرنا إلى هذه النسبة في المدن الرئيسية فإن التباين كبير، فنسبة التحضر في محافظة البحيرة هي (٤,٦ %) بينما نسبة التحضر في شاري بقر مية هي(٤٨,٣ %) نظرا لوجود العاصمة في هذه المديرية، ولا توجد في تشاد أي محافظة تصل فيها نسبة التحضر إلى(٥٠ %) وبعد شاري بقر مية تأتي محافظة بركو -إنيدي - تبستي بنسبة تحضر وصلت إلى(٢٧,٥ %) وشاري الأوسط (٢٠,٢ %) بينما في المحافظات التشادية الأخرى، تنخفض نسبة التحضر (TCHAD,112)

وتوجد علاقة هامة بين نسبة التحضر في المحافظات التشادية وعملية الهجرة من البادية والريف إلى المدينة، حيث إن جميع المحافظات ما عدا البطحاء التي ترتفع فيها نسبة التحضر يقابلها ارتفاع في نسبة الهجرة الداخلية إليها مثل حالات محافظة لوغون الغربية (٨٠,٧ %) وبركو انيدي تبستي (٧٥,٧ %) وشاري الأوسط (٥٩,١ %).

ويميز علماء الاجتماع الحضري، بين التحضر والحضرية، على اعتبار، أن التحضر ما هو إلا نسبة ساكني المدن على غيرهم من السكان، بينما الحضرية، تعني نمو الحياة التي يعيشها ساكنو المدن، والحضرية نفسها، يختلف حولها الباحثون اختلافا كبيرا، مما يستدعي من أي باحث أن يحدد المعايير التي كتب على ضوئها عن الحضرية في حياة شعب من الشعوب.

وهذا يجعلنا نحدد بعض المعايير التي من خلالها نستطيع مناقشة بعض مظاهر الحياة الحضرية في المدن التشادية ، وأهم المعايير الحضرية هي : الإطار الحضري للمدينة ويقاس بعدد السكان في المدينة أو الكثافة السكانية، وسيادة نمط النشاط الاقتصادي غير الزراعي، ووجود المياه الصالحة للشرب، والدور الإداري للمدينة .

(١) الكثافة السكانية للمدينة: إذا أخذنا بمعيار الكثافة السكانية للمدينة كحد أدنى ٥٠٠٠ ساكن، فيوجد في تشاد (٤٠) أربعون مدينة وليس (٨٤) مدينة كما هو مدون في السجلات الرسمية، وهذا يعني إجراء تعديلات هامة في دراسة التحضر في تشاد..

فمحافظة بلتن بكاملها على سبيل المثال لا يوجد فيها موقع حضري واحد بناء على هذا المعيار، بينما مديريات مثل بركو انيدي تبستي والسلامات، لا يوجد في كل واحدة منها، إلا موقع حضري واحد، وللبطحاء و وداي موقعين حضريين لكل منهما، ويوجد في شاري الأوسط (٦) ستة مواقع حضرية، وهكذا..

وبناء على هذا المعيار (الكثافة السكانية) يوجد في تشاد أربع مدن كبيرة يتجاوز سكانها (٥٠,٠٠٠) ساكن، وهي : انجمينا (٥٠٣,٩٦٥)، ومندو (٩٩,٥٣٠) وسار (٧٥,٤٩٦) وأبشه (٥٤,٦٢٨) ساكن. ومن الملاحظ أن العاصمة انجمينا تحوي الثلاث مدن الأخرى، فسكانها يفوقون خمس مرات سكان المدينة الثانية التي هي مندو. وهذا يعتبر أفضل تعبير عن تقدمها في الحضرية بناء على هذا المقياس عن المدن الشادية الأخرى.

(٢) مدى توفر المياه الصالحة للشرب والكهرباء: لا ينطبق معيار توفر المياه الصالحة للشرب إلا على بعض المدن الرئيسة في تشاد مثل أنجمينا ومندو وسار وأبشه ودوبا وبونقور وكيلو و فينقا و كمرا وماو، وجار العمل على ربط شبكة مياه موسورو.

أما الكهرباء فلا تتوفر إلا في الأربع مدن الرئيسية، وأخيرا وصلت إلى مدينة فايا،وعلى هذا المعيار فإنه ليس فقط لا يتوفر الماء إلا لدى فئة قليلة وإنما بمستوى تشغيل ضعيف لدى المدن التي يتوفر فيها. وبشكل عام، فإنه وحسب الإحصاءات الرسمية ١٩٩٣م فإن (٩,٧%) فقط من السكان القاطنين في المدينة يتوفر لديهم الماء الصالح للشرب من المواسير، ويستخدم (٢٧,٥%) مياه الآبار والينابيع. وفي مدينة أنجمينا ترتفع النسبة إلى (١٧,١%) لمياه المواسير (الحنفيات) و (٤٥,٧%) لمياه الآبار والينابيع.

وهذه النتائج تظهر بوضوح مشكلة المياه الصالحة للشرب في المدن التشادية، والمشكلة أكثر بروزا فيما يتعلق بالكهرباء، ففي جميع المدن الحضرية التشادية (٤,٨%) فقط من السكان الحضريين يستخدمون الكهرباء ، وهذه النسبة ترتفع قليلا في مدينة انجمينا حيث تصل إلى (٩%) وهذا يعني أنه حتى في العاصمة هناك مشكلة حادة في توزيع الكهرباء.

وبتطبيق هذا المعيار والكثافة السكانية والوظيفة الإدارية فلا يوجد في تشاد من الحياة الحضرية إلا في أقل من عشر مدن يمكن أن ينطبق عليها مدينة ذات حياة حضرية.

(٣) سيادة النشاط غير الزراعي: لكي تعد المدينة ذات حياة حضرية فإن الأمم المتحدة وضعت في سنويتها عام ١٩٨٦م العديد من المعايير، من بينها سيادة النشاط غير الزراعي. وفيما يتعلق بأفريقيا لكي تعد المدينة حضرية، مطالبة بأن ترتفع نسبة سكانها الذين يقومون بأنشطة غير زراعية إلى أكثر من (٧٥%) من الأنشطة الأخرى.

وإذا طبقنا هذا المعيار لوحده على المدن التشادية لا نجد إلا تسع مدن حضرية، هي: انجمينا (٩٢%)، سار (٨٧%)، زوار (٩٧%)، برداي (٩٥%)، كلاعيت (٨٣%)، فايا (٨٠%)، جورو و موسورو (٨٠%)، ومن الملاحظ أن المدينة التي تحمل الدرجة الرابعة في تشاد، وهي أبشه حسب هذا المعيار لا تعتبر حضرية (٢٨)، وإذا طبقنا هذا المعيار وأضفنا إليه الكثافة السكانية وتوفر مياه الشرب والكهرباء والوظيفة الإدارية للمدينة نستبعد الكثير من المدن التشادية باعتبارها لا تنطبق عليها المعايير الحضرية التي اختيرت كمقياس للحضرية في هذه الدراسة، ولا يتبقى لدينا إلا ثلاث مدن حضرية فقط هي : أنجمينا وسار ومندو، وخلاصة دراسة الحضرية في شاد، أنه يمكن تحديد أربعة فروع للمدن التشادية.

الفرع الأول : يمثل بشكل خاص مدينة أنجمينا، فهي تشكل المركز الوطني للبلاد، فهي بدون استبعاد للمعايير السابقة تمثل (٤٠,١%) من المجموع العام للتحضر في البلاد و (٤٨%) من سكان المدن التي تحوي (١٠,٠٠٠) ساكن فأكثر، وتتوفر فيها المياه والكهرباء وأكثر من (٩٠%) من سكانها يعملون في الأنشطة غير الزراعية وتتمركز فيها معظم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وبالتالي فهي العاصمة الوطنية وفيها مقر الحكومة والمؤسسات السياسية والبعثات الدبلوماسية.

الفرع الثاني : تمثله مدن : مندو وأبشه وسار، وهي العواصم الإقليمية وسكانها يتراوحون بين (٥٠,٠٠٠) و (١٠٠,٠٠٠) ساكن وهذه المدن الثلاث تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب والكهرباء وبالنسبة لمندو وسار فإن الأنشطة الاقتصادية غير

الزراعية هي السائدة فيها بينما مدينة أبشه لا ينطبق عليها هذا المعيار الذي تطالب بـه الأمم المتحدة.

الفرع الثالث : ويمثل هذا الفرع ثلاث مدن هي المراكز الرئيسية لفروعها الإدارية وهي : كيلو وكمرا وبالا وغيرها، ونظرا للثقل السكاني الذي تمثله هذه المـدن يمكـن اعتبارها مدنا ثانوية وإن لم تنطبق عليها المعايير الحضرية سابقة الذكر ففي كيلو مـثلا (٣١,٣١٩) ساكن، وفي كمرا (٢٦,٧٠٢) ساكن، وفي بـالا (٢٦,١١٥) سـاكن، وتتميز هذه المدن الثانوية، بانعدام المياه الصالحة للشرب والكهرباء.

الفرع الرابع : ويمثل جميع المراكز الإدارية التي يعدها الإحصاء في تشاد مدنا نظـرا لدورها الإداري من ناحية وثقلها السكاني باعتبارها تتجاوز (٥٠٠٠) ساكن، وجميـع هذه المراكز لا تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب والكهربـاء مـا عـدا مركـز فينقـا وموسورو.(أيوب أ، ١٤١-١٤٥)

ونظرا للأوضاع التي تعيشها التجمعات المكانية الحضرية في أفريقيا، فـإن معظـم الدراسات لا تشير إلى دور ها في الحياة العامة في أفريقيا، إلا بعد الحرب العالمية الثانيـة، حيث استطاعت بعض هذه الجماعات الحضرية، أن تقوم بدور توعية عامة الناس ببعض حقوقها، وخاصة في مدن الجابون والكونغو، وكانت في البداية ذات طـابع تقليـدي، ولكنها تميزت بوعيها لشروط السيطرة الفرنسية، وتكونـت في الغالـب مـن صـغار الموظفين، والكتبة والممرضين، الذين تشكلوا فيما بعد، في إطـار تجمعـات اجتماعيـة وسياسية وهي تجمعات ما يسمى (بالكادر المافوق تقليدي) وتولت القيام بالتعبير عـن الجماهير.

فكونت في البداية تجمعات ذات طابع سلالي، تهدف إلى التوعية الثقافية، ثم انتقلـوا إلى النقابات والتشاركيات، وروابط الشباب، والفرق الرياضية، وأعطى عمـل هـذه التجمعات نتائج في التحضير، حيث ظهرت صفوات في المدن في أفريقيا، تهدف إلى إدارة البلاد بنفسها ولذلك احتاجت إلى أن تشكل تجمعات سياسية حسب ما يقتضى الموقف الداخلي والسيطرة الأوروبية.

ج- التجمعات الإقليمية: وتعرف العلاقات الإقليمية في التجمعات الأفريقية، بأنها مجموعة العلاقات، التي تشمل عددا من التجمعات القرابية، بدراجاتها المختلفة، والتجمعات المكانية، حيث يشعر جميع الأفراد الداخلين فيها، بأهمية الإقليم الكبير الذي يضم مجموعة كبيرة من القبائل والسلالات والتجمعات المكانية، فالناس تعبر عن انتمائها للإقليم، دون غيره من الانتماءات الأخرى.

وفي الوقت الحاضر تشكل العلاقات الإقليمية، أهم مكون من مكونات التجمعات الأفريقية، والذي ينعكس إيجابا أو سلبا، علي النظام السياسي والاقتصادي للتجمعات الأفريقية.

والعلاقات الإقليمية في التجمعات الأفريقية، ممن الممكن أن تكون علي مستوى ضيق، حيث تقسم الناطق داخل كل الدول الأفريقية على أقاليم صغيرة، من الناحية الإدارية.

ولكن التجمعات الإقليمية التي ندرسها في هذا الفصل، هي التي تضم عددا من الدول الأفريقية، وفي أفريقيا منذ الاستقلال، تجارب في التجمعات الإقليمية، يمكن الإشارة إلى بعضها، مثل: التجمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، والتجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ومثلهما في شرق وجنوب القارة الأفريقية، ونضرب مثلا لهذه التجمعات، بالتجمع الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، فقد ربطت فرنسا مستعمراتها في وسط إفريقيا بقنوات اقتصادية وسياسية وإدارية طيلة فترات الاستعمار، وما إن جاء الاستقلال لمجموعة إفريقيا الاستوائية عام ١٩٦٠م (كلها تقريباً)، حتى وجدت نفسها مضطرة لخلق تحالفات اقتصادية جديدة لدول وسط إفريقيا المستقلة مع فرنسا مستفيدة من العلاقات الاستعمارية في مجال الشركات الاقتصادية والبنية الإدارية والعلاقات الثقافية، خاصة اللغة الفرنسية التي يتكلمها المثقفون والصفوة السياسية والإدارية، التي تولت قيادة البلاد في وسط إفريقيا.

وبذلت الدول المستقلة عدة مساعي في ذلك، تمخضت عن توقيع اتفاقية بإنشاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا UDEAC في فورت لامي (أنجمينا حالياً) بتاريخ ١١/٠٢/١٩٦٤م (CEMAC,2).

فحددت هذه الاتفاقية الخطوط العريضة لأهداف الاتحاد؛ أهمها: تقوية العلاقات الاقتصادية بين شعوب المنطقة من أجل تحقيق التضامن الإقليمي، وفتح المجال أمام إنشاء مؤسسات متقدمة في سعي لإرساء قواعد ثابتة لقيام سوق موحدة لوسط إفريقيا، وذلك من أجل تعزيز حركة التجارة والإنتاج بين دول وسط إفريقيا، وهذا مما يقوي الوحدة الاقتصادية ويضمن التنمية البشرية، ويحافظ على مصالح شعوب المنطقة، وللاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا أجهزة رئيسية يحقق أهدافه من خلالها وهي:

- مؤتمر الرؤساء والحكومات (C.C.E).
- لجنة المدراء (C.D).
- الأمانة العامة (S.G).

ويصدر مؤتمر الرؤساء قراراته في اجتماع رؤساء الدول الأعضاء، واجتماعاته سنوية، وتتداول رئاسته الدول الأعضاء على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، ورئاسته الدورية بعد الاجتماع لرئيس الدولة التي انعقد فيها الاجتماع، ومؤتمر الرؤساء هو أعلى جهاز في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا.

ومن مهامه توجيه السياسات الجمركية والضريبية والاقتصادية، ومنح الصلاحيات للبنية الإدارية لاتخاذ القرارات اللازمة لمراقبة سير عمل الاتحاد ويعين المؤتمر الأمين العام ونائبه، ويجيز ميزانية الاتحاد ومساهمة كل دولة عضو بتوجيه من اللجنة الإدارية، وهو الذي يقرر المفاوضات مع الدول الأخرى خارج الاتحاد فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، وحفاظاً على المصالح العامة لدول الاتحاد فإن المؤتمر هو الذي يقود العلاقات الاقتصادية الخارجية ويحدد المبادئ العامة السياسية والاقتصادية الموحدة، وأخيراً يفصل في جميع القضايا التي لم تستطع حلها اللجنة الإدارية.

وهناك مهام موكلة إلى رئيس مؤتمر الرؤساء منها: إعداد واعتماد جدول أعمال اجتماع الرؤساء، وتسيير المهام الخارجية للاتحاد من خلال الأمين العام، ويطبق جميع السلطات والمهام الممنوحة له من زملائه في مؤتمر الرؤساء.

أما اللجنة الإدارية في الاتحاد فتتكون من عضوين من كل دولة عضو هما: وزير المالية أو من ينوب عنه، ووزير التنمية الاقتصادية أو من ينوب عنه، ولهذه اللجنة

صلاحية أن تشارك في إعمالها من ينتدب من وزراء الدول الأعضاء. ويجوز لكل وفد أن يصطحب معه أربعة من الخبراء في اجتماعات اللجنة الإدارية، واللجنة الإدارية للاتحاد لها الحق في أن تجتمع في أي وقت تدعى إليه، وبشكل عام يجب أن لا تقل اجتماعاتها الرسمية عن اجتماعين في السنة، ويرأس اللجنة الإدارية وزير دولة من الدول الأعضاء، ويتحقق النصاب في الاجتماع إذا حضر من كل دولة عضو وزير واحد.

ومن مهام اللجنة الإدارية: حصر التعريفات الجمركية الداخلية والخارجية، وتوفير الإحصاءات اللازمة لعمل لجان الاتحاد، وتحديد قوانين السلع الصادرة والواردة، وقرارات اللجنة الإدارية للاتحاد ملزمة إذا أقرها مؤتمر الرؤساء.

ويسير عمل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا الأمين العام والأمين العام النائب، ويعينان من مؤتمر الرؤساء لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويعمل الأمين العام تحت سلطة الرئيس الدوري للاتحاد، وللأمين العام صلاحيات يقرها مؤتمر الرؤساء تضمن له أداء مهامه أهمها: تسيير أعمال الأمانة العامة للاتحاد، وجميع التنظيمات التنفيذية، وتنظيم اجتماعات مؤتمر الرؤساء، وكذلك اجتماعات اللجنة الإدارية، وهو الذي ينظم العلاقات الخارجية للاتحاد مع الدول والمنظمات العامة والخاصة، وبالتالي يسهر على تطبيق اتفاقيات الاتحاد، ويساعد مؤتمر الرؤساء في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وهو الذي يعد ويعرض التقرير الختامي السنوي لحالة الاتحاد(CEMAC,1).

شكلت الصيغة السابقة للاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا أداة هامة لتوحيد الأنشطة السياسية والاقتصادية لدول وسط إفريقيا بعد الاستقلال، حيث مثلت الاجتماعات السنوية التي يعقدها والتنسيق السياسي والاقتصادي الذي يقيمه مع الدول والمنظمات السياسية والاقتصادية العالمية الوجه الداخلي والخارجي لسياسة وسط إفريقيا.

فتم التنسيق داخل التجمعات المستخدمة للفرنك الفرنسي في إفريقيا وفرنسا ما وراء البحار وغيرها، فشكل ذلك استقراراً مؤقتاً لتداول العملة داخل تكتل اقتصادي كبير نسبياً، فلم تتعرض عملة الفرنك الإفريقي لوسط إفريقيا المغطاة من الفرنك الفرنسي آنذاك، إلى هزات عنيفة، عرفتها البلدان الأخرى الخارجة من الاستعمار حديثاً، كذلك يعتبر الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا ضمن المؤسسات الناطقة باللغة الفرنسية فجميع أعضاء الاتحاد يعتبرون الفرنسية لغة عمل للاتحاد فساعد ذلك

على الاتصال بينهم، وتجاوز تنوع واختلاف للهجات واللغات المحلية، وتبع ذلك تنسيق في الجمارك للواردات والصادرات، وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، خاصة عمليات سهولة التحويل من الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي، ثم إلى العمـلات الأجنبيـة الأخرى، وبذل الاتحاد جهداً كبيراً في تنسيق مواقف الدول الأعضاء فيـه في المواقـف الدولية، فبدت وسط إفريقيا، وكأنها كتلة سياسية واقتصادية موحدة.

وهذا لا يعني أن الاتحاد لم يمر بظروف صعبة في سعيه لتحقيق الأهـداف والمهـام السابقة، بل واجه عقبات خلقتها فرنسا في الأساس، فمن الواضح أن فرنسا ما كانـت تسمح بأي تطورات اقتصادية ومواقف سياسية لأعضاء الاتحاد تتعارض مع مصالحها بل كانت تقف حجر عثرة أمام أي خطوة تقدمية في دول الاتحاد، وتـستخدم تأثيرهـا في أجهزة الاتحاد في إجهاض أي جهد يسعى للخروج عن قبضة فرنسا.

فجميع اقتراحات بعض الدول الأعضاء لتحسين عمل الاتحاد فشلت، وإن ظهرت فإنها تظهر في شكل تعديلات للاتفاقية الأساسية التي ذكرناها سـابقاً دون الـدخول في إصلاحات جذرية، إلى أن وصل الاتحاد إلى سنة (١٩٩١م) حيث استجاب الاتحـاد إلى المتغيرات الدولية الداعية إلى الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، قبل استجابته للمطالب المحلية من الدول الأعضاء محلياً، فأحدث الاتحاد عدة تعديلات شملت معظـم الأجهزة السابقة للاتحاد، ومهدت لميلاد التجمع الاقصادي والمالي لدول وسط إفريقيا.

٣. التجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا CEMAC

اتفق رؤساء دول وسط إفريقيا في اجتماع لهـم في ليبريفيـل عاصـمة الغـابون (١٩٩١م)، على خطوط عريضة لوضع سياسة اقتصادية ومالية في دولهـم، اسـتعداداً لإنشاء منطقة سوق مشتركة لوسط إفريقيا بإمكانها التعامل مع الأسواق الإقليمية الـتي نشأت في إفريقيا والعالم، والتي من الممكن أن تنشأ، اسـتجابة للـتغيرات الاقتـصادية والسياسية المتوقع حدوثها، وكونوا مؤقتاً عدداً من الأجهزة والهيئات الاقتصادية والمالية لتتولى رعاية تركة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا المنحل.

ولا يمكن اعتبار هذا القرار لرؤساء وسط إفريقيا، يعبر عن إرادة إقليمية منبثقة عن معطيات محلية، وإنما هو في الواقع استجابة وردة فعل للتغيرات الدولية التي تم مناقـشتها

في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية في عاصمة كوديفوار أبيجان في شهر ١٩٩١/٧م، وكنتيجة مباشرة للتغييرات التي حدثت في منطقة الفرنك، ومطالبة الدول الأوربية في إطار الاتحاد الأوربي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بأن ترفع فرنسا تغطيتها للفرنك الإفريقي، وفي هذا الإطار تطالب أوربا بالتحديد بوضع إستراتيجية جديدة مع إفريقيا تضمن لها مصالحها بعيداً عن الاحتكار الفرنسي لمناطق وأسواق معينة من إفريقيا الغربية والوسطى.

فاستجابة لكل هذه الضغوط، وحفاظاً على الهوية الإفريقية رأى القادة الأفارقة في هذا الاجتماع إنشاء تجمعات اقتصادية ومالية في الأقاليم المعروفة في إفريقيا، كنواة لتكوين سوق إفريقية مشتركة، وهذا هو الأساس الذي انطلق منه رؤساء دول وسط إفريقيا في اجتماعهم في أنجمينا عاصمة تشاد، في إنشاء التجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا بتاريخ: ١٩٩٤/٠٣/١٦م.

والمهمة الأساسية للتجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا هي خلق التنمية الشاملة في الدول الأعضاء، باعتبارها المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق الاتحاد في جانبين هما: الاتحاد الاقتصادي والاتحاد المالي، ففي هذين المجالين تتوقع الدول الأعضاء من الجماعة الجديدة أن تخلق تعاوناً وتنمية شاملة، وتكمل ما بدأه الاتحاد الجمركي والاقتصادي السابق من تنسيق وتعاون بين دول وسط إفريقيا(CEMAC,3).

وتحقق الجماعة أهدافها ومهامها بعدد كبير من الأجهزة والمؤسسات أهمها:

- مؤتمر الرؤساء (C.C.E).
- المجلس الوزاري (C.M).
- الأمانة التنفيذية (S.E).
- اللجنة المشتركة بين الدول (C.I.E).
- بنك دول وسط إفريقيا (B.E.A.C).
- اللجنة البنكية لوسط إفريقيا (C.B.A.C).

- مؤسسات تمويل التنمية (I.F.D)
- محكمة الجماعة (C.J)
- برلمان الجماعة (P.C)

والملاحظ على النصوص الأساسية للجماعة الجديدة، اعتمادها كثيراً على النصوص الأصلية للاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا وتعديلاته العديدة.

فجميع مهام وواجبات الأجهزة السابقة تم نقلها بالحرف إلى المؤسسات الجديدة مثل: مؤتمر الرؤساء والمجلس الوزاري والأمانة التنفيذية ولجنة المدراء.

أما المؤسسات المنشأة حديثاً في الجماعة فتم إقرار نصوص جديدة تنظم عملها، فمثلاً محكمة الجماعة نصت الوثائق على أن لها وظيفتين: الأولى الرقابة القانونية في متابعة وتطبيق فقرات الاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لعمل الجماعة والوظيفة الثانية تتمثل في ضمان مراقبة الحسابات داخل الجماعة.

وأصدرت الجماعة الاقتصادية عدداً آخر من اللوائح والأنظمة التي تسير عمل أجهزتها، ومن بينها اللائحة المنظمة لعمل الموظفين بالأمانة العامة للجماعة واللجنة الاقتصادية والمالية، الهدف من هذه اللائحة هو تحديد المبادئ العامة التي تنظم عمل الموظفين في الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والمالية للجماعة، تتضمن هذه اللائحة بنوداً تحدد سياسات اختيار الموظفين والنظم الإدارية التي يسيرون عليها وواجباتهن وحقوقهم، فوظائف الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية متاحة لجميع مواطني الدول الأعضاء في الجماعة بدون تحيز للأصل والمعتقد والنوع (ذكر أنثى)، وتنص هذه اللائحة بوضوح بأن جميع الموظفين في الأمانة العامة واللجنة الاقتصادية والمالية للجماعة يأخذون وضع الموظفين الدوليين فيما يتعلق بالحصانة والامتيازات، أما شروط التوظيف في هذه الوظائف فتبدأ بالمواطنة في إحدى الدول الأعضاء، والسيرة الحسنة واللياقة الصحية، وأن يقدم الطلب في ملف متكامل، وصدور قرار بالتعيين من مؤتمر الرؤساء، غير أنه من الملاحظ أن الشروط تركز على شرط العمر، وأن يزيد عن ٥٠ سنة، فهل هذا الشرط مناسب في تنظيم يهدف إلى تنشيط الحياة الاقتصادية والمالية في وسط إفريقيا، وكل أعضائه

القياديين من كبار السن ؟، في نفس الوقت يشترط أن لا يزيد عمر الموظف عن ستين سنة في الوظائف العليا في الجماعة.

وهناك إشارة ذكية تتعلق بعدد من الدورات التي تيسرها الأمانة العامة للموظف الجديد قبل استلامه للعمل رسمياً في أجهزة الجماعة، وهذه من الميزات الإيجابية في الجماعة على اعتبار أن ظروف الموظفين في الدول الأعضاء قد لا تسمح ببعض الموظفين المترشحين للعمل في أجهزة الجماعة بالتدريب المتقدم في العمل المتميز في المنظمات الكبرى (CEMAC,4).

ومن أنشطة التجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا الاتفاق الخاص المتعلق بمعاملة الطلاب المنتمين إلى الدول الأعضاء بالجماعة، الدارسين في المؤسسات التعليمية العليا العامة، والمؤسسات ذات المصلحة العامة، معاملة الطلاب المحليين ولا تدخل في هذا الاتفاق مؤسسات التعليم العالي الخاصة، فقد نص هذا الاتفاق على توحيد الرسوم الجامعية لطلاب الدول الأعضاء في الجماعة، مع أن الاتفاق يعطي الحق لكل دولة وطنية عضو بأن تخصص بعض الفرص لطلابها فقط، على أن لا تتجاوز هذه الفرص المحجوزة ٨٥٪ من الفرص المتاحة لجميع طلاب التجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا.

ومنح الاتفاق للدولة المضيفة للطلاب، الحق بأن ترفض قبول طالب معين لأسباب أمنية أو صحية، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ ١٨/٠٨/١٩٩٩م.

وقد أتاح هذا الاتفاق حرية حركة الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العامة وذات المنفعة العامة، أن يكملوا تعليمهم في أي دولة من الدول الأعضاء في الجماعة، وساعدت هذه الحركة على أن تتعرف فئة من الطلاب على الدول الأعضاء في الجماعة، وأن يكتسبوا الثقافات المحلية، ويتبادلوا نشرها بينهم، ومن الملاحظ أن هذا النشاط من أنشطة الجماعة التي يحس بها المواطن مباشرة (CEMAC,5).

وهناك نشاط أو خطوة أخرى، قامت بها التجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا، وهي اتفاقية إصدار جواز الجماعة التي أقرت في مجلس وزراء الجماعة الذي عقد في عاصمة إفريقيا الوسطى بانغي، بتاريخ: ٢١/٠٧/٢٠٠٠م وهو وثيقة سفر موحدة لجميع مواطني الدول الأعضاء، تغنيهم عن أي وثيقة محلية أخرى أو وطنية، ولكي يسهل

هذا الجواز الإقليمي سفر المواطنين إلى جميع الدول تقرر أن يصدر بأربع لغات عالمية هي: الفرنسية والإنجليزية والعربية والإسبانية، ويلاحظ الباحث أنه لأول مرة تأخذ وثيقة صادرة من الجماعة بعين الاعتبار اللغة العربية، وتطالب بأن تكون ضمن اللغات العالمية في جوازها المشترك(CEMAC,2).

٤. البنك المركزي لدول وسط إفريقيا (B.E.A.C)

ومن بين المؤسسات الهامة للتجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا، البنك الاقتصادي لدول وسط إفريقيا BEAC فمهمته الأساسية صك وتوزيع العملة النقدية والتحويلية ومراقبة تداولها داخل الدول الأعضاء في الجماعة، ومديره يعين من مؤتمر رؤساء الدول، وهو الذي يقدم التقرير السنوي عن الحالة الاقتصادية والمالية عن الجماعة كجهة متخصصة.

ومن الممكن الاستشهاد بالتقرير الذي قدمه مدير البنك أمام مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في برازافيل بتاريخ: ٢٠٠٤/٠١/٢٨م، فإنه عرض فيه تطور الحالة الاقتصادية والمالية للجماعة، وأوضح أثر المتغيرات الدولية على المنطقة وعرض أمام الرؤساء سير عمل مؤسسات التنمية بالجماعة، وكذلك أنشطة اللجنة البنكية، وأشار إلى المؤشرات المالية في الجماعة، وأظهر مدى تقدم البرنامج الإقليمي للهيكلة الاقتصادية والمالية، ووضح أمام رؤساء دول وسط إفريقيا الخطوط العريضة للمشاريع الإقليمية المشتركة التي ينفذها البنك داخل الجماعة.

فحول تأثيرات المتغيرات الدولية على منطقة وسط إفريقيا ذكر مدير البنك الاقتصادي لدول وسط إفريقيا أن التغيرات السلبية في المجالين الاقتصادي والمالي التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في النصف الثالث من عام ٢٠٠٣م، أثرت على اقتصاد منطقة وسط إفريقيا سلبياً، بينما أشار بأن الأوضاع في إفريقيا ما وراء الصحراء تأثيراتها إيجابية على المنطقة، رغم سيطرة الصراعات وثقل المديونية (PPTE).

وأشار بأن الأوضاع في السوق العالمية بالنسبة للصادرات الأولية (الخام) لدول

الجماعة في وسط إفريقيا ارتفعت بنسبة ٢٥٪ بالنسبة لأهم الصادرات مثل البترول والقهوة والشوكولاته والقطن والخشب الاستوائي والألمونيوم.

ولكن نظراً لارتفاع اليورو Euro مقابل الدولار الأمريكي بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ فإن سعر الصادرات من دول الجماعة لم يرتفع عام ٢٠٠٣م مقارنة بعام ٢٠٠٢م، وأشار مدير البنك لدول وسط إفريقيا في تقريره المالي إلى أنه بشكل عام فإن الأساس الاقتصادي والمالي للتجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا عام ٢٠٠٤م ظل تحت السيطرة والتوجيه، وأن معدل النمو الداخلي الخام في عام ٢٠٠٤م تراوح ما بين ٨٪ إلى ٩٪ مقابل ٤٪ عام ٢٠٠٣م، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار تصدير البترول في خمس دول من الدول الأعضاء.

ومن التوجيهات التي وجهها مدير البنك إلى رؤساء الجماعة، الاستعداد داخل الجماعة للتغيرات الاقتصادية الدولية التي تم اعتمادها في اجتماع الكبار الثمانية (8G) في إيفيون Evion في شهر ٢٠٠٣/٦م. وتم اعتمادها في القمة الإفريقية في ما بيتو Maputo في جنوب إفريقيا في شهر ٢٠٠٣/٧، وعرضت باعتبارها اتفاق بين الدول الصناعية والدول الإفريقية لإيجاد حلول لبعض المشكلات التنموية مثل الشراكة لمحاربة السيدا والمجاعة وتوفير المياه الصالحة للشرب والسير نحو النيباد NEPAD.

وأوضح مدير بنك دول وسط إفريقيا في تقديره أمام رؤساء دول المنطقة أن وسط إفريقيا إذا أرادت الاستفادة من النيباد NEPAD فعليها أن تعد نفسها للتكامل الإقليمي للهيكلة الاقتصادية والمالية (P.S.R) مكونة من الآتي :

١-تطبيق برامج الهيكلة الاقتصادية والمالية الموصى بها من المؤسسات الدولية Woods Bretton خاصة هيكلة حدود الميزانيات.

٢-وضع سياسة لتنويع الصادرات

٣-رفع الكفاءة البشرية والإدارية للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة.

٤-تشجيع الشفافية والحكم الراشد.

٥-تنمية التبادلات الاقتصادية الإقليمية من خلال تشجيع المشاريع التكاملية.

٦-تنمية السوق المالية.

٧-تحسين النظام القضائي.

٨-تشجيع تطبيقات المراقبة الخارجية.

ويوصي مدير بنك دول وسط إفريقيا في كلمته أمام الرؤساء بخلق آلية داخل الجماعة لمحاربة غسيل رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب، وأخبرهم بأن اللجنة المكونة من ثلاثة خبراء المسماة: العمل ضد غسيل رؤوس الأموال والإرهاب في وسط إفريقيا قد شكلت بالفعل، وأن مقرها الرئيس هو مدينة بانغي عاصمة إفريقيا الوسطى، وأن اللائحة الداخلية المنظمة للجنة محاربة غسيل رؤوس الأموال والإرهاب في وسط إفريقيا قد أجيزت بتاريخ: ٢٠٠٣/٠٤/٠٤م.

وطلب مدير البنك من كل دولة عضو في الجماعة أنه يسمح ابتداء من تاريخ ٢٠٠٤/٠٢/٢٩م لكل دولة حسب وضعها الداخلي إصدار المراسيم التطبيقية لإنشاء وكالة وطنية ضد غسيل رؤوس الأموال (ANIF) وتعيين قيادات وطنية لتقوم بوضع المعلومات الأولية الأساسية حول غسيل رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب.

وختم المدير تقريره بأن الحالة الاقتصادية والمالية للجماعة مطمئنة وهذا لا يعني تغطية المشكلات الأساسية في المنطقة، وأهمها: هشاشة البنية الاقتصادية ومحدودية تنوع الصادرات، مما يقلل من القوة التبادلية أو التحويلية للجماعة الإقليمية فلكي نعالج إشكاليات معدل النمو الاقتصادي في الجماعة وندعمه على الدول الأعضاء مكافحة الفقر وتنويع الصادرات، وعموماً فإن جميع المشاريع التي ينفذها بنك دول وسط إفريقيا لا يمكن لها أن تؤتي ثمارها إلا إذا وجدت الدعم والإرادة القوية من المؤسسات المحلية للدول الأعضاء داخل كل دولة وطنية، بحيث تحول النصوص في التجمع الاقتصادي والمالي لدول وسط إفريقيا إلى أعمال يعيشها المواطن(CEMAC,3)، ورغم أن بنك دول وسط إفريقيا من أبرز مؤسسات الجماعة تأثيراً في حياة الناس العاديين لأنه وفر لهم عملة مشتركة تسهل لهم الحركة التجارية وتعين على عملية تحويل العملة إلى الخارج، إلا أن

ارتباط عملة الجماعة باليورو شكل عائقاً للصادرات إلى خارج الجماعة، خاصة إذا اقتضى الأمر التحويل من الدولار أو غيره من العملات المرتبطة به.

ورغم أن البنك قد حاول التعامل مع هذه الإشكالية وأصدر لائحة لحماية فرنكه إلا أن الأمر مرتبط بالبنك المغطي لعملته في الأصل وهو البنك الفرنسي، فالبنك المركزي لدول وسط إفريقيا له حساب في البنك الفرنسي والآلية في السحب حسب كل دولة عضو في الجماعة آلية تقوم على الحصص المحددة المغطاة هي أيضاً من البنك الفرنسي وبالتالي لا تستطيع أية دولة عضو في الجماعة تجاوز حصتها لأي سبب كان.

أما ما يقوم به البنك المركزي لدول وسط إفريقيا من توجيه وتنفيذ للتعليمات القادمة من المؤسسات المالية المناظرة له في العالم، فهذه مهمة تقليدية يقوم بها البنك أفضل قيام منذ إنشائه، ولكي يستمر البنك المركزي بدول وسط إفريقيا بمهامه العالمية هذه عليه أن ينفذ مشاريع تتفق مع التوجه العالمي، ومن أهم المشاريع في هذا الإطار مشروع مكافحة الفقر على طريقة المؤسسات المالية العالمية.

د-التجمعات التحالفية (العولمة الاجتماعية)

وأخيرا ظهرت العلاقات التحالفية في التجمعات الأفريقية، نتيجة الضغوط الخارجية، وظروف العيش في مناطق جذب سكاني، تفد إليها مجموعات سكانية متباينة، بين وقت وآخر، وما تبع ذلك من صراع حول المراعي والآبار، والأرض الزراعية والمدن الكبيرة.

ويقود التجمعات التحالفية، ممثلو القبائل والسلالات والتجمعات المكانية والإقليمية وهي تسمح بقيام علاقات اجتماعية، تتجاوز العلاقات القبلية والسلالية والمكانية والإقليمية.

وذلك من أجل إرساء دعائم للتعاون مع المؤسسات والمنظمات العالمية، تعاون قائم على المعرفة الاجتماعية الواقعية لأسس التجمعات العالمية، المنبثقة من التجمعات الاجتماعية المحلية، والمتمثلة في

العلاقات القرابية والمكانية والإقليمية، وعدم القفز عليها، أو تجاهلها.(أيوب ب، ٢٣)

ويظهر التأثر بالعولمة في إتباع الدولة الأفريقية، لخطة صندوق النقد الدولي وتطبيقها لبرنامجه المعروف بإعادة الهيكلة الاقتصادية، وما يتبع ذلك من خصخصة للمؤسسات العامة،ورفع الدعم عن الخدمات الاجتماعية والصحية والتموينية،وما ينتج عن هذا من ارتفاع الأسعار وسيادة الغلاء وتثبيت الأجور وانخفاض العملة الوطنية، وغير ذلك من المظاهر السلبية للعولمة المفروضة على الدول النامية.

ونفس هذه التأثير ظهرت في النظام السياسي الأفريقي، حيث تم الانتقال من نظام الحزب الواحد، والاتجاه نحو التعددية الحزبية،والسعي نحو احترام حرية الرأي والتعبير، وانتشار الجمعيات المدنية ذات الأصول الغربية، إن لم تكن الأمريكية، وتدعي هذه الجمعيات بأنها تتولى حماية جميع أشكال حقوق الحياة نيابة عن الدولة الأفريقية، ابتداء من حقوق الإنسان، ومرورا بحماية البيئة، وانتهاء بحقوق الحيوان.

وتظهر تأثيرات العولمة في الجوانب الاجتماعية والثقافية بسيادة الإعلام الغربي بجميع مظاهره المسموعة والمرئية والمعلوماتية (الانترنيت) والذي يغطي جميع المجالات، في سعي واضح لنشر جميع مظاهر العولمة بأقصى سرعة ممكنة، في مجتمع لم تتوفر لبنيته الاجتماعية والثقافية المقومات الكافية للمقاومة أو حتى دراسة إمكانية الاختيار من بين المظاهر المعروضة للعولمة، لانتقاء ما هو مناسب للبيئة الأفريقية، ورفض أو تأجيل ما غير الملائم أو غير الموافق للقيم والعادات والتقاليد الأفريقية.

ولكي تمرر العولمة جميع مظاهرها الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأفريقي، قامت بمحاولة لتأهيل وأعداد (جماعات عولمة)، من داخل الإداريين والمثقفين الأفريقيين، مستقلة في ذلك جميع المثقفين، مستفيدة من تجارب الأوروبيين، في خلق جماعات تحديث اجتماعي، قامت بدور المتبني والناشر للأفكار والمصالح الأوروبية.

فسعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برامج العولمة إلى خلق جماعات عولمة جديدة، تقوم بتبني ونشر الأفكار الجديدة للعولمة، نيابة عن أمريكا والدول الغربية، وعلى

الطريقة الأمريكية النفعية (البرجماتية)، يتم إعداد جماعات العولمة بأقل التكاليف، وذلك عن طريق الدورات والندوات التثقيفية في أمريكا وأفريقيا، وبعض البلدان الغربية، رغم أن أغلبها يتركز في أمريكا نفسها، ويعطي المحاضرات في هذه الدورات خبراء من أمريكا والدول الغربية.

ومن الملاحظ أن عمليات الإعداد لجماعات العولمة تشمل جميع مجالات التنمية، وكذلك المجالات المدنية والعسكرية، والرسمية والأهلية، ويستغل فيها كلما يوصل إلى الهدف، حتى وإن كان ذلك عن طريق المسلمين والمسيحيين في أمريكا، إذن العولمة آثارها واضحة في التجمعات الأفريقية، فما هي المقترحات للتعامل مع العولمة في المستقبل؟

من المقترحات التي يمكن أن تقلل من الآثار السلبية للعولمة ما يلي:

١-إجراء دراسات علمية للجوانب المختلفة لعمليات العولمة من أجل الوصول إلى فهم حقيقي للعولمة، كظاهرة كونية، لها بصماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاولة التمييز بين العولمة والأمركة، وذلك تجاوزا للخطأ الذي وقعت فيه الشعوب النامية من عدم دراستها لظواهر مثل الاستعمار، والتصنيع، والتحديث، ولكنها تأثرت بنتائج هذه الظواهر بشكل كبير.

٢- محاولة المساهمة في العولمة وذلك لتجاوز عمليتي الانبهار والإحباط الذي يسيطر على المثقفين في شاد في تعاملهم مع مظاهر العولمة، وكأنها عمليات ساقطة من السماء ليس للإنسان الحق في فهمها ومحاولة المشاركة فيها، فالعولمة – حسب فهمي- عملية ذات طابع دولي.

وبالتالي من حق أي دولة أن تشارك فيها عن طريق المساهمة في الأحداث الإقليمية وخلق تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية يمكنها المشاركة بفعالية في الأحداث الدولية، ومن ناحية أخرى، يمكن للدولة الشادية أن تساهم في العولمة أيضا عن طريق إتاحة الفرصة للباحثين والمثقفين للمشاركة في المؤتمرات الدولية والندوات العلمية العالمية.

وفي البداية قد تبدوا هذه المساهمة متواضعة، ولكنها ومن خلال الخبرات المكتسبة من هذه المشاركة يمكن أن تخلق أسسا للمساهمة الفعالة في ظاهرة العولمة في المستقبل.

٣-محاولة حماية الإطار العام للدولة الشادية من خلال الاستجابة للحاجات المحلية وعدم تنازل الدولة عن وظائفها في حماية الوحدة الوطنية وعدم التخلي عن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، واعتبار ذلك من المطالب الشعبية التي لا يمكن تجاوزها ثمنا للدخول في العولمة، والإصرار في المفاوضات مع قنوات العولمة مثل صندوق النقد الدولي وغيره،على أن هذه المشاريع الوطنية شرط من شروط الاستقرار السياسي اللازم للدخول في العولمة.

٤-المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع الشادي واعتبار ذلك من الموروثات الأساسية المكونة للبناء الاجتماعي الشادي، ومن أهم مظاهره الحفاظ على الأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع، مع نشر التسامح وقبول الآخر في إطار التعددية الثقافية واللغوية والدينية التي يتميز بها التجمعات الأفريقية ٠(أيوب أ، ٣٣٢)

الخلاصة

توصل الفصل السادس إلى إبراز، الأوضاع الواقعية للتجمعات الأفريقية، المتمثلة في العيش ضمن الوحدات السلالية، التي تشكل اللبنات الأولى للوجود الاجتماعي للتجمعات الأفريقية، ومناقشة التأثيرات الثقافية من الاتصالات مع الثقافات العالمية، خاصة الإسلامية (العربية) والمسيحية (الأوروبية)، ثم دراسة التأثيرات الاستعمارية، وما أفرزته من نتائج جعلت التجمعات الأفريقية تعيش داخل حدود مصطنعة، لا تنسجم مع الوحدات السلالية للتجمعات الأفريقية، كما ذكرناها في ثنايا الفصل، وأخيرا مناقشة عمليات تكيف التجمعات الأفريقية مع العولمة (الأمركة) المعاصرة، وما فرضته من أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة، ومدى قدرة التجمعات الأفريقية في التلاؤم معها؟

الفصل السابع
التجمعات الأفريقية عابرة الحدود
نموذج شاد ـ السودان

- تمهيد
- ١ ـ التجمعات الحدودية
- ٢ ـ الروابط الثقافية
- ٣ ـ العلاقات الثقافية والعلمية المعاصرة
- ٤ ـ تعزيز الروابط المشتركة للعلاقات بين شاد والسودان
- الخلاصة

تمهيد

يتناول الفصل العلاقات الشادية السودانية، من خلال التجمعات الحدودية بين الشعبين، حيث عرض في الجزء الأول التجمعات الحدودية، بدراسة مظهرين هما ؛ القبائل المشتركة، وتقارب الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية بين التجمعات الحدودية.

بينما تم التركيز في الجزء الثاني على الروابط الثقافية، معتمدين على دراسة أثر ثلاثة من العلماء السودانيين، الذين أثروا على الحياة الثقافية في شاد، وتحليل أثر ثلاثة من العلماء الشاديين على الحياة الثقافية في السودان.

وفي الجزء الثالث من الفصل، أعطت الدراسة اهتماما بالعلاقات الثقافية العلمية المعاصرة، فلاحظت مظاهرها على مستوى الدولتين ، ثم على مستوى المؤسسات العلمية والثقافية.

وفي ختام الفصل عرضت الدراسة، بعض النتائج المتوقعة لهذه الروابط في الجوانب التالية : تعزيز مكانة اللغة العربية في شاد، وتعزيز مكانة المثقفين باللغة العربية في شاد، وأخيرا تعزيز مكانة المبادرين الاقتصاديين السودانيين، من خلال تبادل السلع والسياحة الصحية والعلاجية لصالح السودان.

١ ـ **التجمعات الحدودية:** تتميز التجمعات الحدودية، بين شاد والسودان، بالتداخل القبلي الحاد، بين تجمعات كبيرة من الشعوب.

يقوم التركيز على دراسة التجمعات الحدودية، باعتبارها النقطة المركزية التي تدور حولها الحياة الاجتماعية للإنسان الأفريقي، مهما اختلفت الخلفيات الحضرية التي يعيشها، في البادية أو في الريف أو الحياة الحضرية في المدن، وفي أنشطته المختلفة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي علاقاته التي يقيمها مع غيره من التجمعات في عملياته الاجتماعية المختلفة : التعاون، التكيف، الاستيعاب، التنافس، أو الصراع، فالإنسان الأفريقي، يضع اعتبارا كبيرا، للتجمع البشري الذي ينتمي إليه، في جميع تصرفاته، بدرجات تفوق الاعتبارات التي يضعها الإنسان الآخر، في المجتمعات الأخرى.

فتجمعات مثل: المساليت والداجو، والترجم والمسيرية، والبرقو أوالوداي والبني هلبة، والمحاميد والزغاوة، والميمة والتاما والقمر، وغيرهم كثير، يصعب على الدارس، أن يميز بين من يقطن منهم في شاد، ومن يقطن منهم في السودان، وبذلك فهي عابرة للحدود السياسية الرسمية بين الدولتين، ولهذه الخاصية أهمية في الحياة المشتركة، ودور الهام من الممكن، أن تقوم به في تعزيز العلاقات الشادية السودانية، إذا لاحظنا الاعتماد المتبادل، والتقارب في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية لهذه التجمعات الحدودية.

ب ـ تقارب الأنظمة التقليدية والاجتماعية والاقتصادية: يقوم البناء الاجتماعي للتجمعات الحدودية بين شاد والسودان، علي مجموعة مركبة من العلاقات الاجتماعية،أهمها ؛ العلاقات القرابية، والمكانية، والإقليمية، والتحالفية.

ونواة العلاقات القرابية في التجمعات الحدودية، الأسرة، والتي غالبا ما تكون كبيرة، بحيث تشمل الزوج والزوجة والأولاد، والجد والجدة والأعمام والأخوال والإخوة، وما تفرع عن هذه الأصول والفروع من أفراد، والعلاقات داخل هذه الأسرة قوية وملزمة للجميع، بحيث تتطلب من الفرد الالتزام الشديد بالضبط الاجتماعي والالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، لدرجة أن أي تقدم أو نجاح يحرزه فرد من أفراد هذه ا لأسرة الكبيرة يعتبر نجاحا لهذه الأسرة كلها وتتوقع أن يعود ناتج نجاح هذا الفرد المادي والمعنوي لهذه الأسرة الكبيرة.

وتعرف العلاقات الإقليمية في البناء الاجتماعي للتجمعات الحدودية، بأنها مجموعة العلاقات التي تشمل عددا من التحالفات القبلية والسلالية والمكانية والتحالفية، وقد عرفت التجمعات الحدودية هذه العلاقات حينما أنشأ السلطنات الإسلامية الكبيرة مثل دار فور ودار زغاوة ودار داجو، كانم وباقرمي ودار وداي، فالعلاقات الاجتماعية التي كانت تسود داخل هذه السلطنات الإسلامية، هي علاقات إقليمية حيث يشعر جميع الأفراد الداخلين فيها، بأهمية الإقليم الكبير الذي يضم مجموعة كبيرة من القبائل والسلالات والتجمعات المكانية والتحالفية.

فالناس تعبر عن انتمائها للإقليم دون غيره من الانتماءات الأخرى بعدة مظاهر، مثل

إضافته إلي أسمائهم، مثل الدار فوري والكانمي أو البقرمي، بدل إضافة أسماء القبائل والسلالات والأماكن الصغيرة، وكذلك التعبير عن ذلك، بالدفاع عن الإقليم في حالات الغزو وغير ذلك، وفي الوقت الحاضر تشكل العلاقات الإقليمية أهم مكون من مكونات البناء الاجتماعي للمجتمعات الحدودية والذي ينعكس إيجابا أو سلبا علي النظام السياسي والاقتصادي للمجتمعات الحدودية.

وخير مثال للتجمعات الأفريقية عابرة الحدود، ما جرى في ملتقى أم جرس لتحقيق السلام بين القبائل الحدودية، التي تعيش بين البلدين شاد والسودان، في الفترة ما بين ٢٦/٠٣-٣٠/٠٣/٢٠١٤م، والذي شهد حضورا مكثفا للوفود السودانية، يتقدمها الرئيس السوداني عمر حسن البشير، والدكتور عبد الله الترابي، وحوالي (٢٠٠) قائد من قيادات التجمعات القبلية وزعماء تقليديين، وأعضاء المجلس الاستشاري للقبائل، وأعضاء الحكومات الفدرالية، وحكام مقاطعات دارفور، بمساعدة نظراء لهم من شاد، على رأسهم رئيس الجمهورية إدريس دبي أتنو، وجمع غفير من القبائل الحدودية الشادية.

تناول المشاركون في الملتقى، المسائل المتعلقة بالتعايش السلمي والسلام والأمن والتنمية، مع دراسة متعمقة لأسباب اندلاع النزاع، وخطورة عدم الأمن، وكيفية إعادة الأمن والتنمية للمناطق الحدودية.

واتخذ المشاركون عددا من القرارات أهمها التعهد الصارم، على تفضيل مبدأ الحوار على حمل السلاح، وقرار إعادة السلام والأمن في إقليم دار فور.

وقدمت للرئيسين عدد من وثائق الصلح، لعدد من القبائل المتنازعة في دار فور وقبائل المناطق الحدودية بين شاد والسودان من بينهم السلامات والمسيرية والرزيقات والتعايشة والمعالية، وكل هذه الوثائق تثبت مدى مشاركة والتزام هذه القائل في إحلال السلام.

وتجسد ذلك، في وثيقة عهد والتزام أعدها إحدى التجمعات الحدودية، وهي قبيلة الزغاوة، تقول فيها : نحن الموقعون أدناه أبناء قبيلة الزغاوة، بكل قطاعاتها في السودان وشاد، الذين حضروا ملتقى أم جرس التاريخي...نؤكد لكم التزامنا التام على العمل

بإخلاص مع كافة الأطراف، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة..بتنفيذ ما جاء بمخرجات ملتقى أم جرس على أرض الواقع..

وخلاصة الملتقى تتمثل في النقاط التالية:

١-الإشادة بالدور الذي قامت به القوات المشتركة الشادية السودانية (عابرة الحدود)

٢-وقف إطلاق النار بين الفصائل المسلحة والحكومة السودانية في المناطق الحدودية

٣-ضرورة إعادة سطة الدولة السودانية واستقلالية السلطة القضائية

٤-تجريد مختلف الفصائل المسلحة والقبائل من السلاح

٥-تجديد نداء وقف إراقة الدماء ، وتفضيل مبدأ الحوار

٦-دعم وتنشيط السلطة التقليدية في التعايش السلمي

٧-تطوير العلاقات الشادية السودانية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية

٨- تذكير الحكومة السودانية على احترام الاتفاقيات والإسراع في تطبيق حيثيات الترتيبات الأمنية مع المجموعات المسلحة.

٩- طلب المشاركون من جميع أبناء دار فور، بمختلف طبقاهم، على تحمل مسؤولياهم، تجاه المساهمة على تطبيق خلاصة هذا الملتقى.

ويقوم النسق الاقتصادي التجمعات الحدودية علي عدة أنظمة اقتصادية :مثل نظام الرعي، ونظام الزراعة، ونظام التجارة ونظام العمل بالأجرة ، وهذه الأنظمة بمجموعها تعبر عن الوضع الاقتصادي للتجمعات الحدودية، ولفهم كل نظام من هذه الأنظمة وعلاقته بالأنظمة الأخرى، نعطي نبذة لنظامي الرعي والزراعة لسيادهما على نشاط التجمعات الحدودية بين شاد والسودان.

ونظام الرعي وهو نظام اقتصادي تكاد تتميز به في المجتمعات الحدودية، مثل

الجماعات العربية، ويقوم علي العيش في البادية مع الاهتمام برعي المواشي المختلفة مثل الإبل والبقر والغنم وغير ذلك من الحيوانات والدواب التي تقتضي تربيتها حياة التنقل والترحال.

ورغم الظروف الصعبة التي تواجه نظام الرعي، في التجمعات الحدودية، خاصة الظروف الطبيعية من تصحر وشح مياه وقلة كلأ ، وضيق في المساحة المتاحة من الأرض للرعي، إلا أن نظام الرعي ظل يضم أعدادا كبيرة من القوة البشرية الاقتصادية.

ويواجه نظام الرعي في التجمعات الحدودية مشكلات بشرية أخري، خاصة سُوء العلاقة بين المزارعين والرعاة، بالإضافة إلى انتقال الرعاة إلي أماكن أخري كانت في السابق ملكا لجماعات أخري، وفي الغالب جماعات زراعية، وزاد من سوء العلاقات بين المجموعتين الدعايات التي يشنها بعض سكان الأقاليم الجنوبية الزراعية من المسيحيين ومن خلفهم الكنائس الأوربية والأمريكية، مثل عمل الأطفال في رعي الماشية وتركهم للمقاعد الراسية، علي اعتبار أن البدو من التجمعات الحدودية ، يحملون معهم في تنقلاهم الإسلام إلى هذه المناطق.

وتعتبر فئة البدو من أكثر فئات التجمعات الحدودية ضعفا ، في التعليم والصحة والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأخرى ، وذلك لبعدهم عن جميع مؤسسات التنمية الاجتماعية، في الوقت الذي لم تأخذ فيه الدولة، بنظام توطين البدو، نظرا لعدم وجود المقومات الأساسية لذلك، مثل توفير المياه والرعاية البيطرية وغيرها.

ويعيش على النشاط الزراعي جزء كبير من التجمعات الحدودية ، ولكن يشاركهم في هذا النظام مجموعات دينية أخرى في التجمعات الحدودية، خاصة في المناطق الجنوبية حيث تنتشر المزارع ذات العائد النقدي لكل من القطن وقصب السكر.

وتتميز التجمعات الحدودية باعتمادها على الزراعة الاستهلاكية مثل زراعة الحبوب والفول السوداني وتقل عندهم زراعة المحاصيل النقدية.

ولكن في الفترات الأخيرة بدأت بعض التجمعات الحدودية تهتم بالزراعة الكبيرة أو النقدية مثل زراعة الصمغ العربي لارتفاع أسعاره محليا ودوليا، وزراعة الأرز وبعض أنواع الغلال مثل الذرة الشامية .

وهذا يعني عدم اهتمام التجمعات الحدودية بالزراعة النقدية، خاصة الزراعة المتجهة نحو التصدير، وترك الساحة للجماعات الأخرى للسيطرة على منتج القطن وهو المنتج الأول للتصدير في هذه المناطق.(أيوب ب، ٢١٨-٢٢٩)

تتميز التجمعات الحدودية، بالاتجاه مباشرة إلى التجارة، دون المرور بالضرورة بنمط الزراعة، وهذا ما يجعل أعداد التجار تتزايد بمعدلات كبيرة، فهم يسيطرون على جميع الأنشطة التجارية في هذه المنطقة.

رغم أن الاستعمار الانجليزي والفرنسي، قد أعاق تطور جماعة المبادرات الاقتصادية في البداية، لأنها تتكون أساسا من المسلمين، حيث أعطت الإدارة الانجليزية والإدارة الفرنسية حق التعامل التجاري للإنجليز والفرنسيين، ومن تتولى البرجوازية الانجليزية والفرنسية حمايتهم، وسمحت للتجار الحدوديين بتجارة التجزئة الصغرى، واحتكرت تجارة التصدير والتوريد للرأسماليين الانجليز والفرنسيين.

وهذا ما جعل بعض الكتاب يميز جماعات المبادرات الاقتصادية المسلمة في نيجيريا على سبيل المثال بأنها استطاعت أن تشكل برجوازية أفريقية منذ أيام الاستعمار الإنجليزي، بينما لم تترك الإدارة الفرنسية نشوء برجوازية شادية مسلمة أيام الاستعمار، وهذا ما أخر تطور هذه الفئة في شاد إلى ما بعد الاستقلال بقليل. (herskovits, pp. 180-181).

لكن من الملاحظ أن هذه الجماعات برغم تأخر ظهورها في شاد إلا أنها نمت بسرعة، وشعرت الإدارة الفرنسية بخطرها، حيث تعارضت مصالحهما في مواقع كثيرة، فالتجار في شاد وإن كانوا يستهدفون بصورة مباشرة الربح إلا أنهم ولكي يحققوا الربح يحتاجون إلى السيطرة على أسواقهم المحلية الخاصة وإلى توسع كبير في تلك الأسواق،لدرجة أن طموحات بعضهم وصلت إلى إقامة مشاريع وصناعات خاصة، وكل هذه التدابير تتعارض مع أهداف الرأسماليين الفرنسيين في شاد. وأول وسيلة استخدمت ضد تقدم التجار في شاد هي إغراق السوق الشادية بالمواد المصنعة في أوربا وذلك لإرغامهم بأن يبيعوا بثمن رخيص ويشتروا بثمن غال لكي تواصل الرأسمالية الفرنسية

احتكارها للسوق الشادية، وقد شكلت هذه الخطوة أولى نقاط الاحتكاك التي جعلت التجار الشاديين في صراع مباشر مع الرأسماليين الفرنسيين. (أيوب، ١٨١).

وبعد الاستقلال بفترة بدأت الجماعات التجارية من المسلمين الشاديين تتحرر من السيطرة الفرنسية وذلك من خلال الاتصال بأسواق تجارية أخرى غير السوق الفرنسية، وفي هذا الإطار طوّر التجار في شاد علاقاتهم التجارية مع السوق السعودية فاستوردوا منها جميع احتياجات السوق الشادية تقريبا، حيث أن الملاحظ للسوق الشادية اليوم يقف أمام محلات كاملة تحمل أسماء سعودية ومنتجات سعودية أو قادمة من السوق السعودية، وهذا الانفتاح على السوق السعودية، وفر مناخا تجاريا مرتبطا بالحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة، وسهل أيضا الانفتاح نحو بعض دول الخليج، مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، والاتجاه أيضا نحو السوق المصرية فيما يتعلق بالأدوية والصناعات الصيدلية والدوائية، هذا بالإضافة إلى الاتجاه نحو الدول المجاورة مثل نيجيريا وغيرها.

يتميز النظام الوظيفي في التجمعات الحدودية بأنه لا يضم إلا عددا محدودا من السكان، ولهذه النسبة الضعيفة تفسيرها الذي يتجسد في الإرث الاستعماري الانجليزي والفرنسي ، حيث ركز الاستعمار منذ البداية على إعداد وتدريب موظفين من المنطق الأخرى، ليتولوا مساعدته أثناء الاستعمار، بينما أبعد سكان المناطق الحدودية عن العمل الإداري، وابتعدوا هم بدورهم أيضا خوفا على دينهم عن العمل مع الانجليز والفرنسيين

وهذه أحد مشكلات المناطق الحدودية في كلا البلدين مما جعل أبناء هذه المناطق يشتكون من التهميش ويثيرون الكثير من المشكلات والثورات المتتالية.

وبشكل عام لا يولي سكان المناطق الحدودية، كثير اهتمام بالعمل في الدوائر الحكومية، نظرا لعملية الاحتكارات والصراعات التي تخلقها الجماعات الوظيفية الحالية، والتي تظن أن سكان المناطق الحدودية، يسعون إلى احتلال مكانتها الوظيفية، ونظرا أيضا لأن الوظيفة العامة غير منافسة من الناحية المادية للأعمال التجارية، من حيث الدخل والحرية في

الحركة، ولما تحتاج إليه الوظيفة الحكومية من إعداد مهني وعلمي يتطلب الكثير من الجهد.

٢ـ الروابط الثقافية:

أ ـ التأثير الثقافي لعلماء السودان في شاد:

(١) ـ الشيخ جامع أو صليح: من أهم مظاهر التأثير الثقافي لعلماء السودان في شاد، استمرار تلك الرحلات التي يقوم بها علماء من السودان الحالي إلى شاد الحالية.

التي أشار إليها محمد النور ود ضيف الله في الطبقات، فأثناء حديثه عن العالم أبزيد أو أبو زيد وهو حفيد الشيخ إدريس ود الأرباب ، وبعد تأكيده لمكانته العلمية في السودان ورحلاته وتنقلاته فيها، قال : " ثم انتقل إلى دار برقو عند السلطان يعقوب عروس (١٦٨١ـ١٧٠٧م) فأجله إجلالا كثيرا " (ضيف الله، ١٠٦)

ويمكن الإشارة هنا إلى دور الداعية جامع، ولد عبد الكريم مؤسس سلطنة دار وداي العباسية حوالي ١٦١١ - ١٦٣٢م الذي بدأ دعوته من قرية قريبة من جبل (فسل) ولم يستجب له أحد، ووصل إلى قرية مجاورة اسمها (بكس) وكانت كسابقتها، ثم انتقل إلى قرية أخرى تسمى (مولون) قريبة من بلتن، فاستجاب لدعوته نفر قليل، وبعد ذلك شرح لهم كيفية حفظ القرآن ابتداء من فاتحة الكتاب، ثم أسس لهم مسجداً (مسيجاً) ثم ارتحل إلى قرية أخرى.

وترك في كل قرية من يقوم بتحفيظ القرآن الكريم، ويتخير أن يكون كبيرهم (أمامهم) ممن حفظ القرآن حفظا جيدا لا خلط فيه ولا تحريف ليستطيع أن يقوم بالواجب المعلق على عاتقه، وهكذا انتشرت الدعوة عن طريق تحفيظ القرآن الكريم، مما جعل قبائل دار وداي، تقرأ القرآن الكريم قراءة جيدة كما انزل لان الملقن كان عربيا فصيحا، وكان شديد الحرص على تلقين القرآن لهؤلاء الناس الذين لهم لهجات خاصة بهم، ولكنه أمرهم أن يعلموا أولادهم بلغته العربية خوفا من انحراف اللسان.

ثم انتقل الداعية جامع إلى قرية قريبة من جبل أب طيور (أب طيور)، وأسس مسجدا (مسيجا) لتحفيظ القرآن لأطفال القرية كما هو دأبه في بث الدعوة في كل قرية

يحل فيها، إلى أن وصل بدعوته إلى قرية (دنبه) واستقر فيها لمدة تقرب من تسع سنوات حتى أن بعض الناس قد حفظوا القرآن حفظا جيدا على يديه.(عبد الجليل، ٤٢٦)

وتكونت مملكة وداى التي وصلها الإسلام قبل ذلك، إلا أن التنجر الذين حكموا المنطقة لم يعتنوا بنشر الإسلام فجاء جماعة من الجوامعة وغيرهم تعرف باسم القمر بقيادة زعيمهم وداي الذي ظل مدة من الزمن في طاعة ملوك التنجر واستطاع حفيده عبد الكريم أن يقضي على حكم التنجر سنة ١٦١١م. وأن يؤسس دولة أو مملكة إسلامية عرفت باسم وداي نسبة إلى جده وداي بدلا من دار مابا كما كانت تعرف من قبل (التونسي، ٢٦٥).

وتعرف أراضي دار وداي كذلك، بدار صليح ذلك الرجل الصالح الذي جاء إلى جماعة أبو سنون – ملقا، ونشر الإسلام بين أفراد قبيلة أبو سنون، ثم جعلوه سلطانا عليهم، واستطاع بواسطتهم أن ينشر الإسلام في وداي فاعتنقته قبائل منها : ملقا ومدبا ومدلا، وارتبطت جماعة السلطان صليح بهذه القبائل الأربع برباط المصاهرة، ومنها جميعا نشأت الأسرة الحاكمة في وداي إلى اليوم (الترجمي ب،١٥٧).

ويؤكد مخطوط محلي أن الحكم في دار وداي جاء إلى المسلمين منذ أن حكم عرب البرقد وهم الأسرة التاسعة في سلسلة الأسر التي حكمت هذه المنطقة، ثم وصل الحكم إلى جماعات بني هلبة بن مالك بن قيس، ثم حكمت قبائل الزغاوة، وكان اسم ملكهم برقو، وأصبح لهذا الاسم شهرة خاصة في السودان الشرقي للإشارة إلى دار وداي، ثم حكمت قبائل التنجر الذين انحدروا من شمال أفريقيا، وأخيرا جاء حكم جامع ومن معه من شيوخ الإسلام وبعده ابنه عبد الكريم الذين استمرت ذريتهم تحكم إلى اليوم في مملكة وداي (أيوب ج، ١٢٤).

(٢) الشيخ عووضة: ويذكر التاريخ أن أهم تحول في مجال تأثير علماء السودان في شاد هو ما قام به الشيخ عووضة، وابنه محمد عليش عووضة، من جهد في نشر الثقافة العربية الاسلامية، من خلال تأسيسه للمعهد العلمي في ابشة، في حوالي عام ١٩٤٣-١٩٤٦م، فأحدث ذلك ثورة علمية تمثلت في تغير نمط مؤسسات التعليم العربي الإسلامي، حيث ركز الشيخ عليش عووضة جهده على الشباب، الذين كانوا يتركون للخلاوي فقط، على نفس المستوى الذي تركهم فيه الشيخ جامع وابنه عبد الكريم قبل أكثر من ثلاثة قرون، وبعض الجهد الشخصي لبعض أولياء الأمور، مما أحدث تحولا في المنهج الدراسي، حيث ركز على مواد جديدة مثل تعلم الإنشاء والإملاء والخط، ودراسة الأدب العربي ببث الروح النقدية والتحليلية فيه، بدل الحفظ عن طريق التلقين، الذي كان سائدا في تدريس العلوم العربية الإسلامية قبل ذلك.

وأشاع منهج الشيخ عليش عووضة الدراسة المبسطة للنحو والصرف التي تركز على إحداث أثر على لغة الطالب، وليس على مدي استيعابه للمتن كما كان سابق، ثم أضاف الى منهج المعهد العلمي مواد ثقافية أخرى مثل الحساب والتاريخ والجغرافيا والمنطق، وبالتالي قدم الشيخ عليش عووضة من خلال مؤسسته التعليمية الجديدة نموذجا جديدا للتعليم العربي الإسلامي اقتدت به جميع مؤسسات التعليم العربي الإسلامي في شاد، فظهرت بعد سنوات من مسيرة المهد العلمي بأبشة العديد من المؤسسات العربية باسم المدارس العربية أو المعاهد العلمية في أغلب المدن الشادية.

(٣) الشيخ أبو اليمن ومساهماته في تطوير القراءات في شاد: تركز ت مؤسسات تحفيظ القرآن الكريم لفترات طويلة على الجهود التي بذلت من قبل الحفظة المحليين، وبرواية ورش عن نافع – على الأغلب – ولكن ابتداء من استقلال البلاد من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٦٠م، والسنوات التي تلت ذلك، وانفتاح البلاد على العالم العربي والإسلامي، بدأت بعض تيارات التغيير قب على النظام التعليمي لتحفيظ القرآن الكريم وطرق الحفظ ووسائله، والعلاقات الاجتماعية السائدة داخل مؤسسات تحفيظ القرآن الكريم، فبدأ الحافظ الجديد يطمح إلى إضافة قراءة أخرى أو أكثر إلى قراءته التي حفظ بها القرآن.

وبدأ السعي إلى إضافة علوم العربية، وكذلك العلوم الإسلامية، بل والعلوم

العصرية، إلى حفظ القرآن الكريم، مظهراً، مألوفاً لدى الحفظة الجدد، بينما هذه التغييرات كانت غير مفضلة لدى الطبقات الأولى من الحفظة التقليديين " السابقين " أو الكبار، فما هي العمليات الاجتماعية التي اتبعت لتسهيل عملية التحول هذه؟

يستفاد من بعض الروايات الشفوية إن هذه العملية بدأت، حينما احتك الحفاظ بعد الاستقلال بزملائهم في البلدان العربية، وعلى رأسهم الشيخ المقرئ أبو اليمن السوداني، من مدينة نيالا، التي رجع إليها من شاد، وانتقل إلى رحمة بارئه فيها.

فهو الذي أوضح لهم أنهم يحفظون القرآن الكريم بإتقان شديد، ولكن برواية واحدة فقط، إن لم يكن بطريق واحد أيضا، بينما يقتضي الحفظ في المجتمعات الإسلامي الأخرى، الانفتاح نحو قراءات وطرق وروايات متنوعة، زيادة على انفتاح الحفظة على العلوم العربية الإسلامية بل والعصرية أيضا أي العلوم التقنية، وألف عددا من الكتب في القراءات من أوائل الأعمال العلمية التي تتداول بين أيدي القراء في شاد.

وكانت البدايات الأولى للاحتكاك مع علماء في القراءات قدموا من المغرب العربي (المغرب + موريتانيا)، وتتصل المعلومات عن هذه الاحتكاكات الأولية بالمغاربة من خلال الروايات الشفوية، وسعي الباحث إلى الحصول على أسانيد أو وثائق مكتوبة عن هؤلاء القراء الذين درّسوا بعض الحفظة بعض القراءات فلم يقف على اثر مكتوب.

والتحول الواضح هو الذي حصل بعد زيارة قام بها أحد أبناء العلماء من جمهورية مصر العربية وهو الشيخ محمد لطفي عامر ابن رئيس القراء في مصر الشيخ عامر عثمان، وهي زيارة غير رسمية عبر عنها معظم الذين رووا قصتها أنها كانت عفوية، ونزل هذا الضيف عند منزل الإمام الشيخ موسى إبراهيم بقرب السوق الكبير، وأقام حلقة في هذا المنزل حضرها عدد من الحفظة ولفترة وجيزة، وبعد أن كبرت الحلقة في منزل الإمام انتقلت إلى المسجد الكبير، وتم ختم القرآن الكريم بالقراءات المتنوعة في عشرين يوماً، ثم وزعت الشهادات على بعض الحفظة الذين تميزوا في اكتساب مهارة القراءات المتنوعة، وبعدها رجع الزائر، ورغم قصر مدة هذه الزيارة، إلا أنها تمخضت عن نتائج هامة، غيرت مسار تحفيظ القرآن الكريم في شاد بالكامل تقريبا.

فقد أظهر هذا الضيف للحفظة عمليا مدى حاجتهم للتجويد الحديث " الذي يشمل قراءات متعددة " من جهة، واظهر ضرورة إرسال عدد من الحفظة إلى المعاهد الأزهرية للقراءات من جهة أخرى، ويبدو أن الرجل حاول أن يسهل إرسال هؤلاء الحفظة إلى المعاهد الأزهرية من خلال معارف في إدارات الأزهر الشريف، ويحكي هؤلاء الحفظة سيرة تجاربهم الأولى في الاحتكاك بالحفظة في مصر بشيء من فرحة الاكتشاف، حيث ظهر للجان في المعاهد الأزهرية للقراءات دقة حفظهم للقرآن الكريم،ومدى حاجتهم إلى الإلمام بالقراءات الأخرى.

وساهمت عملية إرسال حفظة لهم مكانتهم العلمية في البلاد، واكتسابهم للقراءات المتنوعة، في تقبل الحفظة المحليين للتحول الذي حصل بعد ذلك، وهي عملية معروفة في نشر الأفكار الحديثة لدى الجماعات، فالجماعات عادة تتقبل الأفكار التي تنقل إليها بواسطة مجموعات بشرية تثق بها، ولها صلات اجتماعية أو معرفية بها.

ولهذا يعتبر رجوع الدفعات الأولى من الرواد الأوائل من الحفظة الشاديين الذين تم إعدادهم في معاهد القراءات في الأزهر، نقطة البداية في عمليات التحول داخل مؤسسات تحفيظ القرآن الكريم، وساهمت عملية نقل هذه التغييرات بواسطة جماعات من الحفظة لها مكانتها العلمية المعترف بها، في عملية التكييف الاجتماعي، وقبول الحفظة المحليين لهذه التحولات، وقد ضمت الدفعة الأولى التي أرسلت إلى الأزهر عام ١٩٧٥م أربعة من الحفظة وهم: القوني حسن عمر طاهر، الشيخ طه عباس، والشيخ يوسف إسحاق، والشيخ محمد احمد، ولحقت بهم الدفعة الثانية بعد أشهر، وضمت القوني جبريل بركة والقوني محمد الحر.

وحينما رجعت الدفعات الأولى للحفظة المجودين من الأزهر، ساندها الشيخ أبو اليمن السوداني في العاصمة أنجمينا، لا من خلال تدريسه للقراءات وتجويده للقران في المسجد الكبير، وإنما من منصبه في اللجنة الإسلامية للعليا للفتوى في شاد باعتباره أحد الأعضاء الفاعلين فيها.

ب ـــ التأثير الثقافي لعلماء شاد في السودان:

(١) الشيخ طاهر بن التلب الحيمادي: وللتأثير الثقافي لعلماء من شاد على السودان نماذج منها ،الشيخ محمد الطاهر بن عيسى الذي ولد في قرية مراية سنة ١٨١٩مخير شاهد.

وقرية مراية تبعد عن أم التيمان عاصمة محافظة السلامات بحوالي ٨٥ كلم، وهي قرية تقع بجوار وادي أزوم، تحفها غابات كثيفة وأراضيها صالحة للزراعة والرعي، مما جعلها من المناطق المناسبة، لسكني قبائل عربية عديدة، منها من يقوم بالزراعة، ومنها من يهتم بالرعي، ومن أهم القبائل التي تسكن في هذه المنطقة، منذ زمن بعيد، جماعات الحيماد، التي ينتمي إليها الشيخ محمد الطاهر بن التلب، وقبائل أولاد راشد والسلامات، بالإضافة إلى القبائل غير العربية، مثل : الداجو والدقل والكبيد الذين يعيشون على الزراعة.

والشيخ محمد طاهر، هو العارف بالله الشيخ الحاج الشريف محمد الطاهر بن عيسى الحيمادي، الملقب بالتلب، والده هو الشيخ عيسى، رحمه الله.. تميز بتفوقه على علماء عصره في العلوم الدينية وكان شيخا تقيا، وقد لقب بالتلب، كناية عن قوته في مجال العلوم الدينية، وتوفى والده بقرية الشخارة، التي تبعد عن مراية بحوالي تسعة كيلومترات.

وبعد أن تعلم القران والعلوم الإسلامية في رحلات علمية، عاد الشيخ محمد الطاهر الحيمادي إلى قريته مراية في محافظة السلامات في تشاد وانشأ المسيح القرآني، وأقام حلقات العلم، واشتهر بعلمه، وتزوج من نساء قريته، واخذ في نشر الدعوة الإسلامية في المناطق المجاورة، وبدت مكانته الاجتماعية تظهر، ومما ساعد على علو مكانته ما تركه له والده من ثروة كبيرة من الأموال والأبقار والأغنام، وجدها محفوظة لدى أعمامه وأخواله، فساعدته في القيام بأعباء الطلاب والعلماء والمهتدين الذين تجمعوا حوله، فتخرج على يديه الكثير من العلماء والحفظة.

وكانت أمور الدعوة والتعليم ، تسير بهدوء، ولكن تجمع الجماعات العربية وغيرها

حوله وتعلقهم الروحي والثقافي به، قد لاحظه السلطان يوسف سلطان وداي، خاصة بعد ما سمع، بتعلق الناس بهذه القيادة الدينية، وما ترتب عن ذلك من إمكانيات مادية، ومعدات تقدم للطلاب والعلماء والمحتاجين والمهتدين.

فخشي السلطان يوسف من أن يتحول هذا الولاء الروحي، إلى ولاء سياسي، يتمثل في الامتناع عن دفع الضرائب لسلطان وداي، وما يتبع ذلك من عصيان مدني وخروج عن طاعته، وقد ساعد على تفاقم هذا الملاحظة من السلطان ما أبداه علماء السلطان في ابشه، من تخوف على مكانتهم خاصة، بعدما سمعوا عن التفوق العلمي والمادي الذي يتميز به الشيخ محمد الطاهر بن التلب، فأرسل إليه السلطان يوسف نفرا من أعوانه، يطلب أموالا وهدايا، فجمع الشيخ أموالا وهدايا اكبر مما طلب السلطان وجهزها مع الرسل، وحمل الوفد السلطاني رسالة منه يوضح فيها دوره في المنطقة، وانه لا يطمع في ملك أو رياسة، وإنما هو عالم ينشر كلمة التوحيد ويعلم أهله وسكان المنطقة أمور دينهم، وان المحبة التي يجدها من المواطنين، هي هبة ودرجة من عند الله، وليست محبة زعامة من أجل الملك، وهي محبة في الله ولله.

وعندما عاد الوفد إلى السلطان يوسف محملا بالهدايا والأموال من أبقار وجمال ونقود، فاقت الحد الذي من المعتاد أن يجبيه عماله من المنطقة، وحكوا له ما شاهدوه من أمر الشيخ محمد الطاهر بن التلب، خاصة احترام القوم له وحبهم الشديد وطاعتهم له، خشي منه السلطان أكثر من ذي قبل، واعتبر هذه العلامات خروجا من السكان عن عاداهم في منح ذلك للشيخ محمد الطاهر وحده، فهذه علامات وخواص السلطنة. ومن هنا حاول أن يعيد الأمور إلى سابقها، وذلك بان يبعد الناس عن حب العلماء وتوجيه حبهم وطاعتهم إلى السلطان فقط، ومن سار على نهجه من العلماء، كما هو عادة السلاطين دائما.

والخلاصة أن السلطان شعر بالدور الذي يقوم به محمد الطاهر بن التلب في دار سلا، وأرسل إليه لاستجوابه في حاضرة السلطان عاصمة مملكة وداي، واستجوابه أمام علماء وداي، وقد نجح الشيخ محمد الطاهر بن التلب، في هذا الاستجواب، بغض النظر عن التفاصيل، التي حذفنا أجزاء كبيرة منها، فاسترجع الشيخ الطاهر مكانته العلمية، بل

إن هذا الاستجواب، زاد من مكانة الشيخ لدى سلطان الداجو(أبوريشة)في دار سلا، فغادر الشيخ محمد الطاهر ابشه عاصمة وداي، مكرما معززا، بدرجة أكبر من التي كان يتمتع بها قبل أن يحضر إليها، وجهز نفسه راجعا إلى مسقط رأسه قرية مراية بأم التيمان (محي الدين، ٢).

وفي طريق الشيخ محمد الطاهر بن التلبي إلى بلدته مراية، سمع باستدعاء سلطان وداي للشيخ في حاضرته أبشة، سلطان الداجو في دار سيلا ابو ريشة، وكانت بينه وبين سلطان وداي، منازعات سياسية، وكان هذا السلطان رجلا تقيا، قد ثبت أركان سلطنته، وأحبه أهل بلاده، نظير عد له وأمانته، وحبه للدين ورجال العلم، وعندما سمع بما حدث للشيخ محمد الطاهر من سلطان وداي، أرسل وفودا لاستقباله في سلطنته، مقابل أن يوفر له الأمان والطمأنينة – لجوء سياسي بالتعبير الحديث – خاصة وانه كان يسمع به من قبل، ويريد مقابلته، فانتهز هذه الحادثة، فقابل وفد السلطان أبو ريشة الشيخ محمد الطاهر في منطقة أبكر، وهي حدود سلطنة الداجو مع وداي، واستنفروا سكان منطقة أبكر، لاستقبال الشيخ محمد الطاهر، في احتفال كبير، وذلك تنفيذا لتوصيات السلطان أبو ريشه، ورافق الوفد الشيخ الطاهر وسط هذه الاحتفالات، من قرية إلى قرية، وكان على سكان كل قرية، أن يرافقوا الوفد الذي فيه الشيخ الطاهر، من قريتهم إلى القرية التي تليهم.

وهكذا إلى أن وصل الركب الكبير إلى دار سيلا وعاصمتها قوز بيضا، وهي منطقة محاطة بالجبال وأراضيها رملية يتوسطها واد كبير، أما المركز(الكاربيه) سلا القديمة، وهي منطقة السلطان، فهي وسط الجبال في منطقة تقع غرب المدينة، لها مدخل واحد تحيط بها الجبال من كل جانب، إلا المدخل الضيق الذي يقع شرق المنطقة، أما في الوقت الحاضر، فقد نقل مقر السلطان داخل مدينة جوز بيضاء، وظلت سلا القديمة مدينة أثرية حتى الآن، وهي حالة شبيهة بالمقر القديم أو العاصمة القديمة لدار وداي في وارة.

وقد استقبل السلطان أبو ريشة، الشيخ محمد الطاهر التلب، خارج المدينة ورافقه حتى داخل مكان الضيافة، وأكرمه أيما إكرام، وضيفه خير ضيافة، واقترح عليه بعد ذلك، أن يعيش معه في سلطنته دار سيلا، ليعلم شعبه أمور دينهم، كما طلب منه أن

يساعده في نشر الدعوة الإسلامية لدى الجماعات والقبائل الوثنية، وحتى في حدود كل من أفريقيا الوسطى المجاورة لسلطنة الداجو، وتقع الآن في حدود كل من أفريقيا الوسطى والسودان، وكانت هذه المناطق تابعة للسلطان أبو ريشة في ذلك الوقت، فقبل الشيخ محمد الطاهر هذا الاقتراح.

وجلس في حاضرة دار سيلا، يعلم الناس العلم وينشر الدعوة الإسلامية في القبائل الوثنية، وذلك بان يحضر أبناء الجماعات إلى حاضرة السلطنة قوز بيضاء ويقوم بتعليمهم وتثقيفهم، ويتولى السلطان، بعد ذلك إرسالهم إلى أهاليهم، ليدعوهم إلى الإسلام، فساهم الشيخ محمد الطاهر بذلك، في نشر الإسلام داخل السلطنة ومناطقها الحدودية، ولكنه بالإضافة إلى ذلك، ساعد السلطان، في حل مشاكله مع الأهالي، خاصة الجماعات العربية الرعوية التي تمر بالمنطقة وتتلف مزارع المزارعين بالمنطقة، وما ينتج عن ذلك من مشاكل.

فقام الشيخ محمد الطاهر بن التلب بجهود سياسية واجتماعية، جمع من خلالها جميع مشايخ العرب التي تسكن مناطق السلطان أبو ريشة و التي تمر بأرضيه في رحلتها، وأسفرت جهوده السياسية هذه عن توقيع اتفاقية بين السلطان أبو ريشة والجماعات العربية شملت الكثير من الأمور، ومن اهم بنودها ما يلي:-

١- للعرب الحق في العيش بسلام في أراضي دار سيلا، وعليهم المحافظة على مواشيهم ومنعها من إتلاف مزارع الداجو.

٢-تشجيع الزواج بين القبائل العربية وجماعات الداجو وغيرهم وذلك بان تعطي حرية الاختيار للشباب ليختار من أي الأطراف شاءوا بدون تفاضل، سعيا منه نحو الامتزاج والتالف بين سكان السلطنة.

٣-رفع الدية عن أي قتيل من الداجو والعرب.

ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى الوقت الحاضر، وبدون أي تعديل في بنودها، ويحتفظ بها السلطان سعيد سلطان دار سيلا،وهو حفيد السلطان أبو ريشة، ويسلمها إلى من يخلفه.

ومكث الشيخ محمد الطاهر بن التلب في حاضرة دار سيلا، يقوم بدوره الثقافي

والعلمي والدعوي والسياسي خير قيام، وقد لحق به بعض أولاده وجزء من عشيرته وكثير من مريديه، وبعض القبائل بكاملها، حيث استطاع أن ينقلها من حياة الرعي والبداوة والريف، إلى السكني في المدن والتحضر، فظلت هذه القبائل تشكل احد ركائز مدينة قوز بيضا إلى الوقت الحاضر، وقد استغرقت هذه الأعمال الحضرية من الشيخ محمد الطاهر بن التلب قرابة العشر سنوات قضاها في العمل الثقافي والحضاري في دار سيلا، وبعدها أستأذن من السلطان في أن يرجع إلى مسقط رأسه قرية مراية، بعد ان ترك في حاضرة السلطان أسسا متينة من الأتباع والعلماء والمريدين والمهتدين المزودين بالقرآن والعلم، واستقرارا سياسيا بين أهم مجموعتين تسكنان دار سيلا وهما الداجو والعرب.

الهجرة إلى الجهاد مع محمد احمد المهدي.. وأثناء قيام الشيخ محمد الطاهر بن التلب بدوره الثقافي والعلمي في قريته مراية سمع نداء الجهاد والتجديد الذي رفعه محمد احمد المهدي (١٨٨١-١٨٨٥)، من خلال النداءات التي بثها ابن عم الشيخ محمد الطاهر، المسمى الشيخ عبد الله محمد نور الشين التعايشي الحيمادي، الذي ينتمي هو أيضا إلى مديرية السلامات، وكانت له علاقات قديمة مع محمد احمد المهدي، وعندما أعلن ثورته قام بتأييده وإرسال الرسائل إلى مملكتي وداي ودارفور، وإلى العلماء والمريدين من اجل مناصرته، فكتب الشيخ محمد الطاهر رسالة إلى سلطان دار سيلا يخبره بنيته في الانضمام إلى الجهاد مع محمد احمد المهدي السوداني، من خلال الدعوة التي وصلته من ابن عمه عبد الله التعايشي الحيمادي، وقد ذكر الشيخ محمد الطاهر سلطان دار سيلا، بأهمية المحافظة على الاتفاقية التي ساهم فيها بين القبائل العربية والداجو.

واخذ العزم في الهجرة إلى الجهاد مع جمع كبير من الناس، شمل بعض أبناء الشيخ ومريديه واخذ طريقه من قرية مراية حراز، إلى أم دافوق، وأم دخن قوز الفرس، إلى رهيد البردي في الحدود السودانية الحالية، وترك الشيخ بعض أبنائه الصغار في جوز الفرس وبعضهم في رهيد البردي، وبعضهم في كردفان في شركيلا، ولهم أحفادهم في هذه المناطق إلى الوقت الحاضر.

وقد توجه الشيخ محمد الطاهر نفسه، وجمع من مريديه وأتباعه وتلامذته إلى قدير، حيث انضم إلى الأنصار لمواصلة القتال ضد الطغيان والكفر، وقد قاتل الشيخ محمد

الطاهر بن التلب مع محمد احمد المهدي السوداني، حتى سقوط الخرطوم عـام ١٨٨٥م، وبعد وفاة المهدي تولى الخليفة عبد الله التعايشي الحكم، وبدا في تنظيم الدولة وتوسيعها، وكان الشيخ محمد الطاهر من ابرز العلماء الذين أتوا من الغرب لمساعدة الثورة المهدية، واستمر في عمله، وأثناء فتنة الأشراف وموقفهم من الراتب، صار الخليفة عبد الله يشدد على إلزام الجميع بالراتب، وعندما وقف في وجهه الشيخ محمد الطاهر وقال لـه: (إن طريقتي هي التجانية، وأنا قاتلت وبايعت المهدي على الجهاد في سبيل الله، وليس في سبيل قراءة الراتب فالأنصارية طريقة، والتجانية طريقة، وكلها طرق صوفية، مثل : القادريـة والادريسية.. الخ. فما الذي يضيرنا إذا ذكرنا بطريقتنا التجانية ؟).

وهنا اتهمه الخليفة عبد الله التعايشي بالتآمر مع الأشراف، فسجنه الخليفة، مقيـدا بالجنازير، فقال له الشيخ محمد الطاهر ابن التلب، قولته المشهورة لدى تلامذته وأتباعـه وهي: (والله، سوف تشهد عليك جنازيرك هذه يوم القيامة أمام الله، على ظلمك لعباد الله الصالحين)، وقد سمي الشيخ محمد الطاهر بن التلب من هذا التـاريخ إلى أن تـوفى (١٨٨٩) باسم (أبو جنزير).

ظل الشيخ محمد الطاهر بن عيسى التلبي في السجن بأم درمان مـدة عـامين مـن ١٨٨٧ - ١٨٨٩م، مقيدا بالجنازير طيلة هذه الفترة، وقد ألف كثيرا من القصائد في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، ومدح الشيخ احمد التجاني، وكـان يرسـل هـذه القصائد إلى مريديه لقراءتها في مجالسهم وحلقات ذكرهم، وقد تـوفى رحمـه الله عـام ١٨٨٩م، بسجن الخليفة بأم درمان، حيث نقل جثمانه إلى مقابر أم درمان القديمة، حيث يوجد ضريحه وقبته إلى الآن، وهي مزار لكثير من مريديه من تشاد والسودان ونيجيريـا والنيجر وأفريقيا الوسطى، ويسمى الشيخ محمد الطاهر بن التلـب في ضـريحه، باسـم (الغريب أبو فرجا قريب)، كناية عن استجابة دعائه.

(٢) الشيخ محمد النجيب السنوسي: والشيخ محمد النجيب السنوسي من بيت علم وثقافة في سلطنة وداي قبل الغزو الفرنسي عام ١٩٠٩م، ولكن موقعة الكبكب التي قتل فيها الفرنسيون أكثر من أربعمائة عالم، هاجر عدد من العلماء خارج السلطنة، ومن بين العلماء من اتجه نحو الشرق، خاصة إلى مدينة نيالا، عائلة الشيخ محمد النجيب السنوسي، بعد أن قتل الفرنسيون جزءا من أخوته المباشرين، على رأسهم أخوه الشيخ عبد الحق

السنوسي الترجمي، شيخ شهداء موقعة الكبكب عام ١٩١٧م،وقد قام الشيخ محمد النجيب السنوسي بدور علمي وثقافي في التعليم الديني في نيالا.

(٣) الشيخ القاضي محمد المهدي إبراهيم: وقد عرفه الشيخ إبراهيم صالح بأنه: الشيخ الجليل والفقيه الأصيل المحدث الكبير العلامة النحر ير القاضي محمد المهدي بن إبراهيم بن فودي صمب انجاي بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر السيونكيا الملاوي.

نشأ في وسط علمي، فقد تعلم القرآن على والده إبراهيم، وبعد وفاة والده، وكان عمره عشر سنوات واصل قراءة القرآن مع شقيقه محمد حبيب الله وجوّده في سنتين، وبعد إتمام تعليم القرآن شرع في دراسة الفقه المالكي على يد شقيقه الآخر هدية الله، ودرس عليه رسالة أبي زيد القيرواني، في ثمانية عشر شهراً، وأخذ عنه مختصر خليل في سنتين، والعاصمية في أربعين يوماً، وغيرها من كتب الفقه المالكي، وأخذ عنه في اللغة المثلثات والدالية والمقامات وابن دريد، والمقصور والممدود لابن مالك وغير ذلك من كتب اللغة والأدب[(أيوب ج ٥٤-٦٠)].

ومن الملاحظ أن الشيخ محمد المهدي تلقى علوم الفقه واللغة العربية في بلاد السودان الغربي ثم أتم منهجه في علوم اللغة العربية في بلاد شنقيط ولكنه أضاف إليها التصوف، وهو فن يغلب أن يكمل به علماء المنطقة تعليمهم باعتباره مقرباً إلى التقوى، فعندهم العلم بلا عِقَال التقوى يقود إلى الحسد والتكبر.

وفي رحلته راجعاً من بلاد شنقيط إلى الشرق، في طريقه إلى الحج، مرَّ بعدد من بلاد الإسلام مثل: السنغال ونيجيريا، وجلس فيهما مدرساً للعلوم الشرعية والعربية، ولكنه لما وصل إلى فورت لامي العاصمة الشادية مكث فيها أكثر من إقامته في العواصم والبلدان السابقة، وطاب له المقام ودرّس فيها أصنافاً من العلوم واشتهر بتفسيره المطول للقرآن الكريم في رمضان وغيره، حتى أنه يذكر البعض أن الشيخ محمد المهدي ظل يفسر سورة واحدة من القرآن الكريم ولم يكملها في ثلاثة أعوام وهي سورة البقرة.

وفي السودان الشرقي سكن في أم درمان مدرساً بالمعهد العلمي فيها، وذلك بطلب من شيخ المعهد الشيخ أحمد أبو ذقن، ومكث في التدريس بالمعهد سنة كاملة، مشاركاً في

الأنشطة الثقافية والدينية، ثم رحل إلى بور تسودان وظل فيها سنة كاملة أيضاً لم يذكر فيها نشاطه العلمي.

ومن مواقفه أنه لما كان في أم درمان تحاور مع الشيخ حسونة من علماء أم درمان حول أفكاره في الذكر بأعداد معينة، والتوسل، ودليل لفظ الحديث وعشرتي بدل وسنتي، فرد مستدلاً بالكتاب والسنة والإجماع.

وكان للشيخ محمد المهدي علاقات وطيدة مع فضيلة الشيخ محمد الحافظ بالقاهرة، وذكر الشيخ إبراهيم صالح الحسيني دليلاً على هذه العلاقة، أن الشيخ محمد الحافظ لَمَّا زار مدينة كانو بنيجيريا كان أول من سأل عنه الشيخ محمد المهدي إبراهيم.

ولما أتم الشيخ محمد المهدي إبراهيم رحلته إلى الحج، رجع واستقر في فورت لامي وتوطن فيها – حسب تعبيره – من سنة ١٣٥٥ حتى سنة ١٣٧٨هـ الذي يوافق ١٩٣٦ – ١٩٦٧م، وهنا ظهرت ملكات الشيخ العلمية والثقافية، فكان يُدرِّس العلوم الشرعية واللغوية في منزله والجامع الكبير، فذاع صيته وكثر تلاميذه، فعُيِّنَ على منصب قاضي القضاة بالمحكمة الشرعية بفور تلامي من سنة ١٩٥٢ – ١٩٦٣م.

وظل يؤدي دوره التعليمي في الحلقات بالإضافة إلى القضاء، ويقسم وقته بشكل يسع وظيفته القضائية ويوزع الزمن الباقي على تلاميذه، كل يقرأ العلم الذي يريد قراءته، ويدخل الكتاب الذي يستطيع فهمه، من فقه ولغة وأدب وأصول وحديث، ويفتخر بأنه من أوائل العلماء الذين يُدَرِّسُون الصحاح الستة رواية، وهذا كله بالإضافة إلى تفسيره للقرآن الكريم بالشكل الذي ذكرناه سابقاً، مما أعطاه ميزة على أقرانه، في الإحاطة بعلوم الغرب الإسلامي بالإضافة إلى علوم الشرق التي نالها من علماء الحجاز كما أسلفنا.

ويمتاز مجلس درس الشيخ محمد المهدي بفور تلامي بالحكايات والْمُلَحِ والنوادر وكان يتوسع في الدرس بحيث ينقل جميع ما يتعلق بالقضية، وهي طريقة ناجحة في التدريس بالنسبة للمنتهين – حسب رأي الشيخ إبراهيم صالح الحسيني – أما المبتدئين فلا تفيد معهم، وهذا والله أعلم من الأسباب التي جعلت انتفاع الناس بعلوم صاحب

الترجمة محدوداً ولم يُرَ في هذه البلاد أحد ألم ببعض فنون علم الحديث على قاعدة المحدثين مثل صاحب الترجمة، لأن غاية علماء هذه البلاد في علم الحديث أن يَدْرسُوا الموطأ والشفاء والأربعين النووية، وإذا توسع أحدهم مر على الصحيحين مرّ الكرام، دون رواية محررة ولا دراية معتبرة، ولا يصير الإنسان محدثاً بمجرد ذلك... ولولا أن صاحب الترجمة لم يتجه إلى هذا الفن وحده، واشتغاله بالقضاء وتعرضه للمحن والمناصب الكثيرة، لكان فيه بالمترلة الرفيعة التي لا تنكر.

فهو على ثقافة عالية في رواية الحديث، مع أن الغالب على أهل هذه البلاد أنهم يقولون: إن الأحاديث تقرأ للتبرك، وإنما تؤخذ الأحكام من المختصرات في الفقه والفروع، ولقد أدى ذلك إلى عزل المجتمع تماماً عن السنة ومعرفة علومها، وتسبب في إنكباب جهلة الوعاظ على كتب القصص مثل قصص الأنبياء والمجالس العصفورية ودرة الناصحين، ودقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار ونزهة المجالس، وما ضاهاها، مما لا يعده أهل المعرفة في كتب الحديث، لا في القديم ولا في الحديث.

والشيخ محمد المهدي مالكي المذهب كما هو عادة سكان السودان الغربي أشعري العقيدة، يميل إلى مذاهب المحدثين فيما فيه خلاف من المسائل بين العلماء، ويعرف الشيخ محمد المهدي ما بين أقرانه بأنه شديد المحبة لأهل البيت النبوي، يعظمهم ويكرمهم، لذلك لا يخلو بيته في فورت لامي منهم في أغلب الأحيان.

٣ ـ العلاقات الثقافية والعلمية المعاصرة: أدت المرتكزات السابقة للروابط الاجتماعية الاقتصادية، إلى قيام علاقات ثقافية وعلمية معاصرة، تعتمد على مستويين هما: مستوى الدولة ومستوى المؤسسات التعليمية.

أ ــ على مستوى الدولتين: قامت علاقات ثقافية علمية بين دولة شاد والسودان منذ استقلال الدولتين، وتعززت بإنشاء مدرسة الصداقة الشادية السودانية، أثناء زيارة الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري.

وهي مدرسة تلبي حاجة الجالية السودانية في أنجمينا للتعليم العربي في المقام الأول ولكن يستفيد جزء مقدر من المواطنين الشاديين الراغبين في تعليم أبنائهم باللغة العربية مما

أتاح لمجموعة منهم مواصلة دراساهم الجامعية في السودان بسهولة، تلي ذلك دخول عدد من الطلاب الشاديين إلى الجامعات السودانية بمنح من الحكومة السودانية، ساهم في إعداد كوادر في التخصصات العلمية المختلفة، وتعززت العلاقات الثقافية العلمية بين في التعليم العالي بتوقيع اتفاقية إطار شاملة بين وزيري التعليم العالي في شاد والسودان.

ب ـ على مستوى المؤسسات التعليمية: أما العلاقات الثقافية العلمية على مستوى المؤسسات، فيمكن الإشارة إلى العلاقات التي كانت قائمة بين المعهد العلمي في أبشة، ومعهد أمدرمان العلمي، التي تتضمن قبول طلابه في الدراسة في السودان، بل وتزكيتهم في طريقهم إلى الأزهر.

ثم جاءت مساهمات الاتفاقيات الثنائية بين بعض الجامعات الشادية والجامعات السودانية، ويمكن الإشارة هنا إلى اتفاقيات جامعة الملك فيصل بشاد وجامعة أمدرمان الإسلامية ١٩٩٢م والذي بمقتضاها درس عدد كبير من الباحثين الشاديين الذين يقومون بدور فاعل في المسيرة التعليمية في شاد المعاصرة، وتأتي بعد جامعة أمدرمان الإسلامية اتفاقيات جامعة فيصل بشاد مع كل من جامعة أفريقيا العالمية وجامعة القران الكريم، في تكوين الأطر العلمية في شاد.

ثم وقعت جامعة أنجمينا اتفاقيات مع جامعة السودان المفتوحة وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة أفريقيا العالمية في عام ٢٠١٢م، كل هذه الاتفاقيات الثنائية تنص على السعي نحو المحافظة على المرتكزات السابقة في العلاقات الثقافية بين شاد والسودان على أسس حديثة، تتضمن تبادل الكتب والمنشورات الثقافية والعلمية بين البلدين، وإرسال الأساتذة والطلاب لاكتساب الخبرات العلمية المتنوعة في كلا البلدين.

٤ ـ تعزيز الروابط المشتركة للعلاقات بين شاد والسودان:

أـ تعزيز مكانة اللغة العربية في شاد: يدعم تطوير العلاقات الشادية السودانية مكانة اللغة العربية، ودلك من خلال أبعاد معينة، مثل البعد التاريخي، حيث نجد أن للغة العربية وجودها ضمن اللغات الشادية منذ وصول الجماعات العربية حول بحيرة الشط، وتعزز هذا الوجود بازدهار الحضارة الإسلامية في هذه المنطقة، وأدى ذلك إلى أثر البعد

الثقافي حيث ساهم علماء من شاد في الثقافة العربية والإسلامية بجهود أشار إليها كل من كتب عن المنطقة.(أيوب ٥، ٧٤-٧٥)

بالإضافة إلى أن للغة العربية بعدها القانوني، حيث استخدمتها جميع الممالك الإسلامية باعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة في الدواوين والأعمال الرسمية، وجاء الاستعمار الفرنسي واضطر للتعامل مع السكان باللغة العربية، حيث حفظت لنا دار الوثائق الوطنية الشادية بعض المعاملات الرسمية الفرنسية باللغة العربية. (الحسيني، أ، ٤٥)

أما البعد السياسي للغة العربية في شاد فيظهر من استخدامها في الخطاب السياسي، وهذا البعد تتميز به العربية باعتبارها لغة عامة الناس في شاد، وبتعبير سياسي لغة الشارع الشادي، حيث يفهمها جميع الشاديين تقريبا، وبالتالي فهي اللغة الأكثر استعمالا من جميع السياسيين بمختلف مشاربهم السياسية، فقد وصلت إلينا صحيفة عربية كان يصدرها الحاكم الفرنسي أيا م الاستعمار، تحت اسم (كوكب التشاد)في محاولة لإيصال أفكاره باللغة العربية للمواطن الشادي. (كوكب التشاد، ٣)

وتطورت المكانة السياسية للغة العربية بعد الاستقلال باطراد قوي، حيث شهدت فترة تعدد الأحزاب السياسية (١٩٥٨-١٩٦٢م)إلى مناداة واضحة لاستخدام اللغة العربية في الدوائر الرسمية، وانتقل هذا المطلب بشكل قوي مع توحد الثورة الشادية عام ١٩٦٦م، حيث نص علي مطلب استخدام اللغة العربية في الدوائر الرسمية كأحد الأهداف الأساسية للثورة الشادية.

وتعزز كل دلك بالاعتراف الرسمي بها في الدستور الشادي المعمول به حاليا، ومجمل القول أن للغة العربية مكانة في المجتمع الشادي الحديث بجميع المقاييس التي تناولناها في هذا البحث، إلا ان ضعفها في أبعاد معينة، مثل البعد القانوني والبعد السياسي، قد اثر في تطورها وتقدمها في الأبعاد الأخرى، مثل : البعد الاجتماعي والثقافي والتاريخي، وهذا أمر يتطلب وعياً من قبل المهتمين بمكونات الهوية الشادية والتي تعتبر اللغة العربية من أهم مكوناتها، وبالتالي يجب السعي نحو إظهار اللغة العربية بحجمها الطبيعي وإعطائها الصبغة القانونية حسب مكانتها في المجتمع الشادي المعاصر.

ومما يساعد على ذلك، التعبير عن هذه المكانة من خلال القنوات السياسية، باعتبارها أحد المطالب الرئيسية للمجتمع الشادي، الساعي نحو استكمال جميع مكونات شخصيته الوطنية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان، تعزيز هذا السعي يتطلب وجود علاقات شادية سودانية متينة ومتجددة.

ب — تعزيز مكانة المثقفين باللغة العربية في شاد : ساهمت العلاقات الشادية السودانية في تمكين المثقفين باللغة العربية في الآونة الأخيرة، فمن الملاحظ أن لهم دور هام في المجتمع الشادي المعاصر خاصة في المجال الثقافي، مثل : التعليم والتربية والإذاعة المسموعة والمرئية، وبرز لهم دور في الصحة والزراعة في الآونة الأخيرة، والبعض يتحدث عن دورهم في مجال التنقيب عن النفط والمعادن الثمينة، هذا بالإضافة إلى دورهم في المجال الإداري والخدمي والقضائي، فقد حكا احد وزراء العدل السابقين، بان الدولة ستوفر الكثير لو استعملت المحاكم، اللغة العربية في المرافعة عن القضايا المطروحة أمامها، من خلال الاستغناء عن المترجمين والسرعة في البت في القضايا المطروحة.

فلا يختلف اثنان في أن المجتمع الشادي يقبل الدور الاجتماعي والثقافي والإداري الذي يقوم به المثقف بالعربية، إن لم يكن قد طالب بذلك ولسنوات عديدة، فالمواطن هو الذي اختار لابنه أن يدرس بالعربية، وربما ساهم في انتقاء التخصص الذي يراه مناسبا لابنه، في انتظار منه في أن يراه يخدم بلده.

ولكن القضية الآن، ينظر إليها بمنظار الصراع الاجتماعي، بين مثقفي اللغة الفرنسية الذين تمرسوا على قيادة الإدارة الشادية منذ الاستعمار حتى اليوم، وبين مثقف اللغة العربية الذي استرد حقه أخيرا، وخضع لعملية دعاية وتشويش من قبل زميله الفرانكفوني في التشكيك في كفاءته العلمية والفنية، حتى أن الإداري الحكومي إذا ذهب إلى أبناء منطقته المتحدثين باللغة العربية،فإنه إذا أراد أن يثبت لهم بأنه إداري، فعليه أن يتحدث بالفرنسية، أما إذا تحدث بالعربية، فهذا مجال للاستخفاف به، والنظر لحديثه بأنه غير إداري.

وهذه النظرة النفسية ربما أثرت — وتؤثر — على مقبولية دور مثقف العربية، ولكنها في طريقها إلى الانحسار، كلما اكتشفت حقائق التزوير والتشويش التي تحيط بها.

وقد أشارت دراسة محمد صالح يعقوب إلى حقيقة هامة في هذا الموضوع، وهي أن الصراع السابق بين الفئتين: فئة المثقفين بالفرنسية والمثقفين بالعربية، قد تدخلت فيها الدولة، فوقفت مع فئة المثقفين بالفرنسية، لأنها هي التي تقع في مواقع اتخاذ القرار، فعملت بكل جهدها لان تضع المثقف بالعربية، في مواضع ومواقف بعيدة عن اتخاذ القرار والمسؤوليات العليا، بغض النظر عن المستوى العلمي والوظيفي الذي وصل إليه.(يعقوب، ١٤٨-١٥٠)

تتراوح أوضاع ونفسيات المثقف بالعربية في تشاد، داخل مدى الطموح والإحباط، فقد تحملت هذه الفئة كثيرا وعملت من اجل المساواة الاجتماعية لأبناء الوطن الواحد، ولكن هذه الأماني والآمال والطموحات أصيبت بإخفاقات عديدة منذ الاستقلال.

فالمثقف بالعربية في الأيام الأولى للاستقلال – خاصة القادم من الخارج – كان مصيره الإيداع في السجن، بمجرد وصوله من الخارج، لتجري له عملية غسل دماغ لإزالة الأفكار التي يحملها، ويواجه في هذا السجن جميع أنواع التعسف والتنكيل، التي قد تودي به إلى الموت في السجن، أو يخرج منه بعد أن يفقد عقله أو جزاء كبيرا من آماله، وبعد ذلك يتم توظيفه في عمل بعيد عن تخصصه، أو في درجة اقل من مؤهله، وفي كلتا الحالتين، الهدف هو خلق حالة نفسية وعصبية، من شانها شل أدائه، في محاولة لإثبات ضعفه، ليصبح محلا للتقارير الكاذبة والتشهير وبيان فشله،كل ذلك يتم عن قصد وسوء نية، وبهذا استطاعت الإدارة الحكومية عن طريق ممثليها مثقفي اللغة الفرنسية أن يخلقوا نوعا من الانطباع السيئ الموجهة ضد مثقفي اللغة العربية، ومفاده أن هؤلاء لا يعرفون إلا الخوض في المسائل السياسية التي كانت محرمة عليهم في تلك الآونة ويعد الحديث فيها تطاولا غير محمود العواقب.

ولكن التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الشادي في الثمانينات فما فوق، خفف من وطأة هذه العراقيل في وجه المثقف بالعربية، خاصة من الناحية الرسمية، فقد تم شكليا مساواة المثقف بالعربية مع أخيه المثقف بالفرنسية، في إطار مساواة اللغة العربية بالفرنسية، ولكن عمليا، يشعر المثقف بالعربية بالكثير من الغبن، نتيجة العداء الخفي الذي تكنه له الإدارة، والتجاهل المقيت الذي يواجه به في مناداته بحقوقه القانونية، وهذا

مما يؤكد المبدأ القائل المثقف بالعربية في تشاد تتراوح أوضاعه الاجتماعية والنفسية بين الأمل والإحباط.

تتوقف الآفاق المستقبلية للمثقف بالعربية في تشاد، على المسيرة التي تعيشها وضعية اللغة العربية في تشاد عموما، هذه اللغة التي سلبتها الإدارة الحكومية في الدولة الشادية المعاصرة مكانتها القديمة التي أخذتها في المجتمع الشادي منذ عصوره القديمة حتى أيام الاستعمار الفرنسي الذي اعترف بواقع الشعب الشادي وتعلقه باللغة العربية ، فتقبل الحاكم العسكري العديد من الرسائل باللغة العربية.

وأصدرت الإدارة الفرنسية جريدة كوكب تشاد باللغة العربية موجهة إلى المثقف بالعربية في هذه المقاطعة الفرنسية، قبل الاستقلال.

واستمر اعتراف الإدارة الفرنسية بهذه المكانة للغة العربية، فتم تعيين العديد من الأساتذة لتدريس اللغة العربية في المدارس الحكومية التي أنشأها فرنسا.

واصدر الرئيس الشادي فرانسوا تومبلباي مرسوما رئاسيا، يعترف فيه باثنتي عشرة مؤسسة لتعليم العربي في تشاد سنة ١٩٦٦م، واستمر هذا الاعتراف بمكانة اللغة العربية إلى الاعتراف بها كلغة رسمية في البلاد في جميع الدساتير الشادية، آخرها دستور عام ١٩٩٦م.

ولكن الاعتراف ظل اسميا أو شكليا ولم يترجم إلى ارض الواقع، وهذا ما يحير المثقف باللغة العربية في تشاد، فإلى اليوم لا تتقبل أي جهة رسمية أي طلب بالعربية، ولا يكتب أي تقرير رسمي بها، وبالتالي لا يحق للمثقفين بها، تولي أي مناصب قيادية عليا في الإدارة الشادية بحجة أن المثقف بالعربية لا يفهم الفرنسية، لغة العمل الإداري في الواقع العملي، رغم أن العربية لغة رسمية أيضا بنص الدستور.

ج ـ تعزيز مكانة المبادرين الاقتصاديين السودانيين في شاد: يظهر من الدراسات التاريخية والأثرية أن تجار العرب القدماء قد عرفوا التبادل التجاري مع حوض شاد، بدليل أنه ابتداء من القرن الأول الهجري، حمل المسلمون من التجار في ركاب تجارهم تعاليم الإسلام إلى حوض شاد، كما حملوا عادات وتقاليد في السلوك والمعاملة، ولم يكن

كل هؤلاء التجار طلاب ربح ومال، بل كان فيهم صفوة مميزة من الفقهاء والعلماء طلبوا تجارة الدنيا والآخرة معا، فاختلطوا مع السكان المحليين في الأسواق والمدن والقرى،ونشروا فيهم الحضارة الإسلامية بجميع مظاهرها، وسعى بعض التجار وراء الرزق والمستوى الأفضل من العيش ، وللحصول على موارد جديدة في تجارتهم.

فوصلوا إلى جميع المناطق حول بحيرة شاد، واستقر ببعضهم المقام بين أهل البلاد، وعملوا فيما يعمل فيه السكان من زراعة ورعي وتجارة، فكان لذلك الاختلاط والمشاركة أثر كبير في تحويل السكان إلى الإسلام، وتزوج كثير من أولئك التجار من القبائل الأفريقية، حتى ظهر عنصر جديد، يتقن العربية ويتحد ثها بطلاقة، إلى جانب بعض اللهجات المحلية.(كلود الدكو، ١٣٠)

ومن الوسائل التي خدم بها التجار العرب عامة الإسلام في شاد ، عنايتهم بمعالم الإسلام ومؤسساته ، فبنوا المساجد والخلاوي القرآنية والمدارس الإسلامية، ومدوها بالدعم المادي والمعنوي لتقوم بخدمة المسلمين وتظهرهم بالمظهر اللائق بهم في هذه المناطق البعيدة عن مركز الإسلام نوعا ما، ودعم التجار العلماء والفقهاء في جميع الظروف، فمن المعروف أن قوافل تجار المسلمين التي تجوب أفريقيا، يصاحبها في الغالب عالم أو فقيه يكون مرافقا للقافلة في حلّها وتر حالها، يؤمّ أفرادها ويعظهم في صلواتهم ويبصرهم بأمور دينهم خلال رحلاتهم الطويلة، ويدعو لهم بالفلاح في تجارتهم ورفع البلاء عنهم.(أرلوند، ٣٩١-٣٩٣)

وبمجرد أن يصل التجار إلى موقع أفريقي سواء أكان مدينة أو قرية أو بادية، يقوم أهل القافلة من التجار بطرح بضائعهم، ويقوم الفقيه أو العالم بتعليم السكان قواعد الإسلام، أي يقوم بطرح بضاعته هو أيضا ، مما يجعل للقافلة سمعة حسنة، على اعتبار أنها قدمت خدمة للمواطنين وجلبت لهم العلم والدين ولم تجلب لهم البضائع الاقتصادية فقط.

وبالإضافة إلى الجماعات التجارية ذات المنبع القرابي والمكاني ظهرت جماعات أخرى مهنية تجارية لا يجمع بين أعضائها عائليا أو مكانيا شيء في الأساس إلا مهنة التجارة، ونظر لانتشار لغة القرآن في المجتمع المسلم حول حوض شاد، فان لغة التجارة هي اللغة

العربية وليس لهذه الفئة التجارية الجديدة إلا أن تتعامل مع هذه اللغة وقد أطلق على هذه الجماعة في هذه المنطقة لفظ عام هو (الجلابة) أي الذين يجلبون البضائع من كل مكان وقد يضمون من بينهم جماعات متباينة ولكن يتميزون بان لغتهم العامة هي اللغة العربية.

وقد يسمون عربا في بعض الأحيان، نظرا لعملية اللغة هذه، ولكن الملاحظ على تحركاتهم واهتماماتهم أنهم فئة أو جماعة تجارية أكثر من كونهم ينتمون إلى أصل مكاني أو قرابي معين ويستدل الذين يقولون بهذا الرأي بان هذه الفئة لا تدخل في أي صراع سياسي أو قبلي يمس أي نبيلة في هذه المنطقة أي أنهم جماعة حرفية، محايدة مثل جماعات الحداد تماما إلا أن الاختلاف بين الجماعتين الاقتصاديتين يكمن في المكانة الاجتماعية والاقتصادية لكل منهما في الجلابة عموما في شاد، مكانتهم الاقتصادية عالية وغالبا ما يستغلونها الاستغلال الأمثل سياسيا فتكون لهم كلمتهم مع الأسرة الحاكمة، وقد يعملون معها في صفقات تجارية مستغلين الامتيازات التي تحققها لهم هذه العلاقات مع السلطة الحاكمة.

نضيف إلى ذلك بان لهذه الجماعة في تشاد علاقات وتجمعات وتعاونيات مع نظيراتها في كل من السودان الشرقي، كانو، وليبيا، مما جعلها تكتسب مكانة اقتصادية كبيرة لوقوعها في الوسط، وسيطرتها على طرق التجارة إلى شمال ووسط وغرب أفريقيا، وما يهم من وضعها المرتفع هذا، هو دورها في نشر الإسلام في هذه المناطق، فهي وان كانت نتيجة من نتائج الإسلام في هذه المنطقة، إلا أنها ساهمت كذلك في تجسيد الإسلام ونشره أينما حلت، لأن قوافلهم لا تحمل الملح والسمن والملابس والتوابل والعطور فحسب، ولكنها تحمل معها في اغلب الأحيان أحد العلماء، الذي يصلي بأهل القافلة، ويدعو لها بالفلاح ويعظها، ويقوم بنفس هذا الدور في أي مكان حلت فيه القافلة.

هذا بالإضافة إلى حملها للغة العربية فهي لغة التجارة بدون منازع في هذه المنطقة حتى إن أهل القافلة يعلمون من لا يتقن العربية منهم في الطريق قبل الوصول إلى الأسواق، وهذا لا يعنى أنهم لا يتعلمون بعض اللهجات المحلية لكسب ود السكان المحليين فهذه من ضروريات عملهم ولكن نظرا لتعدد اللهجات في هذه المنطقة فقد قام

الأهالي ولتسهيل للعمل التجاري وسرعته بتعلم اللغة المشتركة للتجارة وهـــي العربيـــة فوفروا لهذه الجماعة بعض الجهد.

من الواضح أن أي دعم للعلاقات الشادية الـــسودانية يعـــزز مكانـــة المبـــادرين الاقتصاديين السودانيين (الجلابة) في شاد، ويزيد من التبادل التجاري والسياحة الصحية والعلاجية إلى السودان.

-الخلاصة

تناول الفصل نموذج واقعي، للتجمعات الأفريقية الحدودية بين دولتين معاصـــرتين، تجاوزت العلاقات الاجتماعية بينها، الإطار المكاني للدولة الحديثة، وحافظت علي علاقاتها الاجتماعية الإقليمية والعالمية، محتفظة بمقوماتها الاجتماعية للتجمعات القرابيـــة، ســـواء أكانت الأسرية أو القبلية أو السلالية، وهو نموذج يمكن تعميمـــه، لدراســـة علاقـــات التجمعات الأفريقية، بين الدول المنتمية للإتحاد الأفريقي المعاصر.

الفصل الثامن
القيادة التقليدية للمؤسسات الحديثة لدول وسط أفريقيا
نموذج الماحي و الريادة في جامعة الملك فيصل بشاد(١٩٩٣-٢٠١٣م)

-التمهيد

أولا-القيادة التقليدية للمؤسسات الحديثة لدول وسط أفريقيا

ثانيا-نشأة الماحي الاجتماعية (١٩٣٧م)

ثالثا-نشأة الماحي الثقافية- التعليمية

رابعا-الريادة السلطانية لجامعة الملك فيصل (١٩٩٣-٢٠١٣م)

أ-نشأة جامعة الملك فيصل بشاد (١٩٩١/١٩٩٢م)

ب-مظاهر ريادة الماحي في جامعة الملك فيصل بشاد (١٩٩٤-٢٠١٣م)

ج-مظاهر القيادة السلطانية لجامعة الملك فيصل (١٩٩٤-٢٠١٣م)

-الخلاصة

التمهيد

يقوم نظام الاتصالات القديم، في وسط أفريقيا، على التقاليد والعادات، فالتجمعات الأفريقية، يتجه ولاؤها نحو السلالة، التي يمثلها رؤساء القبائل والسلاطين و الملوك والشيوخ التقليديين، وهم يقومون بالعمل في الموطن الأصلي، ويؤدون الخدمات العامة، التي يمكن أن يقوم محافظ المنطقة في الوقت الحاضر، وبالتالي فهم يؤدون جميع المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية.

والسلالة والقبيلة في التجمعات الأفريقية، تقوم مقام الممثل الشرعي لحقوق الإنسان، مثل: حقه في الأرض، والحريات بصورها المختلفة، وقد يتألف مجلس الرؤساء، من ممثلين عن التجمعات السلالية التي تضمها المنطقة، أو ربما يتقرر أن تكون فئة من الرجال، هم الأرفع مقاما، ولهم الرأي والكلمة، بناء على إجراءات خاصة، تحدد تسلسل المراتب الاجتماعية، وان تختار كل جماعة من بين أعضائها من يمثلها.

وسيادة السلطات التقليدية في التجمعات الأفريقية، لا يتوقف على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة في دول وسط أفريقيا، بل يشمل مؤسسات الدولة التنفيذية، كالمؤسسات التعليمية، مثل المدارس والجامعات، ندرس في هذا البحث ريادة الماحي في جامعة الملك فيصل بشاد.

أما التركيز على نموذج الماحي ورياديته لجامعة الملك فيصل بشاد، فيرجع إلى اهتمام الباحث، بالعلم والعلماء في شاد، من سنة ١٩٧٣ م، حينما كان طالبا بالمعهد العلمي بأبشة، جمع عددا من أعملهم ووثائقهم ومخطوطاتهم، فنشر بعضها في حلقات في إذاعة القرآن الكريم بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في شاد، والإذاعة الوطنية الشادية، ثم عرض بعضها في ندوات علمية ، شارك في بعضها الماحي في حياته، خاصة ندوة المثقفين باللغة العربية في شاد واقعهم الوظيفي وطموحاتهم المستقبلية، في مركز المنى الثقافي بأنجمينا (ذكر الباحث ستة من هؤلاء العلماء في الفصل السابق، وهم: الشيخ جامع (صليح)، وعووضة، وأبو اليمن، المهدي، والتلبي، والشيخ محمد النجيب السنوسي).

وكان للجهود التي بذلها الماحي، العلمية والتعليمية والتنظيمية، نصيب من اهتمام الباحث، فجمع جزءا من أنشطته وأعماله، وآراء واتجاهات الآخرين نحوه، ولكن في هذا البحث اعتمد فقط، على الأعمال المنشورة، والمنتشرة انتشارا واسعا في حياته، سواء له أو عليه، واستبعد الباحث لذلك، بعض الأعمال المكتوبة حول الماحي، في شكل تقارير ورسائل، كتبها من عملوا معه لفترة طويلة، ولكنها تتميز بمحدودية الانتشار رغم أهميتها في سبر غور، شخصية الماحي الأخرى غير المنتشرة، تلك الشخصية التي عاشت ٧٦ عاما، مليئة بالإنتاج العلمي والثقافي والاجتماعي والسياسي.

أما بالنسبة لحياة الماحي، فهناك خمس محطات لرحلة الماحي الحياتية، أهمها النشأة الأولى، في القرى العربية حول بحيرة الشط، التي يحكمها سلاطين متأثرين، بالسلطنات الكبرى في المنطقة، مثل سلطنة كانم –برنو، وسلطنة باقرمي، ولكنها كانت مستقلة، أيام السيطرة الفرنسية، وفي هذه القرى حفظ الماحي القرآن الكريم وعلوم الدين، وعلى منوال هذه القرى أيضا عاش في فورت لامي، وتردد على المركز الإسلامي للقوني دريدمي، لتلقي العلوم الحديثة.

وتتمثل الخطوة الثانية في حياة الماحي، في قبوله في سلك التدريس في المدارس العربية، وفيها وصل، بالتدريب المستمر، إلى الحصول على شهادة الكفاءة التربوية، في أبشة وأنجمينا (١٩٦٦، ١٩٦٨م)، من معاهد تدريب المعلمين أثناء الخدمة.

والمحطة الثالثة من حياة الماحي، هي رحلاته العلمية إلى الخارج، وكانت الأولى إلى السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، والثانية إلى مصر، جامعة عين شمس، وانتهت الرحلتان، بنيله لدرجة الدكتورة عام ١٩٨٤م، ونشر فيها رسالته القيمة للماجستير، والتي كانت تحت عنوان : تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال.

بينما المحطة الرابعة، هي العمل مدرسا للتاريخ والحضارة بجامعة الأمير عبد القادر بالجزائر، والتي امتدت من سنة ١٩٨٤-١٩٩٤م، وكتب خلالها، كتابه الهام الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل.

وانتهت رحلة حياة الماحي، بقيادته لجامعة الملك فيصل بشاد، والتي تواصلت من

عام ١٩٩٤-٢٠١٣م، وفيها نشر أطروحته للدكتوراه المجتمع الشادي ، وكتابه أحداث القرن العشرين.

ورغم استفادت الماحي، من تجاربه العلمية والعملية، إلا أن حياته الإدارية والتنظيمية، اتسمت بروح القيادة السلطانية، التي اكتسبها، من تربيته الأولي في القرى العربية حول بحيرة الشط، والكفالة التامة التي وجدها من الوزير بابا حسن، في العاصمة فورت لامي (أنجمينا)، وهذه الروح السلطانية، رافقت الماحي طيلة حياته، حتى حينما كان طالبا في السودان ومصر، حسب ما رووا زملاء الدراسة الذين رافقوه، وكانت من أبرز مظاهر إدارته لجامعة الملك فيصل بشاد.

أولا-القيادة التقليدية للمؤسسات الحديثة لدول وسط أفريقيا: تدل الدراسات في علم الإنسان (الانتربولوجيا)، أن مجتمعات وسط إفريقيا، عرفت الحكم التقليدي العشائري، وأشكالاً مختلفة من تبادل السلع والمنافع الاقتصادية، فعاشت التجمعات فيها ردحاً من الزمن على نظام الجمع والالتقاط، حيث يعيش أفراد القبيلة، على ما يجمعونه من فواكه وخضروات وحبوب، وبعد ذلك عرفت هذه التجمعات، نظام المقايضة، الذي يتم على أساسه التبادل، في جميع السلع المعروضة، فالذي يملك لبناً، يستبدله بحبوب بحد معين، والذي في حوزته بقرة، يقايضها بناقة أو جمل مثلاً، وفق تمايزات وقيم محددة، وتتم عملية المقايضة بالتراضي بين الطرفين، وغالباً ما تكون بحضور شهود من القبائل ومندوبي القبائل في السوق.

ولم تظهر العلاقات السياسية والاقتصادية الواسعة في وسط إفريقيا، إلا بظهور السلطنات والممالك الإفريقية الإسلامية، خاصة في القرن الحادي عشر الميلادي، حيث انتشرت العلاقات الإقليمية في وسط إفريقيا، التي تحوي عدداً من التحالفات القبلية والسلالية والمكانية، فظهرت تبادلات اقتصادية وسياسية، بين أجزاء من وسط إفريقيا، كأقاليم محددة، قامت فيها أنظمة سياسية قوية، حفظت الأمن وشجعت التجارة، وضمنت للتجار ومنتجي المحصلات حقوقهم، فساد تبادل للسلع الاقتصادية بين المناطق الواقعة، حول نهر الكونغو والمناطق الواقعة حول بحيرة تشاد، إلى الفترة التي وصلت فيها الطلائع الأولى للسيطرة الأوربية، على وسط إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

على الرغم من تأثيرات التغيرات الاجتماعية الكبرى التي مر ت على دول وسـط أفريقيا، والتي تمثلت في انتشار الأديان السماوية، خاصة الإسلام الذي اعتبره البـاحثون المهتمون بدراسة الهوية، جزء من البناء الاجتماعي للتجمعات الأفريقية، وكذلك الديانة المسيحية بفروعها المختلفة التي جاءت في عشرينات القـرن العـشرين، والاسـتعمار الفرنسي الذي وصل إلى تشاد في بداية القرن العشرين، واثر تـأثيرا متفاوتـا علـى التجمعات الأفريقية.

كل هذه التحولات الاجتماعية، لم تفلح في عدم بروز ظاهرة اجتماعية، تعتبر (قديمة – جديدة) على التجمعات الأفريقية، وهي ظاهرة القيادة التقليدية لمؤسسات دول وسط أفريقيا، فرئيس جمهورية شاد فرانسوا تومبالباي رجع إلى اليوندو، وهي طقوس تقليديـة للاستعانة بها في قيادة الدولة الشادية سنة ١٩٧٣م، تحت مسمى الثورة الثقافية، ونفس الظاهرة تكررت في جمهورية أفريقيا الوسطي، حينما استعان بوكاسا بالتقاليد الأفريقيـة ورجع إلى الإمبراطورية الأفريقية التقليدية، وفعل الشيء نفسه موبوتو في زائـير، فهـل بروز هذه الظاهرة الاجتماعية، على المسرح الأفريقي في تلك السنوات، وبشكل حاد في الوقت الحاضر، يمكن اعتباره رجوعا للهوية الأفريقية لأصـالتها أو ميراثهـا الـشعبي التقليدي، الذي يقوم أساسا على نظام السلالات، وبالتالي يمكننا أن نقول، أن التجمعات الأفريقية حافظت على خاصية من خصائصها، رغم تأثرها بكل التحولات الاجتماعيـة الكبرى السابقة ذكرها، وان جميع هذه التأثيرات لم تؤثر، إلا على شـكل التجمعـات الأفريقية، وظل جوهرها يدين للنظام السلالي، ويعتبره الملجأ الوحيد، حينمـا يواجهـه عواصف قاهرة؟

أم أن بروز ظاهرة القبيلة، ما هو إلا ستار يغطي مشكلات اجتماعية حادة، تواجهها التجمعات الأفريقية، ولا تجد التجمعات الأفريقية قنوات واضحة، للتنفيس عن متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة في الآفاق المستقبلية، وبالتـالي تحـدث عمليـة النكـوص الاجتماعي، والرجوع إلى المخزون الشعبي، فتستغل القبيلة، لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية في التجمعات الأفريقية المعاصرة ؟

وفي جميع الأحوال، فان بروز ظاهرة القبيلة، وتأثيرها على التجمعات الأفريقية المعاصرة ، وفي إطار الدولة الأفريقية الحديثة، وهذا واقع سياسي، يحتم على التجمعات الأفريقية الولاء للوطن، ويجعل الأولوية للوحدة السياسية والوطنية، والتي ينبغي أن تدور العلاقات الاجتماعية حولها ومن اجلها (صابر، ١٧-١٨).

وهذا ما يجعل بعض الكتاب، يشير إلى أن سيادة النظام القبلي، وتأثيره ولو بدرجات متفاوتة على المؤسسات الحديثة، يمنعها من النجاح في سياسة التنمية الاقتصادية، وبالتالي على الدولة الأفريقية، أن تعمل على تطوير الحياة القبلية فيها، وتحاول الانتقال من نظام العشائر، إلى مرحلة الدولة المنظمة الحديثة.

وحسب رأي هؤلاء الباحثين، فمن أهم العوائق التنموية، التي يخلقها التنظيم القبلي، هو اتجاه ولاء الفرد فيه لشيخ القبيلة أو السلطان والملك، وذلك وفق التكوين الاجتماعي للقبائل والسلالات، الذي تتمخض عنه قواعد فكرية وعقلية، من نوع خاص، فالفرد في النظام القبلي، يشعر بأنه حامي القبيلة، وأن القبيلة، هي المسؤولة عنه أدبيا وماديا مسؤولية جماعية، وبالتالي فان هذه العقلية، تميل إلى التواكل والاعتماد على الغير ، وتقتل روح الإقدام والابتكار، لافتقادها الحافز الشخصي، فانجاز الفرد يشاركه فيه الآخرون من قبيلته، بغض النظر عن إنتاجهم. (أيوب، ٢٥٢)

وفي ظل انتشار ظاهرة القبيلة، وسيادتها على التجمعات الأفريقية، تنعدم الكفاءة في أجهزة الدولة الرسمية، وذلك لان العلاقات الاجتماعية في هذه الحالة، تكون جهوية وقائمة على الولاء لإفراد القبيلة، وبالتالي تنتشر المحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ، وغير ذلك من العوامل، التي تحد من كفاية العمل الإداري والاجتماعي لمؤسسات الدولة الحديثة.

وقد أشارت دراسات اقتصادية واجتماعية، إلى أن النجاح في حل مثل هذه المشكلة، يتوقف على الاهتمام بالبدو والريف، فهذه التجمعات، هي منبع النظام القبلي أو محل تصدير ظاهرة القبيلة إلى المدينة الأفريقية الكبيرة أو العاصمة، فالملاحظ للمدن الأفريقية الكبيرة، يتبين له أن أعداد كبيرة من البدو، نزحت إلى هذه المدن في السنوات

الأخيرة، وهي نفس السنوات التي برز فيها الاستخدام السلبي للقبيلة، وإذا نظرنا إلى تركيبة فئات النازحين هذه، نجدها تتكون من فئتين:-

الفئة الأولى : فئة المعدمين: ويتكون أساسا من البدو أو سكان الريف العاطلين عن العمل، سواء من الذين انتهت مواشيهم، أو الذين لم تستطع أراضيهم سد حاجاتهم الاقتصادية، وبالتالي سكنوا في إطراف المدن الكبيرة، ويعملون في النهار داخل المدينة، في الأعمال اليدوية البسيطة، ونظرا لعدم وجود أي برامج اجتماعية، لدمج هؤلاء السكان في ثقافة المدينة، تظل عقلياتهم وأفكارهم، تستعمل نفس القواعد القبلية في التفكير، وهم ساكنون في المدينة، ففي الواقع هؤلاء المواطنون يسكنون بأجسادهم في المدينة، وعقولهم وسلوكياتهم، تظل بدوية وريفية، أي تتصرف بقواعد النظام السلالي أو القبلي.

الفئة الثانية: هي فئة سلاطين أو شيوخ أو ملوك القبائل والعشائر، التي سعى الاستعمار الفرنسي لتوطينها في المدن، ليسهل له استغلالها في السيطرة على أتباعها، وهذه الفئة يؤهلها مركزها الاجتماعي والمادي المرتفع، لان تتشرب القيم الاجتماعية الحضرية، ولكن يجب أن نعرف أن هذه القيم لا تتجاوز الجوانب المادية، مثل : السكن اللائق بالشيخ أو الملك، والملابس المدنية الجيدة، ورعاية الأولاد، خاصة الاهتمام بتعليمهم، لكي يحافظوا على مكانة آبائهم في المستقبل.

ولكن هذا، لا يعني أن هذه الفئة تتخلى عن ظاهرة القبيلة، بل بالعكس، أن الدراسات الميدانية تشير إلى أن هذه الفئة (السلاطين والملوك والشيوخ) الذين اختاروا السكن في المدينة، هم من أكثر الفئات الوطنية أو المحلية، تأكيدا لسيادة ظاهرة القبلية، لأنهم وحدهم المستفيدين منها اقتصاديا، فهم يتقاضون مرتبات شهرية، مقابل هذه الريادة السلطانية أو المشيخة أو الملوكية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، لسيادة ظاهرة القبلية فائدة سياسية، فمن هذه الفئة غالبا، يختار النواب في البرلمان عن سكان القرى والبوادي، فنادرا ما تسعى الأحزاب السياسية، إلي اختيار النواب من البوادي والقرى مباشرة، ومن ثم تكتفي باختيار أحد أفراد القبيلة، ممن سكنوا في المدينة، وفي هذه الحالة، تواصل السلطات

السياسية الحالية، نفس النهج الذي كانت تقوم به السلطات الفرنسية أيام الاستعمار، في الاستفادة من هذه الفئة البدوية الريفية الشبه حضرية. (حمزة،١٧٨-١٨٠)

ثانيا-نشأة الماحي الاجتماعية (١٩٣٧م): ولد الماحي بقرية كرل العربية، التي تقع على ضفاف بحيرة الشط الجنوبية، عام ١٩٣٧م، في وسط اجتماعي، يقوم على نظام السلطنات العربية التقليدية، المتأثرة بعادات السلطنات الإسلامية، في كل من كانم برنو وباقرمي.

<u>أ- بحيرة الشط أيام الاستعمار الفرنسي (١٩٠٠-١٩٤٤م):</u> بحيرة الشط من أكبر البحيرات العذبة في وسط أفريقيا ، يغذيها نهر شاري ولغون، وبعض الشلالات الأخرى القادمة من الجنوب والشرق، وقد عرفت هذه البحيرة تاريخيا قيام ثلاث سلطنات إسلامية كبرى على حدودها وهي: كانم - برنو، وبقرمية، ودار وداي، وكان لهذه السلطنات السبق في نشر الحضارة الإسلامية في أنحاء كثيرة من أفريقيا.

قد أخذت جمهورية شاد اسمها من البحيرة، التي أطلق عليها العرب منذ القدم بحيرة "الشط "، وهذه البحيرة تقع في الوقت الحاضر، على حدود كل من نيجيريا والكمرون والنيجر وشاد، ومن الملاحظ أن دولة شاد، وحدها من الدول المجاورة أخذت تسميتها من هذه البحيرة.(البيلي، ١٢)

تعتبر وسط إفريقيا، من أواخر الأقاليم الإفريقية، التي وصلها الاستعمار الأوربي، وكانت البداية وصول رحلات استطلاعية أو استكشافية، مثل رحلات ستانلي البريطاني إلى نهر الكونغو، فقد أثارت التقارير التي كان يرسلها إلى المجلات والجرائد الأوربية، موضحاً فيها ما تتميز به منطقة وسط إفريقيا من خيرات، وما استطاع أن يحققه من معاهدات واتفاقيات، يعترف فيها الزعماء التقليديين الأفارقة بالمنطقة التجارية الأوربية في الكونغو.

فقد استطاع في فترة وجيزة، أن يبرم أكثر من (٤٥٠) معاهدة مع الزعماء التقليديين في وسط إفريقيا، تنازلوا فيها عن حقوقهم المطلقة في امتلاك الأرض وثرواتها، بالمفهوم الأوربي للتنازل، وليس بالمفهوم الإفريقي (حق الانتفاع فقط)، حيث ظهر أخيراً،

أن هؤلاء الزعماء الأفارقة، ما كانوا يتصورون أن الواحد منهم يستطيع، أن يعطي شبراً واحداً من الأرض، كملكية شخصية، حتى لأحد أفراد تجمعاته الإفريقية، فما بالك بإعطائها للأوربي الأجنبي.

ورغم ذلك، أثارت نجاحات ستانلي حفيظة الفرنسيين، فأرسلوا برازا، ليلعب نفس الدور في المناطق الواقعة في الضفة اليمنى لنهر الكونغو، فاستولى على هذه المناطق، بنفس أسلوب ستانلي، فوقع عدداً من المعاهدات مع الزعماء الأفارقة، وتبع ذلك إنشاء شركة تجارية فرنسية، وهذه بدورها تطلبت الحماية العسكرية من فرنسا، فسميت المناطق التي حازها في الكونغو بفرانس فيل، ثم حولت إلى برازافيل، اعترافاً بدوره في السبق إلى هذه المناطق من وسط إفريقيا، ثم اتجهت المسيرة الفرنسية في وسط إفريقيا، من مركزها في فرانس فيل نحو بحيرة شاد، ولم تتعرض لأي مقاومة واضحة، إلا من قبل سلطان كانم برنو، السلطان (رابح بن فضل الله)، وتم القضاء عليه عسكرياً عام ١٩٠٠م.

وبعد هذا التاريخ، كونت فرنسا مستعمرتها في وسط إفريقيا، تحت اسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية (A,E,F)، وكان معظم حكامها من العسكريين الفرنسيين، وانتشرت فيها الشركات الفرنسية، مثل شركة القطن، والسكر، واللحوم، وشركات منتجات التصدير الأخرى.

ونظراً لطبيعة الحكم المركزي الفرنسي لمنطقة وسط إفريقيا، فقد كانت تحكم من عاصمة واحدة هي مدينة (برازافيل)، فجميع القرارات الإدارية، تتخذ في باريس، وتنفذ في المنطقة من برازافيل، وهذا ما أدى إلى أن تربط المنطقة كلها سياسياً واقتصادياً، لتخدم الوجود الفرنسي في إفريقيا الاستوائية.

ولم تظهر بوادر الحكم المدني لوسط إفريقيا، إلا بعد عام ١٩٤٤م، إثر مؤتمر عقد في برازافيل، وصدرت منه عدة قرارات، أهمها القانون الإطاري (Lois cadre)، الذي أعطى للصفوة السياسية الإفريقية في وسط إفريقيا، القليل من الحقوق، وأهمها حق تكوين مؤسسات سياسية، وإن كان يشترط أن تتبع مثيلاتها في المركز (باريس)، ورغم ضيق المساحة الممنوحة لهذه الفئات، إلا أنها استطاعت، أن تكون جماعات إفريقية ذات ثقافة

فرنسية، مثل جماعات المبادرات الاقتصادية الإفريقية، وهي مكونة من رجال الأعمال الإفريقيين الساعين لدعم التجارة الأوربية في وسط إفريقيا، و التجمعات الإدارية الإفريقية، خاصة الصفوة السياسية التي تدربت على يد الفرنسيين، وربطت مصيرها ومستقبلها بالفرنسيين، و التجمعات العسكرية خاصة الأفارقة الذين تدربوا في القوات الفرنسية وشاركوا في الحروب التي خاضتها، فاحترفت الحياة العسكرية، وتنورت بعمليات الخدمات التثقيفية والانضباط في المؤسسة العسكرية الفرنسية، ورأت أن تنقل شيئاً منها إلى المجتمعات في وسط إفريقيا (أيوب، ١٢٠)

وبالجملة فإن التغييرات التي أحدثتها فرنسا في الحياة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية، خلقت وضعاً مضطرباً من الناحية السياسية والاقتصادية، ساعد على أن تخرج فرنسا من إفريقيا الاستوائية، ولكن بعد أن كونت فيها جماعات إفريقية ذات ثقافة فرنسية ترعى مصالحها.

أخذت دولة شاد تظهر ككيان سياسي وحديث بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٨م، حينما أعلن النظام الجمهوري في شاد، ولم تلبث بعد ذلك أن أعلنت استقلالها الكامل عن فرنسا بتاريخ ١٩٦٠/٨/١١م.

نشأ الماحي وترعرع في ظل الاستعمار الفرنسي في آخر نسخه، التي لم يطبق فيها الاستيعاب الفرنسي الجماعي، الذي يعني السعي من فرنسا، لجعل جميع الأفارقة فرنسيين، وذلك بنشر التعليم والتثقيف والتوعية بالحرية الشكلية للأفارقة وغيرها من الوسائل، بل عاش الماحي نسخة الاستيعاب الفرنسي النخبوي، حيث تنازلت فرنسا عن جعل الأفارقة فرنسيين، ولكنها سعت بأن تكون صفوة من الأفارقة يتولون الحفاظ على مصالحها في المستعمرات الأفريقية، والواضح أن الماحي قد خضع لهذا النوع من الاستيعاب الفرنسي، الذي يقوم على السيطرة التامة على الرعايا الأفارقة، من خلال من ينوبون عنها، من الأفارقة المنتقين بعناية شديدة، خاصة الفترة من ١٩٤٤- ١٩٦٠م، التي كان فيها عمر الماحي حوالي (٢٣سنة).

فالخضوع للسيطرة المركزية الفرنسية، وتطبيق سياسة فرنسية جديدة، لتكوين الطبقات الاجتماعية الأفريقية، لتحل محل الفرنسيين في حماية المصالح الفرنسية، أثرت

على جميع الرعايا في وسط أفريقيا، دون استثناء يذكر، وما جرى من اختيار معلمين رسميين، من حفظة القرآن الكريم، في المدارس الرسمية بعد هذا بقليل، خير مؤشر لشمول الاستيعاب النخبوي الفرنسي.

ب-السلطنات العربية حول بحيرة الشط(١٩٤٤-١٩٦٠م): وينتمي سكان القرى العربية، التي نشأ فيها الماحي حول بحيرة الشط، إلى فروع عديدة، ذكر منها الماحي في سيرته، التجمعات التالية :الأصالعة، وبني وائل، وبني عامر، وعلوان، والدقنة، وأولاد علي، وأولاد سرار وأولاد محارب، وكل هذه القائل تنسب إلى جد واحد هو : عواد بن قالم بن حسونه، وبناء على ذلك يقرر الماحي في سيرته، ويطلق على أفراد هذه القبائل اسم القوالمة، الذين ينتشرون في أماكن عديدة.(الماحي، ١)

ثالثا- النشأة الثقافية- التعليمية (١٩٤٠م: أشار الماحي في أكثر من مناسبة، إلى مراحل تعليمه الديني في مؤسسات التعليم السائدة في شاد، ومن بينها مروره بمسيج البادية والقرية والمدينة، وهي المؤسسات التي حفظ فيها القرآن الكريم، في سن العاشرة من عمره، وكذلك تردده على المركز الإسلامي للقوني دريدمي، ثم معاهد المعلمين في الفترات ما بين ١٩٦٦م في أبشة، وسنة ١٩٦٨م في فورلامي (أنجمينا).(الماحي،١-٢)

ونظرا لأهمية، أثر مؤسسات تحفيظ القرآن الكريم، على شخصية الماحي، الثقافية والتعليمية والمهنية فيما بعد، سوف نعطي القارئ الكريم صورة تقريرية عنها.

أ-المسيج القرآني في البادية (١٩٤٠-١٩٤٧م): ويصوره لنا الأستاذ الدكتور عمر عبد الرحمن الماحي، على النحو التالي :" يلتف الصغار عندما يعودون من أعمالهم الشاقة كرعي البقر والغنم والإبل وإحضار الحطب والقش في حلقات لحفظ القرآن الكريم حول المعلم طوال أيام الأسبوع ماعدا الخميس والجمعة وأيام العطل الرسمية،أهمها عطلة عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك ١٥ يوما، أما عيد المولد النبوي الشريف فمخصص له عشرة أيام(الماحي، ١٠٣)

يفضل معظم أهل البادية في شاد، أن تكون بداية المسيج عندهم، برجوع أحد أبنائهم من المهجر حافظا للقرآن الكريم، وبالتالي من حقه أن يؤسس مسيجا مستقلا به،

فيستقبله أهل الفريق أو الفرقان في البادية بالاحتفالات الكبيرة للاحتفاء به تقديرا للجهود التي بذلها في رفع رأسهم بالصبر على حفظ القرآن والابتعاد عن الأهل والبلاد لمدة لا تقل في الغالب عن عشر سنوات وقد تزيد، ومن العادات المرعية في مثل هذا الاستقبال، أن يكرم الحافظ من قبل شيخ القبيلة أو كبير الفريق أو ما يسمى بالشيخ الصغير، بان يوجه أفراد مجموعته بان يزوج القوني الجديد في المرة الأولى هذه من افضل بنات البادية، هذا إذا لم يزوج مباشرة من التي كانت مدفوعة له منذ إن كان في المهجر لحفظ القرآن، على أن يتكفل والد العروسة أو الشيخ أو من يأمره بسداد جميع تكاليف الزواج.

ولا تكتمل هذه الاحتفالات بالحافظ الجديد قبل أن يدفع بعض أفراد البادية أولادهم إلى القوني الجديد لتعليمهم القرآن الكريم، فيكونون النواة الأولى للمؤسسة الناشئة، وهذه المجموعة تحظى بعناية خاصة من قبل المعلم حتى بعد أن يكثر التلاميذ في مسيجه وقد يكافئهم على ذلك بان لا يجلبوا الحطب أو الماء للمسيج مثلا، ولهم الأولوية بطبيعة الحال – إذا بذلوا الجهد الكافي في الحفظ بان يرأسوا المنضمين الجدد إلى المسيج.

ومن عادات مؤسسات تحفيظ القرآن الكريم في البادية، أن لا يبدأ التعليم في المسيج الجديد إلا يوم الأربعاء، والحكمة في ذلك هو الأخذ بيد التلاميذ بالتدرج لفهم طبيعة المؤسسة الجديدة، حيث يلي يوم الأربعاء العطلة الأسبوعية في المسيج، ولا تستأنف القراءة عندهم إلا بعد ظهر يوم الجمعة.

والبداية في تحفيظ القرآن الكريم في البادية غالبا ما تكون تلقين السور القصار، ويركز على النطق السليم للآيات مقطعة، ثم تجمع اثنان اثنان، ثم يجمع بينها، إلى أن تكتمل السورة. ومعظم الحفظة الجدد يشددون – خاصة في المجموعات الأولى – على أن يكون الحفظ متينا، وان يعرض لمرات عديدة لتثبيته في ذهن التلميذ من ناحية، ولإثبات جدوى المسيج الجديد والمعلم الجديد من ناحية أخرى، فالتلاميذ الجدد يرددون ما حفظوه على أفراد أسرهم باستمرار، ليثبتوا أنهم نجحوا في بداية مسيرهم، وليؤكدوا بأنهم قطعوا الشوط الأول في مسيرهم للوصول إلى التقدير والتشريف الذي لاحظوا أن معلمهم الجديد يحظى به لدى أفراد القبيلة.

ثم تبدأ بعد ذلك عمليات تعليم الكتابة وقواعد الإملاء الخاصة بحفظ القرآن، وهو ما سنشرحه لاحقا في فقرة النظام التعليمي الخاص بمؤسسات تحفيظ القرآن الكريم.ومن مميزات المسيج في البادية ظاهرة المهجر، وهى ظاهرة تتمثل في ابسط صورها بان يأخذ المعلم تلاميذه ويتجول بين الفرقان والبوادي، وهذه العملية تتم لأسباب مختلفة ؛ فقد تكون لأسباب دعوية وتعليمية حيث يأخذ بعض المعلمين على عاتقهم أن يتنقلوا بين أهل البادية لتوعيتهم وتعليمهم أمور دينهم وحضهم على إرسال أولادهم لحفظ القرآن الكريم.

ولكن قد يصاحب هذه العملية، ترصد وقبول للزكوات والصدقات والهبات، وطلب لبعض الخدمات مثل قراءة القرآن الكريم لبعض القادرين، وبالتالي قد يرجع المعلم من بعض الرحلات بمكاسب مادية في شكل مواش أو غيرها، وقد تدفع له زوجة جديدة، وفي هذه الحالة لا يشترط أن تكون من عِلْيَة القوم، ولا من أجمل نساء الفريق أو البادية، بل الغالب أن تكون من النساء العاديات أو معاقة أو عانس.

ويصاحب ظاهرة المهجر في البادية بحث المهاجرين (التلاميذ الصغار) للصدقات، وتتضمن القيام بتأمين الغذاء لجماعة المسيج من جمع الصدقات من البيوتات المجاورة، وغالبا ما تكون مما تجود به ربت المنزل، ومن فضلات موائد الرجال، ومن الملاحظ أن عملية المهجر لا يقوم بها التلاميذ الصغار إلا حينما يبتعد بهم المعلم عن أسرهم ،ومن أسباب المهجر أيضا استكمال المعلم لحفظه أو طلب بعض علوم ضبط الآي والرسم والشكل، وبالتالي يسعى المعلم للبحث عن متخصص في مثل هذه العلوم ويتابعه في البادية أو يذهب إليه في قرية أو مدينة، ويسكن بجواره، على أن يتحمل تلامذته الصغار البحث عن الطعام والماء والحطب، وهي عمليات متعبة وتأخذ وقتا كبيرا من زمن التلاميذ، وهو ما يزيد مدة حفظهم للقرآن الكريم وبعدهم عن ذويهم.

ومن التقاليد المتبعة في مسيج البادية الاهتمام الشديد بعملية " الشرافة " ويسمونها كرامة في بعض المناطق، وهى في الغالب عبارة عن ذبيحة يذبحها أهل التلميذ حينما يصل إلى سورة معينة من سور القرآن الكريم، ورغم اختلافها من بادية إلى أخرى، إلا أن حفظ سورة الفاتحة غالبا ما يتطلب ذبح شاة أو دجاجة كبيرة، ثم تعلو الذبيحة كلما حفظ التلميذ سوراً أطول، مثل شرافة البينة والأعلى، ويركز على شرافة ياسين، ومريم، أما

الختمة فشرافتها أو كرامتها في الغالب كبيرة، مثل ذبح ثور وعمل وليمة كبيرة وتقديم هدايا كبيرة من والد التلميذ إلى المعلم لا تقل عن البقرة أو الناقة أو شياه عديدة، وبعض الملابس للمعلم وأسرته، ونظرا لأهمية مراعاة هذا التقليد قد يرجع المعلم بالمهاجرين من مكان بعيد إلى ذويهم لإتمام هذه المراسم خاصة إذا كان أهلهم من المستطيعين، أما في حالة الأسر العادية، فقد تتم عملية الشرافة في المهجر، وعندها على التلميذ أن يطلب من أهل البادية المجاورين له أن يعملوا له الشرافة، ويعتز بعض البدو بهذه العملية، ويستبشرون بها، خاصة حينما يخبرهم بعض المعلمين أن تكريمهم للتلاميذ وعمل الشرافة نيابة عن ذويهم يعد مشاركة لهم في اجر الدفع بأولادهم لطلب القرآن الكريم.

ونظرا لندرة التعليم في البادية، فان حافظ القرآن الكريم وتلامذته، يحظون بمكانة هامة لدى أفراد أسرهم، توقعا منهم أن حافظ القرآن، يدعو إلى حفظ جميع أفراد أسرته من المصائب في الدنيا، ويشفع لهم في الآخرة، ويقبل الله منه الدعاء في طرح البركة في المال والأعمال، وبناء على هذه المكانة العالية التي يحظى بها أهل القرآن في البادية، فان الناس هناك يرجعون إليهم في الكثير من شؤون حياتهم اليومية، فيستشارون من قبل الشيوخ (شيوخ القبائل)، في الأمور السياسية الهامة، ويرجع إليهم في الصلح بين المتخاصمين، وحل النزاعات والفصل في الأمور الدينية، والخلاصة انه يندر أن نجد نشاطا من أمور الدين والدنيا في البادية ليس لمعلم القرآن وتلامذته أثر فيه.

أما مكان المسيج في البادية، فقد يكون منزل المعلم أو الفقير، وفى البوادي الكبيرة نوعاً ما، يوضع المسيج وسط البادية، ويبنى له بيت كبير من المواد المتاحة للبيوت في البادية، وبجواره مساحة كبيرة تخصص للتلاميذ، ومساحة أخرى لأداء الصلاة جماعة، وهذه المساحة نفسها تستغل لعقد الاجتماعات في البادية، ومكان لتناول الطعام جماعة، ولاستقبال الضيوف، وغير ذلك من الخصائص التي ستظهر بشكل أوضح في مسيج القرية.

أ- مسيج القرية: يتميز مسيج القرية عن مسيج البادية بأنه مستقر، فمن الملاحظ على القرى الشادية المسلمة ندرة وجود قرية بدون مسيج، إن لم يكن الأساس الذي تبنى عليه القرية قبل أي شيء آخر، فالمسيج في القرية ليس مقتصرا

على تحفيظ القرآن الكريم، بل يتعاداه إلى أن يشكل رمزا لقيادة القرية، فشيخ المسيج هو إمام القرية في الصلاة الجامعة، وفي المسيج وعلى يد شيخه يتم حل معظم الأمور الدينية، ويستشار في معظم الأمور الدنيوية، ويحوى المسيج في القرية، سكن لجميع التلاميذ، ينامون فيه، وان كانوا يأكلون عند ذويهم، خاصة أولاد القرية، ومكان للطعام الجماعي، وعلى جانبيه أو بقربه أجنحة لسكن الشيخ وبعض نوابه في التعليم، وبالمسيج أماكن لاستضافة الضيوف وعابري السبيل، وحوالي المسيج تقام أنشطة أخرى مثل عرض البضائع التجارية والإعلان من المفقودات، وساحة للمناسبات الاجتماعية مثل حالات عقد الزيجات وإقامة المآتم. ونظرا للظروف المحيطة بطبيعة المسيج في القرية، وكثرة المتعلمين للقرآن الكريم نسبيا إذا ما قيسوا بالبادية، فان شيخ المسيج توفر له الإمكانات المادية من قبل أهل القرية والخدمات التي يؤديها له تلاميذ المسيج بشكل مستمر أكثر من شيخ المسيج في البادية، في نفس الوقت الذي تدفع عنه غالبا تكاليف الزواج الأول، ومن الممكن أن يكون مرتبا على أن تكون من أجمل بنات القرية وربما بنت الملك أو السلطان نفسه أو من يقوم مقامه، وهذه هي حال المتميز من الحفظة، أما عامة قراء القرآن الكريم فقد يقبلون من تدفع لهم من النساء والغالب أن تكون من عامة الناس وقد تكون معاقة جزئيا أو ثيب أو عانس.

وهذه عملية ينظر إليها المجتمع القروي باعتبارها مظهرا من مظاهر التكافل والتضامن الاجتماعي، وخدمة يقدمها قراء القرآن الكريم في قبول التقرب من الأسر والفئات الاجتماعية بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك تدفع إلى شيخ المسيج وتلامذته جميع الزكوات والصدقات، على اعتبار أهل المسيج من الفقراء، ومن هنا شاع هذا الاصطلاح على معلمي القرآن الكريم، بالإضافة إلى معلم " ملومة " وسيدنا وشيخ.

جـ)-مسيج المدينة: هناك نوعان من المسيج في المدينة ؛ الأول هو المسيج العام ويشمل عددا كبيرا من التلاميذ يلتفون حول معلم أو شيخ واحد أو مجموعة من المعلمين يرأسهم حافظ واحد على الأقل، يتخذون من منزل الشيخ أو المقرئ مكانا للقراءة وقد يختارون ظل شجرة كبيرة أو أي مظلة كبيرة في ساحة من ساحات

الحارات، بل يلاحظ وجود المسيج العام في المدينة في جانب مناسب من جوانب الطريق العام، ويغلب على تلاميذ مثل هذه المؤسسات أن يكونوا من سكان الحارة، يأتون لحفظ أجزاء من القرآن الكريم في أوقات معينة من النهار أو الليل، ومن هنا فان علاقة أولاء أمور التلاميذ بشيخ المسيج في المدينة ليست بنفس القوة والتأثير عليهم كما لاحظناه في مسيج البادية والقرية، فالعلاقة بين معلم المسيج وأهل الحارة قد لا تتجاوز الالتزام بدفع بعض الرسوم الشهرية، إلا إذا كانت لشيخ المسيج أدوار أخرى يؤديها في الحارة مثل إمامة الناس في الصلاة، فهذه قد تتضمن الالتزام ببعض الهدايا، والأولوية في بعض الصدقات مثل زكاة الفطر وغيرها، ولا يبحث التلاميذ في مسيج المدينة العام عن الصدقات، لأنهم يعيشون مع أهلهم، أما إذا وجد من بينهم من هم ليسوا من سكان المدينة أو ما يسمون عامة بالمهاجرين فنلاحظ فيهم ظاهرة جمع الصدقات، ومنبع هؤلاء المهاجرين هو البادية في الغالب، ويحضرون مع شيوخهم الذين يريدون إتمام تعليمهم مع المشايخ الكبار، وبالتالي يقومون بقيادة مسيج تعليم الأطفال القرآن الكريم فيجدون منه ما يسد رمقهم (الرسوم) ويبحث تلامذتهم عن الصدقات، وقد يقومون ببعض الأعمال التي تجلب دخلا يكون لشيخهم منه نصيب، وبذلك يتأخرون في تعليمهم للقرآن الكريم ويقضى المهاجر منهم وقتا طويلا قبل أن يحفظ أجزاء من القرآن الكريم ناهيك عن حفظ القرآن كله.

فلا توجد فئة من فئات تعليم القرآن الكريم تحتاج إلى معالجة واهتمام خاص مثل فئة المهاجرين في المدن الشادية فكفالة معلمهم لا ترفع عن كاهلهم أعمال جمع الصدقات التي لا تليق بطالب القرآن أصلا، ولا الأعمال الشاقة الأخرى التي تأخذ الكثير من وقتهم، وتعرضهم للاحتكاك بفئات اجتماعية منحرفة، تجعل من احتمال تأثرهم بهم أمرا متوقعا، ولذلك يكثر في المدينة فرار المهاجرين من معلميهم، ويعلن المعلمون عن هذا الفقدان في البلاغات العادية في الإذاعة المسموعة الشادية، وهناك أسباب عديدة لهذه الظاهرة ؛ أهمها تأثر التلاميذ بأجواء المدينة التي يكثر تجوالهم فيها سواء في عملية جمع الصدقات أو العمل، و ارتفاع قيمة الضريبة التي يجب أن يحضرها التلميذ إلى شيخه نهاية كل يوم، و الاستفادة من أنظمة التعليم الأخرى المتاحة في المدينة.

ولا تطبق إلا تقاليد محدودة للمسيج في المدينة، فمن الممكن أن يبدأ التلميذ في أي يوم حضر فيه إلى المسيج، ومن الممكن أن يحضره والده أو أي فرد من أفراد الأسرة وفى بعض الأحيان يحضر التلميذ بنفسه، ولا اهتمام شديد بالعطلات مثل العطلة الأسبوعية أو عطلات الأعياد، ومن الممكن أن يكتب التلميذ على اللوح، ولكن من الممكن أن يقرأ من المصحف، وهذه عملية من الصعب أن يصل إليها التلميذ في القرية أو البادية إلا بعد أن يجتاز مراحل معينة، كما سنشرح ذلك أثناء حديثنا عن النظام التعليمي في المسيج.

ولكن أهم ما يميز خلوة المدينة هو العدد، فمسيج المدينة العام يكثر فيه التلاميذ فمتوسطه من مائة فما فوق ويصل بعضها إلى ٣٥٠ تلميذا، ولهذا قلنا أن المعلم يختار مساعدين له ليقوموا بمتابعة هؤلاء الطلاب في شكل مجموعات صغيرة، وان كان على الجميع أن يمروا على الشيخ لمعرفة التقدم الذي أحرزوه في الحفظ، ويصدر بشأنهم التوجيهات المناسبة.

أما النوع الثاني من مسيج المدينة فهو المسيج الخاص، وخلاصته إن رب الأسرة الكبيرة في المدينة يعتبر أن من أهم مكونات المترل المحترم أن يحوى مسيجا لتعليم القرآن الكريم، فيختار لقيادة هذا المسيج أكثر من يجده حفظا للقرآن الكريم، وقد يستشار في هذا الاختيار أكثر الناس معرفة بالقرآن الكريم " شيخ المشايخ " في المدينة، ويفضل أن يكون رئيس المسيج الخاص أو مسيج الأسرة من الحفظة، ولكن من الممكن أن يقبل من هو أقل من الحافظ في ظروف معينة.

ومن التقاليد المرعية في مسيج الأسرة، أن الشيخ يتم التعريف به لمعظم أفراد الأسرة، قبل أن ينتقل إلى المترل، وهذا يعني إن معظم الذين يفتحون مثل هذه المؤسسات لتحفيظ القرآن الكريم، يخصصون أجنحة من مساكنهم، لسكن شيخ المسيج، ليكون قريبا من التلاميذ من ناحية، ولتقديم بعض الخدمات إليه بطريقة مباشرة، مثل السكن والإعاشة والملابس، وجميع متطلبات الإقامة، من ناحية أخرى.

ورغم أن تقليد مسيج الأسرة، وجدت له آثار، في تاريخ تعليم القرآن الكريم في شاد، خاصة في الممالك الإسلامية، مثل كانم -برنوح، والبقرمية، ودار وداعة، إلا أن انتشار هذه الظاهرة في الوقت الحاضر يثير الانتباه.

فيندر أن يخلوا، بيت رجل أعمال، متوسط إلى كبير، وبيوت المدراء والوزراء من المسلمين، من وجود مسيج داخل بيت الأسرة، ويلاحظ الاهتمام بمسيج الأسرة، باعتباره أحد مكونات المترل الكبير، حتى لدى الأسر التي يتعلم معظم أبنائها باللغة الفرنسية، وحينما يستفسر منهم عن ذلك، يجيبون بان مسيج القرآن الكريم، هو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامهم، لنقل الثقافة العربية الإسلامية، إلى أجيالهم اللاحقة، وكان لهذا المسيج القرآني، داخل الأسرة ذات الثقافة الفرنسية، الأثر الكبير في المحافظة على الهوية الإسلامية، في مواجهتها للتأثير الفرنسي، فرغم التفوق الذي يبديه أبناء المسلمين في شاد في التعليم الفرنسي، إلا أن انتماءهم للإسلام، يظهر في أي احتكاك مع الثقافة الفرنسية يمس الحضارة الإسلامية، وقد لاحظ جميع الشاديين ردود وزير التربية الوطنية، حينما تمت مساءلته من قبل بعض البرلمانيين، من جدوى قرض ممنوح من البنك الإسلامي للتنمية، نص في بند منه على دعم المدارس القرآنية في شاد، وهي بلد علماني، حتى تجرأ البعض بالإشارة إلى وجوب دعم المدارس الكنسية، إذا تم إقرار دعم المدارس القرآنية، بل بعض النواب شككوا في جدوى المدارس القرآنية، فدافع الوزير عن هذا البند بكل ما يستطيع، إلى أن وصل إلى الاستشهاد بنفسه، وطرح عليهم السؤال التالي ؛ هل تشككون بكفاءتي كوزير للتربية الوطنية، رغم أنني مررت بالمدارس القرآنية الخاصة، وتعلمت فيها في مرحلة من مراحل تعليمي ؟.

وحول اثر المسيج الخاص بالأسرة على جميع الطبقات حتى تلك التي تلقت تعليماً فرنسيا، يمكن الاستشهاد بظاهرة، معرفة القراءة والكتابة العربية لديهم، وكل هذه العملية تمت داخل المسيج، بدليل إن اغلبهم يكتب العربية باتجاه صدره، وليس من اليمين إلى اليسار كما هو العادة في الكتابة العربية. وهذه العملية الإملائية في الاتجاه من اليمين إلى الصدر أو البطن لا توجد إلا في المسيج ومستمرة إلى اليوم، وهي ظاهرة شائعة في معظم المثقفين بالعربية في شاد، حتى أن الباحث بإمكانه أن يكتشف مكان تعلم الطالب في المراحل من خلال اتجاه كتابته.

وهناك مظهر آخر للمسيج القرآني، يكثر في المدينة رغم وجوده في القرية والبادية، وهو مسيج القوني، ومعظمهم يطلق عليه اسم ((مدرسة القوني))، وتوصف بأنها عبارة

عن عرض وتصحيح لألواح الطلاب الكبار نسبيا، والذين تجاوزوا مراحل معينة من حفظ القرآن، على الأقل حفظوا أجزاء كبيرة، وان لم يحفظوه بالكامل، ويختلف زمن جمع الألواح حسب عدد المترددين على المدرسة، فإذا كانوا كثرا، فقد يتم وصول الألواح مبكرا قبل بداية التصحيح، وفى الحالات العادية يحمل كل طالب لوحه إلى المدرسة بعد صلاة العصر، وأمام الشيخ أو من ينوب عنه دواة وقلم، فينظر هو ومن معه من الطلاب إلى اللوح ويقومون بتصحيح المتن والشكل والقواعد الإملائية وبإمكان أي حاضر أن يشير بيده إلى أي خلل في اللوح مهما صغر، أما العلوم المساعدة على الحفظ الأخرى، فمن حق الشيخ أو من ينوب عنه فقط الإشارة إليها، ووضعها في أول اللوح أو بين السطور أو في آخره، فلا يخرج اللوح من هذه العملية، ألا وهو ملئ بالملاحظات والتعليقات والإشارات، والتي قد يقتضي الأمر الاستفسار عن بعضها في نهاية الدرس.

وكلما كان صاحب الدرس أو من ينوب عنه، بارعا في معرفة القيود (مفردها قيد) أو الحبال، وهي قواعد الضبط للمتشابهات في مفردات القرآن الكريم، كلما أدى ذلك إلى الرفع من مكانته بين الحفظة أو القواني وتلامذتهم، وبالتالي تكبر حلقته أو مدرسته، ولذلك قد تجد في قرية أو بادية أو حارة من حارات المدينة عدد من الحفاظ أو القواني.

ومن مظاهر تأثير المسيج القرآني، في حياة الماحي الثقافية، عنايته بالخط العربي، فهو من أكثر المثقفين بالعربية إجادة للخط العربي، وكتاباته التاريخية تعبر عن مخزون قرآني، يظهر في الوصف والتحليل لبعض الأحداث التاريخية، وقد أجمل هذه المظاهر في كتابه الدعوة الإسلامية في أفريقيا ن الواقع والمستقبل.

ب-تعليم الماحي العربي الإسلامي بفورت لامي (المركز الإسلامي القوني دريدمي)(١٩٥٠-١٩٥٨م): مر الماحي في تعليمه العربي الإسلامي، بعد حفظه للقرآن الكريم في مؤسسة المسيج القرآني السابق عرضها، بعدد من المراحل، منها المدارس الأهلية العربية في فور لامي (أنجمينا)، حيث أشار الماحي للباحث أكثر من مرة، تردده على المركز الإسلامي للقوني دريدمي، ومن الملاحظ عدم الإشارة إلى المراحل الدراسية التي اجتازها في هذه المؤسسة، والشهادات التي نالها وتاريخ نيلها، خاصة الشهادة الثانوية.

ج-التأهيل بمعاهد المعلمين (أبشة +فورت لامي)(١٩٦٦م، ١٩٦٨م)

تأهل الماحي في المعاهد التربوية الحكومية العربية، وذلك بعد توظيفهم في سلك التعليم العام، معلمين بدون شهادات أكاديمية أو تربوية، وهذه المعاهد التربوية، أنشئت لمعالجة هذا الخلل التربوي، وهي جديدة نسبيا، إذ سعت الإدارة الفرنسية والشادية بعد الاستقلال - اعترافا منها بمكانة اللغة العربية في المجتمع الشادي - إلى إنشاء مؤسسات تربوية، تتولى تدريب المعلمين لتدريس اللغة العربية، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية، وقد نال منها الماحي شهادة الدراسات العربية والتربوية، عام ١٩٦٦م، من معهد المعلمين بأبشة، وشهادة الكفاءة التربوية بفورت لامي، سنة ١٩٦٨م.(الماحي، ١-٢)

د-البعثات العلمية نحو الدول العربية والإسلامية (١٩٧٢-١٩٨٤م): أرسل الماحي للدراسة بالخارج، إلى عدد من البلدان و الدول العربية والإسلامية، أولها كان إلى الجامعة الإسلامية بالبيضاء (ليبيا)، ولكنها لم تذكر في سيرته، نظرا لعدم نيله منها شهادة علمية، ويبدو أن الفترة التي قضاها فيها كانت قصيرة أيضا، وقد أحجم الماحي عن الإدلاء بسبب مباشر، لقطع دراسته بليبيا، أخذ الباحث هذه المعلومة من الماحي نفسه، مؤيدا حديثه بإبراز بطاقة جامعية، من الجامعة الإسلامية بالبيضاء، مما يؤكد حسه القوي بالاحتفاظ بالوثائق التاريخية، مهما طال عليها الزمن.

ثم بعث إلي السودان، وفيها أيضا انضم إلي أكثر من تخصص، ذكر منها شهادة الدراسات الجامعية في الشريعة والقانون في كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بجامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٧٤م، إلي أن رست سفينته التعليمية، على التاريخ، فنال الإجازة العالية في التاريخ والحضارة الإسلامية، من جامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٧٧م.

ثم بعث إلى مصر، حيث حصل على دبلوم الدراسات العليا في التاريخ عام ١٩٧٩م، بكلية الآداب جامعة عين شمس بالقاهرة، وبعدها على درجة الماجستير عام ١٩٨١م، والدكتوراه عام١٩٨٤م في التاريخ الحديث والمعاصر من نفس الجامعة والكلية.

وتميز الماحي في بعثته العلمية إلى مصر، بسنه لسنة حسنة، وهي السعي لنشر الرسائل

العلمية بعد مناقشتها، حيث حظي بنشر رسالته للماجستير، بأكبر دار نشر في القاهرة وهي الهيئة المصرية، (الماحي، عبد الرحمن عمر : تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م) والتي لا يحظى بالنشر فيها من الكتاب المصريين إلا المتميزين، وربما كان لتوصية اللجنة العلمية، التي ناقشت الرسالة دور في هذا الإنجاز، الذي حظي به أول إفريقي وشادي _حسب علم الباحث-، مما أتاح للماحي الفرصة، لأن يدخل إلى الأوسط العلمية المصرية، من أوسع الأبواب، فقد عرفته الأوساط العلمية بعمله، قبل أي جهد آخر فيما بعد، وهذه ميزة مصر تاريخيا، في احتضانها للإعمال الإبداعية للمبدعين، ومن ثم استقطاهم، للعيش والعمل، فيها ولها.

وبعد فترة ليست بالطويلة، أتيحت للماحي فرصة للعمل – يلاحظ أن دور أساتذة وزملاء الماحي المصريين في الحصول عليها كبير- بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بالقسطنطينية /الجزائر، وأظن أنها تمتد من حوالي (١٩٨٤-١٩٩٤م)، أي حوالي عشر سنوات، قضاها عضوا لهيئة التدريس في التاريخ والحضارة، نشر فيها عمله الخالد، الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل، وغيره من الأبحاث، وهذا يدل على أن الفترة التي قضاها في جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بالقسطنطينية، من أخصب مراحل الإنتاج العلمي للماحي.

رابعا-قيادة الماحي لجامعة الملك فيصل بشاد (١٩٩٣-٢٠١٣م): وصل الماحي في زيارة خاطفة من الجزائر عام١٩٩٣م، بدعوة من رئيس جامعة الملك فيصل بشاد، الشيخ حسين حسن أبكر، رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية شاد، للتشاور حول وظيفة مدير لجامعة الملك فيصل، بتمويل من هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، بناء على اتفاق للتعاون مع الجامعة .

ونظرا لخبرته في العمل في الخارج، فقد لاحظ أن المبلغ المتفاهم عليه مع الهيئة، لوظيفة مدير لجامعة غير مناسب له، وبالتالي اقتضى الأمر، أن يكتب له رئيس الجامعة، خطابا إلى الهيئة بالمملكة العربية السعودية، للنظر في إمكانية زيادة المرتب.

وهذا ما كان، بموافقة جميع الأعضاء المؤسسين والهيئة الإدارية بالجامعة، لأن الهدف

الأساسي للمؤسسين والهيئة الإدارية آنذاك، كان استدراج جميع التشاديين بالخارج، الذين يحملون درجة الدكتوراه إلى الوطن، لحماية مكتسب جامعة الملك فيصل بشاد.

ونظرا لأهمية نظرة المؤسسين لجامعة فيصل يشاد، وظروف تأسيسها، نورد بعض الملامح من ذلك، لتتضح بعض القضايا، التي طرأت بعد ذلك.

أ-تأسيس جامعة الملك فيصل بشاد(١٩٩١م): بعد التطور الكبير، الذي شهده المركز الإسلامي للملك فيصل بأنجمينا، في جميع المجالات، خاصة تطور مؤسسات التعليم العربي داخله، وما أحدثته من تأثير في بنية التعليم العربي خارجها.

وأهم مؤسسة تعليمية لمس التشاديون عملية تطورها، هي ثانوية الملك فيصل، لتصدرها للمؤسسات التعليمية العربية في البلاد، وضم المركز الإسلامي مؤسسا ت تعليمية متعددة، غطت معظم احتياجات المسلمين التعليمية في العلوم الدينية والدنيوية، وفيها تم تطوير التعليم الثانوي بشكل منهجي حديث.

على اعتبار أن الثانوية في هذا المركز، منذ إنشائها أخذت بالمنهج الأزهري بالاتفاق مع وزارة التعليم الشادية، وبالتالي فإن الشهادة الثانوية لهذا المركز، أول من اعترف بها هو الأزهر الشريف، ثم رأت اللجان المختلفة التي شكلتها وزارة التعليم الشادية، أهمية تنظيم شهادة ثانوية عربية شادية لهذه الثانوية، ثم تعميمها إلى الثانويات الأخرى، بعد أن وجدت الاعتراف من الخارج.

فقد أشارت هذه اللجان في تقاريرها، إلى أنه من غير المناسب، أن لا تعترف الدولة الشادية، بهذا التطور الذي حدث في التعليم العربي في شاد، خاصة بعد أن اعترفت به، أكبر مؤسسة تعليمية في العالم الإسلامي، وهي الأزهر الشريف، وعندها بدأت الدولة الشادية، سن القوانين واللوائح التي تنظم، الشهادة الثانوية العربية الشادية، سنة ١٩٨٤م وانطلقت من ثانوية الملك فيصل.

ولكن مسيرة استعادة الهوية الإسلامية العربية للمجتمع الشادي، أبت أن لا تتوقف عند مستوى الشهادة الثانوية العربية، فسعى المهتمون بالتعليم العربي الإسلامي، وعلى رأسهم المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، إلى الاستجابة لحاجات المسلمين للتعليم العالي،

ما بعد الثانوية العامة، طالما استجابت الدولة الشادية، لهذا المطلب وحمل عدد كبير من أبناء المسلمين الشهادة الثانوية العامة العربية، واتجهوا نحو الدول العربية والإسلامية، لمواصلة تعليمهم الجامعي، ولكن هذه البلدان، لا تستطيع تلبية، جميع الاحتياجات الشادية في التعليم العالي.

ففكر المهتمون في إنشاء مؤسسة تعليمية عليا، توفر لهؤلاء الطلاب من حملة الشهادة الثانوية العامة العربية، التعليم الجامعي، وقد اتجه التفكير في البداية، إلى إنشاء معهد عالي للغة العربية، واستمرت الفكرة لفترة من الزمن، دون أن تعد دراسة جدوى معمقة لها.

وبوصول الشيخ حسن حسين أبكر إلى رئاسة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية عام ١٩٩٠م، بدأ التفكير جديا في إنشاء كلية للغة العربية والدراسات الإسلامية، وصادف رجوع الباحث من الدراسة في الخارج، وتعيينه أستاذا مساعدا بجامعة شاد هذا التاريخ، فالتقى برئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بعد تعيينه مباشرة، وتناقشا، حول إعداد دراسة جدوى معمقة، حول مشروع إنشاء كلية للدراسات العربية والإسلامية.

فاتصل الباحث بجميع المهتمين بتطور اللغة العربية في شاد، خاصة أعضاء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والأساتذة بالمركز الإسلامي للملك فيصل، وأساتذة من جامعة شاد، وبعض المهتمين من المعهد العالي للعلوم التربوية، وبعض الخبراء بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واستشيرت إدارة التعليم العربي آنذاك.

وتم الاتصال بالخبرات الشادية العاملة في الخارج، ومن ضمنها الدكتور فضل كلود الدكو، عميد كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، بالجامعة الإسلامية بالنيجر آنذاك، والذي أمد الباحث بالوثائق الأساسية لكليته، والدكتور عبد الرحمن عمر الماحي، الذي يعمل بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بالجزائر، والدكتور عبد الله آدم أبو نظيفة ، الذي كان يعمل بجامعة الرياض.

وبعد فترة، تم إعداد مشروع كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وعقدت في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، عدة جلسات عمل، لدراسة الجوانب المختلفة، ضمت

هذه الاجتماعات معظم المهتمين بأمر اللغة العربية والدراسات الإسلامية في شاد، خاصة الاجتماعات النهائية في تواريخ ٥،٤، ١٧\١١\١٩٩١م، فدرس المشروع من جميع جوانبه، سواء من حيث وضوح الأهداف، والمبررات والبرامج والمنهج والنظم واللوائح والقواعد الأساسية المقترحة للكلية وتحديد جهات التمويل، إلى غير ذلك من قضايا الإنشاء.

فقام الباحث بتقديم المشروع في كل هذه الاجتماعات، باعتباره مقررا ومكلفا، من قبل المجلس الأعلى الإسلامية، لإتمام المشروع، فساهم جميع أعضاء اللجنة بآرائهم وخبراتهم وملاحظاتهم على المشروع ، والتزم الباحث دور المسجل لهذه الملاحظات، سعيا منه ليأخذ المشروع جميع آراء المهتمين في هذا البلد، فجمعت جميع الآراء المطروحة، وما كان يرد رأيا تقدم به أحد، إلا إذا رأى أنه يسعى إلى هدم فكرة إنشاء الكلية، ولحسن الحظ، أنه لم يحضر هذه الاجتماعات من لديه معارضة واضحة لفكرة إنشاء الكلية، رغم كبر حجم هذه الفئة في هذه البلاد.

أما بعض الآراء المتخوفة والمترددة، فقد تم الرد عليها وطمأنتها، بأن هذه الكلية، لا تضر بموقع أحد، وأن تسييرها سيعتمد على جهود المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وتسهيلات الدولة الشادية، عبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومساعدات الهيئات والمنظمات الإسلامية.

وبعد هذه الجلسات المكثفة والمناقشات المستفيضة ، عقدت عدت اجتماعات مع رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لتقييم الملاحظات، والدرس المستفاد من الاجتماعات السابقة، فخرجنا بكتابة جديدة لمشروع الكلية، واتفق على تشكيل مجلس أمناء للكلية، وتم اختيار المرشحين، ودعاهم رئيس المجلس إلى اجتماع جامع بتاريخ ٩\٢\١٩٩١م.

وفي اجتماع مجلس أمناء كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية الأول، هذا، قام الباحث بعرض مشروع الكلية في صورته النهائية لإقراره واعتباره الوثيقة الأساسية لإنشاء الكلية، وبعد مناقشات هامة، خاصة وأن الاجتماع، ضم عددا كبيرا من

رموز العمل الإسلامي والثقافي في البلاد، لمثل : رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وبعض أعضاء المجلس ، ومد راء بعض المنظمات الإسلامية، مثل : هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالمملكة العربية السعودية، ومنظمة الدعوة الإسلامية، ومدير إدارة التعليم العربي بوزارة التربية ولتعليم ، وأساتذة من جامعة شاد، وأساتذة من المعهد العالي للعلوم التربوية، وأساتذة من مركز فيصل الإسلامي، وأساتذة من البعثة المصرية، وأستاذ من بعثة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

فرغم أن بعض أعضاء مجلس الأمناء، قد أعجب بالمشروع في صيغته النهائية، لأنه ضم جميع الملاحظات التي ادلى بها البعض في اجتماعات سابقة، إلا أن بعض الأعضاء أثار تساؤلات من نوع آخر، ولكن تم توضيحها والتصدي لها من بعض الأعضاء، إلى أن أقتنع الجميع بإقرار مشروع إنشاء كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجمهورية تشاد.

وبعد اجتماع مجلس الأمناء الأول، وإقرار الوثيقة الأساسية لإنشاء كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، عقدت عدة اجتماعات في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، حول الخطوات التالية لإنشاء الكلية بشكل رسمي، وأهمها خطوة طلب الأذن، من وزارة التربية والتعليم، فقدم طلب لمقابلة الوزير وتقديم الطلب إليه، وفعلا قوبل الوزير، ورحب بالفكرة، وشكر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لاهتمامه بالتعليم العالي في البلاد، ولكنه عقب على ذلك بملاحظة هامة ، مفادها : أنه، ولكي ينجح المشروع، على المجلس أن يحذف كلمة (الدراسات الإسلامية) من اسم الكلية.

وهذه الملاحظة، عبارة عن شرط مبدئي، لموافقة الوزارة في الاستمرار في دراسة الملف، فكانت هذه الملاحظة أو الشرط أول عقبة رسمية تواجه فكرة إنشاء الكلية، وقد همّ بعض أعضاء وفد الكلية أن يدلي بمعارضته مباشرة أمام الوزير، فتدخلنا وطلبنا من الوزير، بأن يسمح لنا ببعض الوقت لمناقشة اقتراحه حول تغيير الاسم من ناحية، وإتاحة الفرصة للوزير لدراسة الملف بتكامله من قبل المختصين لديه، من ناحية أخرى.

وبمجرد الرجوع إلى المجلس اجتمعنا، وتدارسنا العقبة الأولى نحو تأسيس الكلية

وكيفية التعامل معها، فكان رأي البعض منا أن نتمسك بالاسم الذي أتفق عليه المؤسسون، واعتماد مجلس الأمناء لذلك، وبالتالي نرفض التعديل الذي أقترحه الوزير بحذف كلمة الدراسات الإسلامية من مشروع الكلية، وكان رأي الأغلبية أن نتحلى بالحكمة وننظر إلى المضمون ، فالوزير إلى الآن يقترح علينا تغييرا في الشكل فقط، ولم يصل إلى أي تعديل في المنهج، وبالتالي فلنقبل هذا التعديل بسماحة ووسع أفق، عسى أن يقودنا إلى نتائج أفضل، بدل الوقوف في أول الطريق، والدخول في معركة مع الوزارة، مع علمنا بكل المعوقات التي تقف في طريق تطور اللغة العربية في هذه البلاد، فوافق الجميع على هذا الرأي، في الأخير، وأبلغنا الوزير في اجتماع لاحق بقبولنا لاقتراحه، فترك ذلك أثرا طيبا في نفسه.

وعندها أقترح الوزير تشكيل لجنة علمية لدراسة الملف ، والغريب أن القرار الوزاري الخاص بهذه اللجنة، حدد مهمتها في دراسة إمكانية إنشاء معهد عالي للغة العربية، وهي فكرة قديمة، وأقل من فكرة إنشاء كلية اللغة العربية، التي وافق عليها الوزير أصلا، واعتبر ذلك العقبة الرسمية الثانية التي تواجه الكلية، فاقترح على الأخوة الذين كانوا يعترضون على ذلك، بأن هذا غير مهم، ولكنهم أشاروا بأن هذا قرار وزاري، ولا يمكن للجنة أن تتجاوز المهام الرسمية المحددة فيه ، وهذا يعني أن دراسة اللجنة، تتوقف عند المعهد العالي للغة العربية المحدد في القرار، وليس إنشاء كلية للغة العربية، ومع ذلك قرر أعضاء اللجنة، بأن لا يستبقوا الأحداث، وترك الأمر لمداولات اللجنة الوزارية، خاصة وأن بعض أصحاب المشروع، يتمتع بعضويتها.

ARETE, N 431\MEN\DG\91;portant création d,une commission chargée de l,Examan création d,un Institut Supérieur de Langue Arabe

وقد عقدت اللجنة عددا من الاجتماعات داخل وزارة التربية والتعليم، وركزت منذ البداية، على المقترح المقدم من المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية من جميع جوانبه، وبالتالي تم تجاوز مسألة المهد العالي للغة العربية، منذ البداية، وركزت اللجنة اهتمامها على كلية اللغة العربية.

ولكن المشكلة، أن اللجنة وصلت إلى طريق مسدود، حينما تمسك بعض أعضائها، وفي صفهم رئيس اللجنة، بأنه لا يمكن السماح بإقامة كلية مستقلة، دون الاعتماد على جامعة أو مؤسسة تعليمية كبرى تتبناها، واستندوا في تعزيز رأيهم على التجربة الفرانكفونية، وأصر أعضاء اللجنة الآخرون، على أن تجارب البلدان الإسلامية والعربية، التي تسمح بإنشاء كلية مستقلة، وعندها انشقت اللجنة إلى فرقتين، وتمسك كل فريق برأيه، ودعم أدلته بالشواهد والبراهين التي يعرفها ، وشمل ذلك اقتراح، بأن تتبع الكلية جامعة شاد الوطنية، أو أن تتبع جامعة أمد رمان الإسلامية، ولكن هذا الاقتراح رفض جملة وتفصيلا من رئيس اللجنة ، وكاد عمل اللجنة أن يتوقف.

إلى أن منّ الله بفرج من عنده ، ففي أحد الجلسات التي خيم عليها اليأس، في مكتب المدير العام النائب بوزارة التربية والتعليم الأستاذ أحمد بين، تمّ تدارس الصعوبات التي تقف أمام عمل اللجنة، فانبرى أحد الأعضاء، وهو الأستاذ يونس عبيدو، و كان أقل أعضاء اللجنة مشاركة، في السابق، وحاول أن يدلي برأي محايد، علّه يساهم في نجاح عمل اللجنة، وطرح رأيه في شكل تساؤل مفاده : ما المانع من تطوير المركز الإسلامي للملك فيصل، بأنجمينا إلى مؤسسة جامعية ؟ تحمل نفس الاسم ، طالما أنه المؤسسة الأكثر تطورا في التعليم العربي في البلاد الآن ؟(PROCESVERBAL de la Reunion du Samedi 23 November 1991\men\dg\NDJAMENA)

فكان رد رئيس اللجنة، بأن لا مانع من ذلك، فاندهش الجميع،خاصة أصحاب المشروع، لهذا الانفراج في المسألة من ناحية، ولوصول أعمال اللجنة، إلى هدف، كانوا يحسبون أنهم لن يصلوا إليه، إلا بعد سنوات طويلة من ناحية أخرى.

فوافق الجميع بسرعة على هذا الاقتراح، الذي يعني : إذا أجازه الوزير، إنشاء أول جامعة باللغة العربية في شاد، فاتفق الجميع على توصية، ترفعها اللجنة إلى الوزير، توصي بإنشاء مؤسسة تعليمية عليا، تحت اسم (جامعة الملك فيصل) وبعد فترة أصدرت الوزارة قرارها رقم (٢٩٩) بتاريخ ١٩٩٢\٣\٢١م يقر هذه التوصية.

ARETEE,N299\men\seers\dg\92,Portant Overture d,un Establishment d,Enseignement Superieur

وبعد صدور القرار جلسنا في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، نتدارس الهدية الكبرى للمسلمين التي جاءت قبل توقعها، وكيفية المحافظة على هذا المكتسب الحضاري الهام، وهنا شعر الجميع بثقل المسؤولية، ودعي مجلس الأمناء لاجتماع غير عادي، فأقر مجلس الأمناء القرار الوزاري بترقية مشروع الكلية، إلى جامعة، على أن تبدأ الدراسة في العام الجامعي ۹۱\۹۲م، بكلية اللغة العربية، وقبول اقتراح الوزير، بحذف عبارة (الدراسات الإسلامية) من اسم الكلية، شكلا، وتجسيدها في المنهج والمضمون، ومن القرارات الهامة التي خرج بها هذا الاجتماع، هو المحافظة على الحكمة والتدرج في تطور هذه المؤسسة الناشئة.

ثم بدأت الكلية قبول الطلاب، والدراسة في فصول وقاعات مستعارة، من مركز فيصل الإسلامي، ولجنة مسلمي أفريقيا، وسعت في نفس الوقت لدى الجهات الرسمية في الدولة الشادية، لأخذ قطع أرض للبناء فيها مستقبلا، فمنحت الدولة للجامعة قطع أرض كبيرة في العاصمة أنجمينا، لإنشاء كلياتها ومؤسساتها المختلفة.

وبتخريج أول دفعة من الجامعة، عام ١٩٩٥م، وكانت الجامعة تحت القيادة السلطانية للماحي، ولكنها في أيامها الأولى، واجهة جامعة الملك فيصل، صعوبات تتعلق بوضعها القانوني، مما استدعى من وزارة التعليم العالي، أن تشكل عدداً من اللجان لدراسة حالتها القانونية، وقد كان الباحث عضوا في معظم هذه اللجان، وفي جلسات معينة احتد النقاش بين الأعضاء، بين مؤيدين ومعارضين لوضع الجامعة، إلى وصل الأمر ببعض الأعضاء إلى طلب قفل الجامعة، وضم طلابها إلى جامعة تشاد سابقا، فطلب الأعضاء المؤيدين، لضرورة وجود جامعة الملك فيصل، رفع الجلسات للتشاور، فطرح الموضوع على أعلى الجهات في الدولة، ومن ثم البحث عن علاج، يحمي مكتسب جامعة الملك فيصل.

فعقدت لقاءات، مع جهات أكاديمية وإدارية وقانونية، فكان الحل، هو إصدار مرسوم رئاسي يحمي جامعة الملك فيصل من المتربصين بها، على أن تبدأ الجامعة في استكمال الشروط العلمية والقانونية، لسير عملها حسب النظم القانونية المعمول بها في الدولة الشادية.

ب-مظاهر ريادة الماحي في جامعة الملك فيصل بشاد (١٩٩٤-٢٠١٣م): استلم الماحي عمله بشكل فعلي، مديرا لجامعة الملك فيصل بشاد عام ١٩٩٤م، وذلك بعد أن أتم جميع إجراءاته العملية والعلمية بالجزائر، أهمها ترقيته إلى أستاذ كرسي في التاريخ والحضارة، من جامعة الأمير عبد القادر، التي اقتضت التأخر إلى نهاية عام ١٩٩٣م، رغم تعاقده مع جامعة الملك فيصل منذ أشهر.

وكان مكتب الماحي، في مقر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، في المترل المخصص في مركز الملك فيصل الإسلامي سكنا لإمام مسجد الملك فيصل، ولكن جرت العادة منذ افتتاح المركز، أن يترك لسكن البعثة المصرية الأزهرية، وبعد تأسيس كلية اللغة العربية للدراسات الجامعية، أتخذ مقرا لإدارة الكلية، فضم مكاتب العميد والأمين العام ومكتبة الكلية ومكتب الدراسة والامتحانات، وبوصول الماحي، تنحى عميد الكلية عن مكتبه لمدير الجامعة الجديد، وكان يتردد على مكتبه متنقلا بالتاكسي، وهذا أول أمر أثار المؤسسين، فكان البحث عن سيارة للمدير قبل كل شيء، فاشتريت سيارة لمدير جامعة الملك فيصل، من أول دعم خارجي يصل للجامعة.

(١)- الريادة التنظيمية والإدارية: وجد الماحي، جامعة الملك فيصل، تقوم على ثلاث وثائق تنظيمية، هي وثيقة التأسيس، والنظام الأساسي للجامعة، واللائحة الداخلية.

حيث تضمنت وثيقة التأسيس، رؤية ورسالة الجامعة وأهدافها ووسائل تحقيقها، وقائمة بأسماء المؤسسين، ومكان التأسيس وتاريخه.(وثيقة تأسيس جامعة الملك فيصل،٠٩/٠٢/ ١٩٩١م، ١-٢)

وتناول النظام الأساسي لجامعة الملك فيصل، النقاط التنظيمية الهامة، لمجالس الجامعة، خاصة المجلس التأسيسي، ومجلس الأمناء، ومجلس الإدارة التنفيذية، ومجلس الأساتذة،

ومن من تتكون هذه المجالس، وشروط عضويتها، وفترات انعقادها، وصلاحيات أعضائها.(النظام الأساسي لجامعة الملك فيصل،١٩٩٢م)

بينما اللائحة الداخلية لجامعة الملك فيصل، فصلت فيما أجملته وثيقة التأسيس والنظام الأساسي من أحكام ومبادئ تنفيذية.(اللائحة الداخلية لجامعة الملك فيصل، ١٩٩٢م)

وقد تمثلت ريادة الماحي، في تفعيله لنظام جامعة الملك فيصل، خاصة النظام الأساسي واللائحة الداخلية، بأن أجرى تغييرا في عدد من الفقرات، التي تعزز مكانة رئيس الجامعة من ناحية، وإبعاد المجلس التأسيسي من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى تعديلات هامة في النظام الأساسي، تسمح لرئيس الجامعة بتغيير أعضاء مجلس الأمناء، واقتراح تنظيم إداري خاص، يتيح لرئيس الجامعة تعيين الإداريين، في المناصب العليا في الجامعة، بدون رجوع لمجلس الأمناء.

وهذه تعديلات أتاحت للماحي، حرية العمل دون قيود، طيلة الفترة التي قاد فيها جامعة الملك فيصل، ووفرة له مرونة إدارية، لا تعطيها له النظم واللوائح الأولى في جامعة الملك فيصل.

(٢)- الريادة في تكوين الأطر الأكاديمية والمهنية: عمل الماحي جهده في الاستمرار في تكوين الأطر المثقفة باللغة العربية، من خلال الكليات والأقسام، التي ساهم في افتتاحها، حيث لم يجد أمامه في الجامعة إلا طلاب الشعبة العامة من كلية اللغة العربية.

١-كلية اللغة العربية (شعبة عامة) ١٩٩١/١٩٩٢م: وهي الكلية الأم لجامعة الملك فيصل، حيث افتتحت في العام الجامعي ١٩٩١/١٩٩٢م، ولكن بشعبة واحدة هي الشعبة العامة، أضاف إليها الماحي شعبتا هما : القراءات والدراسات الإسلامية، والصحافة والإعلام، وهي أقسام كان من المقترح أن تكون من مكونات الكلية منذ إنشائها، على غرار التجربة الأزهرية.

٢-كلية الشارقة للعلوم التربوية(التاريخ والجغرافيا) ١٩٩٤/١٩٩٥م: وكلية الشارقة للعلوم التربوية (التاريخ والجغرافيا) التي افتتحت في العام الجامعي

١٩٩٥/١٩٩٤م، قد أتمت الجامعة دراسات الجدوى لافتتاحها، قبل وصول الماحي بسنة واحدة، ولكن وصول الماحي جعلها تخرج حسب إرادته، وتكون على غرار أقسام التاريخ في كليات الآداب، وهذا الأمر لم يكن في الدراسات الجامعية فقط، ولكن تم في الدراسات العليا أيضا، حيث لم تناقش رسالة واحدة في العلوم التربوية من بداية الدراسات العليا.

٣-كلية الدراسات العليا ١٩٩٧/١٩٩٦م : وظهرت ريادة الماحي بشكل واضح، في كلية الدراسات العليا، التي افتتحت، في العام الجامعي ١٩٩٧/١٩٩٦م، فجل الرسائل والأطروحات العمية التي نوقشت بالجامعة، في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص الماحي، وقليل من الرسائل في الحضارة الإسلامية، و خصص الباقي من الرسائل للغة العربية، بحكم أقدميتها، وحاجة البلاد والمؤسسات للمتخصصين فيها.

٤-كلية هندسة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات التي افتتحت في العام الجامعي، ٢٠٠٠/١٩٩٩م: وكلية هندسة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ، التي افتتحت في العام الجامعي، ٢٠٠٠/١٩٩٩م، تعبر عن حاجة ملحة، للتطورات العلمية التي تمر بها البلاد، وهي تطوير من الماحي لمركز المدينة للتدريب، الذي أهدي من هيئة الإغاثة الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، إلى جامعة الملك فيصل، فسعى الماحي إلى تطويره إلى كلية، بمساعدة الخبرات المصرية والشادية، فكونت الكلية الرعيل الأول، من المهندسين في الحاسوب، ومما شجع على وجودهم، الدعم في التكوين للدراسات العليا من الجامعة الماليزية للعلوم والتكنولوجيا، التي أعدت عددا من أعضاء هيئة التدريس من خريجي الكلية، ويسمح وجود هذه الكلية، بالسعي إلى فتح كلية العلوم الهندسية في المستقبل.

٥-المعهد العالي للعلوم والتقنيات الصحية ٢٠٠٤/٢٠٠٣م: والمعهد العالي للعلوم والتقنيات الصحية، الذي افتتح في العام الجامعي، ٢٠٠٤/٢٠٠٣م، من المساهمات الهامة للماحي في جامعة الملك فيصل، ودعمه بتعاون علمي ومهني مع وزارة الصحة، لقبول طلاب المعهد في التدريبات العملية في المستشفيات الرسمية من جانب، وتوظيف الخريجين من جانب آخر.

ووجود هذا المعهد، يدعم الجانبين التقني والطبي بالجامعة، مما يخرجها من النظرة النظرية أو العمومية، التي من الممكن أن يلاحظها المراقب، من غلبة التخصصات النظرية، على التخصصات العملية أو التطبيقية، بجامعة الملك فيصل.

٦-كلية قطر للإدارة والاقتصاد ٢٠٠٢-٢٠٠٣م: وكلية قطر للإدارة والاقتصاد، التي افتتحت في العام الجامعي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، كانت ثمرت جهود بذلها الماحي، ورئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر الشقيقة، وتلبي احتياجات المجتمع الشادي في الجوانب الإدارية والاقتصادية.

ويخبرنا رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الشيخ الدكتور /حسين حسن أبكر، أنه حضر مع أحد القياديين في الشؤون الإسلامية، من دولة قطر أحد المؤتمرات الإسلامية في مصر، وفي نقاش حاد حول أوضاع المسلمين في شاد، شخص فيه القطري، أن مشكلات المسلمين في شاد، تتمثل في نقص الأطر الإدارية والاقتصادية، والحل لديه هو إنشاء كلية، للإعداد هذه الأطر في شاد، فكان ميلاد كلية قطر للإدارة والاقتصاد، بجامعة الملك فيصل.

٧-كلية إدريس ديبي إتنو للحقوق ٢٠٠٦/٢٠٠٧م: أما كلية إدريس ديبي إتنو للحقوق، التي افتتحت في العام الجامعي، ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، فإن إنشاءها كان بإرادة محلية، حيث عرض رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، في احتفال تسليم مباني كلية العلوم التربوية، أن يبني رئيس الجمهورية كلية للحقوق، كمساهمة منه في تطوير جامعة الملك فيصل، وجاءت استجابة الرئيس فورية، وشرعت إدارة الجامعة، بقيادة الماحي في تنفيذ المشروع، وكان لمساهمات خريجي هذه الكلية في سلك القضاء الشادي، بصمات سريعة، رغم أنها من آخر الكليات التي أنشئت بالجامعة.

(٣)- ريادة المشاركة في المحافل والمؤتمرات العلمية الداخلية والخارجية: يعرف عن الماحي، قدرته الفائقة، في المشاركة المحافل والمؤتمرات العلمية، الداخلية والخارجية، فهو عضو دائم في المؤتمرات التي يقيمها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر

العربية والمائدة المستديرة التي تقيمها جامعة ناصر بليبيا، وجميع فعاليات الهيئات المختلفة لرابطة العالم الإسلامي بالمملكة العربية السعودية، ووزارة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالجزائر، والمؤتمرات العلمية التي يقيمها الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية التابع لجامعة الدول العربية، والندوة العلمية للشباب الإسلامي بالرياض والرحلات التدريبية التي تنظمها السفارة الأمريكية، للقيادات الشادية في الولايات المتحد الأمريكية...وغيرها من المؤسسات والجامعات النشطة.

وساهم الماحي في عمد خمس ندوات علمية دولية في الداخل هي:

١-ندوة /الأصول التاريخية للعلاقات العربية والأفريقية في منطقة السحل، سنة ١٩٩٨م

٢-ندوة /اللغة العربية في تشاد الواقع والمستقبل، سنة ٢٠٠١م

٣-ندوة /عالمية الأدب الإسلامي، سنة ٢٠٠٢م

٤-ندوة /التعليم العربي الإسلامي وأثره في التنمية والتطور في أفريقيا، سنة ٢٠٠٤م

٥-ندوة /الديمقراطية والسلام والتنمية في تشاد في عهد فخامة السيد الرئيس إدريس ديبي إتنو رئيس الجمهورية رأس الدولة، سنة ٢٠١٠م.

وفي الخارج مشاركات الماحي تأخذ الرقم القياسي، فقد ذكر الماحي في سيرته، أنه شارك في ندوات ومؤتمرات، أقيمت في أكثر من ٧٧ دولة في العالم.

ساهم الماحي في إنشاء عد من المراكز المخصصة في الجامعة أهمها :

١-مركز المدينة المنورة للتدريب، أفتتح عام ١٩٩٤م، مهمته التدريب على الحاسوب باللغة العربية والفرنسية.

٢-مركز الخدمات الجامعية الذي افتتح عام ١٩٩٩م

٣-مركز الوثائق والدراسات الأفريقية والترجمة، الذي أفتتح عام ٢٠٠٠م

٤-مركز الوسائل التعليمية، الذي أفتتح عام ٢٠٠٠م

٥-مركز المعلوماتية، الذي أفتتح عام ٢٠٠٥

٦-مركز اللغات والترجمة، الذي افتتح عام ٢٠٠٧م

وأضاف وطور الماحي عددا من المرافق للجامعة، أهمها :

١-تطويره للمكتبة المركزية

٢-مستوصف التضامن الإسلامي

٣-مطبعة الجامعة

٤-مسجد الجامعة

تضمن التعريف بجامعة الملك فيصل الذي صدر في العام الجامعي (٢٠١١/٢٠١٠م)، جميع إنجازات الماحي في قيادته السلطانية لجامعة الملك فيصل. (التعريف بجامعة الملك فيصل : ١٤٣٢/١٤٣١ه الموافق ٢٠١١/٢٠١٠م، ص ١٨)

(٤)-الريادة في الإنتاج العلمي: تتمثل الريادة في الإنتاج العلمي للماحي، في الكتب والأبحاث العلمية التي نشرها، وكانت البداية بنشره لرسالة الماجستير، التي نالها من جامعة عين شمس تحت عنوان: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال (١٨٩٤-١٩٦٠م)، نشرها في أكبر دار نشر بالقاهرة، وهي الهيئة المصرية العامة للكتاب، وهو رائد في ميدان الاهتمام بالرسائل الجامعية، من خلال العناية بنشرها لتعم الفائدة، وهي ميزة الباحثين العلميين في الجامعات الكبيرة، حتى أن بعض الجامعات الآن، توصي بنشر الرسائل المبتكرة، وتتحمل نفقات النشر في أعمال علمية معينة، ترى الجامعة أهمية تبادلها مع الجامعات الأخرى.

بعد ذلك نشر الماحي عمله الخالد، الدعوة الإسلامية في أفريقيا الواقع والمستقبل، فقد سد هذا العمل العلمي، فراغا في المعلومات عن الدعوة الإسلامية في أفريقيا، ظلت تعاني منه الدراسات العلمية، في هذا الموضوع لفترة طويلة من الزمن، وأكبر خدمة قدمها هذا الكتاب، ليس في انتشاره في الجزائر والإمارات، وأجزاء كبيرة من أفريقيا، وإنما في اعتماده، في مقررات الشهادة العالمية السودانية، التي تقيمها جامعة أفريقيا العالمية، لجميع الطلاب الأفارقة الذين يواجهون صعوبة، في تنظيم شهادة ثانوية عربية إسلامية في بلدانهم.

وتلي ذلك، نشر أطروحته للدكتوراه التي بعنوان :المجتمع الشادي في عهد الاحتلال الفرنسي (١٩١٨-١٩٦٠م)، قدم وصفا تقريريا لحياة المجتمع الشادي في ظل الاحتلال الفرنسي، عارضا لأهم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، التي أحدثها الاستعمار الفرنسي في البناء الاجتماعي التشادي ، وختم أعماله بكتاب تاريخي، تناول أحداث القرن العشرين، ساهم فيه بتحليلات تاريخية للأحداث الهامة في القرن العشرين.

هذه هي الكتب الأربعة للماحي التي بين يدي الباحث، أما الأبحاث العلمية، فهناك بحث عن رحلات القوافل نحو أفريقيا، نشر في حولية الجامعة الإسلامية بالنيجر، وقد أشارت بعض المطويات والسيرة الذاتية للماحي إلى عناوين كثيرة، ولكن دون توثيق علمي لها، يحدد جهات نشرها والأماكن والتواريخ، مما يصعب على الباحث إثباتها في هذا البحث.

ج-مظاهر القيادة السلطانية لجامعة الملك فيصل (١٩٩٤-٢٠١٣م): وكان أولى خطوات الماحي في القيادة السلطانية، البحث عن الأعوان والأعيان والموالين، من داخل الهيئات التي وجدها أمامه، ومنها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والمجلس التأسيسي، ومجلس الأمناء، والمجلس الإداري للجامعة، ونقابة الأساتذة والباحثين، واتحاد طلاب جامعة الملك فيصل، فماذا كانت مواقف هذه الهيئات، من قيادة الماحي السلطانية، لجامعة الملك فيصل بشاد؟

(١)- المجلس التأسيسي لجامعة الملك فيصل (العام الجامعي١٩٩١-١٩٩٣م):

استقر الماحي في مدينة أنجمينا، عام ١٩٩٤م، والتي غادرها، منذ عام ١٩٧٢م، أو قبله بقليل، وهي فترة تزيد عن العشرين عاما، ولكنه كان يتردد عليها في الإجازات، وما بين البعثات التعليمية، ولم يذكر أنه استقر طويلا في أنجمينا خلال هذه الفترة.

واستمر الماحي، في التعرف على مضامين المهمة الجديدة، الملقاة على عاتقه، وهي قيادة مؤسسة ناشئة، في وسط اجتماعي وسياسي كان يعرفه، ويعرف البيئة الاجتماعية المحيطة بالجامعة، خاصة وضعيتها مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية شاد،

وطبيعة الذين أسسوها، والهيئات التي تقوم بتسييرها، والعلاقات الخارجية للجامعة، مع المنظمات والجامعات والدول العربية والإسلامية.

ومن الملاحظ أن الماحي، استفاد من التجربة السلطانية للجماعات العربية حول بحيرة الشط، التي نشأ وترعرع فيها، خاصة أسلوب تكوين الأعيان والمساعدين المؤيدين، والعلاقات القرابية التي تدعم هذا النسيج السلطاني، في قيادة المناطق والمدن والبلدان، خاصة أنه وجد نموذجا، جاهزا في قيادة سلطان مدينة أنجمينا لجميع سكانها، قيادة تقليدية ناجحة، جعلت الدولة الشادية الحديثة تستعين به، في حل بعض المسائل الاجتماعية، في إطار الاتفاقية التحالفية التي تربط جميع القاطنين في مدينة أنجمينا وضواحيها، بعلاقات اجتماعية، لتنظيم العيش المشترك، بقيادة سلطان أنجمينا وضواحيها.

وقد استفاد الماحي من الأرضية السلطانية في الريادة، التي يمارسه سلطان أنجمينا العاصمة، على جميع القاطنين فيها، باختلاف أعراقهم ودياناتهم وثقافاتهم التقليدية، وأضافها الماحي إلى تجاربه السابقة في القرى العربية على ضفاف بحيرة الشط التي تربى فيها، فحاول إجراء تجربة للقيادة السلطانية، في مؤسسة جامعية، طالما رآها ناجحة في قيادة قرى كاملة، وعاصمة وضواحيها، إن لم تكن ناجحة في بلدان بكاملها.

فبدأ الماحي بحل المجلس التأسيسي بالكامل، وذلك بحذف الفقرات التي تخصه من النظام الأساسي لجامعة الملك فيصل، ومن ثم التشكيك في ولاء أعضائه وإبعادهم عن الجامعة جملة وتفصيلا، وبعد فترة وجيزة من استلامه الوظيفة فعليا.

وكان التبرير الذي أورده الماحي أن المجلس التأسيسي، لا يؤثر على سير عمل الجامعة إيجابا أو سلبا، ولا يتواجد أعضاؤه في العمل اليومي للجامعة، وقد أخذ ذلك، مما لا حظه، من انشغال لمعظم أعضاء المجلس التأسيسي، بأعمال ووظائف خارج الجامعة، وما الذين يوجدون مع الماحي داخل الجامعة، إلا ممثلين لهم، وهذه ملاحظة ذكية من الماحي، للوضع الذي كان عليه المجلس التأسيسي.

(٢)- مجلس الأمناء: أما مجلس الأمناء بالجامعة، فقد استخدم معه سياسة مختلفة نوعا ما، باعتباره أعلى هيئة لإقرار قرارات الجامعة، وكانت البداية، بسحب الأعضاء

المؤسسين لجامعة الملك فيصل من عضويته، فلم يحضر منهم، إلا رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بحكم منصبه كرئيس للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، اجتماعات مجلس الأمناء، بعد تولي الماحي لإدارة الجامعة.

وبعد ذلك اتخذ الماحي بالتدريج، تكوين مجلس أمناء للجامعة، حسب الرؤية السلطانية، فكون أعضاء من الداخل من الموالين، لا تتوفر في أغلبهم شروط عضوية مجلس الأمناء، ثم أضاف إليهم آخرين من الخارج، لا تنطبق على الكثير منهم، المعايير المنصوص عليها في النظام الأساسي للجامعة.

بل أصر الماحي، أن لا يحسب اجتماعات مجلس الأمناء التي وقعت قبله، بما فيها الاجتماع التأسيسي الأول، الذي أنشأ الجامعة، وحسب فقط، الاجتماعات التي تمت على الطريقة السابقة، ويبدأها، من اجتماع عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، باعتباره الاجتماع الأول لمجلس أمناء جامعة الملك فيصل بتاريخ ١٤-١٨/١١/١٩٩٩م،، وحسب هذا الرأي للماحي، لم ينعقد اجتماع لمجلس أمناء الجامعة منذ تأسيسها، إلا بعد حوالي ثمان سنوات، وعلى هامش اجتماعات رابطة العالم الإسلامي، والاجتماع الثاني لمجلس الأمناء الذي عقد في مدينة أنجمينا، على هامش ندوة اللغة العربية التي أقامتها جامعة الملك فيصل، في الفترة ٢١-٢٥/٠١/٢٠٠١م.

والأهم من كل ذلك، السرية التامة، حول مواعيد وأماكن انعقاد مجلس الأمناء، وشملت السرية أيضا، نتائج أعمال مجلس الأمناء، خاصة فيما يتعلق بالتعيينات، للمناصب العليا بالجامعة، وكذلك الموازنة السنوية والحساب الختامي لميزانية الجامعة، الذي يفترض أن يقدمه مدير الجامعة، في نهاية الموازنة السنوية أمام مجلس الأمناء، وانعقاده في هوامش اجتماعات المؤتمرات والندوات، التي تقيمها رابطة العالم الإسلامي أو جامعة الملك فيصل، وعدم تخصيص وقت كاف، لعرض قضايا الجامعة بموضوعية.

وكان السبب في إبعاد بعض أعضاء مجلس الأمناء المحليين، هو مطالبتهم بالشفافية في عمل مجلس الأمناء، خاصة مدى قيام مجلس الأمناء بدوره الأساسي، وهو توفير ميزانية ودعم لمشاريع الجامعة المستقبلية.

(٣)- نقابة الأساتذة والباحثين بالجامعة: يرجع تأسيس فرع نقابة الأساتذة والباحثين بالجامعة إلى ٢٠١١/٠١/٢٤م، وذلك بهدف الدفاع عن حقوقهم المشروعة، من الدولة الشادية أولا، ثم من الجامعة التي يعملون فيها، وقد صرح أول أمين عام للفرع، أن حقوقهم كانت مهضومة من الدولة والجامعة، ويرجع ذلك لفترات ليست بالقريبة، خاصة بعد تنامي ظهور القيادة السلطانية للماحي في الجامعة، وتذمره الشديد، من كل مناداة بالحقوق، سواء من قبل الأساتذة أو غيرهم، من الموظفين والعمال بالجامعة..

ويتكون مكتب، فرع نقابة الأساتذة والباحثين بالجامعة، من الأساتذة، الأستاذ/سليمان إبراهيم الأمين العام، والدكتور/محمد على عيسى حميدة نائب الفرع، والأستاذ/عبد الله بشارة الأمين المالي، والأستاذ/محمد إدريس حسن أمين العلاقات الخارجية، والأستاذ/محمد بشر أمين الاتصالات، والأستاذ/الصادق أحمد الأمين الأكاديمي، والأستاذ/عثمان أحمد عثمان مندوبا لفرع النقابة، لدى نقابة الأساتذة والباحثين في التعليم العالي، والأستاذ/محمد الحبيب الغالي، الممثل الثاني لفرع نقابة الجامعة لدى النقابة الأم.

ولكن إدارة جامعة الملك فيصل، واجهت الفرع بالتخوف، والرفض التام لوجود فرع للنقابة بالجامعة، ومن ثم بدأت في طرد معظم أعضاء النقابة من الجامعة، وكان رفض الجامعة يقوم على خلفية، أن النقابة ستأخذ الجامعة إلى الإضرابات المعهودة في جامعة أنجمينا، من قبل الأساتذة للمطالبة بحقوقهم.(يوسف، الأستاذ سليمان إبراهيم: مقابلة مع الأمين العام لفرع نقابة الأساتذة والباحثين في التعليم العالي، أنجمينا الجديدة، العدد ١٣٣، ٢٠١١/٠٣/٢٩م،ص ٧)

وزاد الطين بلة الصد المتكرر، لجميع محاولات أعضاء النقابة للتفاهم مع إدارة الجامعة، وإصدار النقابة لبيانها (٠٠١) والذي أشارت فيه بوضوح، إلى عدم اعتراف رئيس الجامعة بفرع النقابة بالجامعة، وتمسك فرع النقابة بحقه في التفاهم، وطلب احترام الحقوق النقابية، التي يقرها الدستور الشادي، في بنوده من ٢٨-٣٠ الخاصة، بالحريات والحقوق الأساسية للمواطنين الشاديين، والأساتذة والباحثين في جامعة الملك فيصل، جزء من زملائهم في التعليم العالي من ناحية، ومواطنين شاديين من ناحية أخرى. (أنجمينا الجديدة، العدد ١٤٠، بتاريخ ٢٠١١/٠٥/٠٩م)

بينما في البيان رقم (٠٠٢) الذي أصدره فرع النقابة، أتضح ما تخبئه إدارة الجامعة، من نية لطرد، ستة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، المنتسبين إلى فرع النقابة بالجامعة، وبالتالي فإن النقابة تندد بذلك، وتُطلب الاعتذار عنه من إدارة الجامعة، وتطلب دفع مستحقات الأعضاء دون تسويف.(أنجمينا الجديدة، العدد ١٤٥، بتاريخ ٢٠١١/٠٦/١٣م)

وقد عبرت صحيفة أنجمينا الجديدة، عن هذه العلاقات السلطانية للماحي، مع نقابة الأساتذة بكاريكاتير ، يرسم الأعضاء الستة للنقابة المستهدفين، وهم يقولون للقائد السلطاني : اسحب الرسالة..ادفع المستحقات واعتذر، سنواصل ممارسة ديمقراطيتنا في مؤسستنا، ويقف أمامهم الماحي وبيده سيف مسلول، وهو يوجه خطابه لأعلى جهة في الدولة، اسمح لسيفي يا سيدي، ببتر رؤوس الستة، يقولون بالحقوق النقابية ، وهذا يتعارض مع طبيعتنا الاستبدادية، وترد عليه أعلى جهة في الدولة، آسف.أمس سلختهم واحد واحد، والساعة تسلخ ستة مرة واحدة!! تعلم ما لم تعلمه من المرسوم ٤٧٧.(أنجمينا الجديدة، العدد ١٤٥، بتاريخ ٢٠١١/٠٦/١٣م)

(٤) اتحاد الطلاب بالجامعة: ظل اتحاد طلاب جامعة الملك فيصل، قلبها النابض منذ تأسيسها، وقد تعايشت القيادة السلطانية للماحي، مع هذا المكون الأساسي للجامعة بذكاء شديد، وبأسلوب يتسم بكثير من الميكافيلية، فكان الاتحاد، يراعي مصالح القيادة السلطانية، وبالتالي تستغله القيادة السلطانية، في تحقيق أغراضها الدعائية، وهو يستغلها في تلبية احتياجاته، وتنفيذ برامجه، التي لا تتعارض صراحة، مع تصورات القيادة السلطانية للأعيان والأتباع، إلى أن وصل الأمر، إلى إيقاف عمل اتحاد طلاب الجامعة نهائيا، حينما تعارضت برامجه مع القيادة السلطانية، وقد تزامن ذلك مع رفض الجامعة، لنقابة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، كما ذكرنا سابقا.

وقد انبرى عدد من النقابيين السابقين، من الخريجين الأوائل الذين عملوا في الدورات السابقة، لاتحاد طلاب جامعة الملك فيصل، لاستنكار تجميد الاتحاد، واتخذوا من المجلات السيارة، منبرا للتعبير عن آرائهم، حول أهمية وجود اتحاد للطلاب في جامعة الملك فيصل.

ونظرا لأهمية هذه الآراء نعرض لبعضها، ونبدأ برأي الخريج محمد الأمين مهدي فضلة، الذي يتساءل، هل هناك جامعة بدون اتحاد للطلاب ؟ سؤال له أهمية بالغة في النظام التربوي للمؤسسات التربوية التي تهتم بتربية الأجيال لقيادة الأمم، فالمؤسسة التي يكون هدفها تكوين القادة، ينبغي أن يكون من وسائلها، إيجاد اتحاد للطلاب، ومعه روافد أخرى، مثل : الجمعيات الرياضية والثقافية والمسرحية والإبداعية.

ويذكر كاتب المقال، القراء بتجربته في الاتحاد السابق، فيقول : أن جامعة الملك فيصل في بدء أمرها سجلت في دستورها ولوائحها وجود إتحاد للطلاب، وأن رئيس الاتحاد عضو في مجلس الأمناء، ويحضر جميع جلساته، وقد اتخذت الإدارة السابقة قرارا، بإشراك رئيس الإتحاد في عضوية مجلس إدارة الجامعة السابق.

وهذه سابقة تحسب للإدارة السابقة (رئاسة الشيخ حسين حسن أبكر ١٩٩١-١٩٩٤م)، في إطار الشفافية والموضوعية، والهدف منها تدريب الشباب على القيادة والريادة، لأن المحاضرات والدروس تغذي جانبا، وتترك جانبا لا يمكن تحقيقه، إلا من خلال النشاط الطلابي الحر، وينبغي أن يكون حرا، لأن وجود الخطأ، ينبغي أن يكون هدفا، في حد ذاته، لأن الذي لم يتعلم من خلال الخطأ والصواب، يكون تعليمه -عمليا- ناقصا، وهذه سنة الله في خلقه، حتى الطفل الصغير، يتعلم من خلال الخطأ والصواب، أفضل مما يتعلم من خلال التلقين.

وأي تربوي، يرى أن وجود إتحاد للطلاب، مضر بالجامعة أو يؤخر التدريس، فهو لا يعرف فوائد النشاط الطلابي، على الطالب، أن يتعلم اتخاذ القرارات بنفسه، وعليه أن يتحمل مسؤولية هذا القرار.(فضلة، ١٢)

وعبرت طالبة في مقالة لها فقالت : لا أرى في تحنيط اتحاد الطلاب بجامعة الملك فيصل، فائدة تعود على الجامعة، ولا أتوقع خطرا يجره إليها إذا ما عاد إلى الحياة مرة أخرى، متى كان الاتحاد يشكل خطرا على الجامعة ؟ ألم يكن بريئا وديعا يعكس النسخة الكربونية عن الجامعة، بل النسخة طبق الأصل منها، حتى وأدته ولم تسترح ؟ وكلام صاحبة المقال موجه إلى رئيس الجامعة الذي له من التجربة وسعة الأفق والحلم ما يجعله

يعرف كيفية التعاطي مع هذا النقد، باستثناء كبار الحاشية الذين تجانبهم هذه الأخلاق العالية، ويواجهون هذا النقد بصدر ضيق حرج مع أفق محدود، يقضون وقتهم كله في التهم إلى تلك المؤسسة الإسلامية، أو إلى ذلك الشخص (الغول)، هو من اصطنع هذه الحملة. (أنجمينا الجديدة، العدد ١٤٠، ١٠)

ومواقف القيادة السلطانية للماحي من اتحاد الطلاب بالجامعة، أقل حدة، إذا ما قيست بمواقفه من نقابة الأساتذة، على الأقل ليس فيها ضحايا مباشرين مثل النقابة.

وقد عبرت صحيفة أنجمينا الجديدة، عن علاقة القيادة السلطانية للماحي باتحاد الطلاب ونقابة الأساتذة، بكاريكاتير معبر جدا، حيث رسم رمز القيادة السلطانية الماحي واقفا وبيديه سيفين مسلولين، وأمامه صفان من الجلوس، الواحد يمثل الطلاب، والآخر يمثل الأساتذة، ويومئ القائد السلطاني إلي الاثنين، بأن لكل مجموعة سيف مسلط على رأسها، ويحمي القائد السلطاني اثنين من أعيانه، يقول من على يمينه، ويحمل كمية من النقود على ثوبه : أنا في أمان، لأني كاتم سر الأموال الممنوحة جهرا المصروفة سرا، ويقول معاونه على اليسار ، وبيده سوط، الصلاة فيها جهر وسر، وكذلك مؤسستنا، بينما القائد السلطاني، يقول : لا تتحدوا، لأن وجودي اتحاد لكم ، أنا عالم المشرقين والمغربين، بيدي السلطة والثروة والجاه، أبعد من أشاء وأقرب من أشاء، لأني ببساطة على كل شيء قدير. (أنجمينا الجديدة، العدد١٣٥، بتاريخ ٢٠١١/٠٤/١١م، ص ١)

- الخلاصة

ومجمل القول، أن ريادة الماحي، في جامعة الملك فيصل، قد حصدت للجامعة في قيادته الفعلية، التي امتدت قرابة العشرين عاما (١٩٩٤-٢٠١٣)، حصيلة من التجارب المحلية الداخلية، وعلاقات من التعاون الخارجي، التي اكتسب من ورائها، أبناء شاد وبعض الأفارقة ، الكثير من السمعة والتكوين الأكاديمي والعلمي والمهني، الذي ما حققه رائد، إلا لقي الإشادة في حياته قبل وفاته.

الفصل التاسع
واقع وطموح التجمعات الأفريقية

-تمهيد

١- واقع التجمعات الأفريقية

أ-التبعية السياسية

ب-التبعية الاقتصادية

ج- التبعية التعليمية -الثقافية

٢- طموح التجمعات الأفريقية

٣-الآفاق المستقبلية للتجمعات الأفريقية

أ-الآفاق الفوقية-البرج عاجية(أفريقيا٢٠٢٥م)

ب-الآفاق الواقعية(نتائج أبشة)

-الخلاصة

- تمهيد

تمت الإشارة في فصل سابق، إلى أن جرثومة التغير، قد غرست في كيان التجمعات الأفريقية، ولكنها حافظت، على خصائص من الهوية الأفريقية، وهذا ما سمي بالتغير ضمن الاستمرار.

فمن مظاهر التغير، ظهور شرائح اجتماعية، اكتسبت الحد الأدنى من الخصائص الأوروبية، حيث ارتفع مستواها الاقتصادي والتعليمي، وتفضل العيش في البيئة الحضرية، ويتسم استهلاكها بالكمالي، قياسا بغالبية السكان، وتقلد نمط الثقافة الأوروبية في الأحوال الشخصية والفن.

ورغم صغر حجم هذه الفئات في التجمعات الأفريقية، إلا أن أوروبا تعول عليها في الحفاظ على إرثها الثقافي والاقتصادي والسياسي.

مقابل غالبية التجمعات الأفريقية، التي تعيش على العلاقات القرابية والمكانية والإقليمية والتحالفية، مستقلة –تقريبا–عن صفوها الأفريقية، ذات التوجهات الأوروبية.

وهذا لا يعني، عدم تأثر التجمعات الأفريقية بالصفوة، فهي التي تتولى تصريف شؤون الدول الأفريقية، وتصدر القوانين والنظم واللوائح المنظمة للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والأخطر من كل ذلك، أن غالبية التجمعات الأفريقية، في حالة ضعف وتلقي سلبي، في الواقع الحياتي، والتجمعات المدنية غير فعالة، وفي بعض الأحيان تكون تابعة لمراكز خارجية، أو منحازة لمصالحة المرتبطة بالصفوة.

وعلى هذه الفجوة أو الهوة الاجتماعية، بين الأقلية (الصفوة الأفريقية)، المتأثرة بالثقافة الأوروبية، والغالبية (التجمعات الأفريقية)، تقع أحداث جميع فصول مسرحية صراع المصالح، في التجمعات الأفريقية المعاصرة، ومحصلة الصراع في الغالب، ضياع مصالح التجمعات الأفريقية، القاعدة الشعبية (الغالبية)، والصفوة ذات التوجهات الأوروبية (الأقلية)، وكسب الغنيمة من أوروبا، أو من يمثلها من شركات ومنظمات العولمة.

وهذا ما دعي الباحث، إلى اقتراح تعزيز التحامل الاجتماعي للتجمعات الأفريقية، وهي محاولة، لردم الفجوة أو الهوة الاجتماعية بين التجمعات الأفريقية، من خلال إرساء أرضية مشتركة (مصالحة اجتماعية) بين القادة الأفارقة، والقاعدة الشعبية، تقوم على تسهيل صلات اجتماعية داخلية لترتيب البيت الأفريقي، من أجل إزالة أسباب الخلخلة الاجتماعية، لربط القائد الأفريقي بشعبه، والشعب بقائده، وقيام أسس للاستقرار السياسي والاجتماعي، لقطع الطريق أمام التدخلات الأوروبية، في الشؤون الأفريقية، فالإضرابات السياسية والاجتماعية، تعتبر من المبررات الجوهرية للتدخلات الأجنبية في أفريقيا المعاصرة، ونشر مظاهر التحامل الاجتماعي، على جميع مستويات التجمعات الاجتماعية، من الأسرة والقبيلة والسلالة والبوادي والقرى والمدن، والمراكز الإدارية والمحافظات والأقاليم والتحالفات بين الأقاليم والدول الأفريقية، وبينها وبين العالم الخارجي.

وتشمل عمليات التحامل الاجتماعي في التجمعات الأفريقية، الوعي الاجتماعي، بخطر الميراث الاستعماري على الإنسان الأفريقي، والإدراك الحقيقي للواقع الاجتماعي المتخلف، وتأتي اعتماداً على ذلك، عمليات الاعتماد على الذات أو تنمية القدرات الذاتية، وهذه الأخيرة، تتضمن تحريك، كل الطاقات البشرية والمادية، والإمكانات والقدرات، واستخدامها ، الاستخدام الأمثل، من أجل الوصول إلى الاستغناء عن المعونات الخارجية، قدر الإمكان.

١ - واقع التجمعات الأفريقية

أ-التبعية السياسية: ترتكز عمليات معالجة مظاهر تبعية التجمعات الأفريقية لأوروبا، على المعرفة الواعية بميراث عهد السيطرة الأوروبية على أفريقيا أيام الاستعمار،، ويمكن تحقيق هذه المعرفة من خلال فهم عاملين أساسيين :

العامل الأول: دراسة عملية التجزئة أو التقسيم الاصطناعي، للأراضي الأفريقية، ذلك التقسيم الذي لم يقم على أسس اقتصادية أو اجتماعية، مما أدى إلى ظهور مشكلات متعددة هددت الاستقرار الاجتماعي لكثير من التجمعات الأفريقية، خاصة التي لا تطل على البحار، فقد فرض مثل الإرث الجغرافي، أن تقع التجمعات المقفلة، في تبعية

اقتصادية، للتجمعات التي تطل على البحار، وذلك من خلال اعتمادها عليها في نقل الصادرات والواردات.

العامل الثاني : وتبع التقسيم الترابي للقارة الأفريقية، تقسيم سكاني جائر، لتجمعات اجتماعية، يقوم بناؤها الاجتماعي، علي الروابط القرابية، الأسرية والقبلية والسلالية، فادي ذلك إلى مشاكل بين التجمعات (الدول) بعد الاستقلال عن أوروبا، وذلك في محاولاتها المتكررة، لإقامة تجمعات طبيعية، لجمع شمل الأسر والقبائل والسلالات التي تؤكد أنها تابعة لها اجتماعيا.

مع العلم أن الاستعمار الأوروبي، قد سن العديد من النظم واللوائح والقوانين المحلية والعالمية، تحت غطاء المنظمات الأفريقية والدولية، التي يحاول من خلالها تثبيت الأوضاع المصطنعة، التي كونها في أفريقيا، أيام الاستعمار.

ويهدد هذان التقسيمان، التجمعات الأفريقية المعاصرة، من الداخل، في صور عدم استقرار، سياسي واقتصادي واجتماعي، ويتيحان في نفس الوقت الفرصة الدائمة للتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للتجمعات الأفريقية، بحجة فض النزاعات التي تنسأ من آن لآخر، بفعل هذا الخلل الموروث أساسا من السيطرة الأوروبية على أفريقي. (رفاعي، ٢٣٣-٢٣٨)

وهذا يتطلب دراسة عميقة لطبيعة الإرث الاستعماري، بأقنعته المختلفة، ومدى أثره على التجمعات الأفريقية، ومهما تنوعت الأساليب التي تستعمل من قبل المستعمر القديم، في استغلاله للأوضاع غير الطبيعية التي تركها في أفريقيا، واستفادته منها في تحقيق أغراضه في التبعية لأهدافه ومصالحه، وبوسائل في منتهى الذكاء والمكر، ولا تقتصر على ميدان معين، بل تشمل الميدان الاقتصادي والمجال السياسي والثقافي والعسكري.

وتشير بعض الدراسات إلى أن السيطرة الأوروبية المباشرة، تركت في أفريقيا، بعد مغادرتها رسميا، عددا من العوامل المساعدة على التبعية لها في المستقبل، أهمها : محافظتها على صور متعددة من الامتيازات، التي تؤلف في مجملها مساسا، بسيادة الدول الأفريقية، مثل : القوانين والنظم الإدارية، والعملات النقدية، ونظم الضرائب والعقارات، واللغات

الرسمية، والإشراف على نظم التعليم العالي، والمستشارين في معظم الأمور الحيوية، والاحتفاظ بحقوق التنقيب عن المعادن، بل والحق في تقديم المعونات، القواعد العسكرية ،كل هذه الامتيازات للمستعمر، تخلق مسافة بين التجمعات الأفريقية، وقياداتها السياسية، لدرجة يصعب التمييز فيها بين الصفوة السياسية الأفريقية في عين المواطن الأفريقي والمستعمر القديم، وتستغل أوروبا هذا الانفصال بين القاعدة والقمة في التجمعات الأفريقية، للتشكيك في قدرة وكفاءة القادة الأفارقة، وخلق خلخلة اجتماعية، تهدم كل معاني الاستقلال السياسي للدول الأفريقية.(بانكار، ١٣٥-١٣٨)

فما هي الأدوار التي من الممكن، أن تقوم بها الصفوات السياسية الأفريقية، لتضييق الفجوة بينها وبين المواطن الأفريقي العادي، لسد جميع منافذ التدخلات الأجنبية في الشؤون السياسية للتجمعات الأفريقية ؟

ب-التبعية الاقتصادية: فرغم أن الدول الأفريقية، تتمتع بجميع الزخارف الشكلية للسيادة الدولية، إلا أن أنظمتها الاقتصادية متأثرة بالإطار الأوروبي، وتظهر هذه التبعية في الاحتفاظ بعلاقات نقدية مسيطر عليها من الدول المستعمرة، خاصة أفريقية الفرانكفونية، فهذه الدول ما زالت تحتفظ بالفرنك الفرنسي رغم ترك فرنسا نفسها له.

وكما يرى بعض الذين درسوا هذه التبعية " أن الظاهرة المهمة للغاية في هذه الكتلة النقدية، هي أن أرصدة النقد الأجنبي للدول المشتركة في كتلة الفرنك، ما زالت تتجمع في فرنسا نفسها، وبالرغم من أن حسابها يجري لكل دولة من هذه الدول على انفراد، إلا أن أية دولة منها، لا تستطيع أن تسحب منها أي مبلغ، يزيد عن حد معين، يحدده اتفاق ثنائي، يعقد بين تلك الدولة والحكومة الفرنسية، وعلى كل دولة أن تسير في سياستها النقدية المحلية، وفي مراقبة العملة في بلادها وسياستها الجمركية، ضمن إطار هذه المبالغ التي تحددها لها فرنسا "(نكروما، ٢٧٢-٢٨٢)

وهذا يعني أن جهود التجمعات الأفريقية، من أجل اقتصاد أفريقي قوي، مربوطة بالمصارف والمصالح الاقتصادية للدول المستعمرة، ليس في شكل تعاون دولي عادل، وإنما في شكل سيطرة اقتصادية، معتمد على أثر الميراث الاستعماري.

وفي هذا الإطار يتطلب الأمر الوصول إلى إقرار وإنشاء عملة أفريقية موحدة، خاصة بعد نجاح التجربة الأوربية في الخروج من العملات المحلية الأوروبية ، والتبعية للدولار ، وتثبيت اليورو دوليا.

ج- التبعية التعليمية -الثقافية: يرى بعض الباحثين، أن مستقبل أفريقيا، يعتمد على الإعداد العلمي والثقافي للأفارقة الجدد، وبالتالي يجب إعطاءهم التعليم الذي يجعلهم يعرفون العالم الحقيقي الذي يعيشون فيه، ووضعهم في موقف تحمل مسؤولية تحويل التجمعات الأفريقية، وذلك بالتركيز على المعرفة التكنولوجية، مع عدم إهمال الجانب الأدبي.(كودجو، ٢٩٤-٢٩٦)

وأهم ما يساهم في نشر التعليم في أفريقيا، إتاحة الفرصة والحرية الفكرية للباحثين والمخترعين الأفارقة في التعبير عن أفكارهم وأبحاثهم العلمية بعيدا عن الرقابة الأوروبية، والاحتكار الفكري الداخلي للقادة الأفارقة قصيري النظر،، فالتنمية العلمية المستدامة تحتاج إلى باحثين أحرارا من القيود الخارجية والداخلية،، لكي يعطوا لأفريقيا الأسس الصلبة للتقدم والازدهار.

فعلى القادة السياسيين والمثقفين في أفريقيا، أن يتشجعوا في إتاحة الفرصة لعلماء المستقبل ومتعلمي اليوم، لأن الحرية في مجال البحث العلمي والثقافة، هي الأساس في الخروج من المأزق العلمي والثقافي الذي تعيشه أفريقيا المعاصرة.

وليطمئن القادة الأفارقة من دعوى الفوضى العلمية والثقافية، التي من الممكن أن يسببها نشر العلم والثقافة في التجمعات الأفريقية، فالحرية العلمية والثقافية في معناها العميق، تعبر عن أعلى صور الضبط الذاتي، والتسامي عن صغائر النفس والرغبات السفلى، والتعدي على حقوق الآخرين والاستبداد بهم، وما يناقض ذلك، فليس من الحرية العلمية والثقافية في شيء.

إن مستقبل أفريقيا، يتوقف على التنمية المستدامة للقوى البشرية، وهذه تتطلب الإعداد الأساسي للقوى البشرية علميا وثقافيا، لتتاح الفرصة للتجمعات الأفريقية، أن يستعملوا ذكاءهم، بواسطة الباحثين والمخترعين الأفارقة، وبأن تعطى الفرصة هذه المرة،

بأن يتم الإعداد الأساسي في المراحل المختلفة باللغات الأفريقية، القابلة لنقل الثورة العلمية، مثل : لغات الهوسا والسواحيلية والعربية.

ومن الملاحظ، أنه لو لا الضغوط الأوروبية، لكانت اللغات الأفريقية الثلاث التي ذكرت هي المستعملة رسميا في التعليم في أفريقيا المعاصرة، فهي لغات تألفها التجمعات الأفريقية، في غرب ووسط وشرق وشمال أفريقيا فهي لغات قريبة من قلوب السكان، فهي إما أن تكون لغة التجمعات القرابية أو المكانية أو الإقليمية أو التحالفية، أو التجارة، بعكس اللغات الأوربية المفروضة الآن، ويعتبر التعليم باللغات الأوروبية، عائقا للغالبية من السكان الأفارقة، حسب آراء علماء التربية في الوقت الحاضر.

٢ ـ طموح التجمعات الأفريقية: ساهمت مظاهر التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية السابقة، في تسهيل تبعية التجمعات الأفريقية لأوروبا، والتي تتمثل في اعتماد القوى البشرية على الخارج، في تلبية احتياجاتها الأساسية.

ويقاس الاكتفاء الذاتي، بمدى نمو قدرة التجمعات الأفريقية، على سد حاجاته الأساسية، والاستغناء عن الدعم الخارجي، خاصة القادم من جهات استعمارية، معروفة بمخططاتها المخلة بالتحامل الاجتماعي في التجمعات الأفريقية.

وعمليات الاكتفاء الذاتي، يجب أن تشمل جميع قطاعات وأقاليم التجمعات الأفريقية ؛ المدنية والريفية والبدوية، وتوفير سبل العيش المناسب في كل نمط من هذه الأنماط، بصورة تجعل منه، ليس معتمداً في حياته اليومية على الخارج، الداخلي أو الخارجي.

وهذا يعني، أن عمليات الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على النفس، ليست موجهة لاستقلال التجمعات الأفريقية، عن التأثيرات الخارجية فقط، بل هي عمليات متشعبة ومتفرعة، إلى أنماط الحياة الاجتماعية الداخلية، لتعيد لها الثقة بنفسها، وإنتاجها ومكانتها الاجتماعية، بحيث لا يرى ساكن المدينة في نمط حياته الحضري، أي تفوق على ساكن الريف، وهكذا تكون العلاقة بين الريف والبادية، وهكذا الأقاليم والدول.

فالاستقرار الاجتماعي، داخل التجمعات الأفريقية، يتطلب أصنافا معينة من الاعتمادات المتبادلة، التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية، فمثلا في المدينة، ينتشر النشاط

التجاري والصناعي، الذي يحتاج إليه أهل الريف، ولكن الريف أيضاً، له منتجاته التي يحتاج إليها ساكن المدينة، ولدى البدوي الماشية ومنتجات الألبان، التي يحتاج إليها الريفي وساكن المدينة معاً، وبتكامل هذه الاعتمادات، يتحقق التكييف الاجتماعي داخل التجمع الاجتماعي.

بينما يعني حدوث أي نوع من"سحب وضع الاحترام" لأي تجمع من التجمعات السابقة، كأن يسخر ساكن المدينة من الريفي، ويقلل من شأن عمله، أو يصف البدوي بصفات تجعل البدوي، يشعر بأن مكانته لدى الحضري مهزوزة، فإن كل هذه العمليات، تؤدي إلى خلخلة اجتماعية داخلية، تهدد الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، من ناحية، وتعطي للقوى الاستعمارية والخارجية، الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية، للتجمعات الأفريقية، من ناحية أخرى. (أيوب، ٢٨٢-٢٨٥)

٣-الآفاق المستقبلية للتجمعات الأفريقية:

أ-الآفاق الفوقية-البرج عاجية(أفريقيا٢٠٢٥م): أتيحت للباحث الإطلاع، على كتاب " أفريقيا عام ٢٠٢٥م أي مستقبل ؟"، وهو جهد أكاديمي، قام على دراسات ومناقشات لباحثين مهتمين بمستقبل أفريقيا، تم عرض أعمالهم، ضمن أنشطت البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في جلسات علمية عديدة، بدأت من سنة ١٩٩٨ م، إلى ٢٠٠٣م، وعرضت نتائجها في أكثر من قمة من قمم الإتحاد الأفريقي، الذي يضم ٥٤ دولة.

وخلاصة هذه الدراسة، أن الآفاق المستقبلية لأفريقيا، لا تخرج من أربع احتمالات (سيناريوهات):

١-أن ترفض أفريقيا التنمية، وتستمر الحياة الاقتصادية، على الاستثمار، في العلاقات الاجتماعية، بدل الاستثمار في الربح، أو السعي نحو الإنتاجية المادية، ويلخص هذه الاحتمال العبارة التالية: الأسود تقع في الفخ.

٢-أن يسود أفريقيا عدم الاستقرار، وتفتقد القانون، وتنشر الفوضى، ويسود العنف، ويخرها الجوع والفقر، وتتخبط وراء رغبات سادت الحرب المتعطشين للسلطة، ولنهب الثروات، وبعبارة مختصرة :الأسود تشعر بالجوع.

٣-أن تتوقف أفريقيا عن السير في المسالك القديمة المألوفة، وستخرج لغزو أسواق جديدة، عن طريق الاتجاه نحو الأفضل، خلاصته: الأسود تخرج من وكرها.

٤-بينما خلاصة السيناريو الأخير، أن تنظر أفريقيا لجانبي قطعة النقود، فهي تقبل قيود التنمية، ولكنها لا تريد إنكار تاريخها الماضي، فهي مخلصة لأرض الأجداد، ولكنها تستخدم معرفة القرن الحادي والعشرين لتغيير صورها، وبالتمثيل الحيواني : الأسود تحدد اتساع إقليمها، لقد حافظ الأسود على إقليم آبائهم، ولكنهم حددوه كذلك.(الأمم المتحدة، ٨٥-١٢٥)

وتؤكد هذه الدراسة أن التجارب الاقتصادية لأفريقيا في الماضي ، تدل على أنه لمن قبيل تخيل تحقق الأحلام، أن نتوقع حدوث النمو الاقتصادي في أفريقيا، بأساليب مباشرة.

ولكن هذه الدراسة في نفس الوقت، تعقب بأن النمو الاقتصادي، سيكون بالضرورة، أحد النتائج التي تبرز في صورة أفريقيا عام ٢٠٢٥م، التي ترسمها جميع السيناريوهات التي عرضناها سابقا.(الأمم المتحدة، ٨٩)

فما هي العوامل التي تؤثر في هذه الاحتمالات ؟

حددت الدراسة في البداية مجموعتين من العوامل هي :

أ-العوامل الخارجية، مثل المناخ الاقتصادي العالمي في المستقبل، وخاصة، مدى التقدم في تقنين الاقتصاد العالمي ؟ وكيف سيتفاعل اللاعبون الأساسيون في التجارة العالمية؟

ب-العوامل الداخلية، خاصة، ما مدى القدرة التنافسية للاقتصاديات الأفريقية ؟ وهو أمر لا يمكن الجزم به، ما مدى إنتاجية قوة العمل ؟ هل ظهرت أساليب لتراكم الثروة واستثمار المداخيل ؟ ما مدى تكامل الأسواق الأفريقية ؟ ما مدى قدرة الاقتصاديات الأفريقية، على النفاذ للأسواق الأجنبية ؟

ورغم الجهد الكبير الذي بذل في حشد الأدلة والبراهين، على منطقية الاحتمالات السابقة للنمو المستقبلي في أفريقيا، إلا أنها تعترف في ثناياها الداخلية بحقائق أخرى،

فتقول : نستطيع أن ننظر إلى النمو على مستوى آخر، وهو أن تنمية الاقتصاديات الأفريقية، تتوقف لحد كبير على عوامل غير اقتصادية، مثل :

ا-العوامل الاجتماعية، وهي تؤثر على روح المبادرة الفردية، واستثمار المداخيل، واستخدام تكنولوجيا جديدة، وإنتاجية قوة العمل.

ب-العوامل السياسية، فهي التي منعت أفريقيا من تحقيق النمو الاقتصادي المرتقب، بسبب الطريقة التي طبقت بها الحكومات نماذج التنمية التي اختارتها، وهذه النماذج تنادي بالتدخل المباشر بدرجات مختلفة.

ولهذه الأسباب لم تضع هذه الدراسة فروضا اقتصادية صرفة، عند وضعها للاحتمالات السابقة، وفضلت اعتبار أن العوامل الاجتماعية والسياسية هي الحاسمة.(الأمم المتحدة، ٨٨)

وتتمثل هذه العوامل في هياكل النسب، التي تفضل التقليل من المخاطر، بدلا من تعظيم الربح، وهذا ما يدفع الأفراد في الاستثمار في العلاقات الاجتماعية وتنويعها، وتفضيلها على الاستثمار في رأس المال المنتج.

فرغم اعتراف هذه الدراسة بتأثر هياكل النسب بالثقافات الأجنبية، فهي تقرر أن ذلك تم دون إحداث تأثير أساسي على أنظمة الإنتاج، فما الذي ستخبئه الفورة الثقافية في المناطق الحضرية التي تميز أفريقيا في مطلع القرن الحادي والعشرين؟

وانتهت الدراسة إلى سيادة فرضين هما :

أ-استمرار منطق العلاقات الاجتماعية، وبالتالي يستمر الأفارقة في الاستثمار في العلاقات الاجتماعية، بدلا من الأساليب المختلفة لرفع إنتاجيتهم، فتستمر نظم النسب في التأقلم مع الظروف المتغيرة =أفريقيا ترفض التغير.

ب-سيادة المنطق الاقتصادي، بحيث تتضاءل أنظمة النسب، ويقابل تفضيل الجماعة على الفرد بالتحدي، وليس من الضرورة أن تصير الفردية الاتجاه السائد، ولكن العائلة، ستكون أكثر من مجرد آلية للإنتاج والاستهلاك، بل ستكون آلية لتراكم الثروة، والاستثمار في العمليات الإنتاجية.(الأمم المتحدة، ٨٩)

ب-الآفاق المستقبلية للتجمعات الأفريقية: من الواضح أن الآفاق المستقبلية لأفريقيا عام ٢٠٢٥م، السابق ذكرها، تم صياغتها في الطوابق الزجاجية العليا، من مباني الأمم المتحدة في أمريكا، وفروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

فهي رغم اعترافها، بأن الاقتصاد الأفريقي، عميق الجذور في المجتمع، أما في بقية العالم، فالمجتمع يجد جذوره في الاقتصاد، على اعتبار أن الاقتصاد الأفريقي السائد " اقتصاد نسب "، فالانتماء إلى نسب ما هو شرط أساسي، للحصول على جميع الموارد المتوفرة للجماعة، وغير ذلك من الإشارات، التي تميز الاقتصاد الأفريقي عن غيره من الاقتصاديات العالمية.(الأمم المتحدة، ٥٦)

إلا أنها درست القارة الأفريقية، وكأنها في وضع طبيعي، ولم تتعرض إلى غزو ، واستعمار أوروبي جائر، عاث في أفريقيا فسادا، استمر في بعض المناطق لأكثر من قرنين من الزمان، سلب أفريقيا، ماديا ومعنويا، فتركها فقيرة في المؤسسات الاقتصادية والقوى البشرية، وخلف وراءه، تركة ثقيلة من الأتباع، تحافظ له على مصالحه، بكل ما تملك من قوة.

وسلمت أوروبا مقاليد السلطة لطبقات أفريقية محسوبة عليها، اعترفت معظم الدراسات السابقة، بفشلها السياسي في قيادة التجمعات الأفريقية وانتشالها إلى بر الأمان.

وفشلت جميع الوصفات الجاهزة للتنمية الاقتصادية التي قدمتها أجهزة العولمة المختلفة، بما فيها سياسات الهيكلة الاقتصادية المقترحة من هيئات الأمم المتحدة.

حيث تقر دراساتهم الأخيرة، بأن "المشكلة الحقيقية، كانت في كيفية اتساق هذه السياسات مع الطرق التي تسلكها المجتمعات الأفريقية، فالحكومات الأفريقية، قامت بتزيين مظهري،لإرضاء المؤسسات الدولية، وبالتالي التغيير لم يمس الآليات المطلوب تكييفها ".(الأمم المتحدة، ٤٨)

والأخطر من كل ذلك، محاولات ترسيخ مظاهر التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية، للمركز المستعمر، للدولة الأفريقية من أوروبا.

فالأسود تم دراساتها على اعتبار، أنها حرة طليقة في ماضيها، وحـرة في اختياراتها الاقتصادية والسياسية والثقافية الحاضرة، وحرة في تصوراتها في المستقبل، وهذا لـيس، هو واقع الحال في أفريقيا اليوم.

فالواقع أن الأسود مجروحة، في مفاصلها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وجميع المحاولات التي بذلتها، لتداوي جروحها باءت بالفشل، نتيجة العقبات التي وضـعت في طريقها في الماضي والحاضر، وهي فخاخ أعمـق وموغلـة في الهاويـة في التـصورات المستقبلية، نظرا لما تواجهه العولمة من صعوبات، حول شح الموارد الأولية، التي يوجـد معظمها في أفريقيا، في الوقت الحاضر، والمستقبل المنظور.

فالعولمة قد استنفدت جميع ثروات البلدان المتقدمة الصناعية، ولم يبـق أمامهـا، إلا الاتجاه نحو أفريقيا في المستقبل، وهنا جـاءت الحاجـة إلى الاسـتفادة مـن المـوروث الاستعماري الأوروبي في أفريقيا.

يعتمد مستقبل أفريقيا على الاعتراف بواقعها الاجتماعي، باعتبارها قارة متميـزة، تقوم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على التجمعات الاجتماعية، وليس على الجماعة أو المجتمع، كما هو الحال في الأوضاع الاجتماعية، في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.

ففي الدراسة الميدانية، التي أجراها الباحث في دولة شاد عام ٢٠٠٨م، أتـضح أن أفراد العينة، يضعون اعتبارات معينة في آفاقهم السياسية المستقبلية، تتمثل في علاقـاتهم بمستوى التجمعات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

جدول رقم (١٦) يوضح مستويات التجمعات الاجتماعية التي يوليها المبحوثين اعتباراتهم في آفاقهم السياسية المستقبلية

نمط التجمع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية %
القرابية	94	18.95%
المكانية	149	30.04%
الإقليمية	103	21.16%
التحالفية	150	30.24%
المجموع	496	100%

المصدر: الآفاق السياسية للشباب الشادي، ٢٠٠٨م

يدل الجدول الإحصائي السابق، على أن أفراد العينة، أولوا عناية كبيرة للتجمعات التحالفية، بنسبة وصلت إلى (30.24%)، وهو من الآفاق السياسية الأفريقية الواسعة المثيرة، لأن أغلب الدراسات تشير إلى أن التجمعات الأفريقية، تسودها الآفاق القرابية بمستوياتها المختلفة، الأسرية والقبلية والسلالية.

أما سيادة الآفاق السياسية التحالفية في هذه الدراسة، فإنها تشير إلى اتجاه عام في عينة الدراسة نحو قبول الآخر، متجاوزة التجمعات القرابية، والمكانية والإقليمية، دالة على التعامل مع العالم الخارجي، بروح من التجاوب والرضا، منتهية بقبول العولمة، على النسخة الأفريقية، التي تأخذ بعين الاعتبار، الأنماط المختلفة لحياة التجمعات الأفريقية، وبالتالي فهو تجاوز امتداد، وليس تجاوز انقطاع، و هذا ما تسميه هذه الدراسة بتغير التجمعات الاجتماعية الأفريقية ضمن الاستمرار، بينما أعطى أفراد العينة تركيزهم الثاني، للتجمعات المكانية، بنسبة وصلت إلى (30.04%)، وهي أيضا نسبة تدل على سعة أفق أفراد العينة، فالتجمعات المكانية، تشمل سكان الحياة الحضرية في القارة الأفريقية خاصة الذين يتميزون بارتفاع الحس الوطني.

والذي أشير إليه في هذه الدراسة، بالقدرة على تجاوز الأطر أو الآفاق القرابية

والمحلية، وهو مستوى متقدم، في استيعاب متطلبات الحياة الحضرية، التي تستدعي علاقات اجتماعية، تشمل تجمعات واسعة من أفريقيا والعالم، وحسب تعبيرات علماء الاجتماع الحضري، علاقات العيش في البيئة الحضرية.

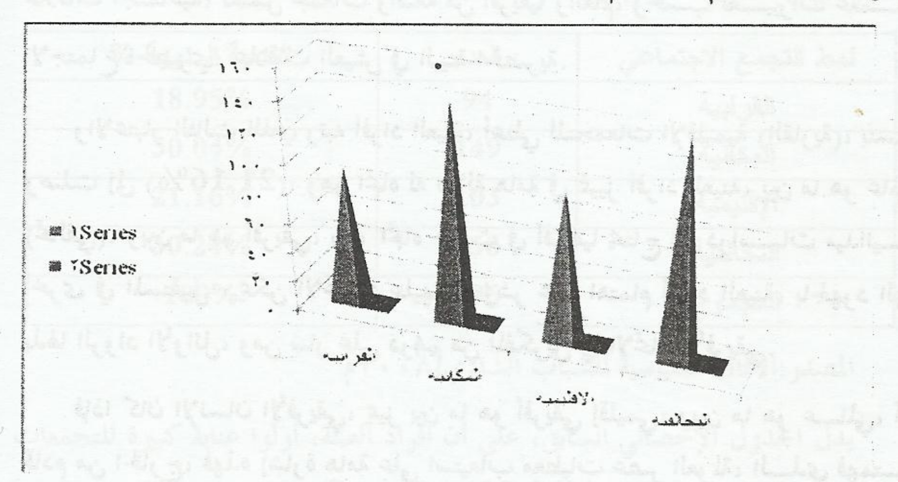
والاعتبار الثالث الذي رتبه أفراد العينة، أعطي للتجمعات الإقليمية (القارية)، بنسبة وصلت إلى (21.16%)، وهو اتجاه له دلالة هامة في تمييز أفراد العينة، بين ما هو عالمي (تحالفي)، وبين ما هو أفريقي، وهو اتجاه حديث في أفريقيا يحتاج إلى دراسات ميدانية أخرى في المستقبل ، يمكن الاعتماد عليها كمؤشر على اهتمام أفراد العينة، بالجهود التي بذلها الرواد الأوائل، ومن سار على دربهم من المفكرين في الاتحاد الأفريقي.

فإذا كان الإنسان الأفريقي، يميز بين ما هو أفريقي إقليمي، وبين ما هو عالمي، أو قادم من الخارج، فهذه إشارة هامة على استيعاب معطيات عصر العولمة، الذي فهمته دول مثل الصين، فهي في نفس الوقت الذي تدخل فيه العالم بكل ثقلها، فهي ترسخ قيمها وعاداتها وتقاليدها الصينية، وهكذا تتعامل أوروبا الآن مع العولمة الأمريكية، من خلال الدعوة التي تتبناها فرنسا وكندا، وهي الاستثناءات الثقافية في نشر العولمة، من خلال الاتفاقيات التجارة العالمية (الجات).

والآفاق السياسية الأخيرة –وربما هي الأولى– التي ركز عليها أفراد العينة، هي التجمعات القرابية، بنسبة لا تتجاوز (18.95%)، فإذا فهم أفراد العينة في هذه الدراسة، مغزى إجاباتهم، والتعبير عن آفاقهم السياسية بشكل سليم، فإنهم يقرون، بأن آخر ما يضعون له اعتبارا، في مواقفهم واتجاهاتهم السياسية المستقبلية، هو تجمعاتهم القرابية، بمستوياتها المختلفة الأسرة والقبلية والسلالية.

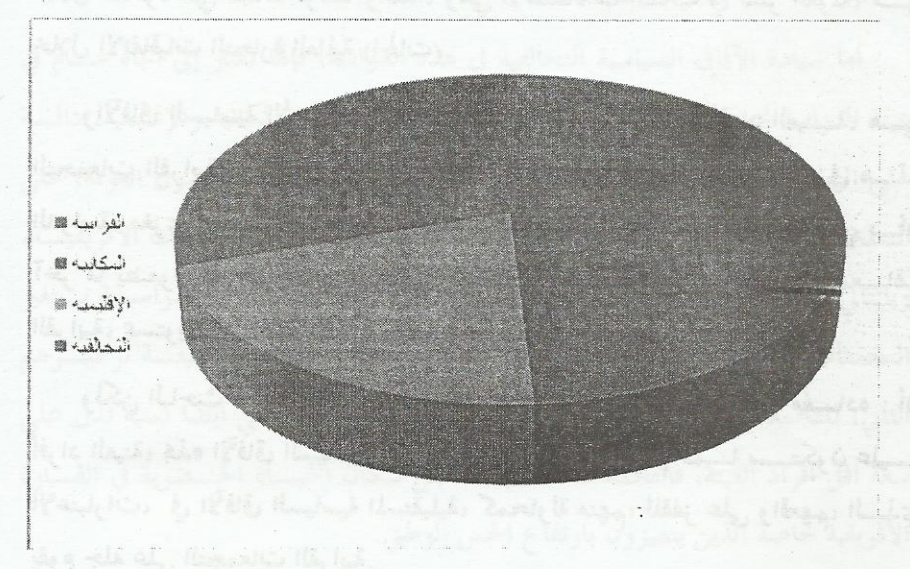
ولكن الباحث – رغم إقراره لهذه النتيجة – له رأي آخر لتفسيرها مفاده : أن أفراد العينة، بهذه الآفاق السياسية المستقبلية، يعربون عن آمالهم عما ستكون عليه الاعتبارات، في الآفاق السياسية المستقبلية، كمحاولة منهم، للقفز على واقعهم، الذي يقوم جله على التجمعات القرابية.

والشكل رقم (١) التالي يوضح الأنماط المختلفة للتجمعات الاجتماعيـــة في عينـــة دراسة الباحث عام ٢٠٠٨م



المصدر: الآفاق السياسية للشباب الشادي، ٢٠٠٨م

ونفس هذا التوضيح نجده في الشكل رقم (٢) التالي



المصدر: الآفاق السياسية للشباب الشادي، ٢٠٠٨م

- الخلاصة

فالواقع والطموح والآفاق المستقبلية للتجمعات الأفريقية ، تعتمد على التصور الواقعي لفهم آثار الميراث الاستعماري الأوروبي على التجمعات الأفريقية، وفهم تصورها المنفتح على العالم المتحالف معها في قضاياها التنموية، آخذا بعين الاعتبار، حياتها الاجتماعية المتصلة، بتجمعاتها المكانية والإقليمية و القرابية، بمستوياتها الأسرية والقبلية والسلالية، وهو اعتراف يجسد الطموح الاجتماعي، الذي تحتاج إليه التجمعات الأفريقية، لتضميد جراحها التاريخي في علاقاتها بأوروبا، ولمعالجة مظاهر التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة في الوقت الحاضر.

وهذا ما تحاول أن تعبر عنه، القمة المرتقبة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الأفريقي، في بروكسل بتاريخ ٢-٣/٤/٢٠١٤م، وتمثل أول محاولة لتقريب وجهات النظر المتكافئة بين أفريقيا وأوروبا مجتمعين، وليس على الطرق الاستعمارية السابقة، وهذا ما يتلاءم مع الآفاق المستقبلية للتجمعات الأفريقية.

أولا-المصادر والمراجع :

١- أرنولد، السير توماس :الدعوة إلى الإسلام، بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، (ترجمة :د\حسن إبراهيم، د\عبد الحميد عابدين، د\إسماعيل النجداوي)مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٩٥٧م

٢- إسماعيل، د/قباري: أميل دوركايم مؤسس علم الاجتماع المعاصر نظريا وتطبيقيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦م.

٣- الأمم المتحدة : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أفريقيا ٢٠٢٥م أي مستقبل ؟ (تحرير: اليون سال، وترجمة :سعد الطويل)، كيب تاون، ٢٠٠٣م.

٤- أنجمينا الجديدة، العدد ١٤٥، بتاريخ ٢٠١١/٠٦/١٣م

٥- أوج، بول : موسوعة لاروس للقرن العشرين، المجلد الثاني، باريس، ١٩٢٩ (بالفرنسية).

٦- أيوب أ، د/ محمد صالح : " التأثيرات الكبرى على الهوية الشادية " بحث قدم في الندوة الدولية حول الهوية الشادية، المعهد الوطني للعلوم الإنسانية، جامعة شاد في الفترة ما بين ٢٥- ١٩٩١/١١/٢٩م، أنجمينا.

٧- أيوب ب، د/محمد صالح : جماعات التحديث الاجتماعي في وسط أفريقيا، مطبعة المعرفة، القاهرة، ١٩٩١م.

٨- أيوب ج، محمد صالح : "حوض شاد وانتشار الثقافة العربية في وسط أفريقيا " مجلة الثقافة العربية، العدد الأول، السنة (١٧)، مطابع الثورة العربية، بنغازي، ١٩٨٩م

٩- أيوب د، د/ محمد صالح : الدور الاجتماعي والسياسي للشيخ عبد الحق السنوسي الترجمي في دار وداي – شاد، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ٢٠٠٣م.

١٠- أيوب ه، محمد صالح : مجتمعات وسط أفريقيا بين الثقافة العربية والفرانكفونية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، ١٩٩٢م.

١١- بانكار، مادهو :ثورة أفريقيا، (ترجمة:خيري حماد)دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٢

١٢- بدوى١،د.زكي:معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان،بيروت،١٩٧٨م،ص٣٨٤.

١٣- بدوي٢،د/عبد الرحمن : منهاج البحث العلمي، النهضة العربية، القاهرة،ط٣، ١٩٧٧م

١٤- البيلي،أ.د.عثمان سيد أحمد:فهرست المخطوطات العربية،مشروع بحث شمال نيجيريا، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، ١٩٨٤.

١٥- جلبي،د. علي عبد الرازق، د/ حسن محمد حسن : علم الاجتماع الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

١٦- الجوهري، د/ محمد : المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٧- الحسيني، الشيخ إبراهيم صالح: الاستذكار لما لعلماء كانم برنو من أخبار، الجزء الثاني، مخطوط، مكتبة مركز البحوث والدراسات الإفريقية والترجمة، أنجمينا تشاد.

١٨- أم خالد،طالبة بجامعة الملك فيصل : "جامعة الملك فيصل :كلوا ولكن اعملوا فسيرى الله عملكم " أنجمينا الجديدة، العدد١٤٠، بتاريخ، ٢٠١١/٠٥/٠٩م.

١٩- ابن خلدون، العلامة عبد الرحمن بن محمد : مقدمة ابن خلدون، (مهد لها، ونشر الفصول والفقرات الناقصة من طبعاها وحققها، وضبط كلماها وشرحها وعلق عليها، وعمل فهارسها أ.د/علي عبد الواحد وافي)دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م.

٢٠- الترجمي، الشيخ عبد الحق : الدولة الوداوية الإسلامية، من ملخص للمخطوط قدمه الأستاذ / عثمان على محمد، في مخطوط له بعنوان : لمحات من التاريخ الشادي الإسلامي، المعهد الوطني للعلوم الإنسانية، جامعة شاد، رقم (٤٠).

٢١- الترجمي، الشيخ عبد الحق السنوسي : رسالة تبصرة الحيران من هول فتن الزمان، مخطوطة، المعهد الوطني للعلوم الإنسانية، أنجمينا – تشاد.

٢٢- تشوداك، سيمون : النمو المجتمعي ؛ خمسة منطلقات مع نتائج التحليل المقارن، (ترجمة : عبد الحميد الحسن) منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠

٢٣- التونسي، محمد بن عمر: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان (تحقيق: د.خليل عساكر، د. مصطفى مسعد) الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٥

٢٤- التير، د/ مصطفي عمر : مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، المنشأة الشعبية، طرابلس،(ب.ت).

٢٥- الجوهري،د/محمد محمود، د/عبد الله الخريجي : طرق البحث الاجتماعي، دار الثقافة والنشر،القاهرة، ١٩٨٤

٢٦- دوبوشير، غي : تشريح جثة الاستعمار، (ترجمة : إدوار الخراط) دار الآداب، بيروت، ١٩٦٨

٢٧- رفاعي، د٠ عبد العزيز:أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٠١٩٧٠٠

٢٨- روجرز،افريت : الافكار المستحدثة وكيف تنتشر، (ترجمة : سامي فاشر) عالم الكتب، القاهرة،.١٩٦٢

٢٩- الجهني،د/مانع بن حماد: الوسطية الإسلامية في مواجهة العولمة، رابطة العالم الإسلامي،مكة المكرمة،١٤١٩هـ

٣٠- صابر،د/حلمي عبد المنعم : منهجية البحث العلمي، كتاب دعوة الحق، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ

٣١- صابر، د. محي الدين : (تقديم) البداوة والبدو، دراسة لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ووسائل توطينهم، سرس الليان، ١٩٦٢م.

٣٢- عبد الكريم، عمرو : "العولمة.. عالم ثالث على أبواب قرن جديد " المنار الجديد".

٣٣- عبيدات،د/ذوقان،د/عبد الرحمن عدس،د/كايد عبد الحق : البحث العلمي، مفهومه-أدواته-أساليبه، دار الفكر، عمان، ١٩٨٩.

٣٤- سوفي، البرت : النظرية العامة للسكان، المجلد الثاني، منشورات الجامعات الفرنسية، باريس، ١٩٦٦، (بالفرنسية)

٣٥- الشربيني،د/عراقي عبد العزيز : : "ظاهرة العولمة : بعض الأبعاد الاقتصادية"ندوة العولمة،جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس، ١٩٩٨م،

٣٦- شكري١، د٠ علياء :علم الاجتماع الفرنسي المعاصر، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

٣٧- شكري٢،د٠ علياء، د/محمد على محمد، محمد الجوهري :قراءات معاصرة في علم الاجتماع، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.

٣٨- شلبي أ، د.احمد : كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ط٢٠

٣٩- شبلى ب، د. أحمد : موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ج ٦، ط٢، ١٩٧٥م.

٤٠- شومان،د/محمد :"عولمة الإعلام والهوية الثقافية العربية الفرص والتحديات "ندوة العولمة، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٩٩٨م.

٤١- ضيف الله، محمد نور : كتاب الطبقات، (تحقيق :د. يوسف فضل حسن) منشورات جامعة الخرطوم، ١٩٩٢م.

٤٢- عبد الباقي١، د/ زيدان، التفكير الاجتماعي، نشأته وتطوره، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨١ م.

٤٣- عبد الباقي٢، د. زيدان : قواعد البحث الاجتماعي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٠م.

٤٤- عبد الجليل، الشاطر بصيلي : تاريخ وحضارة السودان الشرقي والأوسط من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر الميلادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م

٤٥- عبد الجواد، د/ أحمد رأفت : مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٢م.

٤٦- عبد الرحمن،عبد الله محمد : مقدمة في علم الاجتماع، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، ٢٠١٠م.

٤٧- عودة أ، د - عبد الملك : سنوات الحسم في أفريقيا،

٤٨- عودة ب، د. عبد الملك : السياسة والحكم في أفريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩

٤٩- عودة ج، د/محمود : أسس علم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٣م.

٥٠- غيث،د.محمد عاطف:قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٧٩م،ص٤١٥.

٥١- فان لنجهوف، فرنانـد : المشاعر القبلية والوطنية في أفريقيا السوداء، بركسل، ١٩٦٠، ص ص ٢٦٤ – ٢٦٥.(بالفرنسية).

٥٢- فضلة، محمد الأمين : "الاتحاد سبيل تكوين القادة " أنجمينا الجديدة، العدد١٣٤ ، بتاريخ ٢٠١١/٠٤/٠٤م

٥٣- قنوص، د/صبحي محمد : علم دراسة المجتمع، الدار الجماهيرية، مصراتة ، ١٩٨٩.

٥٤- القلقشندى، أبو العباس أحمد : صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ج٨ (ب.ت).

٥٥- أبو كريشة، د/ عبد الرحيم : أساسيات علم الاجتماع، مركز المحروسة، القاهرة، ٢٠٠١م.

٥٦- كلود الدكو،د/ فضل : الثقافة الإسلامية في شاد في العصر الذهبي لإمبراطورية كانم، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، ١٩٩٨م

٥٧- كودجو، آدم :مستقبل أفريقيا، مطابع استك، باريس، ١٩٨٥م، (بالفرنسية)

٥٨- كوكب التشاد، جريدة شهرية إخبارية اقتصادية أدبية، عدد (٧) مايو ١٩٥٤م، السنة الثالثة، برازافيل– فور تلامي.

٥٩- لازار سفيلد، بول : " علم الاجتماع " الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (ترجمة : جماعة من الأساتذة المختصين في العلوم الاجتماعية) اليونسكو، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٧٦م.

٦٠- لويد، ب.س.: أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، (ترجمة : شوقي جلال) علم المعرفة، الكويت، ١٩٨٠م.

٦١- الماحي، أ.د.عبد الرحمن عمر :تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

٦٢- مارشاند، جنرال جان : حقائق حول أفريقيا السوداء، بيرونيست، باريس، ١٩٥٩ (بالفرنسية).

٦٣- محي الدين أ، أحمد الحبيب : قام الأستاذ /أحمد الحبيب محي الدين : بجمع معظم المعلومات عن حياة الشيخ محمد الطاهر بن التلب، وقد زار مسقط رأس الشيخ في قرية مراية، وتتبع مسيرة الشيخ، والمناطق التي ترك فيها آثاره، وبعض أفراد أسرته، وكذلك لاحظ ما استمر من العلاقات التي أقامها الشيخ الطاهر مع سلطنة دار سلا، وسلم الباحث نسخة منها، استفاد منها في السيرة الذاتية للعالم، فله جزيل الشكر.

٦٤- محي الدين ب،د- عمر : التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥

٦٥- نكروما، د. كوامي :الاستعمار الجديد، آخر مراحل الامبريالية، (تعريب :خيري حماد) دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦م.

٦٦- ابن منظور، جمال الدين الأنصاري : لسان العرب، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، ج ٦ (ب.ت).

٦٧- هرسكوفيتس، م.ج : أفريقيا والأفريقيون بين الماضي والمستقبل، بايوت، باريس، ١٩٦٥، ص١٢٠ (بالفرنسية)

٦٨- يعقوب، د. محمد صالح : السكان المسلمون في تشاد والسلطة السياسية،رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، جامعة السربون- باريس، (غير منشورة) ١٩٨٣م، ص ص ١٤٨- ١٥٠ (الفرنسية)

٦٩- ياسين،السيد :"في مفهوم العولمة " المستقبل العربي،عدد٢٢٨ فبراير،١٩٩٨م

٧٠- يوسف، الأستاذ سليمان إبراهيم: مقابلة مع الأمين العام لفرع نقابة الأساتذة والباحثين في التعليم العالي، أنجمينا الجديدة، العدد ١٣٣، ٢٠١١/٠٣/٢٩م.

ثانيا :الوثائق والنظم واللوائح العربية

١-وثيقة تأسيس جامعة الملك فيصل، أنجمينا، بتاريخ ١٩٩٢\٢\٩م

٢-النظام الأساسي لجامعة الملك فيصل، أنجمينا، ١٩٩٣م

٣-اللائحة الداخلية لجامعة الملك فيصل، أنجمينا، ١٩٩٣م

٤-السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور /عبد الرحمن عمر الماحي

٥-العريف بجامعة الملك فيصل : ١٤٣١/١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١٠/٢٠١١م.

ثالثا :الوثائق الفرنسية

1-ARETE, N 431\MEN\DG\91;portant création d,une commission chargée de l,Examan création d,un-1 Institut Supérieur de Langue Arabe.

وكانت اللجنة مكونة من :

– عكاشة عبد الرحيم : من إدارة جامعة أنجمينا رئيس مكتب الشؤون الأكاديمية والتعاون الدولي،رئيسا.

– أحمد بين :المدير العام النائب لوزارة التربية الوطنية،عضوا

– يونس عبيده :مدير التعليم الثانوي،عضوا.

– محمد صالح أيوب :أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، عضوا.

– إبراهيم إسحاق :أستاذ بالمعهد العالي للعلوم التربوية، عضوا.

– حسن حسين أبكر :رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، عضوا.

– أحمد محمد موسى : أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، عضوا.

صدّر القرار بتاريخ ١٩\١١\١٩٩١م

2-ARETEE,N299\men\seers\DG\92,Portant Overture d,un Establishment d,Enseignement Superieur.

3-PROCES VERBAL de la Reunion du Samedi 23Novenbre 1991\men\dg\NDJAMENA

4=DECREE, N017\PR\MEN\95 PORTANT RECON-ESSANCE DU UTILITE PUBLIQUE D,UN ETABLI-SSEMENT PRIVE DENOME UNIVERSITE ROI FAYCAL (U.R.F.).

5-Traité de l'union douanière et économique de l'Afrique centrale, Brazzaville, le 80 Décembre1964.

Modification de l'acte N °91/2 -UDEAC- 556-CE-27 du 260-

Décembre 1991 à Libreville.

7-Traiter instituant la communauté économique et monitaire de l'Afrique Central (CEMAC.(

règlement N°99/8/UEAC-700-CM-20 8-portant statut des fonctionnaire du secrétariat exécutif de la communauté économique et monitaire de l'Afrique centrale.

Règlement N°99/9/UEAC - CM- 20 9-relatif au traitement national à 8-l'accorder aux étudiants ressortissant des pays membre de la communauté (CEMAC) Bangui le 18 Août 1999.

Règlement N°2000/1 - CEMAC- 240 - CM- 40- 11-portant institution et condition d'attribution du passeport CEMAC. Bangui le 21/7/2000.

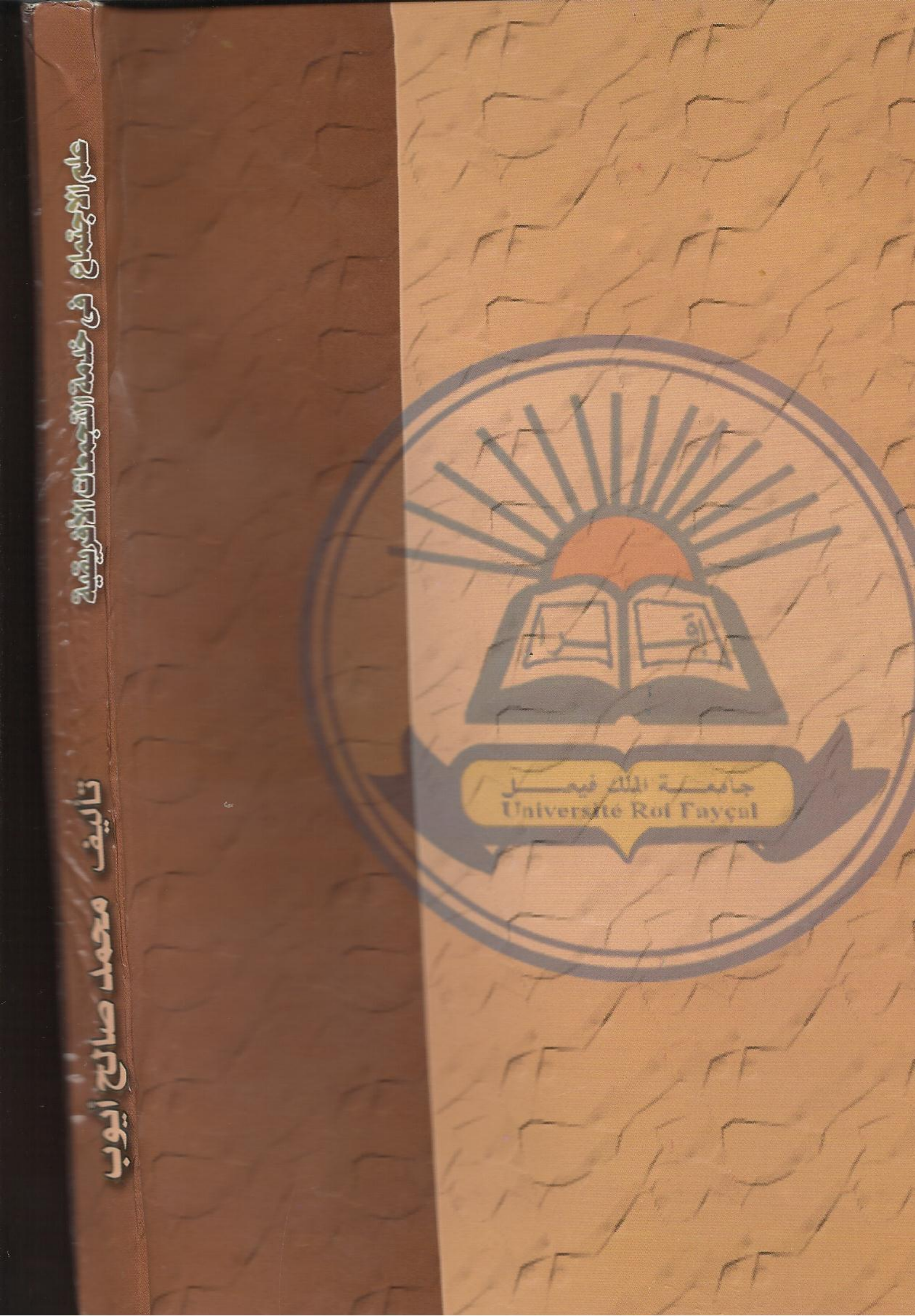
12-Mamalipot, Félix : Evolution macroéconomique de la CEMAC 2003-2004 Brazzaville le 18/1/2004 PP,2.

13-Durkheim , Emile : Les règles de la méthode sociologique , pres univer, de France, Paris, 1967

14- REPULIQUE DUTCHAD B. C. R. G. P. H., VOL.3, N,DJAMENA, MARS, 1995,P.112.

MAHAMAT SALEH AYOUB
PH.D
VICE RECTEUR
UNIVERSITE ROI FAYCAL.TCHAD

Sociologie
Au service
Des communités
Africaines


علم الاجتماع في خدمة التجمعات الأفريقية
تأليف محمد صالح أيوب
جامعة الملك فيصل
Université Roi Fayçal